الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

J.B. shipping services

UN SERVICE MARITIME COMPLET

JiJi LINE

Limassol/Beyrouth

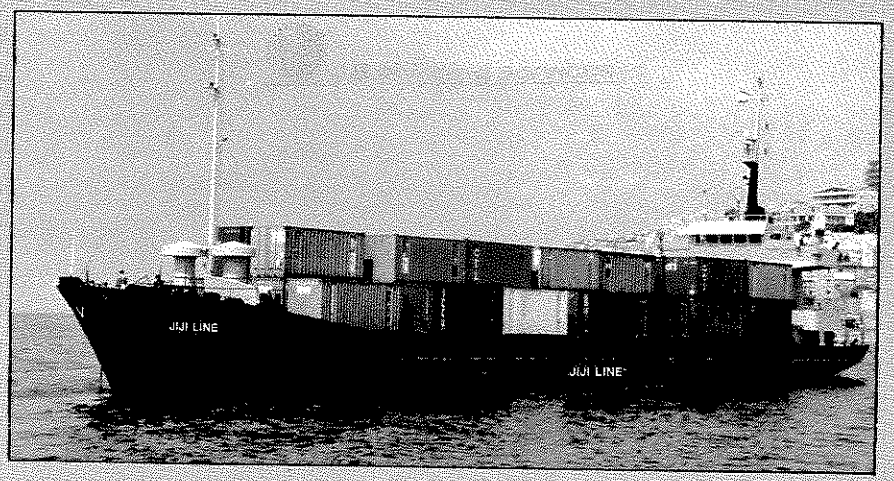

CARGAISONS CONVENTIONNELLES & CONTAINERS.

et surtout le

GROUPAGE

Trafic regulier 4 fois par semaine.

RED

J.B. shipping(Joe Boutros) Dbayeh - Tlx. 43772 - Tel. 411118-415420 - Fax 417344

مجلة

مجلة فصلية تصدر عن قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه

العدد الاول ـ السنة الاولى ـ ١٩٨٩

لماذا مجلة «الدفاع الوطني اللبناني»؟

لماذا «الدفاع الوطني اللبناني»؟

لماذا مجلة جديدة يحضر لها أشهراً عدة بكثير من الصبر والدقة والحكمة والاصرار؟

هل هي مجلة آخرى في خضمِّ المجلات المتنوعة والمتخصصة التي تصدرها مؤسسات غنية وترعاها دول قادرة؟

لا،لأن «الدفاع الوطني اللبناني» ضرورة مُلحَّة في هذه المرحلة الحساسة والمصيرية من عمر وطننا والمنطقة والعالم بأسره الذي يمر بانتفاضات مهمة ومتسارعة تقلب المقاييس وتُغيِّر المفاهيم في ميادين الستراتيجيا والسياسة والاجتماع والفن... ولا يجوز أن يقف المثقف اللبناني متفرجاً على هذه المتغيرات وعلى الأزمات والنزاعات التي تعترض كوكبنا، فلا يتناولها بالبحث متصدياً للأسباب التي أدَّت الى نشوئها، محللا حيثياتها وأبعادها، محاولا إستشفاف تأثيراتها وعواقبها. كل ذلك في إطار منهجي وأكاديمي صرف، علمي وموضوعي، بحيث تُشكِّل «الدفاع الوطني اللبناني» للمشاركين في تحرير مواضيعها متنفساً لآرائهم ومساهمة قيمة في المسيرة الفكرية الرائدة التي هي قدر هذا الوطن، وتُشكِّل لقرائها معيناً لمواضيع رصينة متنوعة تبقيهم على ارتباط وثيق بشؤون وشجون وطنهم والعالم القريب والبعيد.

لكل هذه الأمور وغيرها أيضاً، قررت قيادة الجيش إصدار مجلة «الدفاع الوطني اللبناني»، فصليَّة في الفترة الاولى على أن تتحول في مرحلة لاحقة الى شهرية، شأن مجلة الجيش التي تختلف عنها في الشكل والمضمون والإخراج لكنها تكملها من حيث الهدف.

وقد استعانت مديرية التوجيه لاصدار عددها الأول الذي هو بين أيديكم، بفريق من البحاثة شكلوا باشرافها هيئة استشارية وعملوا وسهروا على إخراج المجلة بهذا العمق وهذه الرصانة، وهم: **د. داود الصايغ، د. ميشال نعمه، د. فريد الخازن، د. مرغريت حلو، العميد الركن المتقاعد أديب سعد، المحامي هيام ملاط.**

إن غاية المؤسسة العسكرية أن تكون مجلة «الدفاع الوطني اللبناني» منبراً للفكر الحر والمتحرر، وهي من هذين المنطلق والتوجه تفتح صفحاتها أمام الأقلام الوطنية التي تؤمن بتأثير الفكر على مستقبل الأوطان.

المقدم الركن عزت الحداد
مدير التوجيه

رئيس التحرير: غسان شديد

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون:** ٠٠٥ ٤٩٠ ـ ٤٠٠ ٤٢٠ ـ ٤٠٠ ٤٥٢ ـ (٠١)
السعر: ١٥٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي:** للافراد ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في لبنان ـ ١٥٠ دولاراً اميركياً في الخارج بما فيه رسوم البريد.
● **الاعلانات والاشتراكات:** مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

اسباب السقوط والنجاح في اتفاقات المفصل الستراتيجي

ان يكون لبنان مفصلا ستراتيجياً بالغ الأهمية في خريطة الصراع العربي الاسرائيلي جعله عرضة للعديد من الهزات، التي كانت تعنف او تخف وفقاً لاحتدام الصراع أو استكانته. واذا كان لبنان قد دفع غالباً ضريبة موقعه هذا فلأنه لم يبادر الى تحصين وضعه الداخلي، السياسي والعسكري والاقتصادي، بما يعزز قدرته على الصمود والاستقرار والمحافظة على التوازن والثبات. وفي هذا المجال لم ينقذ لبنان اعتماده سياسة الحياد الدائم بين المحاور العربية المتواجهة، بل ان هذا اللاموقف قد جعل الساحة اللبنانية غالباً متنفساً لصراع المحاور العربية ومرتعاً للقيادات السياسية الهاربة من جراء سلسلة الانقلابات التي شهدتها المنطقة طوال الثلاثين سنة المنصرمة.

وكان لعدم انتهاج لبنان سياسة عربية مستقلة وواضحة ان أضحى قراره السياسي في شؤونه المصيرية مرتهناً الى حد بعيد بارادة عاصمة القرار العربية المتمثلة بالدولة الأقوى والأوسع نفوذاً، بحيث كانت هذه الدولة العربية القوية تمارس نفوذها في لبنان بالتفاهم مع دولة او دول اجنبية.

وكان عراب الرئاسة اللبنانية يتنقل غالباً ما بين القاهرة ودمشق، ولا تستقر الجمهورية إلا بمقدار استقرار العلاقات اللبنانية ـ المصرية ـ السورية.

لذلك شهدت العهود الرئاسية اللبنانية منذ مطلع الاستقلال هزات متفاوتة بفعل الارتجاجات التي شهدها العالم العربي، وكانت دمشق مصدر الاضطراب اللبناني في معظم الأحيان:

فعهد الرئيس بشارة الخوري شهد هزة عنيفة بسبب تصادم الموقف اللبناني، المطالب بأن ينص ميثاق جامعة الدول العربية على وجوب اتخاذ القرارات بالاجماع، مع الاصرار السوري على الاكتفاء بالأكثرية. وقد رجحت كفة لبنان بفضل تأييد العراق لموقفه.

وعهد الرئيس شمعون كادت تطيح به موجة «الناصرية» وتجربة الوحدة المصرية السورية الفاشلة.

اما عهد الرئيس شهاب فعلى الرغم من تحصين نفسه ناصرياً فان السحر الناصري انقلب عليه في نهاية الولاية فسقط حلم التجديد بفعل موجة «الحلف الثلاثي».

الرئيس حلو انقذ عهده باتفاق القاهرة، لكن هذا الانقاذ لم يخدم من جاء بعده فجاء عهد الرئيس فرنجية ضحية ذلك الانقاذ.

الرئيس سركيس دفع غالياً ضريبة التوافق الارغامي اللبناني السوري، قبل أن يسقط هذا «التوافق» امام الاجتياح الاسرائيلي.

أما الرئيس أمين الجميل فلم يشهد عهده لحظة استقرار نتيجة للتكافل الثنائي السوري الاسرائيلي على لبنان.

ولعل السبب الرئيس الكامن وراء سهولة حصول هذه السلسلة من الهزات يكمن، بالدرجة الأولى، في غياب ما يمكن تسميته «الحالة اللبنانية» التي تستطيع وحدها توفير التحصين الواقي في وجه المد الاقليمي المختلف الاتجاهات.

من هنا يمكن تفسير ظاهرة تساقط الاتفاقات على أرض لبنان الواحد تلو الآخر لأنها جاءت كلها ثنائية (أي منفردة) مفتقرة الى الغطاء الاقليمي الضروري لصمودها.

فاتفاق القاهرة اللبناني ـ الفلسطيني الذي ولد في العام ١٩٦٩ في القاهرة برعاية عربية اسقطه الاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٨٢، بعدما اسقطه عملياً الاجتياح السوري في العام ١٩٧٦، على الرغم من أن هذا الاتفاق المجسد للوجود الفلسطيني على الأرض اللبنانية هو الذي استجر الاجتياحين السوري والاسرائيلي.

و «الوثيقة الدستورية» سقطت بدورها لأنها ثنائية لبنانية سورية.

وكذلك مقررات مؤتمري قمتي الرياض والقاهرة لم تر التنفيذ لأنها ـ بدورها ـ كانت وفاقاً لبنانياً سورياً ولد في العام ١٩٧٦ وقضى قبيل نهاية العهد السركيسي.

وحكاية «الاتفاق الثلاثي» هو الآخر سقط ضحية «العلاقات» الثنائية «المميزة» بين لبنان وسوريا على الرغم من التغطية الواسعة التي وفرت له داخلياً وعربياً.

كذلك سقط «اتفاق ١٧ أيار» اللبناني ـ الاسرائيلي، ولم تنقذه الموافقة اللبنانية الشاملة التي امنتها له حكومة الرئيس كرامي والمقواة بموافقة عربية جماعية، بعضها معلن وبعضها الآخر صامت على قبول.

دولة الرئيس
العماد ميشال عون

فوق هذا الركام الناجم عن تهافت الاتفاقات والمواثيق والمقررات والوثائق والمشاريع، يأتي مشروع «وثيقة الطائف» تجربة اخرى جديدة لمجرب قديم اثبت عدم قدرته على الحياة بضع مرات.

ظاهرة السقوط هذه لا بد من أن تحمل المراقبين على التساؤل عن الأسباب وتدفع بالباحثين الى تقصي عوامل الفشل التي تحملها في داخلها.

في هذا الصدد لا بد من تدوين الملاحظات الآتية:

أولا: إن «الجانب اللبناني» في مختلف هذه الاتفاقات لم يكن يتمتع بالحد الأدنى من حرية القرار واستقلاليته، لذلك جاءت جميعها ضد مصلحته وعلى حسابه بسبب هيمنة الجانب الآخر سوريا كان أو اسرائيليا.

ثانيا: إن «الجانب اللبناني» الذي كان يتمثل في الاتفاقات لم يكن يجسد حالة لبنانية مستقلة وغير متهمة بالتعامل مع قطب الاتفاق الآخر سواء كان هذا الاخير سوريا أو اسرائيل.

ثالثا: إن التغطية الدولية للاتفاقات لم تستطع ضمانها أو الحؤول دون سقوطها.

رابعا: إن أهم أسباب فشل الاتفاقات جميعا هو في كونها كانت ــ دائما ــ ثنائية أي «سيبة» بساقين اثنين إما لبنانية ــ سورية أو لبنانية ــ اسرائيلية.

خامسا: إن كل الاتفاقات كانت تسقط تحت احدى ذريعتين: فاما لأنها لا ترضي دمشق التي تعتبر أن «أمن سوريا هو من أمن لبنان». أو لأنها لم تأخذ في الاعتبار مقتضيات «أمن الجليل» الاسرائيلي.

سادسا: إن الثغرة الأهم في تلك الاتفاقات كافة كانت عجز السلطة اللبنانية عن ضمان أمن التنفيذ، بحيث تكون اداة هذا الأمن هي الحالة اللبنانية الخالصة التي تستمد قوتها من ذاتها وشرعيتها وليس من الخارج. وإلا فكيف يمكن تفسير سقوط «الاتفاق الثلاثي» ومعه الضمانة السورية تحت سلاسل بضع دبابات اقتحمت «المجلس الحربي» في الكرنتينا. كما لا يمكن تفسير سقوط «اتفاق ١٧ أيار» ومعه ضمانة المارينز والأساطيل الأميركية تحت وابل القذائف المدفعية السورية. وحتى لو قبلت واشنطن بأن تكون طرفاً مشاركاً كامل العضوية في «اتفاق ١٧ أيار» لما اختلف مصيره قطعاً.

من هنا يمكن الاستنتاج بأن أي اتفاق يراد له النجاح في لبنان يجب أن يقوم على أرجل ثلاث تجمع التوازن المثلث القوى اللبناني ــ السوري ــ الاسرائيلي. فكل اتفاق يستبعد أياً من الركائز الثلاث محكوم عليه بالفشل، لأنه لا يكتنف قوى التجاذب الاقليمية القادرة على تفجيره وتفشيله. أي ان سوريا قادرة على اسقاط كل اتفاق ثنائي لبناني ــ اسرائيلي، مثلما تستطيع اسرائيل تفشيل كل اتفاق ثنائي لبناني سوري. كذلك فان الوضع اللبناني يستطيع التأثير سلباً أو ايجاباً على أي توافق سوري اسرائيلي يتعارض مع مصلحته. وخير دليل على ذلك أن مسار الأحداث مؤخراً في لبنان قد بدأ يقلب الوفاق السوري الاسرائيلي غير المعلن تجاه الموضوع اللبناني من حال الاستقرار الى مرحلة التعارض والطلاق إن لم يكن الاختلاف والتصادم.

في تاريخ مشاريع الاتفاقات اللبنانية الاقليمية كلها ثمة اتفاق واحد كتبت له الحياة هو «اتفاق الهدنة» الذي ما يزال حياً منذ اربعين عاماً.

هذا الاتفاق الذي وقع في العام ١٩٤٩ ما كان ليعيش لو لم يكن طرفاه الآخران سوريا واسرائيل وبعض الدول العربية الأخرى، اضافة الى لبنان. بل ان سوريا نفسها ما انفكت تصر دائماً على اعتبار هذا الاتفاق هو الشكل الوحيد الذي يرعى «العلاقات» اللبنانية الاسرائيلية على الرغم من أن المنظمات الفلسطينية الموالية لدمشق هي التي افتتحت خرقه انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، في الوقت الذي كانت دمشق تتشدد في احترامه او المحافظة عليه على الحدود السورية الاسرائيلية.

نستخلص من كل ذلك أن أي معادلة أو مشروع اتفاق ينوى تطبيقه في المفصل اللبناني من خريطة الصراع العربي الاسرائيلي لا يتحقق لهما النجاح إلا إذا قاما على مركب ثلاثي لبناني ــ سوري ــ اسرائيلي. فمثل هذا الوفاق أو التوافق المثلث الأضلاع هو الوحيد القادر على الحياة، ولا بديل لهذا الواقع الارتباطي اللبناني إلا اقتناع دمشق برفع وصايتها عن لبنان نهائياً واقتناع تل ابيب بأن لبنان القوي هو خير ضمان لاستقرار الجنوب. وفي كل حال على سوريا واسرائيل أن تدركا ــ وقد آن لهما أن تفعلا بعد سلسلة تجاربهما الطويلة ــ أن لبنان اللبناني هو الجار الأمثل لكليهما.

فهرست

العدد الأول ـ تشرين الثاني ١٩٨٩

* **كلمة مدير التوجيه المقدم الركن عزت الحداد:** لماذا مجلة «الدفاع الوطني اللبناني»؟ ٣

* **كلمة دولة الرئيس العماد ميشال عون:** اسباب السقوط والنجاح في اتفاقات المفصل الستراتيجي ٥

* **لبنان والشرق الأوسط في متغيرات الدول الاقليمية والدولية**

  - **الدكتور فريد الخازن:** العلاقات اللبنانية ـ الاميركية في سياسة التوازن الاقليمي: ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩ ٢٦
  - **الدكتور داود الصايغ:** توجهات السلام في النزاع العربي الاسرائيلي ٣١
  - **الدكتور ملحم شاوول:** التوازن الجديد في الشرق الأوسط بعد الحرب العراقية الايرانية ٣٤

* **الاصلاح في ثلاث دراسات**

  - **الدكتور انطوان نصري مسرة:** الاصلاح بين التغيير والتعجيز ٤٧
  - **البروفسور الياس الحسواني:** قراءة هادئة في صلاحيات السلطة التنفيذية ٥٣
  - **الدكتورة فاديا كيوان:** إلغاء الطائفية السياسية حل أم مأزق؟ ٦٢

* **ملف الوجود السوري في لبنان**

  - **الدكتورة مرغريت الحلو:** السياسة السورية في لبنان: الاهداف والأساليب ٧٤
  - **العميد الركن اديب سعد:** الستراتيجية السورية في لبنان ١٠٧

* **العميد الركن فؤاد عون:** محطات في تاريخ الجيش اللبناني ـ الرهان على المستقبل ١١١

* **العميد الركن رينيه السمراني:** الدفاع في مفهومه الشامل ١٢٦

* **الدكتور عصام خليفة:** قضية المياه وتوسيع الحدود في مخطط الحركة الصهيونية (١٩١٧ ـ ١٩٢٣) ١٣٧

* **الدكتور جورج المر:** القطاع الجامعي في لبنان من العشوائية الى التخطيط ١٤٩

* **الاستاذ ريكاردوس م. الهبر:** البيئة اللبنانية في متطلباتها الملحة ١٥٣

* **الدكتور متري سليم بولس:** التطور وأثره في ادب امين الريحاني وجبران خليل جبران ١٦٣

* **الدكتور ميشال نعمة:** الحرب اللبنانية من خلال اربعة كتب ١٧٩

* **النقيب انطوان نجيم:** ميزان القوى العسكري ١٩٣

Dr. Fouad W. AWAD: The Role Of Infrastructure In Economic Development ٢٠٢

Mr. Hyam MALLAT Histoire Et Diplomatie Dans Le Liban Du XIX Siecle.
La Commission Internationale de Beyrouth de 1860 - 1861 ٢٣٠

لبنان والث
في متغـــيرات القـــوى

كان من مواصفات قضايا الشرق الأوسط، انقسامها على صورة الانقسام الذي ميز الواقع الدولي والعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقبل وصول الزعيم ميخائيل غورباتشوف الى السلطة في الاتحاد السوفياتي، وطرحه لنظريات تغييرية جذرية داخل بلاده، وفي العلاقة مع الغرب ومع سائر دول العالم، كانت جميع النزاعات الاقليمية والمحلية تصل في بعدها الدولي الى أحد المرجعين الدوليين: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

لقد انقسم العالم بين كتلتين: الشرق والغرب. ووجدت جميع دول العالم نفسها مضطرة بشكل او بآخر الى اعتماد أحد النهجين الدوليين، وذلك قبل وبعد الحقبة الأساسية لحركة عدم الانحياز التي انطلقت في منتصف الخمسينات. وبينما كان الانقسام الدولي العقائدي والعسكري والاقتصادي يزداد ويتعمق، خصوصاً مع قيام المحاور والكتل والأحلاف، كان من الصعب ان تبقى دولة ما، وان يبقى صراع ما بمعزل عن الانقسام الأساسي في العالم.

انعكس هذا الانقسام على منظمة الأمم المتحدة، وأخضع دورها وفعاليتها للثنائية الدولية، وخصوصاً مع انحسار نفوذ الدولتين الاستعماريتين السابقتين، فرنسا وبريطانيا. وأصبحت جميع قرارات مجلس الأمن الدولي خاضعة، في مراحل الاعداد والاقرار والتنفيذ، لاتفاق الدولتين العظميين. فالمنظمة الدولية لم تستعد قسماً من هيبتها إلا مع القرار المتعلق بوقف حرب الخليج بين العراق وايران. وكان ذلك عائداً بالطبع الى رغبة كل من واشنطن وموسكو في التعبير عن اتفاقهما بشأن هذا النزاع من خلال المنظمة الدولية.

ولقد كان النزاع العربي ـ الاسرائيلي نموذجاً حياً للصراع الدولي على الصعيد الاقليمي. اذ بالرغم من أن الاتحاد السوفياتي كان من مؤيدي قيام اسرائيل ومن المصوتين على قرار التقسيم عام ١٩٤٧ (لاعتبارات تتعلق بمصالح ذلك الوقت)، إلا أن تأييده فيما بعد للعرب وللفلسطينيين، انطلق من مفهوم الصراع نفسه ومن طبيعة القضية الفلسطينية، خصوصاً وأن اسرائيل، في علاقاتها مع الولايات المتحدة، تدرجت نحو مرتبة الحليف، والحليف الأول في المنطقة، فتمكن الاتحاد السوفياتي، بالمقابل وفي أوقات متفاوتة، من عقد تحالفات مع العراق وسوريا، فضلا عن التزامه الصريح بالمطلب الفلسطيني. ووصلت الاختيارات في المواقف الى حد اقدام الاتحاد السوفياتي وحلفائه في الكتلة الشرقية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧.

ولم يفلح الجنرال ديغول في اخراج صراع الشرق الأوسط من الثنائية الدولية وجعله بين أيدي الدول الأربع الكبرى. اذ بالرغم من تأليف لجنة رباعية من ممثلي هذه الدول، وعقدها لاجتماعات عديدة في مقر الأمم المتحدة، فقد عطلت الأحداث دورها، خصوصاً حرب تشرين ١٩٧٣. ولم يتمكن الرئيس الفرنسي بومبيدو آنذاك من فرض استمرار توسيع دائرة التشاور الدولي بشأن الشرق الأوسط، بالرغم مما لفرنسا من اهتمامات ومصالح مباشرة في المنطقة، ومما لدول المنطقة ولغيرها من رغبة في سلوك الطريق الثالث الذي طمحت باريس الى أن تتزعمه في وقت من الأوقات.

ـــرق الأوسط
الاقليميـــة والدولية

إن المتغيرات الحقيقية في التطلع الى واقع القوى لم تظهر إلا مع الزوال النهائي لحقبة بريجنيف ووضع حد للاحتلال السوفياتي لافغانستان في نهاية سنة ١٩٨٨. وبدت سياسة الوفاق الدولي الجديدة، خصوصاً في القمتين الأخيرتين اللتين عقدهما الرئيس الأميركي ريغان والزعيم السوفياتي غورباتشوف في كل من واشنطن وموسكو، عام ١٩٨٧ و١٩٨٨، أنها معدة لتسهيل حل النزاعات الدولية، وهو ما اتصفت به تلك السياسة في بحر عام ١٩٨٨، في مختلف مناطق العالم.

وعندما زار الزعيم السوفياتي باريس في تموز ١٩٨٩ الماضي، وتحدث عن «البيت الأوروبي المشترك» الذي يفترض ان يكون فيه مكان متميز للاتحاد السوفياتي، تأكد للمراقبين أن فترة التغيير السوفياتية قطعت شوطاً حاسماً. وفي اثناء تلك الزيارة، صدر عن كل من باريس وموسكو بيان مشترك شديد الأهمية عن تأكيد سيادة لبنان. وعلى كل حال، فقد تبين ان الاتحاد السوفياتي، بعد مجيء غورباتشوف الى السلطة، أخذ يمارس في لبنان سياسة جديدة، من مواصفاتها الانفتاح على مختلف أفرقاء النزاع، وعلى جميع الأسر الروحية في لبنان، كتأكيد منه لرغبته في الحفاظ على خصائص لبنان الأساسية، وفي دعم ما يشكل مصلحة لبنان.

ولكن، هل تغير الموقف الأساسي في المنطقة، لجهة توافق الدولتين العظمتين على الحل وعلى تقريب فرصة السلام النهائي؟ لم يحن الأوان بعد؛ أولا، لأن تجربة الوفاق الدولي الجديدة بحاجة لأن تتعمق وتترسخ خصوصاً مع التحولات الجديدة داخل الاتحاد السوفياتي وفي الكتلة الشرقية. وثانياً، لأن نزاع الشرق الأوسط الأساسي، أي القضية الفلسطينية، لا يشبه أي نزاع آخر معاصر في العالم. ثالثاً، لأن طبيعة التحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل تختلف تمام الاختلاف عن صداقات الاتحاد السوفياتي التقليدية والحديثة مع دول المنطقة. ثم أن سوريا، كما بدا مع التطورات، حريصة على تأمين المصالح الأميركية أكثر مما هي ملتزمة بمعاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفياتي.

من هذا الجانب، يبدو الوضع مختلفاً كلياً عن النزاعات الأخرى في العالم.

ولكن، ثمة تحولات أساسية حصلت في منطقة الشرق الأوسط، منذ مطلع السبعينات حتى اليوم على ضوء الصراع الدولي وسياسة الدولتين العظميـــن في المنطقة، من حرب تشرين الى حرب لبنان، فحرب الخليج. كما تغير الشيء الكثير في القوى وفي الواقع، وفي التطلعات الى الحلول.

ان «الدفاع الوطني اللبناني» تعرض هذه المتغيرات عبر ثلاث دراسات: الأولى تعالج السياسة الأميركية تجاه لبنان من خلال التطورات الاقليمية وخصوصاً النزاع العربي ـ الاسرائيلي (الدكتور فريد الخازن)، والثانية تعالج توجهات السلام في النزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية (الدكتور داود الصايغ)، والثالثة تتناول تطورات حرب الخليج ونتائجها على واقع القوى في الشرق الأوسط (الدكتور ملحم شلوول).

والغاية المبتغاة هي مقاربة موضوع ميزان القوى في الشرق الأوسط على نحو واف وشامل.

العلاقات اللبنانية ـ الاميركية
في سياسة التوازن الاقليمي: ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩

بقلم الدكتور فريد الخازن *

من الامور التي تزيد من تعقيدات الحروب التي تشهدها الساحة اللبنانية، خصوصاً في ابعادها الخارجية، تلك التي تتعلق بتوهم قسم كبير من اللبنانيين بأنهم اكثر الشعوب الماماً بسياسة ومخططات الدول الكبرى تجاه لبنان والمنطقة. هذا التوهم مردّه الى كون لبنان المختبر المباح لشتى انواع التدخلات الخارجية، من عسكرية وسياسية، منذ منتصف السبعينات. من هنا، فان العنصر المميز للازمة اللبنانية يتمحور حول طبيعة التدخلات الخارجية: في العدد المرتفع لأفرقاء النزاع، في عمق النزاعات بين افرقاء الخارج انفسهم، في التحولات المستمرة في مسار النزاعات الاقليمية، وخصوصاً النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ الفلسطيني، واخيراً في عدم ارتباط عناصر النزاع في لبنان داخلياً وخارجياً ارتباطاً مباشراً بالمصالح الحيوية للدول الكبرى. هذه العوامل، بالاضافة الى العناصر الداخلية للنزاع، تعطي الازمة اللبنانية طابعاً خاصاً يميزها عن سائر النزاعات الاقليمية المحدودة التي عرفها النظام الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من التدخلات الخارجية في لبنان. اولا، افرقاء النزاع الذين لهم وجود عسكري كثيف وفاعل، والذين كان لهم الاثر المباشر على مسار الحرب في لبنان، ان من خلال الصدامات المسلحة بين بعضهم البعض او من خلال الاحزاب والفئات اللبنانية المتحاربة. والوجود العسكري هذا يقابله نفوذ سياسي كبير يعكس فعالية الآلة العسكرية (واحياناً الارهابية) التي في متناول الافرقاء. المنظمات الفلسطينية بمختلف انتماءاتها وولاءاتها السياسية المتضاربة تأتي في الدرجة الاولى، يتبعها الجيش السوري الذي دخل لبنان سراً في سنة ١٩٧٥ من خلال جيش التحرير الفلسطيني، ومن ثم علناً وبطريقة رسمية، من خلال قوات الردع العربية. اما اسرائيل التي اجتاحت الجنوب اللبناني في سنة ١٩٧٨، ووصلت الى بيروت سنة ١٩٨٢، فتمحور دورها حول الوجود الفلسطيني في لبنان وتحددت اهدافها العسكرية في المنطقة المتاخمة لاسرائيل في الجنوب اللبناني. آخر الفاتحين كانت ايران الاسلامية التي، وان دخلت الحرب في مرحلة متأخرة نسبياً، فانها نجحت في خلق تيار سياسي متحرك داخل الطائفة الشيعية. اما وجودها العسكري فلم يحظ بالاستقلالية والكثافة التي يتمتع بها اي من الافرقاء الآخرين.(١)

التدخلات الاقليمية التي غلب عليها الطابع السياسي واقتصر دورها العسكري على ارسال الاسلحة او على

---

* دكتور في العلاقات الدولية واستاذ محاضر في الجامعة الاميركية في بيروت

(١) عن التدخلات الخارجية في الحرب في لبنان، خصوصاً التدخل السوري والاسرائيلي انظر:
Naomi Weinberger, **Syrian Intervention in Lebanon: The 1975 - 76 Civil War** (New York: Oxford University Press 1986). Itamar Rabinovich, **The War for Lebanon 1970 - 1985.** (Ithaca: Cornell University Press, 1985), Avner Yaniv; **Dilemmas of Security: Politics, Strategy and the Israeli Experience in Lebanon.** (New York: Oxford University Press, 1987); Elizabeth Picard, **Maghreb-Machrek, N° 116, pp. 531, 1987.**

الدعم المادي، شملت معظم الانظمة العربية التي لها طموحات سياسية معينة في النظام الاقليمي، ومنها بصورة خاصة العراق والاردن ومصر والسعودية وليبيا. اما الاطراف خارج النظام الاقليمي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، فضلا عن فرنسا والفاتيكان، فارتكز دورها حول التحركات السياسية والديبلوماسية بهدف المحافظة على سقف معين من التدهور الامني والسياسي تحدده ضوابط ما يسمى «بالخطوط الحمر». في هذا البحث، سنحاول التركيز على مختلف جوانب الدور الاميركي في الازمة اللبنانية، والذي يتميز عن سواه بانه رافق الازمة اللبنانية بكل تقلباتها الداخلية والخارجية منذ سنة ١٩٧٥ حتى اليوم.

العلاقات اللبنانية ــ الاميركية تدخل في خانة علاقات الدول الكبرى مع دول صغرى في منطقة لها فيها الدول الكبرى مصالح حيوية ذات أبعاد ستراتيجية. يعود الاهتمام الاميركي بلبنان الى اسباب ثلاثة: اولا، لأن اميركا دولة عظمى تتزاحم مع الاتحاد السوفياتي على بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في مختلف مناطق العالم، ومنها منطقة الشرق الاوسط حيث يقع لبنان. ثانياً، لأن الحروب الدائرة على ارض لبنان لها امتدادات اقليمية تتخطى الوضع اللبناني لتطال النزاعات الاقليمية التي تؤثر بدورها على مسار سياسة واشنطن في المنطقة وعلى مصالح حلفائها من الدول العربية، وطبعاً اسرائيل. اما السبب الثالث، فيرتبط مباشرة بالعلاقات الثنائية بين لبنان واميركا، وتحديداً بمصالح واشنطن في لبنان وبالدور الذي يمكن ان يلعبه لبنان في محيطه الاقليمي والذي يتلاقى مع توجهات السياسة الاميركية في المنطقة.

للبحث في موضوع العلاقات اللبنانية ــ الاميركية، يجب ان نحدد المتغيرات التي حصلت ليس فقط في لبنان، في الفترة الفاصلة في منتصف السبعينات، بل ايضاً المتغيرات التي حصلت في اميركا، منذ ان اصبحت واشنطن في خط المواجهة المباشر مع الاتحاد السوفياتي منذ اواخر الاربعينات. ما يهمنا من هذه المتغيرات هي تلك التي اثرت على القرار السياسي في ما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية. اميركا، بعكس دول اوروبا الغربية، دخلت حديثاً عالم العلاقات الدولية، وذلك بسبب تطورات الحرب العالمية الثانية التي كان من نتائجها بروز الولايات المتحدة في قيادة العالم الحر بعد الدمار الذي حل في دول اوروبا الغربية، والذي ادى الى تراجع نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. وهكذا اصبحت اميركا الوريث السياسي لدول الغرب الكبرى، بالرغم من افتقارها الى العناصر الاساسية لمقومات السياسة الخارجية للدول الاوروبية التي بنت الامبراطوريات الشاسعة. فأميركا لم تتمرس في شؤون السياسة الاستعمارية التقليدية كالتي ميزت السياسة الخارجية للدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا، وهي لم تعرف العالم الخارجي (أي خارج القارة الأميركية)، وتحديداً منطقة الشرق الأوسط، إلا معرفة سطحية من خلال بعض الأفراد الذين مارسوا نشاطات تبشيرية دون أن يكون لهم ارتباط مباشر مع الدولة.

تحولات السياسة الخارجية الاميركية في النظام الدولي المعاصر

«العالم الجديد» الذي اكتشفه كولومبوس حاول دائماً الابتعاد عن مشاكل وهموم «العالم القديم» وعن امبراطورياته فترة طويلة من الزمن، الى ان اجبرته الظروف على دخول معترك السياسة الدولية على اثر الحرب العالمية الاولى. لكن، بالرغم من دخول اميركا الحرب الى جانب بريطانيا وفرنسا، وبالرغم من بروز توجه جديد في العلاقات الدولية وضع اسسه الرئيس الاميركي ولسون، ظلت النزعة الانعزالية متأصلة في المجتمع الاميركي، فكان من نتائجها عودة اميركا الى تقوقعها السياسي بعد ان رفض الكونغرس الاميركي الانضمام الى هيئة الامم التي سعى الى تأسيسها الرئيس ولسون نفسه. لكن المحطة الفاصلة كانت الحرب العالمية الثانية التي وضعت أميركا في موقع قيادي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وفي مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي. وهكذا أصبح النظام الدولي المعاصر يرتكز بشكل اساسي على دينامية العلاقات الثنائية بين الجبارين.(٢)

---

(٢) حول هذا الموضوع انظر: Kenneth N. Waltz, «The Stability of a Bipolar World», Deadalus 93 (Summer 1964).

خلال عقدين من الزمن، وتحديداً بين اواخر الاربعينات واواخر الستينات، شهدت السياسة الاميركية الخارجية تحولات جذرية على مستوى القرار السياسي كما على مستوى الممارسة السياسية. فبعد دخول اميركا الحرب الكورية في اوائل الخمسينات، تحولت المنافسة بين الجبارين الى حرب باردة كانت ساحتها معظم مناطق العالم من اوروبا الشرقية والغربية الى بلدان آسيا والشرق الاوسط. لكن الحرب الباردة لم تحافظ على برودتها إلا لفترة قصيرة، فاشتدت حرارتها وزادت تعقيداتها الى ان انفجرت حرباً طويلة ومدمرة خاضتها اميركا في فيتنام. هذه الحرب لم تخلف اثاراً سلبية فحسب بل ساهمت في تغيير نظرة المجتمع الاميركي الى نفسه، وخلقت واقعاً جديداً لم يستطع الاميركيون تجاوز بعض رواسبه حتى اليوم. حرب فيتنام خاضتها اميركا عسكرياً في الخارج، وسياسياً واجتماعياً في الداخل، وخسرتها ليس فقط في ساحة القتال بل ايضاً على شاشات التلفزيون داخل غرف جلوس المواطن الاميركي العادي.

حرب فيتنام، التي كانت نقطة التحول الجذري في تاريخ اميركا الحديث، تركت آثاراً عميقة على طريقة صنع القرار في واشنطن على مستوى رئاسة الجمهورية والكونغرس. وكانت الترجمة العملية تضييق صلاحيات ونفوذ الرئيس في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية بالنسبة الى الكونغرس الاميركي، خصوصاً في ما يتعلق بالتدخل العسكري حتى لأغراض سلمية. ظلت السياسة الخارجية الاميركية اسيرة مرحلة ما بعد حرب فيتنام حتى مجيء الرئيس ريغان الى الحكم. فعهد ريغان كان، في رأي بعض الخبراء، محاولة ناجحة، ولو نسبياً، في انتشال اميركا من هاجس فيتنام. ومن التردد في اتخاذ القرارات الجريئة حتى تلك التي تتطلب تدخلاً عسكرياً.(٣)

اما في ما يخص منطقة الشرق الاوسط، فالسياسة الخارجية الاميركية مرت في خمس مراحل اساسية. اولاً، مرحلة الخمسينات التي عكست اجواء الحرب الباردة بين الجبارين، والتي كان من نتائجها التدخل الاميركي العسكري في لبنان سنة ١٩٥٨، وذلك تنفيذاً لمبدأ ايزنهاور الذي اعلنه الرئيس الاميركي سنة ١٩٥٧ بهدف تطويق المد الشيوعي في منطقة الشرق الاوسط، وهي المنطقة الاقرب جغرافياً الى دول الحلف الاطلسي. المرحلة الثانية هي مرحلة الستينات التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في الاهتمام الاميركي بمنطقة الشرق الاوسط، فاقتصرت سياسة واشنطن على اقتراح مبادرات سلام (مبادرة روجرز) للحد من الانعكاسات السلبية التي خلفتها حرب ١٩٦٧. خلال هذه الفترة، حافظت اميركا على علاقات متينة مع بعض الدول العربية المعتدلة كما عمّقت ارتباطاتها مع الدول المتاخمة للشرق العربي، ومنها اسرائيل وايران وتركيا.

المرحلة الفاصلة في السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط وتحديداً تجاه النزاع العربي ــ الاسرائيلي، اتت بعد الحرب العربية ــ الاسرائيلية سنة ١٩٧٣. في هذه الحرب، شهر العرب سلاح النفط، وهو السلاح الاكثر تأثيراً على مراكز القرار في واشنطن والبلدان الصناعية المستوردة للنفط. حرب ١٩٧٣ بددت اوهاماً كثيرة، وخلقت وقائع جديدة على الارض، وحملت الدول الكبرى على مراجعة حساباتها الستراتيجية بهدف رسم سياسة تحرك جديدة لمجابهة مرحلة ما بعد الحرب. اهم ما نتجت عنه الحرب كان بداية التفكك في عناصر ازمة الشرق الاوسط. هذا التفكك تمثل بسلسلة فك ارتباطات عسكرية بين مصر وسوريا، من جهة، واسرائيل، من جهة اخرى، خلال ١٩٧٤ و١٩٧٥. اما التحول الستراتيجي في مسار النزاع العربي ــ الاسرائيلي، فكان فك الارتباط السياسي والعسكري بين مصر والدول المشاركة في النزاع على اثر اتفاقية كامب دافيد سنة ١٩٧٩.

لعل ابرز نتائج الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة، اقله على صعيد السياسة الدولية للنزاع، كان بروز ديبلوماسية اميركية متحركة ارتبطت بشكل محوري باسم وزير الخارجية الاميركية السابق هنري كيسنجر، في عهد الرئيس نيكسون وخليفته فورد. كيسنجر، الذي شغل منصبي وزير الخارجية ومستشار الامن القومي في ادارة نيكسون الثانية، رسم الخطوط الكبرى الستراتيجية التحرك الاميركية لمعالجة مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣.

(٣) انظر: Robert W. Tucker, «Reagan's Foreign Policy». **Foreign Affairs**, Vol. 68, N° 1 (1989) pp. 1 - 27.

الحرب اجبرت واشنطن على اعادة النظر في سياستها تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وتحديداً تجاه الدول المشاركة في النزاع، ومنها لبنان. ان المتضرر الاكبر من المعادلة الستراتيجية الجديدة التي اوجدتها الحرب كان لبنان الذي اصبح في منتصف السبعينات ساحة مباحة لتصفية حسابات اقرقاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، لكن دون ان يكون له دور لا في قرار الحرب ولا في قرار السلام.

المرحلة الرابعة للسياسة الاميركية تجاه المنطقة وازمة الشرق الاوسط، تمحورت حول مبادرة السلام التي اطلقها ورعاها وتابع ادق تفاصيلها الرئيس كارتر فنتج عنها معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. هجمة السلام لم تكن لتحصل لولا الاهتمام الشخصي والاولوية المطلقة التي اعطاها كارتر لايجاد الحلول للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. فاتفاقية كامب دافيد غيرت مسار النزاع كما بدلت السياسة الاميركية تجاه بعض عناصر النزاع. ادارة الرئيس ريغان، بالرغم من اتباعها سياسة تصادمية في السنوات الاولى من مجيء ريغان الى الحكم، تقيدت بالخطوط الكبرى لكامب دافيد واتبعت الاسلوب الكلاسيكي لمعالجة ازمة الشرق الاوسط (التدخل الاميركي في حرب الخليج له اسباب مختلفة لا مجال للتطرق اليها في هذا البحث). اما المرحلة الحالية في عهد الرئيس بوش فانها تختلف عن سابقاتها لسببين غير مرتبطين بالقرار الاميركي بل بتحولات اقليمية ودولية. فمجيء غورباتشوف الى الحكم بدل الاسلوب السوفياتي التقليدي في التعاطي مع الصراعات الاقليمية، وفتح الباب واسعاً امام سبل حلول اكثر واقعية لأزمة الشرق الاوسط. لكن التحول الأهم اتى هذه المرة من الطرف الفلسطيني على اثر الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة، وبعد الاعتراف الفلسطيني بدولة اسرائيل في حدود ما قبل ١٩٦٧. هذه النقلة النوعية في سار النزاع العربي ـ الاسرائيلي فتحت باب الحوار المباشر بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية ووضعت النزاع في مرحلة جديدة يصعب التكهن بنتائجها.

انحسار أهمية لبنان الستراتيجية في النظام الاقليمي

المراحل التي مرت بها السياسة الاميركية تجاه المنطقة قابلتها مراحل موازية مرت بها العلاقات اللبنانية ـ الاميركية عكست بدورها، انحساراً متزايداً في دور لبنان في نظامه الاقليمي، وبالتالي، في اهميته الستراتيجية بالنسبة الى الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية. عوامل عدة ساهمت في تقليص دور لبنان في محيطه الاقليمي وفي وضعه على هامش اهتمامات الدول الكبرى. ذاك ان مقارنة سريعة بين لبنان الخمسينات ولبنان السبعينات تظهر التفاوت الكبير بين دور لبنان في سياسة المحاور خلال ازمة ١٩٥٨ ودوره الجانبي في التحالفات الاقليمية والدولية عشية اندلاع الحرب سنة ١٩٧٥. فأزمة ١٩٥٨ لم تكن لتجلب الاهتمام الاميركي لو لم يكن للبنان في تلك الفترة حاجة ستراتيجية اقليمية بالنسبة الى واشنطن. فسقوط النظام الملكي الهاشمي في العراق سنة ١٩٥٨ (والعراق كان الركن الاساسي في حلف بغداد المتحالف مع الغرب) والتهديد الداخلي لنظام الملك حسين في الاردن، في الفترة نفسها، تزامن مع ازمة ١٩٥٨ في لبنان. عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، والتي كان من اسبابها المباشرة الهجمة الناصرية ضد السياسة «الاستعمارية» لدول الغرب، خصوصاً اميركا وبريطانيا، جعلت من لبنان، البلد العربي الوحيد الذي ايّد رسمياً مبدأ ايزنهاور، واهم حليف لواشنطن وللسياسة المناهضة للشيوعية التي تمثلها. ان عدم وجود بدائل عربية بالنسبة الى واشنطن في اواخر الخمسينات، في زمن تزاحم الجبارين على النفوذ في المنطقة، وضع لبنان في صلب الحرب الباردة واعطاه اهمية ستراتيجية كانت في النهاية الضمانة السياسية التي سعت اليها الدولة اللبنانية، ولو منقسمة، في اواخر عهد الرئيس شمعون.

لم يطرأ اي تحول جذري على موقع لبنان في نظامه الاقليمي خلال النصف الاول من الستينات. ذلك ان الخلافات بين الانظمة العربية، بدءاً بانهيار الوحدة بين مصر وسوريا مروراً بالصراع المصري ـ السعودي في اليمن وانتهاء بالانقلابات المتتالية في سوريا والعراق، اعطت لبنان اجازة مرحلية من الصراعات الاقليمية وامتداداتها الدولية. المحطة الفاصلة كانت الحرب العربية ـ الاسرائيلية سنة ١٩٦٧. بالرغم من ان لبنان لم

يشارك في الحرب ولم يخسر اي شبر من ارضه، فانه دفع الثمن الاكبر للهزيمة العربية، وكان الضحية الكبرى للصراعات العربية، من جهة، وللنزاع العربي ـ الاسرائيلي، من جهة اخرى. بعد حرب ١٩٦٧، يبدأ العد العكسي لانهيار الدولة اللبنانية وبالتالي لانحسار مبرر وجودها كدولة ذات سيادة في النظام الاقليمي بالنسبة الى دولاً المنطقة والى الدول الكبرى.

لن ندخل في التطورات والاحداث التي كانت وراء اندلاع الحرب في لبنان سنة ١٩٧٥، ولا في لعبة المحاور التي نتج عنها بروز «فتح» داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ولا حتى في الصراعات العربية ـ العربية (مصر ـ سوريا، سوريا ـ منظمة التحرير، سوريا ـ الاردن الخ...) في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧. لكن ما يهمنا هنا هو ان المعادلة الجديدة التي اوجدتها الحرب في اواخر الستينات، ان على الصعيد العربي او على صعيد النزاع العربي ـ الاسرائيلي، زجّت لبنان في ما عرف آنذاك بحرب الاستنزاف العربية ـ الاسرائيلية. وهكذا تحول الجنوب اللبناني الى ساحة مواجهة عسكرية بين المنظمات الفلسطينية واسرائيل. شيئاً فشيئاً، انسلخ الجنوب المحارب عن بيروت غير المحاربة الى ان تفتت الوطن اجزاء تحارب بعضها بعضاً دون ان تعرف من تحارب ولماذا تحارب. لكن السؤال المطروح هو كيف نربط هذه التحولات بالسياسة الاميركية تجاه لبنان وبموقع لبنان على خريطة المنطقة السياسية في منتصف السبعينات، اي خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب؟

في الدائرة المغلقة التي يتألف منها النظام الاقليمي، يشكل لبنان العقد الأضعف. فكل ما يؤثر على الجزء يؤثر على الكل والعكس بالعكس. المتغيرات الأبرز التي كان لها التأثير المباشر على موقع لبنان في النظام الاقليمي، وبالتالي على طبيعة علاقاته مع الولايات المتحدة الاميركية، هي الآتية: أولا، بروز المقاومة الفلسطينية بقيادة جديدة وبسلاح جديد بعد ١٩٦٧، واتخاذها من لبنان قاعدة أساسية لانطلاقها سياسياً وعسكرياً واعلامياً. فالمقاومة الفلسطينية، بفضل تركيبتها السياسية المتشعبة وتعدد مراكز القرار داخل منظماتها وتعدد ولاءاتها لأنظمة عربية متنازعة (خصوصاً في تلك الفترة)، ربطت السياسة الداخلية اللبنانية بكل جوانب الصراعات العربية السياسية والعقائدية والعسكرية، وطبعاً بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وجود المنظمات الفلسطينية المسلحة في لبنان زج بالدولة اللبنانية في الصراعات الاقليمية إنما من الباب الخلفي، أي دون أن يكون لها دور في القرار السياسي الخارجي، في بادىء الأمر، والداخلي في مرحلة لاحقة. ففي صراع بين دولة لبنانية تفتقر الى أدوات السلطة التي تتمتع بها جميع الدول العربية (نظام سلطوي وأيديولوجية تضفي صفة الشرعية على الحكم) ومقاومة فلسطينية تلقى التأييد والدعم الواسع من معظم الأنظمة العربية، سيكون لبنان حتماً هو الخاسر. فلا تعادل في صراع كهذا، فاما النصر لفريق وإما الخسارة للفريق الآخر. وهكذا، خسرت الدولة اللبنانية معركة تلو الأخرى، بدءاً باتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩ وانتهاء بفترة ما بعد حرب السنتين.

الحدث الآخر الذي كان له الاثر المباشر على مسار الازمة في لبنان هو الحرب الاردنية ـ الفلسطينية (١٩٧٠ ـ ١٩٧١)، التي حسمت في النهاية لصالح الملك الهاشمي. هذه الحرب، التي جلبت اهتمام الدول الكبرى وقوى اقليمية عربية فضلا عن اسرائيل، شكلت المحور الأبرز بالنسبة الى لبنان في اوائل السبعينات. ذلك ان لبنان والاردن كانا البلدين العربيين الاكثر تضرراً والاقل مناعة تجاه المد الفلسطيني في المنطقة. في الاردن، بعكس لبنان، استطاع الملك حسين ان يحقق انتصاراً عسكرياً على المنظمات الفلسطينية بدعم اميركي وبمساندة اسرائيلية غير مباشرة، من خلال تهديد اسرائيل لسوريا لو تابع جيشها التوغل داخل الاراضي الاردنية[٤]. عواقب النزاع الاردني ـ الفلسطيني كانت وخيمة على لبنان. فبعد خسارة الاردن، اصبح لبنان القاعدة الاساسية للمقاومة الفلسطينية والبلد الوحيد الذي يتمتع فيه الفلسطينيون بحرية القرار السياسي والعسكري. وهذا ما عمق

(٤) حول تفاصيل الحرب الاردنية ـ الفلسطينية انظر:
William Quandt, Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab - Israeli Conflict, 1967 - 1976 (Berkeley: University of California Press, 1977), pp. 105 - 127 and Henry Kissinger, **White House Years** (Boston: Little, Brown and Company, 1979), pp. 594 - 631.

مشاكل لبنان الداخلية وشد الطوق على الدولة اللبنانية.

ثمة عامل آخر ساهم في تحجيم دور لبنان في محيطه الاقليمي يرتبط ببروز تحالفات اقليمية جديدة، بعد وفاة الرئيس المصري عبد الناصر سنة ١٩٧٠. لكن التطور الأهم في ما يخص توازن القوى داخل الصف العربي، وخصوصاً بالنسبة الى لبنان، كان مجيء الرئيس الاسد الى السلطة في سوريا. حكم الاسد، الذي يدخل اليوم عقده الثالث، رفع مكانة ودور سوريا الى مستويات لم يعرفها اي نظام سوري من قبل، ليس فقط في سياسة المحاور العربية بل ايضاً في المعادلة العسكرية والسياسية بين اسرائيل ودول المواجهة العربية. اما الانجاز الأهم الذي حققه الاسد، وان على حساب حرية وامن المواطن العادي، فهو الاستقرار الداخلي الذي نعمت به سوريا بعد ان ضربت الرقم القياسي في عدد «الحركات التصحيحية» في الخمسينات والستينات. الاستقرار الداخلي اعطى الحكم السوري حرية التحرك، خصوصاً في بلد مشرّعة ابوابه مثل لبنان.

هنا أيضاً، المتضرر الأكبر من تعاظم دور سوريا الاقليمي ومن الاستمرارية في نظام الحكم كان لبنان، «الشقيق» الاقرب الى دمشق باسم العروبة حيناً او باسم التاريخ والجغرافيا حيناً آخر. ففي منتصف السبعينات، كان الرئيس الأسد قد قطع شوطاً كبيراً في بلورة افكاره وستراتيجية تحركه اقليمياً ودولياً، وذلك من خلال تواجد القوات السورية في لبنان، المكان الانسب للعب اوراقه العربية والفلسطينية والاسرائيلية.(٥) ولسوريا من ادوات التدخل المباشر على الساحة اللبنانية ما يعطيها حرية المناورة السياسية الى اقصى الحدود بدءاً بالمنظمات الفلسطينية الموالية لسوريا وانتهاء بالقوى الوطنية اللبنانية. اما الترجمة العملية لهذا الواقع فكانت ممارسة دمشق حق الفيتو على قرار السلطات اللبنانية، حتى قبل ١٩٧٥، وممارسة الهيمنة العسكرية والسياسية المباشرة فيما بعد.

لقد كانت للحرب العربية ــ الاسرائيلية سنة ١٩٧٣ والنتائج المترتبة عليها انعكاسات سلبية كبيرة على لبنان. اذ استطاع جميع افرقاء النزاع تحقيق مكاسب سياسية بطريقة غير مباشرة من الحرب الا لبنان. بل على العكس، فمرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣ كانت حاسمة بالنسبة الى التفجير العسكري سنة ١٩٧٥. اذا اعتبرنا ان التطورات التي ذكرناها اعلاه (بروز المقاومة الفلسطينية بعد ١٩٦٧، وحرب الاردن، وتعاظم دور سوريا ونفوذها اقليمياً) ادت الى تحجيم موقع لبنان في نظامه الاقليمي، فان حرب ١٩٧٣ كان لها الاثر الأعمق على موقع لبنان من منظار السياسة الاقليمية للدول الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة الاميركية. ثمة عاملان رئيسيان وراء هذا الواقع: اولاً، بروز الاهمية الستراتيجية «لسلاح النفط» العربي بعد رفع اسعاره وحظر تصديره سنة ١٩٧٤، مما سبب ازمة طاقة خانقة شلّت اقتصاد معظم الدول الصناعية المستوردة للنفط. ثانياً، المعطيات الجديدة التي خلقتها الحرب والتي حركت النزاع العربي ــ الاسرائيلي باتجاهات عدة اتت كلها على حساب لبنان.

ان التركيز الدولي على دول المواجهة بعد ١٩٧٣ همّش دور لبنان في نظامه الاقليمي وربط مصيره بتقلبات النزاع العربي ــ الاسرائيلي. فلبنان الذي يفتقر الى البترول والى اسواق تجارية واسعة لا يستطيع منافسة دول عربية تربطها باميركا مصالح حيوية ذات ابعاد ستراتيجية. ففي حين كان لبنان الخمسينات يشكل حجر الزاوية بالنسبة الى الستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة، خصوصاً بعد حرب السويس في سنة ١٩٥٦، فان لبنان السبعينات تجاوزته الاحداث وتجاذبته الصراعات الاقليمية من عربية ــ عربية وعربية ــ اسرائيلية دون ان يستطيع التأثير على مجريات الامور، ودون ان يتمكن من تحصين جبهته الداخلية للحد من التدخلات الخارجية التي تزيد من تفككه.

---

(٥) حول ستراتيجية التحرك السوري في لبنان والمنطقة، انظر:
Moshe Ma'oz, **Asad: The Sphinx of Damascus** (London: Weidenfeld and Nicolson, 1988)
Patrick Seale, **Asad of Syria: The Struggle for the Middle East** (London: I.B. Tauris and Co. Ltd, 1988), pp. 169 - 315.

هذه المعطيات كلها وضعت لبنان في موقع دفاعي صعب بحيث انه اصبح الارض الخصبة لتفجير الصراعات الجانبية في انتظار ما سيأتي من تطورات. والذين كتبوا عن حرب السنتين حاولوا ابراز مدى الارتباك الاميركي حين اندلاع الحرب ليؤكدوا عدم وجود سياسة اميركية واضحة تجاه الازمة اللبنانية(٦). ربما تكون احداث منتصف السبعينات في لبنان قد فاجأت واشنطن بشكل او بآخر، مع العلم بأن عنصر المفاجأة ليس مستبعداً، وقد حصل مراراً في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، وفي ايران مع انهيار نظام الشاه. لكن ما لم تفاجأ به واشنطن هو الانهيار التدريجي للدولة اللبنانية منذ اواخر الستينات. فالمواجهة العسكرية بين الدولة اللبنانية والمنظمات الفلسطينية انحسمت في النهاية لصالح الفريق الفلسطيني، فانهارت مؤسسات الدولة وتفتت الوطن.

لم تكن لواشنطن سياسة واضحة تجاه لبنان قبيل اندلاع الحرب، بل كانت لها سياسات أوضح تدخل في اطار ستراتيجية تحركها في المنطقة تجاه عناصر النزاع العربي ـ الاسرائيلي المتواجدة في لبنان، والمتمثلة بالمنظمات الفلسطينية وسوريا واسرائيل. فالاهتمام الأميركي انصبَّ على ما يحتويه لبنان من «قنابل موقوتة» فاقت بأهميتها وخطورتها لبنان الدولة والكيان بالنسبة الى سلم أولويات واشنطن. بمعنى آخر، إن ما احتواه لبنان في منتصف السبعينات كان أهم بالنسبة الى الادارة الأميركية من لبنان بحد ذاته. فتعاملت واشنطن مع هذا الواقع دون أن تحاول تغييره إما لغاية اقليمية، او لسبب يتعلق بميزان القوى داخل لبنان. من هنا يمكن فهم قراءة واشنطن للوضع اللبناني، وبالتالي، تفسير كيفية تعاطي واشنطن مع الواقع على الأرض، وهذا ما سنتناوله في سياق البحث.

بالرغم من تعدد النظريات المتعلقة بالسياسة الأميركية تجاه الأزمة اللبنانية والتي تتناقلها وسائل الاعلام منذ ١٩٧٥ حتى اليوم، ومع الاعتذار المسبق من المنظرين والمحللين والسياسيين(٧)، فان وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر لم يشعل الحرب في لبنان ولم تكن لديه مخططات جاهزة للتنفيذ، لا في صيدا ولا في عين الرمانة ولا في بيروت. لقد كتب الكثير وقيل الكثير عن هذا الموضوع، لكن دون أن يحاول أحد التمييز بين واقع الانهيار الحاصل على الأرض والحاجة الى مخططات لتحويل لبنان الى ساحة صراعات اقليمية.

من اسخف الكتابات عن الحرب في لبنان تلك التي تربط انهيار الدولة وتفكك مؤسساتها بسياسة رجل شغل منصب وزير خارجية لفترة معينة، شهدت المنطقة خلالها أحداثاً وتطورات تفوق بأهميتها ما كان يدور على الساحة اللبنانية من خلافات داخلية وتدخلات خارجية. فواشنطن لم تكن وراء الأزمة الوزارية التي دامت ستة أشهر ولم تنته إلا بعد توقيع اتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩. وواشنطن لم يكن لها يد في النزاع الفلسطيني ـ السوري للسيطرة على الوجود الفلسطيني داخل لبنان. وكذلك لم تحاول واشنطن تفشيل زيارة الرئيس فرنجية لالقاء خطابه الشهير في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، سنة ١٩٧٤، بالرغم من التفسيرات التي أعطيت وكأن خطاب الرئيس فرنجية، على أهميته السياسية، كاد أن يقلب السياسة الأميركية رأساً على عقب(٨).

في الواقع، إن نظرة كيسنجر الى لبنان مشابهة لنظرة أي مسؤول اميركي في موقع صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية. فموقف واشنطن من المعادلة الاقليمية بعد حرب ١٩٧٣، ومن توازن القوى داخل لبنان وخارجه اتخذ شكله النهائي في منتصف السبعينات، وذلك بغض النظر عن هوية وزير الخارجية الأميركي وآرائه.

---

(٦) انظر: William Quandt, Ibid, Op. Cit., 281 - 284

(٧) الصحف اللبنانية مليئة بأخبار مخططات كيسنجر لاشعال الحرب في لبنان. انظر، على سبيل المثال، مقالات اميل خوري في جريدة النهار. لن نذكر طبعاً تنظيرات السياسيين، وعلى رأسهم العميد ريمون اده، حول هذا الموضوع. قراءة كيسنجر للحرب في لبنان موجودة في كتابه:

Henry Kissinger **Years of Upheaval** (Little, Brown and Company, 1982), pp. 787 - 789.

(٨) هناك روايات متناقضة حول هذا الموضوع لكن، من المؤكد انه لو ارادت واشنطن تعطيل التحرك العربي باتجاه الامم المتحدة، لكانت فشلت زيارة يارسر عرفات الى نيويورك الذي جاء لالقاء خطابه الاول امام الجمعية العمومية للأمم المتحدة وليس زيارة الرئيس فرنجيه.

فكيسنجر او سواه من المشرفين على سياسة واشنطن الخارجية كانت أمامه وقائع معينة تعامل معها بالطريقة التي تؤمن المصالح الأميركية في الدرجة الأولى، ومصالح حلفاء اميركا الرئيسيين في الدرجة الثانية. لذلك، فان دور واشنطن لم يكن في اشعال نار الحرب بل في طريقة التعاطي مع الأمر الواقع، بعد أن أصبح لبنان ساحة مباحة للنزاعات الاقليمية، وانهارت دولته وشلت قدرة جيشه على التدخل لحماية الوطن من أخطار الداخل والخارج.

أما اذا أردنا تحديد المسؤولية الأميركية في الانهيار الذي حصل في لبنان، فنعود الى فترة ما بعد حرب ١٩٧٣، وتحديدا، الى السياسة التي اتبعتها واشنطن والتي رسمها كيسنجر لمعالجة النتائج التي خلفتها الحرب. لقد كان للتحرك الأميركي الذي أدى الى فك ارتباط عسكري على الجبهتين المصرية والسورية، ولديبلوماسية «الخطوة خطوة» التي اتبعها كيسنجر انعكاسات سلبية على موقع لبنان على الخارطة السياسية في المنطقة. لكن هذه السياسة الأميركية لم تكن إلا ردة فعل على واقع خلقته الحرب، وليس نتيجة تخطيط أميركي رسمت خطوطه الكبرى قبل اندلاع حرب السنتين. فحرب ١٩٧٣ حصلت بقرار عربي مصري ــ سوري لكسر الجمود ولقلب واقع «اللاحرب واللاسلم»، بالرغم من معارضة موسكو وواشنطن لهذا القرار الذي اتخذ في زمن الانفراج السياسي بين الجبارين. بمعنى آخر، لم يكن الهدف من المعالجة الأميركية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي في منتصف السبعينات ضرب الاستقرار الداخلي في لبنان، ذلك ان لبنان لم يكن عقبة وجب تذليلها قبل المضي في تنفيذ السياسية الأميركية. لكن لبنان الأضعف في نظامه الاقليمي دفع الثمن الأكبر لنتائج حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، إن بالنسبة الى التحالفات الاقليمية او بالنسبة الى سياسة الدول الكبرى تجاه أزمةُ الشرق الأوسط.

السياسة الأميركية تجاه لبنان: مرحلة التجميد (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦)

خلال حرب السنتين، شهدت العلاقات اللبنانية ــ الأميركية فتوراً ملحوظاً اولا بسبب عدم وجود موقف اميركي واضح من الأزمة، خصوصا كما تصورته بعض القيادات المسيحية التي لم تفهم، او ربما لم ترد ان تفهم طبيعة المتغيرات الجذرية التي طرأت على ميزان القوى الاقليمي ومصالح الدول الكبرى في المنطقة (والتي ذكرناها أعلاه)، في فترة ربع قرن بين أزمة ١٩٥٨ وحرب ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦. أما السبب الثاني، فيعود الى موجة العنف التي اجتاحت البلاد والتي كان من ضحاياها السفير الأميركي نفسه، فرنسيس ميلوى، بعد وصوله بوقت قصير الى بيروت خلفاً للسفير غودلي. وهذا ما حمل واشنطن على تخفيض طاقم سفارتها والاكتفاء بتمثيل ديبلوماسي محدود. وعين في هذه الفترة تالكوت سيلي، الذي أصبح لاحقا سفيراً لبلاده في دمشق (وهو اليوم من أشد المدافعين في واشنطن عن السياسة السورية في لبنان). بعد اشتداد موجة العنف وتبلور الابعاد الاقليمية للحرب، حاولت واشنطن، وللمرة الأولى، استجلاء المواقف عن كثب، فأوفدت السفير دين براون (سفير سابق في الاردن خلال احداث ١٩٧٠) في مهمة خاصة لمحاولة انهاء القتال في لبنان بأقل كلفة ممكنة لواشنطن. قيل الكثير عن مهمة السفير براون وعن آرائه وعن النصائح التي أعطاها لبعض القيادات المسيحية، لكن كل هذا يأتي ضمن اطار التوجه العام للسياسة الأميركية تجاه الحرب في لبنان، وبتعبير أوضح، تجاه الحروب الاقليمية في لبنان. فالهدف الاساسي من التحرك الأميركي كان انهاء القتال في لبنان، أي الوصول الى وقف ثابت لاطلاق النار، لكن دون قلب المعادلة الداخلية جذريا، ودون احداث أي تغيير أساسي بالنسبة الى عناصر النزاع العربي ــ الاسرائيلي ــ الفلسطيني المتواجدة في لبنان.

الخطوط الكبرى للسياسة الأميركية تجاه لبنان خلال حرب السنتين تمحورت حول المحافظة على معادلة الأمر الواقع التي نتجت عنها الحرب (Status Quo)، وهي في شقين متداخلين، داخلي يرتبط بالنظام السياسي والطوائف والأحزاب، وخارجي يرتبط بالأبعاد الاقليمية للحرب في لبنان. داخلياً، اقتصر الدور الأميركي على تطويق الأحداث دون الولوج الى الأسباب العميقة للحرب مع المحافظة على حد أدنى لسلطة الدولة ولعمل مؤسساتها، خصوصا مؤسسة الجيش التي أعيد بناؤها في سنة ١٩٧٧ بدعم اميركي. من هنا، نفهم العبارة الفارغة التي يرددها عادة الناطق الرسمي في وزارة الخارجية والتي تدعو الى الحفاظ على «وحدة لبنان وسيادته». هذا الدعم الاسمي الذي

يحصل عليه لبنان يتعارض بشكل مبدئي مع مفهوم الوحدة والسيادة الذي تنادى به بعض القيادات اللبنانية، ومنها رئيس الجمهورية الياس سركيس الذي، بالرغم من تأييد واشنطن لانتخابه، لم يحصل إلا على الدعم الكلامي من الادارة الأميركية. فما سعت اليه واشنطن هو أن تتجنب، بقدر المستطاع، حدوث انهيار كامل لمؤسسات الدولة اللبنانية لا حباً بلبنان او حفاظاً على مصلحة أميركية معينة فيه، بل لأن الانهيار في لبنان يزيد من المشاكل التي تحاول واشنطن تطويقها. وفي الوقت عينه، لم تسع واشنطن الى مساعدة الدولة على استرداد سلطتها وسيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، كما تعبر تصاريح ممثليها الرسميين. فلبنان منتصف السبعينات أصبح دويلات صغيرة مجزأة يتنازع على السيطرة عليها ثلاثة أفرقاء على الأقل: سوريا والمنظمات الفلسطينية واسرائيل.

يبقى مبدأ اصلاح النظام الذي أيدته واشنطن منذ اعلان الوثيقة الدستورية سنة ١٩٧٦، والذي يلتقي مع مبدأ استعادة الدولة سلطاتها، أقله من المنظار الأميركي. هذا طبعاً على المستوى النظري، ذلك أن الواقع على الأرض مغاير للنتائج التي تبغيها واشنطن من الاصلاح. وهنا تظهر الهوة الكبرى بين الاصلاح الحقيقي الذي يؤدي الى بناء نظام أفضل وينهي الحرب بأبعادها الداخلية والخارجية والاصلاح كشعار ترفعه واشنطن لتمرير سياسة التجميد في لبنان. والاصلاح كلمة رنانة تستطيع واشنطن تسويقها سياسياً واعلامياً، دون أن توضع الملامة عليها في حال تعثر مسيرة السلام في لبنان. هذا الاسلوب المخادع في معالجة الأمور اتبعته واشنطن في سنة ١٩٧٦ واستمرت عليه حتى اليوم.

أما الشق الخارجي للسياسة الأميركية تجاه لبنان بعد حرب السنتين، فلسوريا الدور الأكبر فيه. في أواخر ١٩٧٦، أصبحت دمشق الطرف الأقوى عسكرياً وسياسياً داخل لبنان. وبرزت نقطة التحول عندما حسمت دمشق الوضع عسكرياً في صيف ١٩٧٦، فوضعت حداً لتنامي قوة المنظمات الفلسطينية بقيادة فتح بعدما أصبحت تهدد أمن النظام السوري، ليس فقط في لبنان بل أيضاً داخل سوريا. من هنا، تلاقي المصلحة السورية مع السياسة الأميركية والاسرائيلية والذي كان يصب في خانة تطويق المد الفلسطيني (خصوصاً فتح) داخل لبنان. بمعنى آخر، لم يكن مسموحاً تغيير المعادلة الاقليمية، لا اقليمياً ولا دولياً، لئلا يصبح حجم منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان أكبر من حجمها في معادلة النزاع العربي ــ الاسرائيلي في تلك المرحلة من النزاع. فالرهان يومها كان على «الخيار الأردني»، وعلى تطور العلاقات الثنائية بين مصر وسوريا، من جهة، واسرائيل، من جهة اخرى، وليس على أي دور محوري لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في نهاية حرب السنتين، وجدت واشنطن في الدور السوري في لبنان عنصرين ايجابيين: عامل استقرار (Stabilizing Role) داخلي بين الطوائف والأحزاب، وضابط رادع بوجه التوسع الفلسطيني السياسي والعسكري. والهدف من هذه السياسة ليس لبنان بحد ذاته، بل ميزان القوى داخل لبنان الذي قد يكون له بتقلباته انعكاسات سلبية على المعادلة الاقليمية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي، كما تراها واشنطن وسوريا واسرائيل. هذه الضوابط كلها عرفت بـ «الخطوط الحمر». فهي تحدد مواقع والتزامات جميع الأطراف، وإن بطريقة غير واضحة في بعض الأحيان. فالخطوط الحمر التي رسمت على ثلاثة مستويات بين سوريا واسرائيل، وسوريا ولبنان، ومنظمة التحرير واسرائيل، يتقيد بها كل فريق ما دامت لا تتعارض مع مصالحه وأهدافه الستراتيجية. وهكذا، سُيج لبنان بالخطوط النظرية من جنوبه الى شماله وأصبح مصيره مرتبطاً بمواقع الخطوط وبأولويات راسميها. وهنا، ندخل في الفترة التي تلت حرب السنتين الى أن نصل الى الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢.

مرحلة «الترقيع»: ١٩٧٧ ــ ١٩٨٢

موقف واشنطن من التطورات في الفترة الممتدة بين ١٩٧٧ و١٩٨٢ له بعدان: بعد داخلي يرتبط بالسياسة الداخلية اللبنانية، وبعد خارجي يتعلق بمسار النزاع العربي ــ الاسرائيلي. داخلياً، لم يطرأ على الموقف الأميركي تجاه الأزمة اللبنانية أي تغيير جذري، لا في الشكل ولا في المضمون. فادارة الرئيس كارتر تبعت الأسلوب نفسه

وتبنت النظرة نفسها التي ورثتها عن ادارتي نيكسون وفورد. لا بل لبنان بالنسبة الى ادارة كارتر هو مسألة شبه مستعصية في غياب الحلول العملية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي[٩]. كل ما سعت اليه واشنطن هو تجميد الوضع في لبنان بـــ «التي هي أحسن». فاستمرت محاولات «الترقيع» المرحلية كلما دعت الحاجة، لا بهدف ايجاد الحلول اللازمة بل لتفادي نشوب أزمات جديدة، كحرب بين اسرائيل وسوريا او اشتباك عسكري واسع بين اسرائيل والفلسطينيين في جنوب لبنان، قد تؤثر سلباً على سياسة واشنطن الاقليمية.

لذلك، فان أي محاولة لكسر الجمود من قبل اللبنانيين، إن من قبل الدولة اللبنانية لاعادة بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، كما نصت مقررات القمة المصغرة في الرياض سنة ١٩٧٦ التي أنشأت قوات الردع العربية، او من قبل أفرقاء الداخل، كانت تقابل بالرفض من قبل واشنطن. إن أقصى ما ناله الرئيس سركيس من واشنطن هو الوعود الكلامية لابقاء الأزمة داخل اطارها اللبناني. والتحرك الأميركي الوحيد خلال عهد الرئيس سركيس أتى كردة فعل على العملية العسكرية التي قامت بها اسرائيل في الجنوب، في آذار ١٩٧٨، رداً على مهاجمة مجموعة فلسطينية سيارة اوتوبيس اسرائيلية. كل ما سعت اليه واشنطن كان تطويق ذيول العملية الاسرائيلية لكي لا تعيق سير المحادثات المصرية ــ الاسرائيلية في اطار مبادرة السلام التي ترعاها واشنطن. من هنا، كان دعم واشنطن لارسال وحدات من الجيش اللبناني للتمركز بين الفلسطينيين وقوات الرائد سعد حداد في الجنوب. هذه المحاولة الفاشلة عكست مقدار عدم الاهتمام الأميركي بلبنان، إلا عندما تطرأ تطورات قد تؤثر على السياسة الأميركية تجاه النزاع العربي ــ الاسرائيلي. وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسة تحويل الجنوب الى منطقة عازلة (Buffer Zone) بين القوى الاقليمية المتحاربة، لكن هذه المرة، بدعم أميركي وتأييد عربي.

أما محاولات كسر الجمود الداخلي التي رافقت تصاعد نفوذ بشير الجميل وتدهور العلاقات بين دمشق والقيادات المسيحية، فقد عملت واشنطن على تطويقها. فهي لم تتعاطف مع الموقف المسيحي المنادي بانسحاب الجيش السوري من لبنان فحسب، بل أن بعض المسؤولين في واشنطن ذهب الى حد اتهام القيادات المسيحية بافتعال معارك جانبية بهدف تفشيل السياسية الأميركية[١٠]. لم يتبدل الموقف الأميركي إلا بعد مجيء ريغان الى الحكم واتباع ادارته سياسة خارجية مختلفة بتوجهاتها الستراتيجية عن سياسة كارتر. ولا نبالغ اذا قلنا إن هذا الموقف كان هو السائد (وما يزال) في اوساط وزارة الخارجية وفي اواسط الخبراء في شؤون الشرق الأوسط من رسميين وغير رسميين.

أما في ما يخص البعد الاقليمي للأزمة اللبنانية، فواشنطن سعت الى حصر النزاعات الجانبية داخل لبنان. قناعات الرئيس كارتر الشخصية وقراءته الشمولية لطبيعة أزمة الشرق الأوسط زادت في تهميش الوضع اللبناني داخل المعادلة الاقليمية. لعل كارتر هو من الرؤساء القلائل الذين كونوا نظرة مميزة لا تخلو من الطوباوية[١١]، الى منطقة الشرق الأوسط، والى نزاعاتها وطرق حلها. فهو يعتبر أن النفوذ الذي يتمتع به على رأس دولة عظمى، كالولايات المتحدة، يجب توظيفه لايجاد حل سلمي للنزاع بين العرب واليهود في الأراضي المقدسة. إن الدوافع والاعتبارات التي كانت وراء اعطاء أزمة الشرق الأوسط الأولوية في سياسة ادارة كارتر الخارجية، والتي تبلورت عملياً في التركيز على مصر واسرائيل، كانت ذات آثار سلبية على لبنان. فمن وجهة النظر الأميركية، حل النزاع يبدأ من نقطة البداية بايجاد التسويات السلمية بين أفرقاء النزاع الاساسيين، بدءاً بمصر واسرائيل وسوريا وانتهاء بالفلسطينيين. فالحل يأتي بهذه التراتبية، ويؤدي في النهاية الى ايجاد الحلول للأزمة في لبنان. هكذا رأت ادارة كارتر موقع لبنان في النزاع، وهكذا رأت المخرج الواقعي من دوامة الحرب.

---

(٩) انظر: William Quandt, **Camp David, Peacemaking and Politics** (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1986), pp. 6 - 62.

(١٠) كان هذا هو الموقف السائد في أوساط المسؤولين في واشنطن. انظر مثلا المصدر السابق ص ٢١٧.

(١١) انظر مذكرات الرئيس كارتر: Jimmy Carter, **Keeping Faith** (New York: Bantam Books, 1982), pp. 269 - 429

التطور الأبرز في أواخر السبعينات كان اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية سنة ١٩٧٩ (كامب دافيد). بدون شك، لولا المبادرة الرئاسية واهتمام كارتر الشخصي بتفاصيل الأمور لما كانت تمت الاتفاقية ـ الصفقة بين السادات وبيغن. لن نغوص في شرح ابعاد الاتفاقية، ولا في تفاصيل انعكاساتها في العالم العربي وفي اسرائيل، لكننا نكتفي بالقول ،نها ساهمت في تعميق الصراعات الاقليمية داخل لبنان. فاتفاقية كامب دافيد ربطت مصير لبنان بتقلبات النزاع العربي ـ الاسرائيلي وبمصير الفلسطينيين، من جهة، وبأدوار سوريا الاقليمية، من جهة اخرى. فمنذ ذلك الوقت، يمكن القول ان لبنان دخل الطريق المسدود لأزمة الشرق الأوسط، وأصبح للاتفاق الداخلي في لبنان، ولو توفرت له الفرص نظريا، معارضون من الأطراف التي لها مصلحة في استعمال المستنقع اللبناني لتحقيق أهدافها.

في الفترة التي سبقت الاجتياح الاسرائيلي (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) والتي ترافقت مع انتخاب ريغان في الولايات المتحدة، هناك ثلاثة عوامل ساهمت في اعطاء منحى جديد للعلاقات اللبنانية ـ الأميركية. أولا التوجه الجديد لسياسة ريغان الخارجية، ليس فقط في الشرق الأوسط بل في كل مناطق النزاعات الاقليمية حيث للاتحاد السوفياتي نفوذ ومصالح. لقد جاء هذا التوجه الشمولي (Global) للادارة الأميركية الجديدة كردة فعل قوية على تراجع النفوذ الأميركي في عهد كارتر بعد خسارة ايران وافغانستان وتنامي النفوذ السوفياتي في بعض دول اميركا الوسطى. وشكلت المواجهة مع موسكو المحور الاساسي لسياسة ادارة ريغان الخارجية في بولونيا كما في اميركا الوسطى وفي الشرق الأوسط. وكانت زيارة وزير الخارجية الكسندر هيغ الأولى للمنطقة وعدم توقفه في دمشق المؤشر على هذه السياسة التصامدية الجديدة مع حلفاء موسكو في المنطقة وفي مقدمهم سوريا.

لقد تزامنت الأجواء الأميركية الجديدة مع اجواء تغييرية داخل اسرائيل في مرحلة ما بعد كامب دافيد. فمجيء الليكود الى الحكم منذ سنة ١٩٧٧ وتولي بيغن رئاسة الوزارة الاسرائيلية التي ضمت، سنة ١٩٨١، وزيرين متشددين هما اريل شارون في وزارة الدفاع واسحق شامير في وزارة الخارجية، ساعدا في اتخاذ القرارات الحاسمة، ومنها قرار ضرب منظمة التحرير عسكريا وسياسيا في لبنان. سبق الاجتياح توتر شديد بين اسرائيل والفلسطينيين، سنة ١٩٨١، نتج عنه قصف الطيران الاسرائيلي احياء سكنية في بيروت. وهذا ما حمل واشنطن على ارسال السفير فيليب حبيب الى بيروت بمهمة خاصة للتوسط بين اسرائيل ومنظمة التحرير أدت الى اتفاق لوقف اطلاق النار التزمت به جميع المنظمات الفلسطينية، ولأول مرة، خوفا من قيام اسرائيل بعملية عسكرية تفوق بحجمها وبأهدافها عملية ١٩٧٨.

وكانت الترجمة العملية لهذه المتغيرات، اقليميا ودوليا، في لبنان «أزمة الصواريخ» بين سوريا واسرائيل، والمواجهة العسكرية بين القوات اللبنانية والجيش السوري في منطقة زحلة سنة ١٩٨١. لبنان كان المتنفس للأجواء التصادمية التي سادت في اوائل الثمانينات والتي مهدت للاجتياح الاسرائيلي في صيف ١٩٨٢. واشنطن حاولت تطويق ازمة الصواريخ، فأوفدت السفير فيليب حبيب الى لبنان لمعالجة الأزمة بالطريقة الأنسب، لكن دون أن تزال الصواريخ السورية (أرض ـ جو من طراز سام) من البقاع. واكتسبت زيارة حبيب أهمية خاصة لكونها مهدت الطريق أمام قائد القوات اللبنانية آنذاك، بشير الجميل، للاتصال المباشر، ولو غير الرسمي، مع مسؤولين اميركيين قبل سنة واحدة من موعد الانتخابات الرئاسية في لبنان. إن أزمة الصواريخ كانت في الواقع صورة مصغرة لأزمة أكبر سنة ١٩٨٢، ساهمت في تغيير مسار النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ الفلسطيني، ودشنت مرحلة جديدة من الأزمة اللبنانية أكثر تعقيداً وخطورة من المراحل التي سبقتها.

مرحلة مواجهة الأمر الواقع: ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

أثير جدل كبير حول مدى معرفة واشنطن بالاجتياح الاسرائيلي وتأييدها له وما اذا كان وزير الخارجية الأميركية هيغ قد أعطى «الضوء الأخضر» لشارون للقيام بعملية عسكرية واسعة تتعدى أهدافها الوجود

الفلسطيني في الجنوب. من المؤكد ان هيغ كان على علم مسبق بالخطوط الكبرى للعملية العسكرية، لكن اذا سلمنا جدلا بأن هيغ لم يعط دعمه الواضح لشارون، فانه لم يحاول ردعه بشكل حازم وصريح. وبغض النظر عن التأويلات والتفسيرات التي رافقت هذا الجدل، فان قرار الاجتياح نابع من داخل اسرائيل ومن معطيات اقليمية، وليس بسبب مواقف معينة اتخذتها الادارة الأميركية(١٢). لا شك في ان الحكومة الاسرائيلية تنتظر التبرير المقبول داخلياً ودولياً للبدء بما سمي عملية «سلام الجليل»، التي كان وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان قد خططا لها منذ وقت غير قصير. محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن كانت الذريعة للاجتياح. و «الضوء الأخضر» الذي رآه شارون في الجواب الأميركي المتناقض كان، في أقصى الاحتمالات، عملية عسكرية محدودة لضرب أهداف فلسطينية في الجنوب اللبناني وليس حرباً واسعة داخل بيروت، واشتباكات مباشرة مع الجيش السوري في الجبل. هذا ما لم تتوقعه او ما لم تحبذه لا واشنطن ولا حتى بعض القيادات الاسرائيلية.

لقد كتب الكثير عن الاجتياح الاسرائيلي، فلكل فريق روايته ومبرراته وتفسيراته لما حصل بين ١٩٨٢ و١٩٨٣(١٣). لكن الأكيد هو أن الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية في لبنان تركت بصماتها على كل الأطراف. فهي زادت في انقسامات المجتمع الاسرائيلي، ووضعت الفلسطينيين امام خيارات صعبة، تبلورت بعد ٦ سنوات في انتفاضة شعبية في الأراضي المحتلة وفي قرار الاعتدال والواقعية بعد اعلان الدولة الفلسطينية واعتراف منظمة التحرير بدولة اسرائيل وبحدود ما قبل ١٩٦٧. والحرب أيضاً أجبرت سوريا على اعادة النظر في طبيعة وجودها في لبنان وفي تحالفاتها الاقليمية والدولية، بعد أن تكبدت هزيمة سياسية وعسكرية كادت ان تقضي على وجودها في لبنان. واخيراً، لبنان، الذي هو دائماً الخاسر الأكبر، خرج من الحرب مشرذماً، وأصبحت حروبه أكثر هامشية بعد أن انفصلت أزمته ولو جزئياً عن أزمة الشرق الأوسط.

في بادىء الأمر، تعاملت واشنطن مع حرب ١٩٨٢ كحدث طارىء يمكن معالجته بالطرق التقليدية. لكن، مع دخول الحرب مرحلة الحسم ومع حصار بيروت وتزايد الخسائر البشرية، انعكست الأزمة داخل الادارة الاميركية فاستقال وزير الخارجية الكسندر هيغ وعين مكانه جورج شولتز. مع تعيين وزير جديد للخارجية، سعت الادارة الاميركية الى الاستفادة من المعطيات الجديدة التي أوجدتها الحرب لاقتراح مبادرات طموحة تهدف ليس فقط الى اسكات المدفع بل الى اقتراح الحلول للنزاع العربي ــ الاسرائيلي. من هنا، مبادرة ريغان التي أعلنها في أول أيلول ١٩٨٢ والتي ساهمت في تأجيج نار الحرب في لبنان، بدل أن تساعد على اخمادها. فمبادرة ريغان، التي رفضتها الحكومة الاسرائيلية بعد ساعات من اعلانها، كانت نقطة تحول أساسية في السياسة الاسرائيلية في لبنان.

لقد استعملت اسرائيل أساليب عديدة للمماطلة بهدف تفشيل المسعى الأميركي، في وقت برزت في اسرائيل مواقف متضاربة بالنسبة الى ستراتيجية تحركها في لبنان، وتحديداً، مواقف مناهضة لسياسة شارون ولتحالفاته في لبنان.

بالرغم من الخطأ الأميركي التكتيكي في طرح مبادرة ريغان (وهذه ليست المرة الأولى التي تطرح فيها واشنطن مبادرات سلام مبتورة وغير قابلة للحياة)، كانت الادارة الأميركية مجبرة على المضي في معالجة الأمر الواقع الجديد الذي أوجدته الحرب. إن مفاوضات السفير حبيب ــ الذي تولى من جديد الملف اللبناني ــ بطريقة غير مباشرة مع الفلسطينيين أدت، بعد مناورات فلسطينية يائسة، الى خروج الفلسطينيين من بيروت، بعد أن حصلوا على تعهدات اميركية بحماية المخيمات في العاصمة اللبنانية. فأرسلت واشنطن قوات المارينز، وكذلك فعلت دول غربية اخرى للاشراف على خروج عرفات والقيادات الفلسطينية من بيروت وسط هتافات المؤيدين والمودعين.

---

(١٢) افضل دراسة موضوعية عن الاجتياح الاسرائيلي هي كتاب: Avner, Yaniv, **op. cit.**, pp. 3 - 26

(١٣) انظر:

Zeev Dchiff and Ehud Yaari, **Israel's Lebanon War** (New York: Simon and Schuster, 1984); Rashid Khalidi, **Ander Siege: Plo Decision making During the 1982 war** (New York: Columbia University Press, 1986); Ghassan Tuéni, **Une Guerre pour les Autres** (Paris: J.C. Lattes, 1985).

في أقل من شهرين (آب وأيلول)، أخذت الأزمة اللبنانية حجماً لم تعرفه من قبل. فلأول مرة انصب الاهتمام الدولي وبشكل جدي على ما يجري في لبنان. لكن ما يميز هذه المرحلة عن سابقاتها هي انه كانت للبنان، هذه المرة، حصة من هذه الاهتمامات وليس فقط الأطراف المتحاربة على أرضه. لكن هذه الايجابيات رافقتها سلبيات ومتغيرات داخل لبنان، تزامنت مع المتغيرات الاقليمية. داخلياً، كان الحدث الأبرز انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية واغتياله بعد اسابيع قليلة، قبل أن يتسلم مقاليد الحكم (اغتيال رئيس قبل ان يحكم لم يحصل إلا في لبنان)، وانتخاب امين الجميل من بعده. ومع كل حدث، كادت الأزمة اللبنانية ان تتغير جذرياً بأبعادها الداخلية والخارجية.

واشنطن دخلت عمق الأزمة ولم يعد باستطاعتها التراجع، خصوصاً وان لاسرائيل دوراً أساسياً في الأحداث. دور فيليب حبيب كان محورياً لجهة استقطاب الاهتمام الأميركي بالشق اللبناني من الأزمة. من هنا، كان تأييد واشنطن لانتخاب بشير الجميل ودعمها في ما بعد لأمين الجميل في محاولة لاعادة بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. لكن محاولات التفخيخ استمرت من الداخل، كما من الخارج، الى أن اكتشفت واشنطن ان الأحداث قد تجاوزتها وأن خياراتها في لبنان أصبحت محدودة. التطور السريع للأحداث والكلفة الباهظة للحرب، فضلا عن الخلافات حول اهداف الحرب حملت جميع الأفرقاء على مراجعة حساباتهم واعادة النظر في ستراتيجية تحركهم. فسرعان ما تكونت أهداف ومصالح عند جميع الأطراف التقت في النهاية على عرقلة او تفشيل التحرك الأميركي في لبنان.

بدأت اسرائيل تضع الشروط المستحيلة للشروع في المفاوضات مع الحكومة اللبنانية (مكان انعقاد الجلسات، مستوى التمثيل الخ...) بهدف المماطلة والتأخير، وذلك لأسباب ثلاثة: اولا، الخلافات الحادة داخل الحكومة الاسرائيلية التي برزت على أثر مجزرة صبرا وشاتيلا وبعد ارتفاع حجم الخسائر البشرية وظهور تململ في صفوف الجيش الاسرائيلي المتمركز في لبنان. ولم تقتصر الانقسامات في اسرائيل على الحكومة والمعارضة، بل شملت أعضاء الحكومة الاسرائيلية. ثانياً، بروز خلافات بين القيادات الاسرائيلية التي كانت وراء نسج العلاقة مع بعض الأطراف المسيحية في لبنان في مرحلة التحضير لحرب ١٩٨٢. والخلاف الأعمق كان مع الرئيس أمين الجميل والتيار الذي يمثله بدعم من والده، بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب، بعد أن اتبع الرئيس الجميل سياسة في التعامل مع اسرائيل مغايرة لتلك التي رسمها أخوه بشير قبل وبعد وصوله الى الرئاسة. تجدر الاشارة هنا الى أن غياب بشير الجميل في هذا الظرف الدقيق بالذات ساعد على تأزيم الأوضاع في لبنان، خصوصاً في ما يتعلق بسير المفاوضات بين لبنان واسرائيل. وأخيراً، كان من شأن التوتر في العلاقات بين أميركا واسرائيل، بعد الحرج الذي سببه وزير الخارجية هيغ للادارة الأميركية، أن دفع واشنطن الى اتباع سياسة لا تتطابق مع أهداف الحكومة الاسرائيلية وأولوياتها في تلك المرحلة من الأزمة في لبنان.

أما سوريا فلم تكتف بمحاولات العرقلة، بل اتبعت سياسة هجومية لضرب الوجود الأميركي والغربي في لبنان ضربة موجعة تكون الرادع لأي محاولة لفرض حلول ترفضها دمشق. خلال أقل من سنة استطاعت دمشق استرجاع بعض قواها السياسية والعسكرية التي كانت فقدتها في صيف ١٩٨٢، فبدأت بزرع الألغام في وجه أي تحرك قد يؤدي الى تحجيم دورها ونفوذها في لبنان. من هنا دخول ايران لعبة الحروب الاقليمية في لبنان بدعم وتوجيه سوريين. وهو دخول يهدف الى تفشيل السياسة الأميركية والى إزالة الوجود الغربي في مختلف مظاهره السياسية والعسكرية وحتى الثقافية. فالعمليات الارهابية التي قامت بها مجموعات متحالفة مع المحور السوري ـ الايراني، كان لها الأثر السلبي الأكبر على صانعي القرار في واشنطن: على الرئيس الأميركي نفسه، وعلى معاونيه، وعلى القيادة العسكرية، وطبعاً، على الكونغرس والرأي العام.

إن تفجير مبنى السفارة الأميركية في بيروت، في ١٨ نيسان سنة ١٩٨٣، الذي قتل فيه ١٧ شخصاً بينهم مستشار شولتز، بوب أيمز، وهو أحد أبرز الخبراء في شؤون الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية، دفع

شولتز الى زيارة لبنان والمنطقة بهدف تسريع سير المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية للوصول الى اتفاق بين الطرفين.

في ذلك الوقت، بدا واضحاً أن واشنطن لم تعد تملك غير بعض اوراق اللعبة، بعد أن استنفدت طاقاتها السياسية وأصبحت في موقع دفاعي ضعيف يصعب الدفاع عنه او حتى تبريره تجاه الرأي العام الاميركي. محادثات شولتز مع الرئيس الأسد في دمشق، في ٧ أيار ١٩٨٣، لم تبدّل الموقف السوري، خصوصاً وان دمشق أصبحت في موقع تفاوضي أقوى بعد القرار السوفياتي باعادة بناء سلاح الجو السوري. لم يكن عند شولتز لا الوقت الكافي ولا الصبر الكافي لزيارة دمشق أكثر من مرة والاستماع الى شروحات الاسد الطويلة عن تضحيات سوريا للدفاع عن عروبة لبنان وعن دور الاستعمار الغربي في «جريمة» تقسيم سوريا الى كيانات مصطنعة، ومنها لبنان. كل ما أراد شولتز انجازه في زيارته الخاطفة هو اتفاق لبناني ـ اسرائيلي لانتشال اميركا من المعمعة في لبنان، بأسرع وقت ممكن، وبطريقة مقبولة تحفظ ماء الوجه للادارة الأميركية. أما الرئيس الاسد، بعكس شولتز، فلم يكن مستعجلا. فلا رأياً عاماً في سوريا يحاسبه ولا كونغرساً يجبره على سحب قواته المسلحة من لبنان. وهو كان يعرف جيداً ان نفس اميركا قصير، خصوصاً في وضع معقد وحافل بالمفاجآت غير السارة بالنسبة الى واشنطن كالوضع اللبناني.

اتفاق ١٧ أيار أنهى المفاوضات الصعبة التي رعتها واشنطن، لكنه لم ينه الأزمة. سوريا حشدت طاقاتها السياسية والعسكرية والارهابية لاسقاط الاتفاق. لكن، في الواقع، لم يكن هناك حاجة لحشد الطاقات لأن اتفاقاً يربط انسحاب فريق بانسحاب فريق آخر لا أحد يملك وسائل ضغط عليه، هو اتفاق ساقط. فالدولة اللبنانية، الطرف الثالث في الاتفاق، لا تملك من وسائل الضغط إلا الشيء القليل، وحتى هذا القليل غير نابع من قوة ذاتية بل هو نتيجة الدعم الأميركي. لكن، مع تفاقم الخلافات الداخلية الحزبية والطائفية في أواخر ١٩٨٣، ومع تراجع الدعم الأميركي، فقدت الدولة اللبنانية ركائز نفوذها واستقرارها التي حاولت احياءها منذ صيف ١٩٨٢. وهنا جوهر المعادلة الدقيقة بين الوجود الأميركي في لبنان، بغطاء من الشرعية اللبنانية، وقوة الدولة اللبنانية التي استمدت الجزء الأكبر من شرعية سياستها الجديدة في مرحلة ما بعد ١٩٨٢ من الغطاء الذي يؤمنه الوجود الأميركي. فمع توقيع اتفاق ١٧ أيار، اختلت المعادلة وبدأ الميزان يميل الى الانحناء في الاتجاه المغاير لمصلحة الدولة اللبنانية بعد أن فُقد التوازن الذي كان يعطيه الوجود الأميركي.

اتفاق ١٧ أيار استهلك الجميع فأصبح توقيعه ـ توقيع أي نص مكتوب على الورق ـ غاية بحد ذاته. أما تنفيذه فهو مسألة منفصلة تأتي في مرحلة لاحقة. واللحظة الوحيدة التي كان فيها الأطراف الثلاثة (لبنان، أميركا، اسرائيل) على اتفاق، كانت خلال حفلة التوقيع الرسمية عندما أخذت الصور التذكارية قبل الوداع الأخير. في الواقع، إن أحداً لم يكن مقتنعاً ولا مسروراً بنتائج الاتفاق، لا في لبنان ولا في اسرائيل ولا حتى في واشنطن. فالكل مشى بالاتفاق لكي لا يتهم بالعرقلة وبتفويت فرص السلام الذهبية. ذلك انه، بين حزيران ١٩٨٢ وأيار ١٩٨٣، تغيرت أمور كثيرة وبرزت معطيات جديدة بدلت مواقف وحسابات جميع الأطراف. في الدرجة الأولى، تأتي اسرائيل التي تأثرت اكثر من غيرها من حربها في لبنان، وهي الحرب الوحيدة التي خاضتها منقسمة داخلياً ليس فقط على مسار الحرب بل على اهدافها ومبرراتها، وهي ايضاً الحرب الوحيدة التي كلفت اسرائيل خسائر بشرية كبيرة لم تستطع الحكومة الاسرائيلية تبريرها، ان باسم «سلام الجليل» او باسم القضاء على «المنظمات الارهابية» في لبنان.

الخلاف الداخلي في اسرائيل حول الحرب، وبالتالي، حول انعكاسات اتفاق ١٧ أيار، كانت عميقة. ذلك أن معظم القيادات الاسرائيلية لم تكن مقتنعة بالاتفاق، وهي كانت تعرف أن الاتفاق لن ينفذ. وكانت استقالة شارون من وزارة الدفاع على أثر تحقيق لجنة كاهان في دور الجيش الاسرائيلي في مجزرة صبرا وشاتيلا وتعيين موشي أرينز خلفاً له المؤشر الواضح على السياسة الجديدة التي ستتبعها الحكومة الاسرائيلية في لبنان. أرينز، بعكس شارون، لا تربطه علاقات مع الفريق اللبناني المتحالف مع اسرائيل. فالخلافات بين القيادات المسيحية حول طبيعة العلاقة

مع اسرائيل عمقت الهوة بين اسرائيل والفريق المسيحي. حصل كل ذلك في وقت أصبح فيه أرينز المسؤول الأول عن الملف اللبناني، وفي وقت استحال فيه أي نوع من التفاهم بين أرينز والرئيس الجميل. لكن مراهنة الرئيس الجميل على الدور الأميركي في مرحلة ما بعد ١٧ أيار باتت خاسرة. ذلك أن وضع بيض الدولة اللبنانية في السلة الأميركية، اذا جاز التعبير، في مرحلة انحسار الدور الأميركي في لبنان كان مجازفة كبيرة، فانكسر البيض، وضاعت السلة، وخسر لبنان على كل المحاور، داخلياً وخارجياً.

مرحلة مراجعة حسابات الحرب في لبنان بدأت في اسرائيل، فكان من أهم نتائجها انسحاب الجيش الاسرائيلي من الجبل، بالرغم من إلحاح واشنطن على الحكومة الاسرائيلية للتمهل في اتخاذ مثل هذه الخطوة الحاسمة(١٤). وهذا الانسحاب المفاجىء الذي حصل دون أي برمجة او تنسيق مع الجيش اللبناني بدل ليس فقط مجرى الحرب بل مسار تاريخ لبنان الحديث. فالحرب التي بدأت في صيف ١٩٨٢ بين اسرائيل والمنظمات الفلسطينية أصبحت بعد سنة، في صيف ١٩٨٣، حرباً بين المسيحيين والدروز في عمق الجبل اللبناني. وقرار الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب عكس تحولا جذرياً في ستراتيجية التحرك الاسرائيلي في لبنان. فالمعادلة الداخلية والاقليمية التي على أساسها شنت اسرائيل الحرب لم تعد قائمة. وبانسحابها، استعادت اسرائيل زمام المبادرة وأصبحت أكثر قدرة على المناورة.

لكن الحدث الذي قلب جميع المعادلات كان تفجير مقر المارينز ومقر القوات الفرنسية في بيروت، في ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٣. هذا الحدث أيقظ الرأي العام الاميركي الى خطورة الوضع في لبنان واعاد الى الاذهان ذكريات حرب فيتنام. فأسماء الـ ٢٤١ جندياً الذين قتلوا في الانفجار، والتي اوردتها شبكات التلفزة الاميركية كما كانت تردها تباعاً، كانت كافية لتوجيه رسالة الموت الى ٢٤٠ مليون اميركي. فالمواطن الاميركي العادي ووسائل الاعلام، فضلا عن عدد كبير من المسؤولين في الادارة الاميركية بدأوا يتساءلون عن جدوى وجود «قوات سلام» اميركية في لبنان، ما دامت هذه القوات مرفوضة من بعض القيادات اللبنانية، وفي وقت اصبحت فيه هدفاً لعمليات ارهابية يقوم بها انتحاريون يعملون لحساب جهات معينة ليس من مصلحتها انهاء الحرب في لبنان. مع عملية التفجير، بدأ العد العكسي لقرار الانسحاب الاميركي من لبنان، خصوصاً وان الخسارة البشرية كانت كبيرة الى حد يصعب تبريرها امام الرأي العام الاميركي(١٥). كانت المحاولات الاميركية للرد العسكري فاشلة كلها، لا سيما ضد اسقاط وسائل دفاع الجو السورية طائرتين حربيتين اميركيتين. والمهزلة الكبرى كانت عندما فتحت البارجة الحربية نيوجرسي النار في كانون الاول ١٩٨٣، وبعدها في شباط ١٩٨٤، دون ان تصيب اياً من الاهداف العسكرية. ان نيوجرسي، التي هزت الاحياء السكنية في ضواحي بيروت بأصوات مدافعها، لم يسمع العسكري السوري إلا صداها البعيد في سهل البقاع، لكنها هزت وسائل الاعلام الاميركية التي غطت الحدث وكأن نيوجرسي قد دمرت الريف اللبناني.

كانت نيوجرسي اخر «فشة خلق» اميركية قبل انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من لبنان. وكان شهر شباط ١٩٨٤ شهر الانسحابات والانتصارات والهزائم. فسقطت بيروت من جديد في ايدي ميليشيات المعارضة المدعومة من دمشق، وانهارت «عملية السلام» وعاد لبنان الى هامشية ما قبل ١٩٨٢. الضحية الكبرى كان الجيش اللبناني الذي دفع ثمن المهاترات السياسية بعد ان زج به في معارك خاسرة سلفاً. والمأساة هنا ان الادارة الاميركية، بعكس ما كتبت الصحافة اللبنانية، لم تتأثر إلا مرحلياً بالانهيار في لبنان. فبنظر واشنطن، كان الخاسر الأكبر لبنان، لأن اميركا تدخلت كقوة حفظ سلام وليس كجيش محارب يساند فريقاً دون الآخر. و«الهزيمة» التي منيت بها اميركا في لبنان، كما يريد بعض اللبنانيين تسميتها، لم تكن موضع جدل سياسي في الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٨٤، ولم تؤثر اطلاقاً على شعبية ريغان الذي اعيد انتخابه لولاية ثانية بأكثرية مطلقة لم تشهدها الانتخابات

---

(١٤) انظر: Avner Yaniv, **Op. Cit.**, pp 148 - 215.

(١٥) حول هذه المرحلة انظر:
Geoffrey Kemp, «Lessons of Lebanon: A Guideline for Future U.S. Policy», **Middle East Insight**, PP 57 - 68.

الرئاسية منذ وقت طويل. وهكذا، طوي الملف اللبناني وانتهت مرحلة في تاريخ الازمة كادت، لو نجحت، ان تضع حداً للحرب.

يعود فشل التحرك الاميركي الى كونه اتى نتيجة لأمر واقع سببه الاجتياح الاسرائيلي وليس نتيجة سياسة اميركية واضحة المعالم تجاه لبنان. فقبل ١٩٨٢، لم يكن عند واشنطن اي نية في التدخل في لبنان. فالادارة الاميركية لم تطور ستراتيجية التحرك في لبنان، ان بهدف اعادة السلام او اشعال الحرب. وكان التدخل ردة فعل آنية على واقع المتغيرات الاقليمية في لبنان سنة ١٩٨٢. فمع اهتزاز ركائز الوجود الاميركي ــ انهيار الدولة اللبنانية من الداخل، هجوم سوريا المعاكس، اعادة خلط الاوراق في اسرائيل ــ وبعد الخسارة البشرية التي لم تستطع واشنطن تسويقها لا إعلامياً ولا سياسياً، خصوصاً وان الجنود لاقوا حتفهم داخل غرف نومهم وليس في ساحة المعركة. اصبحت ادارة ريغان في مأزق كبير، فاضطرت الى كشف اوراقها كلها لتبرير الفشل وللحد من خسارتها. فالقوات الاميركية لم تأت رسمياً لمساندة الدولة اللبنانية، ولا لشن حرب على سوريا، ولا حتى لتأمين انسحاب جيوش الاحتلال من لبنان. اتت فقط للمساعدة على اعادة احياء فرص السلام من خلال دعم واشنطن للشرعية البنانية، ضمن شروط واعتبارات معينة تعكس ميزان القوى في الداخل والخارج. فواشنطن ليس لها مصالح ستراتيجية في لبنان تساعدها على الدفاع عن سياستها وتبرير خسارتها، ولا رأياً عاماً وكونغرساً داعماً في حال تعثر محاولة الانقاذ، ولا حتى وحدة في الرأي داخل الادارة الاميركية ليس فقط حول آلية التحرك في لبنان بل ايضاً حول الاهداف. وهذا التباين في الرأي، خصوصاً بين شولتز، من جهة، ووانبرغر والقيادة العسكرية، من جهة اخرى، ظهر منذ البداية واستمر الى ان اتخذ الرئيس ريغان قراره بالانسحاب.

مع رحيل القوات الاميركية والقوات الغربية الاخرى، بدأ لبنان رحلته الى الوراء، الى ما كان عليه قبل ١٩٨٢، ليدخل من جديد دوامة الحروب الخاسرة والاقتتال المدمر. وهكذا عاد الوضع الى معادلة ما قبل ١٩٨٢، لكن مع فارق كبير هذه المرة، وهو تسليم اميركي واسرائيلي وعربي بواقع الهيمنة السورية في لبنان. فلا شيء يحصل بدون موافقة دمشق، ولا شيء يجب ان يتغير ما دامت سوريا تتعهد بتهدئة الوضع اللبناني وبالوسائل التي تراها مناسبة.

مرحلة التهميش: ١٩٨٤ ــ ١٩٨٨

ثلاث محطات ميزت العلاقات اللبنانية ــ السورية في المرحلة التي تلت الاجتياح الاسرائيلي والتي تمتد بين ١٩٨٤ و١٩٨٨: الارهاب، الاصلاح، واخيراً الانتخابات الرئاسية. محاولة الانقاذ الاميركية لم تنقذ لبنان ولا هي انقذت واشنطن من ذيول الحرب. فالسلاح الجديد الذي استعمله المحور السوري ــ الايراني بعد ١٩٨٤ كان سلاح خطف واحتجاز الرهائن الغربيين في مناطق النفوذ السوري. ملف الرهائن الغربيين هو من اكثر ملفات الحرب تعقيداً، تشابكت فيه مصالح الدول مع مصالح الاحزاب والعصابات، كل لتحقيق اغراضه. فلكل رهينة ملفها الخاص، ولكل عملية احتجاز هدف وحتى اختصاص. منهم من قتل لاسباب سياسية او ارهابية، ومنهم من افرج عنه لقاء فدية مالية او لكسب اعلامي معين، وهناك ايضاً الرهائن السياسية الآنية، والرهائن « الستراتيجية »، يفاوض بها اكثر من فريق وتستعمل لاكثر من هدف.

موجة الخطف بدأت باختفاء وليم باكلي، وهو من الخبراء في شؤون الشرق الاوسط في وكالة المخابرات المركزية، من احد شوارع بيروت الغربية (توفي في ما بعد تحت وطأة التعذيب). وكرت السبحة من رهائن اميركيين الى رهائن فرنسيين وبريطانيين، ومن جنسيات مختلفة. عمليات الخطف كان لها وقع سياسي واعلامي كبير في اميركا، وفي الغرب بصورة عامة، في بادىء الامر. لكن، سرعان ما اعتاد الرأي العام العالمي على هذا النوع من الارهاب، فتأقلمت الحكومات الغربية مع الواقع وحاولت تطويق انعكاساته السلبية بالحوار والتسوية حيناً، وبالتهديد حيناً

آخر. وفي واشنطن، التي عانت من مسألة احتجاز الرهائن في السفارة الاميركية في طهران، اخذت درساً مفيداً بأن مواضيع كهذه لا يجوز ان تدخل في نطاق المزايدات السياسية بين الادارة والمعارضة (اي بين الحزبين) ولا في الحملات الانتخابية الرئاسية. وهكذا، شيئاً فشيئاً، فقد موضوع الرهائن وهجه الاعلامي وانحسرت اهميته السياسية.

اتبعت ادارة ريغان سياسة عدم التفاوض مع خاطفي الرهائن. لكن هذا لم يردع بعض المسؤولين في مجلس الامن القومي (الاميرال جون بويندكستر والكولونيل نورث) من القيام بصفقة سرية تقضي بتخليص الرهائن الاميركيين في بيروت مقابل حصول ايران على السلاح الاميركي، وبالتالي، استعمال ثمن هذا السلاح لتمويل ثوار الكونترا المناهضة للنظام الحاكم في نيكاراغوا. المحاولة فشلت وأدت الى فضيحة كبيرة (ايران غيت) كادت ان تطيح بالرئيس ريغان. لكن، بالرغم من المتاعب التي سببتها مسألة الرهائن للادارة الاميركية ومنها، ولو بطريقة غير مباشرة، فضيحة ايران غيت، فان واشنطن لم تتبع سياسة واضحة لمحاربة الارهاب والقضاء عليه في مصدره، اي في لبنان، وذلك من خلال دعمها الدولة اللبنانية لاستعادة بسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية. بل فعلت العكس، عندما فضلت اسلوب التعاطي غير الرسمي مع سوريا وايران بشأن الرهائن. بتعبير آخر، مسألة الرهائن لم تكن الدافع الكافي لجعل الادارة الاميركية تعيد النظر في سياستها تجاه لبنان.

المحطة الثانية في العلاقات اللبنانية ـ الاميركية في مرحلة ما بعد ١٩٨٢ تتمحور حول قضية اصلاح النظام السياسي. بناء على طلب لبناني، اوفدت واشنطن السفيرة ابريل غلاسبي الى لبنان، في سنة ١٩٨٧، في مهمة وساطة بين دمشق وبيروت. وادت رحلات غلاسبي المكوكية بين العاصمتين، لنقل الورقات الاصلاحية والاقتراحات والتعديلات، الى تعميق الخلافات بين واشنطن وبيروت. فواشنطن لم تكلف غلاسبي بالضغط على دمشق لترجيح كفة الميزان لصالح الحكم اللبناني. العنوان الاكبر لمهمتها هو الاصلاح كما تفهمه واشنطن، وليس كما يفهمه اللبنانيون، اي الاصلاح «لترقيع» النظام دون التطرق الى موضوع الانسحابات. دمشق كانت المستفيد الاكبر من هذه المغامرة الاصلاحية على الطريقة الاميركية.

واخيراً، نصل الى المحطة الثالثة وهي الانتخابات الرئاسية في صيف ١٩٨٨. بورصة الانتخابات الرئاسية فتحت قبل سنة من موعد الانتخابات. اسماء المرشحين وشبه المرشحين، وحتى غير المرشحين، ملأت وسائل الاعلام وألهت اللبنانيين بتفاهات الترجيحات الرئاسية، بحيث خيل الى البعض ان الانتخابات الرئاسية في لبنان مسألة دولية تتابع تفاصيلها مراكز القرار في الدول الكبرى. فلكل طرف مرشح، ولكل مرشح قنوات اتصال في الداخل والخارج. واشنطن، كسواها من الناخبين المميزين، حاولت غربلة الاسماء لاختيار مرشح تسوية يكون مقبولا من الجميع. في هذا الاطار، كان مجيء مساعد وزير الخارجية ريتشارد مورفي الى لبنان في آب ١٩٨٨. وكان الهدف من مهمة مورفي تأمين انتخاب رئيس جديد للجمهورية لادارة الأزمة، دون المساس في جوهر المعادلة الداخلية والاقليمية القائمة على الارض. لقد اختير من الاسماء التي كانت بحوزته (٥ او ٣ أسماء) اسم واحد، بعد جلسة محادثات في دمشق استغرقت ١٣ ساعة، كما صرح مورفي في بيروت، للتعبير عن الجهد الذي وضعه للوصول الى اتفاق. والانجاز الذي اعتبر مورفي انه حققه هو إقناع الرئيس الاسد بعدم دعم ترشيح الرئيس فرنجية.

في الواقع، ان ما اعتبره مورفي انجازاً كان مناورة سورية ناجحة لحصر الاختيار في اسم واحد، هو النائب مخايل ضاهر الذي تدعمه سوريا. وهنا، وقع اللبس في صفوف الفريق اللبناني الذي اعتقد ان واشنطن ستساهم في «انزال الوحي» الى النواب، فتأتي بمرشح مقبول من الطرف المسيحي، او على الاقل لا تحصر الاختيار في اسم واحد. لكن، في لعبة شد الحبال بين بيروت ودمشق، وفي موضوع دقيق كالانتخابات الرئاسية، تدخل فيها الاعتبارات السياسية الضيقة من حزبية وطائفية وشخصية والمصالح المادية بشتى انواعها، كان من الصعب التوفيق بين العناصر التالية: عدم اكتراث واشنطن بالوضع اللبناني، محاولة دمشق تقوية مواقعها في لبنان، مصالح أهل الحرب في ابقاء حالة الحرب، مصالح المستأسين، وأخيراً مصلحة الارادة اللبنانية التي لم تملك في

يدها إلا وسيلة الرفض. في النهاية، كانت واشنطن، بالرغم من مساوىء تحركها، الطرف الوحيد الذي أراد فعلا انتخاب رئيس جديد للجمهورية تفاديا لحصول فراغ دستوري قد يزيد الوضع تأزيما، وبالتالي، يجبر واشنطن على اعادة فتح ملف الأزمة اللبنانية من جديد. وهذا الموقف عبر عنه مورفي أفضل تعبير عندما بشر اللبنانيين بالفوضى في حال عدم انتخاب رئيس للجمهورية. ولو أراد المتابعة لقال: هذا كل ما تستطيع واشنطن عمله لمساعدة لبنان، فلا تدعوا هذه الفرصة تفوتكم. انتهت المهمة.

ما من احد اراد ان يفوّت الفرصة، اي فرصة الفشل والضياع في الايام القليلة التي سبقت انتهاء المهلة الدستورية لاجراء الانتخابات الرئاسية. اجتماعات، قرارات، وتحركات على مختلف الانواع والمستويات شهدتها هذه المرحلة للاتيان بالرئيس ــ الصفقة الى ان اصطدم الساعون باستحالة تمرير الصفقات، بعد ان داهم الوقت الجميع، فعاد كل واحد الى موقعه ولم يعد بالامكان إلا التسليم بالامر الواقع. وهذا ما حمل الرئيس الجميل على اصدار مرسوم في ربع الساعة الاخيرة من عهده يقضي بتعيين حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش، العماد ميشال عون. ومع هذا الحدث، تطوى مرحلة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٨ لتبدأ مرحلة جديدة في مسار الازمة اللبنانية تختلف عن سابقاتها بأبعادها الداخلية والخارجية.

مرحلة الصدام المباشر: واشنطن وحرب التحرير

هذه المرحلة كادت تكون كسواها من مراحل التجميد لولا اعلان العماد عون حرب التحرير. عون الظاهرة، القائد العسكري، او السياسي البارع، او المحاور المقنع كان اكتشافا للجميع: للمؤيدين كما للمعارضين، للحلفاء كما للاعداء، للجار القريب كما للعالم البعيد. اميركا فوجئت كما فوجىء غيرها بقرار التحرير. بين ميشال عون قائد جيش مشرذم يصون سيادة دولة مهترئة وميشال عون قائد حرب تحرير لبنان من الاحتلال، لا تتردد واشنطن لحظة في تفضيلها ميشال عون الاول على الثاني. ادارة بوش الجديدة ورثت توجهات السياسة الخارجية الاميركية التي رسمتها ادارة ريغان. ففي الشرق الاوسط، ركزت واشنطن اهتمامها على النزاع العربي ــ الاسرائيلي الذي دخل مرحلة جديدة بعد اعلان الدولة الفلسطينية واعتراف منظمة التحرير باسرائيل، ووضعت لبنان في اسفل سلم اولوياتها. بينما ورثت الادارة الاميركية سياسة التجميد في لبنان، فان العماد عون ورث الخراب والانهيار. من هنا كان التباين في اسلوب معالجة «الارث» بين العماد عون وواشنطن امراً محتماً. ذاك ان واشنطن مرتاحة لواقع الهيمنة السورية الى ان تتغير المعطيات الاقليمية فتأتي ساعة الحل في لبنان. لكن السؤال هو ماذا سيبقى من لبنان، من اجيال مؤهلة لتقبل الحلول ومن مؤسسات دولة دخلت مرحلة الاحتضار، اذا كان الحل سيأتي بعد ان تنتهي نزاعات المنطقة كلها ويعم السلام بين الجيران، وداخل البلد الواحد، وبين اهل الدين الواحد؟ واذا سلمنا جدلا بأن المنطقة قادمة على حلول جذرية لنزاعاتها، عندئذ لن يكون لبنان بحاجة للاستعانة بواشنطن وبسواها لانهاء الحرب في لبنان. لا شك في ان واشنطن قادرة على الانتظار، اما لبنان، بعد ١٥ سنة من العنف والدمار، فهو غير قادر على المراهنة على المجهول للخلاص. من هنا التباين العميق بين قراءة العماد عون للأزمة اللبنانية واولويات تحركه لحلها وقراءة واشنطن واولوياتها.

في الاسابيع الاولى من حرب التحرير، حاولت واشنطن تنفيس تحرك العماد عون من الداخل. وكانت لبيان بكركي الشهير، الذي صدر عن اجتماع موسع للنواب المسيحيين في الصرح البطريركي، نتائج مغايرة لما سعت اليه واشنطن. فالبيان، الذي قوبل بالاستهجان من قبل الرأي العام المسيحي، كان المؤشر الصحيح على التأييد الشعبي لتحرك العماد عون. لكن، بعد ان ثبت لواشنطن ان عون ليس ظاهرة مرحلية، خصوصاً بعد ان اخذت الحرب طابع المواجهة المباشرة بين الجيشين اللبناني والسوري، اعادت واشنطن النظر في مواقفها من الحرب ومن العماد عون. فتصريحات السفير الاميركي العائد الى بيروت بعد زيارة قصيرة الى واشنطن عكست اعترافا اميركيا بالعماد عون كالطرف الرئيسي في لبنان في خط المواجهة مع سوريا. وبتسليمها بالامر الواقع، سعت واشنطن الى إظهار نية

حسنة تجاه عون باعترافها بحصته، اذا جاز التعبير، في معمعة الحرب أسوة بالحصص التي يتقاسمها امراء الحرب. وبذلك تكون واشنطن قد لجمت تحرك عون بطريقة غير مباشرة. لكن جائزة الترضية الاميركية هذه لم تبدل اهداف العماد عون ولم تردعه عن متابعة المعركة.

في مرحلة لاحقة، رحبت واشنطن بمساعي التهدئة الامنية والسياسية التي رعتها الجامعة العربية من تونس الى الكويت، واخيراً، الى قمة الدار البيضاء. الهدف من هذا الموقف هو تطويق الازمة من الخارج بعد ان فشل تطويقها من الداخل. الادارة الاميركية رفضت التدخل مباشرة في النزاع «لئلا تحرق اصابعها» من جديد في لبنان. وتجدر الاشارة الى ان الرئيس بوش ووزير الخارجية بايكر رافقا عن كثب مرحلة الفشل الاميركي في لبنان (١٩٨٢ ــ ١٩٨٤) في ادارة ريغان. وبوش الذي كان نائباً للرئيس آنذاك هو من الرؤساء الاميركيين القلائل الذين يلمون بتعقيدات الازمة اللبنانية، وهذا ما جعله اكثر تردداً في رسم سياسة جديدة تهدف الى انهاء الحرب في لبنان. اما على صعيد التحرك الدولي، فموقف واشنطن لم يكن اكثر ايجابية. في مرحلة اولى، لم تكن واشنطن متحمسة للتحرك الديبلوماسي الفرنسي، ولكن، بعد ان اخذت الازمة حجماً اكبر اقليمياً، وحتى دولياً، سعت واشنطن الى لجم التحرك الفرنسي إنما ضمن حدود المحافظة على «خط احمر» معين.

لكن واقع الامور على الارض كان مختلفاً، خصوصاً وان دمشق اصبحت في موقع سياسي صعب لم تعد تستطيع تجاوزه إلا بضربة عسكرية تضع حداً لحرب التحرير وتعيد خلط الاوراق من جديد. محاولة اختراق جبهة سوق الغرب، في منتصف شهر آب الماضي، من قبل سوريا وحلفائها في لبنان كادت، لو نجحت، ان تكون نقطة التحول الرئيسية في الحرب. باءت المحاولة بالفشل، لكن المعركة السياسية ظلت مستمرة، لا بل اشتدت ضراوة بعد التناقض الكبير بين بيان اللجنة العربية الاول الذي رأى ان العقبة السياسية لحل الازمة هو تباين في مفهوم السيادة بين اللجنة ودمشق والبيان الثاني الذي يتجاهل وجود عقبة سورية ويدعو بالمقابل الى برمجة الاصلاح بدل برمجة الانسحاب السوري من لبنان.

في هذه الاثناء، تدهورت العلاقات بشكل سريع بين العماد عون والادارة الاميركية، وسجلت مواقف مبدئية من قبل الفريقين لم يعد من السهل التراجع عنها. ومما زاد الامور تعقيداً تجييش الرأي العام ضد السياسة الاميركية، واعتقاد البعض ان باستطاعتهم إحداث تغيير جذري في السياسة الاميركية تجاه لبنان، بمحاصرة مبنى السفارة الاميركية والتهديد بالقيام بعمليات شبيهة بتلك التي حصلت في ايران. هذا النمط من التحرك هو اصدق تعبير عن العشوائية في التعاطي مع الواقع. فلا لبنان ١٩٨٩ هو ايران ١٩٧٩، ولا واشنطن بوش هي واشنطن كارتر، ولا سقوط الشاه في ايران شبيه بلبنان الذي سقط منذ ١٥ سنة. فكان هذا العذر ملائماً لقرار رحيل طاقم السفارة من لبنان ولاستغلال هذا الحدث اعلامياً في وسائل الاعلام الاميركية، مما اعطى صورة سلبية عن الوضع العام في المنطقة الشرقية.

يبقى التساؤل عن سبب مواقف واشنطن السلبية من حرب التحرير، خصوصاً بعد ان اضطرت لكشف اوراقها، وبوضوح هذه المرة. في الواقع ان واشنطن هي ضد اي تغيير قد يؤثر على المعادلة الاقليمية القائمة داخل لبنان منذ ١٩٧٦، فكم بالحري محاولة تغيير هدفها التحرير. التدخل الأميركي سنة ١٩٨٢ شذ عن القاعدة لأن الاجتياح الاسرائيلي خلق معطيات اقليمية وداخلية لم تستطع واشنطن تجاهلها. اما حرب التحرير، فتعاملت معها واشنطن بالاسلوب التقليدي لتطويقها من الداخل والخارج. هذا على الاقل من حيث اسلوب التعاطي مع الازمة، ذلك ان عمق الموقف الاميركي يتجاوز الوضع اللبناني ليطال موقف واشنطن من الدور السوري في لبنان في هذه المرحلة من الازمة اللبنانية. والسؤال المطروح هو: الى اي مدى ترى واشنطن ان تحجيم الوجود السوري في لبنان يتلاقى مع استراتيجية التحرك الاميركي في المنطقة؟

لا تؤيد واشنطن فتح ملف الوجود السوري في لبنان لا بوسيلة الحرب التي اتبعها العماد عون ولا حتى بأي وسيلة اخرى، اقله، نظرياً في المرحلة الحاضرة من الازمة اللبنانية. فالتحرير، كما يراه قسم من اللبنانيين هو في

نظر واشنطن، استفزاز دون تبرير. فواشنطن غير مستعدة لأن تمارس الضغط على سوريا لاخراجها من لبنان، وذلك للاعتبارات التالية: أولا، عدم وجود مصالح اميركية حيوية في لبنان تسعى واشنطن الى الدفاع عنها او الى حمايتها من الهيمنة السورية. اما مسألة الرهائن الاميركيين والارهاب الدولي المرتبط بالمحور السوري ــ الايراني في لبنان، فهي دخلت في حسابات واشنطن مؤخراً وتأثيرها هامشي على الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. وحتى اذا افترضنا أنه لم يعد لأميركا رهائن في لبنان، فان هذا لن يغير كثيراً من ثوابت السياسة الأميركية تجاه لبنان. ثانياً، الاعتقاد السائد في واشنطن بأن لبنان قضية خاسرة. فمهما حاولت واشنطن التدخل لانهاء الأزمة، فالانقسامات الداخلية وحدها كفيلة بتفشيل أي محاولة إنقاذية. ومما يزيد في إبراز هذه الصورة السلبية تغطية وسائل الاعلام الغربية وخصوصاً الأميركية لتطورات الحرب منذ سنة ١٩٧٥. هذا الواقع يعود الى الموقف السلبي الذي اتخذته وسائل الاعلام الغربي بصورة عامة من الفريق اللبناني الداعي الى مقاومة الوجود الفلسطيني في لبنان، في فترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٢، والى تقصير اعلامي لبناني مضاد يستطيع محاورة الغرب وتقديم الحجج المقنعة للدفاع عن قضيته. هذا الفشل في التعاطي مع الاعلام الغربي، وخصوصاً الاعلام الانغلوسكسوني، يعود، من جهة، الى عدم فهم التحولات الجذرية التي طرأت داخل مجتمعات الغرب منذ الحرب العالمية الثانية (والتي ذكرناها في الجزء الاول من البحث) ومن جهة اخرى، الى الاعتقاد الخاطىء عند بعض اللبنانيين بأن الجاليات اللبنانية قادرة على تجييش الرأي العام في بلدان الاغتراب لخدمة القضية اللبنانية. والفشل الاكبر، وربما الاكثر ضرراً على الجالية اللبنانية وعلى لبنان، كان فشل المجموعات التي تعاطت في الشأن اللبناني منذ ١٩٧٥ حتى اليوم في الولايات المتحدة الاميركية.

واخيراً، مشكلة سد الفراغ الامني في لبنان بعد انسحاب القوات السورية دون تنسيق مسبق مع الدولة اللبنانية تعيد فتح الملف الاقليمي للازمة اللبنانية في ابعاده الثلاثة: العربي والفلسطيني والاسرائيلي. بالرغم من ان الازمة اللبنانية هي اليوم اقل ارتباطاً بأزمة الشرق الاوسط مما كانت عليه في السابق، لأسباب تتعلق بالتحولات الجذرية في طبيعة النزاع العربي ــ الاسرائيلي،(١٦) فان واشنطن ما زالت تراهن على دور سوري معين يلقى تأييد اسرائيل وبعض الانظمة العربية. من هنا تدخل أهمية الدور السوري في لعبة توازن القوى في النظام الاقليمي، في سياسة المحاور العربية، خصوصاً بعد انشاء مجلس التعاون العربي، والى حد ما في معادلة النزاع العربي ــ الاسرائيلي. لذلك، فان محاولة قلب الطاولة على سوريا في لبنان قد تنعكس سلباً على استقرار النظام السوري، وبالتالي، على الاستقرار السياسي في المنطقة، في ظل غياب البدائل المقبولة من جميع الأطراف، إن داخل سوريا أو في ركائز التوازن الاقليمي.

ومن قبيل المفارقات التلاقي السوفياتي ــ الاميركي على دور سوريا «الايجابي» في لبنان او، بتعبير أوضح، على معارضة اي تحرك قد ينسف المعادلة القائمة على الارض والمدعومة من سوريا، والتي تخدم مصالح كلا الفريقين بطريقة او بأخرى. لكن هذا لا يعني ان واشنطن وموسكو تسعيان الى انهاء وجود لبنان من خلال تقسيمه مثلا. فهذا مكلف ايضاً، بل الطرفان يسعيان الى التجميد أي الى ابقاء لبنان في وضعه التشرذمي الحاضر، ما دام وجود دولة سلطوية تهيمن على بعض القرار في لبنان هو أقل كلفة، سياسياً وعسكرياً، من مشروع اعادة بناء الدولة اللبنانية. من هنا، أهمية حرب التحرير التي كسرت حائط الجليد الذي يلف الأزمة اللبنانية، ورفعت هذه الأزمة الى مصاف الأزمات الدولية. ان عامل «حرب التحرير» دخل معادلة الحروب الداخلية والخارجية في لبنان وأصبح جزءاً من اللعبة. فواشنطن لا تستطيع تجاهل هذا الواقع، خصوصاً وأن الأزمة اللبنانية هي أزمة لبنان مع الجميع وأزمة الجميع في لبنان.

(١٦) حول هذا الموضوع انظر، فريد الخازن، «لبنان وأزمة الشرق الاوسط: انفصال لا انفصام»، الحياة، ٢٧ ايلول ١٩٨٩.

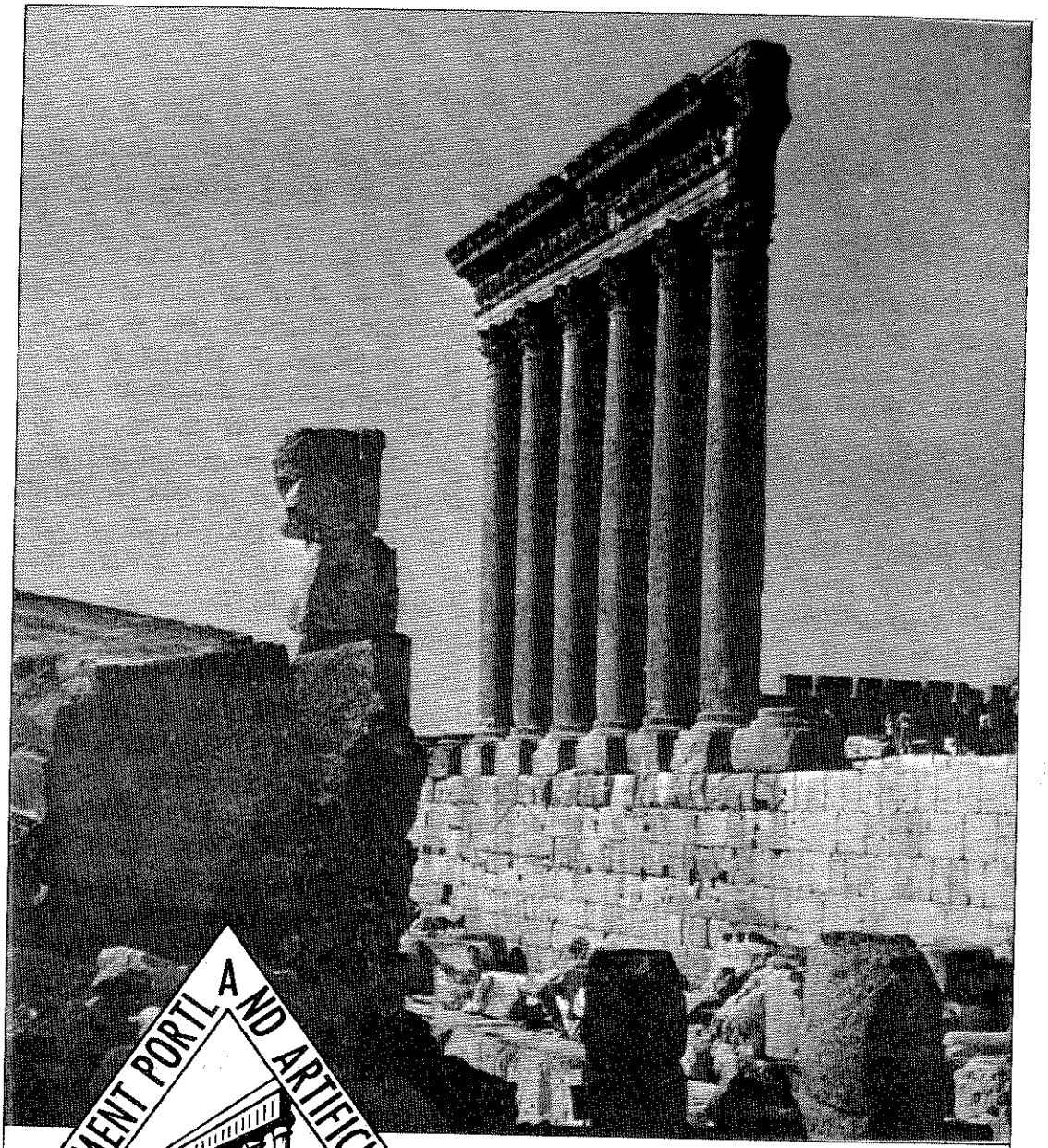

SCIMENT PORTLAND ARTIFICIEL
STE DES CIMENTS LIBANAIS
شركة الترابة اللبنانية

شركة الترابة اللبنانية

المصنع شكا الطريق العام

هاتف: ٢٨٨/٢٧٧/٦٤٥٢٦٦ - ٦٢٠٨٢١

المكتب: انطلياس - الاوتوستراد - بناية ضومط

هاتف: ٤١٤٤٢٣/٤١١٩٧٦/٤١٠٩٧٦

توجهات السلام
في النزاع العربي الاسرائيلي

بقلم الدكتور داود الصايغ *

قبل اليوم، قبل الفترة الاخيرة من مرحلة الثمانينات، كانت الرؤية متعذرة، على صورة الوضع برمته. وبقدر ما كان الصراع حاداً وعميقاً، كان حله مؤجلا متروكاً للمستقبل البعيد وللمجهول.

وزاد في غموضه وتعقيده نشوء ازمة لبنان التي اريد لها ان ترتبط، من ثم بقضية الشرق الاوسط. فمرحلة نهاية الثمانينات اوضحت الكثير في احداث متلاحقة داخل الاراضي المحتلة وخارجها، مما اسهم في توضيح صورة النزاع الاساسي واظهاره على حقيقته الاولى: صراعاً بين الشعبين الفلسطيني واليهودي على ارض واحدة.

لكن قضية الشرق الاوسط، في ما يتجاوز هذا النزاع، هي في الحقيقة قضايا. ليس هناك من مسألة واحدة، اذا حلت، يمكنها ان تغير الوضع برمته، بمنطقة الشرق الاوسط، ماضياً وحاضراً، هي منطقة الاحداث والتقلبات والتطورات. لأنها المكان الذي تتعايش فيه الاعراق والمعتقدات والاديان وتتصارع. ومع المصالح الجديدة، ظهرت قوى النفوذ الجديدة، خصوصاً على ضوء الانقسام الدولي الذي ميز معظم مناطق العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وهو انقسام ظهر بصورة واضحة في الشرق الاوسط من خلال الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

على ان ما اتفق على اعتماده كمفهوم محدد لقضية الشرق الاوسط هو القضية الفلسطينية، لأن الصراع العربي ــ الاسرائيلي لم ينشأ الا بسبب القضيةالفلسطينية، بالرغم من انه، اي هذا الصراع، لقي معالجات منفصلةعن القضية التي تفرّع منها. فالحلول الدولية ركزت زمناً طويلا على تسوية النزاع بين اسرائيل والدول العربية ــ وهي اعضاء في الامم المتحدة ــ دون الاقتراب من المسألة الفلسطينية بحد ذاتها. فالقرار ٢٤٢، الصادر عن مجلس الامن الدولي في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، ركز على تسوية هذا النزاع، بالعنصرين الرئيسيين اللذين ارتكز عليهما، وهما الانسحاب والاعتراف[١] اي انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة، والاعتراف بجميع دول المنطقة. والاشارة الوحيدة الى المسألة الفلسطينية، في ذلك القرار، وردت في البند الثاني الذي تحدث عن «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» ومن دون استعمال عبارة فلسطينيين. فالقرار كله لم يأت على ذكر اي عبارة عن فلسطين.

---

* دكتور دولة في الحقوق
استاذ في الجامعة اللبنانية وجامعة الروح القدس
معلق صحافي

١ ــ القرار ٢٤٢ انطوى على التباس لغوي متعمد، في النص الانكليزي، الذي اجيز تفسيره فيما بعد، من الجانب الاسرائيلي، بأنه لا يعني الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة لان عبارة «Withdrawal of Israel forces from territories occupied during the recent conflict» تختلف في مبناها اللغوي عن النص الفرنسي القائل: «Le retrait des forces armées Israéliennes des territoires occupés pendant le récent conflit» والجدير بالذكر ان مندوب فرنسا آنذاك في مجلس الامن، من ارمان بيرار، تنبه الى هذا الالتباس اللغوي في النص الانكليزي، وقال أن النص الفرنسي هو باصالة النص الانكليزي نفسها، وان القرار، على كل حال، يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالحرب.

فالحدث الاول في مسرى التسوية كان في اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٨ التي تحقق فيها الصلح بين اسرائيل والدولة العربية الاولى، ولكن دون حل القضية الفلسطينية، او بالتحديد دون تمكن مصر انذاك من حمل اسرائيل على تطبيق اتفاقية الحل الشامل[٢]، المتضمنة نوعاً من الحكم الذاتي لفترة انتقالية. فانتهى الامر الى تطبيق الاتفاقية الثنائية وحدها، وخصوصاً بعد رفض الاردن[٣] الانضمام الى الاتفاقية، ثم اتخاذ الدول العربية موقفاً رافضاً للخط الذي انتهجته مصر، وذلك في قمة بغداد في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨، وقطع العلاقات العربية معها واخراجها من الجامعة العربية، وخروج الجامعة منها.

تجدر الاشارة هنا الى ان القرار ٢٤٢ واتفاقية كامب دايفيد، بالرغم من مختلف الظروف والتطورات، ظلا الاساسين اللذين لا غنى عنهما في مسيرة السلام، وهو ما سنعود اليه.

ولكن قبل ذلك، يجدر القول ان المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٣ حتى اليوم مروراً باجداث عام ١٩٨٢، تاريخ الاجتياح الاسرائيلي للبنان، انطوت على تحول اساسي في مجمل النزاع، يظهر معها بصورة جلية، للذين يقدر لهم ان يراقبوا حركة التاريخ، ان الزمن قد فعل فعله.

فعندما اقدمت مصر على عقد معاهدة الصلح مع اسرائيل، انتهى وجود العدو العربي المشترك. والرئيس المصري الراحل انور السادات، عندما قام بزيارته التاريخية الى اسرائيل في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، فتح صفحة جديدة من التاريخ، ما زالت فصولها تتوالى. فالمسؤولون العرب الذين قابلوا مبادرة الرئيس السادات بالانفعال عام ١٩٧٨، هم انفسهم الذين قرروا، في قمة عمان العربية في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٧، ترك الحرية للدول العربية لجهة استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر[٤]. ثم عندما عادت مصر رسمياً الى الجامعة العربية واشتركت في قمة الدار البيضاء في ٢٣ أيار ١٩٨٩، أمكن القول إن فترة عشر سنوات بالتمام تقريباً كانت ضرورية لتحدث التحول مع الزمن (تاريخ التوقيع الرسمي لاتفاقات كامب دايفيد تم في ١٩ آذار ١٩٧٩، وهو ما عرف باتفاقية واشنطن).

خروج مصر وعودتها

فالوقت المنقضي هذا، حفل بالعديد من التطورات، ابرزها على الصعيد الفلسطيني احداث الانتفاضة داخل الاراضي المحتلة، التي بدأت في نهاية عام ١٩٨٧، ثم توالت القرارات الفلسطينية المصيرية، من اعلان قيام الدولة في منتصف تشرين الثاني ١٩٨٨، الى اعلان القبول بالقرار ٢٤٢ في الدورة العادية المنعقدة في جنيف في ١٣ كانون الاول ١٩٨٨، واعتراف الادارة الاميركية بمنظمة التحرير فوراً، وبداية المفاوضات معها[٥]، وقبل ذلك باسبوع واحد، كان حصل اتصال بين ممثلين عن اليهود الاميركيين ومنظمة التحرير في استوكهولم بتاريخ ٦ كانون الاول، ثم زيارة ياسر عرفات الى باريس في نيسان ١٩٨٩ واستقبال الرئيس ميتران له، بعد ان اتخذ المسؤول الفلسطيني

---

٢ ـ اتفاقية كامب دايفد تنطوي على وثيقتين: الأولى تعرف باسم «اطار السلام في الشرق الاوسط» والثانية باسم «اطار لابرام اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل».

٣ ـ كان من السوابق، في القانون الدولي العام، ذكر الاردن كعنصر رئيسي في تنفيذ مشروع الحل، علماً بانه لم يشترك في المفاوضات، بل انه اعلن رسمياً لاتفاقيات كامب دايفد بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٧٨، في اليوم ذاته الذى صدر فيه البيان السعودي.

٤ ـ كانت حرب الخليج في ذلك الوقت تقلق بعض الدول العربية، والخليجية منها بنوع خاص. وايران كانت هي الهاجس يومذاك وليس اسرائيل. لذا شعرت هذه الدول بانها بحاجة الى مصر، في عملية التضامن العربي في وجه الخط الايراني، وهو ما حدا بالمجتمعين في تلك القمة، على اتخاذ قرار ترك الحرية لجهة استئناف العلاقة مع مصر، الدولة العربية الاولى المتصالحة مع اسرائيل.

٥ ـ طيلة سنوات، كانت الادارة الاميركية تشترط اعتراف منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢ المتضمن اعترافاً باسرائيل.

موقفاً من شرعة منظمة التحرير التي تتضمن مطلب إزالة اسرائيل، فاعلن ان هذه الشرعة باتت لاغية وكأنها لم تكن.

لقد اخذت الطريق منحى جديداً شديد الاختلاف عن السابق، بحيث بدا ان نهاية الثمانينات انطوت على تطورات جذرية فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط المركزية، اي القضية الفلسطينية، ومن ثم بالصراع العربي الاسرائيلي ككل. وهي فترة نقلت العرب الى مرحلة جديدة اساسها الواقع والتسليم بالواقع. ليس مرد ذلك فقط الى الموقف الغربي الواضح والثابت بشأن وجود اسرائيل وضمان أمنها ــ وهو كان ولا يزال في اساس السياسة المتبعة في الشرق الاوسط من قبل جميع دول الغرب ــ بل لأن الدول العربية أخذت، بعد حرب ١٩٧٣ خصوصاً، تنظر الى وجود اسرائيل نظرة جديدة، تقوم على التسليم بوجودها، وعلى تعذر إزالتها، بالطرق العسكرية خصوصاً.

فالسياسة الواقعية تلك انتجها الرئيس المصري الراحل انور السادات، واعلن عن ملامحها في خطابه المعروف في مجلس الشعب المصري، في الايام الاخيرة من حرب تشرين ١٩٧٣، مقترحاً بدء المفاوضات. وهو كان، قبل ذلك بأكثر من سنة، اي في تموز ١٩٧٢، قد اعلن طرد الخبراء السوفيات من مصر، مصرّحاً بأن الولايات المتحدة تملك ٩٩ بالمئة من اوراق الحل. وبما ان الولايات المتحدة هي حليفة اسرائيل، فقد كان من الطبيعي بعد ذلك ان تتولى واشنطن الاشراف على عملية السلام في الشرق الاوسط، وبشكل شبه استئثاري، مستبعدة الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. اذ بعد اجتماع جنيف، في اذار ١٩٧٣، الذي ترأسته الدولتان العظميان، تمكنت الولايات المتحدة من قيادة عملية السلام وحدها. وكان وزير الخارجية الاميركية الاسبق هنري كيسنجر قد تمكن، في سياسة الخطوات الصغيرة، من تحقيق فصل القوات عبر المفاوضات العسكرية، وآخرها حصل في أيلول ١٩٧٥، وهو الموعد المتزامن مع اندلاع حرب لبنان. فحرب لبنان، في جانبها الشرق اوسطي تنطوي على ارتباط بالقضية الفلسطينية بالتحديد، على محاولة تصفية هذه القضية على حساب لبنان وتوطين الفلسطينيين فيه[٦]. لذلك فان التفجير في لبنان حصل انطلاقاً من استياء المتضررين من عملية السلام تلك، أولاً، لأن كل الثورة الفلسطينية في جوانبها البشرية والعسكرية والمادية والاعلامية كانت متمركزة في لبنان، دون غيره من البلدان العربية، وثانياً، لان الاوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان آنذاك، لجهة مشكلتي «المحرومين» و «المشاركة» خصوصاً، فضلاً عن تقصير الحكم في رؤية الاخطار واستيعابها ومعالجتها سمحت بتفجير الوضع برمته.

فالمرحلة الجديدة التي بدأت في الشرق الاوسط مع السلام المصري ــ الاسرائيلي لم تظهر نتائجها وتتثبت إلا مع الوقت، ومع الزمن الذي ينقل خطاه على ما يرسم. فالرئيس المصري الذي ما لبث ان دفع حياته ثمناً لتلك الخطوة الجريئة، في ٦ تشرين الاول ١٩٨١، لم يحدث فقط تغييراً في الثوابت والقواعد القائمة منذ عام ١٩٤٨، تاريخ نشوء اسرائيل، بل في موازين القوى في المنطقة. لأنه، بخروج مصر من الصراع، ومن الصراع المسلح بالدرجة الاولى، ينتفي دور اكبر دولة عربية معادية لاسرائيل. لان مصر كانت الطرف العربي الاول في الحروب العربية ــ الاسرائيلية، في الاعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦ (حرب السويس)، ١٩٦٧ و ١٩٧٣، لا بل انها كانت باستمرار الطرف الرئيس في اتفاقيات الدفاع العربي المشترك، الثنائية او الجماعية. وبدون مصر لم يعد من السهل خوض الحروب مع اسرائيل، فكيف اذا اصبحت مصر الدولة الاولى المتصالحة مع العدو السابق؟!

---

٦ ــ موضوع توطين الفلسطينيين في لبنان عرض رسمياً على المسؤولين اللبنانيين في نهاية عام ١٩٧٧، اثناء زيارة وزير الخارجية الاميركية الأسبق سايروس فانس الى بيروت. والرئيس الراحل الياس سركيس اعلن موقف لبنان بهذا الموضوع لأول مرة، في خطابه امام السلك الدبلوماسي، في ٦ كانون الاول ١٩٧٨، عندما قال: «ومهما يكن من أمر، فلن يقبل لبنان بأي نوع من التسويات التي قد تقضي ببقاء الفلسطينيين على ارضه، ادراكاً منه ان هذا الامر يمس بمصلحته في الصميم، ويتعدى طاقته فضلاً عن انه يسيء الى القضية الفلسطينية نفسها (...) ويكون من الظلم ان تحل قضية فلسطين على اساس خلق قضية جديدة للبنان ولشعب لبنان».

إن جميع هذه الاعتبارات اخذت تدخل تدريجياً في الحسبان، مع الوقت. وعندما ارتفع العلم الاسرائيلي في العاصمة المصرية، وانتهت آخر مرحلة من برنامج الانسحاب الاسرائيلي من شبه جزيرة سيناء في ٢٥ نيسان ١٩٨٢، وحدث الاجتياح الاسرائيلي للبنان بعد ذلك، في ٦ حزيران ١٩٨٢، وعقبه بدء المفاوضات بين لبنان واسرائيل في آخر السنة ذاتها، تبين ان مقاييس جديدة ظهرت في توازنات المنطقة. وكانت حرب الخليج بين العراق وايران قد أدخلت عنصراً جديداً بالغ الاهمية على صراعات الشرق الاوسط. لأن النزاع العراقي ــ الايراني الذي تميز، هو ايضاً بطول المدة وشراسة القتال، أنذر بأخطار ومخاوف متعددةالوجوه، جعلت ايران في مرتبة العدو المباشر بالنسبة الى العراق، والعدو غير المباشر بالنسبة الى حلفاء العراق من العرب (مصر، الاردن، السعودية، دول الخليج) بالمقابل، فان ايران هذه نفسها كانت ولا تزال حليفة سوريا.

كان هذا العنصر وحده كافياً للدلالة على حقيقة الهواجس في المرحلة الممتدة من بداية المقاطعة العربية لمصر (خريف ١٩٧٨) وبداية حرب الخليج (عام ١٩٨٠) حتى انتهاء هذه الحرب. فقد تبين ان بين بعض الدول العربية من النزاعات والخصومات ما هو اقسى من النزاع مع اسرائيل، فكيف اذا كان التسليم بوجود اسرائيل اصبح هو الاتجاه الغالب، واذا كان هناك عدو آخر للعرب، او لبعضهم، متمثل في ايران، كعنصر عرقي تاريخي، وكتوجه سياسي ــ مذهبي جديد!

عندما بدأ لبنان مفاوضاته مع اسرائيل، في ٢٨ كانون الاول ١٩٨٢، كان قد انقضى اكثر من ستة اشهر على الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وخاض لبنان مفاوضاته تلك، باشتراك الولايات المتحدة، في ظروف جعلته صاحب حق مشروع، ازاء تحمله نتائج حرب مدمرة ودخول الجيش الاسرائيلي الى اول عاصمة عربية، هي بيروت.

إن تلك المفاوضات التي ادت الى توقيع مشروع اتفاق في ١٧ أيار ١٩٨٣، انتهت في غير الظروف التي بدأت فيها. لان بين بداية المفاوضات في آخر سنة ١٩٨٢ ونهايتها في ربيع ١٩٨٣، كان ميزان القوى في المنطقة قد تغير مجدداً، ولم تتمكن السلطة اللبنانية آنذاك في الظرف المحدود المتاح لها من تحقيق جلاء الجيشين الاسرائيلي والسوري على نحو ما رسم له من هدف، خصوصاً بعد خروج الفلسطينيين من بيروت في آب ١٩٨٢، لأن انطلاقة المفاوضات هدفت الى تحقيق الجلاء المزدوج. ومع انه ليس من الانصاف استخلاص النتائج السريعة بعد وقوع الحدث، إلا انه من ابسط الآراء القول إن طول المدة وسوء التقدير والتصرف، اسهمت كثيراً في الفشل. والنتائج التي حصلت فيما بعد كانت تتمة طبيعية للتطورات.

على انه فيما يتجاوز المأزق اللبناني هذا، فان القوى التي تمكنت من تعطيل اتفاق ١٧ أيار، وسوريا بالتحديد، لم تفعل ذلك بسبب حدة العداء لاسرائيل بقدر ما فعلته دفاعاً عن مصالح ذاتية معينة، واستناداً الى اعتبارات سياسية متنوعة، ليس اساسها، بكل حال، تأكيد متابعة الصراع ضد اسرائيل.

فالاتفاق فشل، ولكن المفاوضات بقيت علامة ثابتة في تاريخ التطورات، كوسيلة معتمدة لحل النزاع بالطرق السلمية. وبعد ذلك، بين نهاية عام ١٩٨٤ ومطلع ١٩٨٥ فشلت ايضاً محادثات الناقورة بشأن الاتفاق على ترتيبات امنية مع اسرائيل.

متغيرات الانتفاضة

لبنان لم يكن البلد الثاني الذي يوقع اتفاقاً مع اسرائيل، ولعله لن يفعل ذلك مجدداً في المدى المنظور إلا في اطار حل شامل. وعلى اي حال، فقد اريد لقضيته ان ترتبط في جانبها الاكثر ظلماً، بحل المسألة الفلسطينية، في خطة اعلن لبنان تمرده عليها، خصوصاً بعد ١٤ آذار الماضي.

ولكن، اذا كان ذلك هو وضع لبنان وقدره حتى الآن، فان الدول العربية الاخرى تصرفت ازاء اسرائيل، بشكل مختلف، اكانت هذه الدول قريبة من اسرائيل ام بعيدة عنها.

فليس سراً ان الاردن يقيم اتصالات مع اسرائيل وإن بصورة غير علنية، منذ سنوات طويلة. ذلك ان الاردن، ككيان ذي صلة اساسية ومباشرة بطبيعة النزاع، كان ولا يزال محطة رئيسة لممارسة الصراع ولايجاد الحلول معه او على حسابه. لأن الكيان الذي نشأ بضم الضفتين الغربية والشرقية (إمارة شرقي الاردن) في نيسان ١٩٥٠، والذي عرف باسم المملكة الاردنية الهاشمية، استمر حتى حزيران ١٩٦٧، حين اقدمت اسرائيل على احتلال الضفة الغربية تلك، مع قطاع غزة مسيطرة بذلك على جميع اجزاء الاراضي الفلسطينية القديمة. فبقي الاردن قائماً على الجزء القديم الذي كان يمثل امارة شرقي الاردن، ولم يعلن الملك حسين رسمياً تخليه عن الضفة الغربية إلا في مطلع آب ١٩٨٨. لذا، فان اي حل للمسألة الفلسطينية على اساس استعادة جزء من الاراضي يعني الاردن مباشرة، اولا، لأن اسرائيل لا تقبل بوجود دولتين، على الجانب الآخر من النهر، وثانياً، لأن العديد من مشاريع الحلول كانت ولا تزال تركز على إقامة روابط بين الاردن والضفة الغربية، وثالثاً، لأن الكثافة الفلسطينية في الاردن تجعل مصير الشعبين واحداً، واخيراً لأن هنالك تساؤلات جدية حول مقومات دولة يرجع الفضل الاساسي في استمرارها الى نظام حكم قوي جسّده رجل واحد هو الملك حسين.

لذلك، ليس لا سراً ولا مستغرباً ان تكون هناك اتصالات بين الاردن واسرائيل، خصوصاً لان صراعات عنيفة ودامية ميزت العلاقات بين الاردن والفلسطينيين، ابرزها ما حصل في صيف ١٩٧٠ (٧)، وثانياً، لان هنالك حتمية في الالتقاء بين الاردن والفلسطينيين، بالرغم من جميع محطات الخلاف، وهي عديدة.

لكن الاردن، البلد القائم في وسط النزاع الفلسطيني ــ الاسرائيلي على وجه التحديد، لم يكن الوحيد الذي قبل بالواقع وتعامل معه بشكل من الاشكال.

ففي تموز ١٩٨٦، استقبل ملك المغرب الحسن الثاني رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز في مدينة ايفران المغربية. وكان ذلك اول اتصال عربي ــ اسرائيلي علني، على هذا المستوى، بعد مبادرة السادات. وبالرغم من ان المغرب كان شهد جزءاً مهماً من الاتصالات السرية التي مهدت لعملية السلام المصرية ــ الاسرائيلية، إلا ان ذلك اللقاء العلني لم يثر من ردود الفعل، غير موقفين من قبل سوريا وليبيا اللتين ما لبثتا، بعد مدة، ان استأنفتا العلاقات مع المغرب.

وحين انعقدت القمة العربية في عمان، في تشرين الثاني ١٩٨٧، كانت حرب الخليج هي الهاجس الاول، بدليل ان تلك القمة لم تتطرق في معالجاتها لا الى القضية اللبنانية ولا حتى الى القضية الفلسطينية. فتقرر ترك الحرية للاعضاء في استئناف العلاقات مع مصر، وهو ما اقدمت عليه معظم الدول العربية، ايذاناً بقرب عودة مصر الى المجموعة العربية، الامر الذي تحقق لاحقاً في قمة الدار البيضاء. فالدول العربية طبّعت علاقاتها مع الدولة التي سبق وطبّعت علاقاتها مع اسرائيل، العدو السابق المشترك. وبذلك طويت صفحة من تاريخ الصراع في المنطقة. لكن المشكلة الفلسطينية لا تزال قائمة.

إن الحل الذي تسعى اليه منظمة التحرير الفلسطينية وتؤيدها فيه جميع الدول العربية، فضلا عن عدد غير

---

٧ ــ لاحداث الاردن تلك لها علاقة مباشرة بالازمة اللبنانية. لأن آلاف الفلسطينيين الذين أجبروا على الخروج من الاردن في ايلول ١٩٧٠ جاؤوا الى لبنان، خصوصاً لأن اتفاق القاهرة الذي كان عقد قبل سنة خلت أباح لهم نوعاً من العمل، وإن في اماكن وشروط معينة. وما تجدر الاشارة اليه انه في ايلول ١٩٧٠ ذاك، كان لبنان السياسي منشغلا في حدث داخلي من نوع آخر، هو انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وبالتالي، لم يكن هناك الكثير من المسؤولين، على مختلف مستويات السلطة السياسية والادارية والعسكرية، ليتوقفوا عند أخطار تدفق العناصر الفلسطينية المسلحة الى لبنان، واستقرار كامل المقاومة الفلسطينية المسلحة فيه. وبعد اقل من ثلاث سنوات على ذلك، في نيسان ١٩٧٣، وقع الاصطدام الاول مع الجيش اللبناني، كمقدمة لبداية الازمة الكبرى، بعد سنتين فقط في نيسان ١٩٧٥.

في ما عدا هذا الرابط في الاحداث، فان الاردن ولبنان كانا، طوال المرحلة الاخيرة، البلدين اللذين تجرى المحاولات لحل القضية الفلسطينية على حسابهما.

قليل من دول العالم، هو «تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير»(٨) ويتم ذلك «بقيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس»(٩) فعلى ضوء المطالب، وضوء الحل المنطقي للمشكلة، لا يمكن للفلسطينيين ان يقبلوا بما هو اقل من انشاء دولة مستقلة لهم على ارضهم، وبالتحديد على الاجزاء التي يمكن ان تعود اليهم، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة.

في سبيل هذا الهدف، وصل الفلسطينيون في مواقفهم المتطورة الى حد الاعلان عن الاستعداد للتفاوض المباشر مع الاسرائيليين.

المقاييس لم تتغير فقط، بل انقلبت رأساً على عقب.

حتى منتصف السبعينات، كانت اسرائيل تسعى وراء الاعتراف العربي بها، بدليل ان القرار ٢٤٢ ارتكز في احد عنصريه على الاعتراف، وبدليل ان موقف الادارة الاميركية من منظمة التحرير قام زمناً طويلا على مطالبة الادارة للمنظمة بالاعتراف بالقرار ٢٤٢ الذي يتضمن، لكل من قبل به، التسليم بوجود اسرائيل. والادارة الاميركية لم تبدأ مفاوضاتها مع منظمة التحرير إلا غداة اعلان المنظمة قبولها بالقرار المذكور. وحصل اللقاء الاول في ١٦ كانون الاول في تونس.

ولكن، هل هذا هو الامر الذي ما زالت اسرائيل تسعى اليه، اي الاعتراف العربي بها؟ الم يحاول اسحق شامير، في مطلع آب الماضي، نفي خبر لقائه مع مسؤولين فلسطينيين مقيمين في الضفة الغربية؟ او ليست اسرائيل هي التي ترفض المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين؟ فكم تحول الزمن، وكم هم اليوم اولئك الذين يتذكرون اشخاصاً مثل عصام السرطاوي المسؤول الفلسطيني الذي دفع حياته ثمن «اعتداله» وثمن اتصالاته مع مسؤولين اسرائيليين.

على ان التطور الفلسطيني الاساسي هو اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة (الضفة الغربية وغزة)، والذي ما لبثت منظمة التحرير ان استوعبته وحولت سياستها في اتجاهه. والشعار الذي رفعته المنظمة «انتفاضة حتى الدولة»، في آخر سنة ١٩٨٨، ما كان بالامكان اطلاقه لو لم تكن هناك احداث على الارض، في المكان الطبيعي لها.

فالانتفاضة، بحجمها وقوتها، فاجأت الجميع، شرقاً وغرباً، ولم يكن احد ليحسب لها هذا الحساب، خصوصاً لجهة الفعالية والاستمرار. فالتمرد هذا، الذي هو التعبير الطبيعي الاساسي عن ارادة اي شعب كان في استرجاع الارض وتحريرها، خدم القضية الفلسطينية وحقق لها من الفهم والتأييد والتعاطف والتقدم ما يفوق كل ما فعلته المقاومة الفلسطينية منذ بدايتها حتى اليوم. ليس لانه اظهر الصراع الاساسي على حقيقته فحسب، بل لانه اظهر قضية حق. فالانتفاضة الفلسطينية كانت السبب المباشر في قرار الملك حسين اعلان فك الارتباط القانوني مع الضفة الغربية، في محاولة لقطع الطريق على مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، واعطاء الفلسطينيين فرصة لايجاد حل على اساس حق تقرير المصير. كما ان الانتفاضة كانت السبب في توقف الادارة الاميركية جدياً أمام هذا التطور الجديد والفاعل، وفي ردة فعل الجالية اليهودية الاميركية التي كان بينها وبين الحكومة الاسرائيلية تباين متزايد في الرأي مما جعلها تدعم الموقف الاميركي الجديد.

القبول بالقرارات

ان موقف اليهود الاميركيين اساسي لفهم العديد من التطورات، وخصوصاً لفهم معنى اللقاء الذي جرى في

---

٨ ــ البند الرابع من مقررات قمة فاس في ايلول ١٩٨٢.

٩ ــ البند السادس من مقررات قمة فاس في ايلول ١٩٨٢.

استوكهولم، في ٦ كانون الاول ١٩٨٨، بين وفد اليهود الاميركيين المؤلف من ريتا هاوزر، رئيسة فرع الولايات المتحدة للمركز الدولي للسلام في الشرق الاوسط، ومناحيم روزنشافت ودورا كاسين وستانلي شاينبوم، ووفد منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات وعضوية محمود درويش وياسر عبد ربه وبسام ابو شريف. وهو اللقاء الذي ادى الى تطورات جذرية، اهمها خطاب ياسر عرفات في الجمعية العامة للامم المتحدة في جنيف في ١٣ كانون الاول ١٩٨٨، ثم المؤتمر الصحفي المكمل لهذا الخطاب في اليوم التالي والمتفق عليه مع الوفد اليهودي الاميركي.

فالجالية اليهودية الاميركية تلعب دوراً اساسياً في دعم السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، في محاولة لايجاد حل للصراع. وموقفها، بالتالي، شديد الاختلاف عن موقف المؤسسة السياسية في اسرائيل، وبخاصة عن موقف تكتل ليكوود، الذي يصر على التمسك بالارض، وعدم التنازل الا عن صيغة للحكم الذاتي تعطى للافراد اي السكان، انما لا للارض التي هي «ارض اسرائيل». لذلك راهنت الجالية اليهودية الاميركية طويلا على حزب العمل، الذي يبدو اكثر استعداداً لقبول مشروع عادل للسلام. ولكن توالي تكتل ليكوود على السلطة منفرداً او مشتركاً مع حزب العمل اسهم في تعطيل فرص السلام هذه التي يتمناها اليهود الاميركيون. حتى ان ازمة عميقة نشأت بين فريق المتشددين الاسرائيليين واليهود الاميركيين، بسبب اشتراط هؤلاء المتشددين على اسحق شامير تعديل قانون العودة، لجهة عدم الاعتراف بصفة اليهودي لليهود الاميركيين، وجلّهم من الاصلاحيين، الذين لم تكن نظرتهم الى اليهودية تصل الى حد اعتبارها انتماء قومياً، بل انها دين ومعتقد فقط.

وهكذا، بسبب هذه الاعتبارات وبسبب ما يراه هؤلاء اليهود الاميركيون من مصالح لاميركا في السلام، اتخذ ممثلوهم تلك المبادرة التاريخية باللقاء مع ممثلي منظمة التحرير.

لكنه كان قد سبق للمنظمة ان عدّلت الكثير من سياستها، مما سمح لياسر عرفات بالموافقة على الشروط الثلاثة التي حددتها واشنطن لبدء الحوار معها وهي: ادانة الارهاب، الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وقبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨. وهو ما تم التعبير عنه بوضوح في خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العمومية، ثم في المؤتمر الصحفي الذي عقده في اليوم التالي في قصر الامم في جنيف: «ان حق تقرير المصير يعني البقاء للفلسطينيين، وبقاؤنا لا يدمر بقاء الاسرائيليين مثلما يزعم حكامهم. امس، في خطابي، اشرت الى قرار الامم المتحدة ١٨١ كأساس للاستقلال الفلسطيني، وقد اشرت ايضاً الى قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كاساس لمفاوضات مع اسرائيل في اطار المؤتمر الدولي (...) اما في ما يتعلق بالارهاب، فقد اعلنت امس، بما لا يدع مكاناً للشك، اننا نرفض بالكامل وفي شكل قاطع جميع اشكال الارهاب بما في ذلك الافراد والجماعات وارهاب الدولة».

كل شيء تغير. الفلسطينيون يريدون السلام عبر الدولة. والدولة التي يريدون انشاءها، والتي تحل قضيتهم، لا يفترض ان تكون الا في فلسطين.

وعندما يطالب الفلسطينيون بذلك، فانهم يقبلون بقرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العمومية عام ١٩٤٧، بعد اكثر من اربعين سنة. لانه يومذاك، اي حين قسمت فلسطين الى دولتين يهودية وعربية، لم يكن العرب في وضع قادر ومدرك وواع لما يجري. بعد ذلك استمروا في الرفض وفي الحروب، وفي عدد من الهزائم، حتى عام ١٩٧٣، الذي كان بداية مرحلة جديدة، دفع لبنان ثمناً باهظاً من نتائجها، لعل ملامح نهايتها توضحت على الاقل. وفضل المرحلة الاخيرة انها اوضحت القضية تماماً، ودلت على الحلول.

فالكثير لا يزال مطلوباً، اوله رفض اسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة. لكن الادارة الاميركية دخلت على خط التفاوض لاول مرة، والباب الاوروبي فتح واسعاً امام المسألة الفلسطينية. والعرب والفلسطينيون غيروا وتغيروا في مجرى الاحداث، على مرأى التاريخ، ومعه، وفي حضوره. لقد حصل ذلك في مدى منظور، تسنى فيه للكثيرين ان يرافقوا حركة القرار، ويستشفوا ملامح الغد، ذاك الذي للبشر ولارادتهم ولحسن استعدادهم يد فيه.

على ان القضية الفلسطينية لا تشبه اي قضية اخرى من القضايا المعاصرة، لان طبيعة النزاع فيها لا تخضع لاي مقياس معروف في القانون الدولي العام، او في الاعراف الدولية. فالمنطق الذي قام عليه عمل الحركة الصهيونية، منذ نشوئها في نهاية القرن الماضي، وحتى الحصول على تصريح بلفور عام ١٩١٧ وصك الانتداب عام ١٩٢٣ وقرار التقسيم عام ١٩٤٧، هو منطق خاص في العقيدة اليهودية ــ الصهيونية، اساسه حجج دينية وتاريخية ليس لها شبيه في اي قضية اخرى.

مع ذلك، فان الحركة الصهيونية نجحت في انشاء الدولة اليهودية، التي اعلنت رسمياً عام ١٩٤٨. ونتج عن ذلك نشوء قضية اخرى، هي القضية الفلسطينيةالتي، وان ظهرت ملامح حلها، الا ان الاستعداد لذلك ليس وشيكاً.

فالعرب والفلسطينيون قبلوا باساس الحل المطلوب منهم، وهو التسليم بوجود اسرائيل.وجميعهم،بشكل وبآخر، بصورة مباشرة وغير مباشرة، علنياً او ضمنياً، قبلوا بوجود الدولة العبرية بينهم وعلى تخومهم. فما هو المطلوب منهم بعد ذلك؟

حقيقة المطلوب هو من غيرهم، وبالدرجة الاولى من اسرائيل، ومن الولايات المتحدة صاحبة قدرة الضغط الاولى على اسرائيل.

فالنزاع العربي الاسرائيلي خرج من ثنائية الصراع الدولي الذي بقي سائداً حتى نهاية السبعينات، اولاً، لان للولايات المتحدة مصالح عديدة وحيوية في المنطقة ولدى العرب «المعتدلين» الذين لا يمكن الاستمرار في تجاهل مواقفهم دون تعريض المصالح الاميركيةللخطر، وثانياً، لأن الانفراج الدولي وخصوصاً بعد زوال فترةبريجنيف ــ و«نظرية بريجنيف»، التي كانت وراء قرار اجتياح افغانستان عام ١٩٧٩ ــ مهد الطريق امام حل العديد من النزاعات الاقليمية في العالم. وان مؤشرات المرحلة المقبلة، في التعاون بين الجبارين، هي نحو المزيد من الاتفاق على حل النزاعات الاقليمية. فالرئيس الاميركي بوش رافق فترة تكريس السياسة تلك بين ريغن وغورباتشوف، وسياسة الزعيم السوفياتي التي باتت تنطوي بشكل واضح على توجه انظمة اوروبا الشرقية نحو التحرر والديمقراطية، كما يحصل في بولونيا والمجر، وعلى البحث عن صيغة كونفدرالية جديدة للامبراطورية السوفياتية نفسها ولاعراقها وشعوبها المختلفة، هي سياسة مناقضة لرغبة بسط النفوذ وتحقيق الصراع مع الولايات المتحدة انّى تيسر ذلك في العالم.

اننا نعيش في المرحلة الراهنة حقبة التعاون الدولي. وحل المسألة الفلسطينية لا بد ان يكون من اهم انجازات هذا التعاون، خصوصاً اذا تم ذلك على شكل المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، الذي كان الاتحاد السوفياتي وفرنسا في اساس الدعوة اليه، والذي تكونت في شأنه قناعات وتأييدات متزايدة.

واذا كانت السنتان الماضيتان قد حفلتا بتطورات اساسية بالنسبة الى القضية الفلسطينية على مستوى احداث ١٩٤٨، فان الجواب هو في المستقبل، وهو ما سيقدر لنا ان نشهده.

التوازن الجديد في الشرق الاوسط بعد الحرب العراقية ـ الايرانية

بقلم الدكتور ملحم شاوول *

من المفارقات التي يمتلك سرها التاريخ وحده تلك التي حصلت عام ١٩٧٩ من خلال حدثين تفصل الواحد عن الآخرُ مدة تقل عن شهر واحد: انتصار الثورة الاسلامية في ايران بزعامة آية الله الخميني، في شباط، وتوقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في كامب دايفيد بين أنور السادات ومناحيم بغين، في آذار. كانت الغاية من معاهدة السلام هذه اطلاق دينامية السلام العربي ـ الاسرائيلي، خطوة خطوة، وصولا الى تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، عبر البدء بتطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، ومن ثم محاولة تثبيت الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. فما كان من الثورة الاسلامية التي حصلت في شباط إلا أن أظهرت للمسلمين وللعرب انه يوجد مشروع سياسي بديل من ذلك الذي اعتمدته الأنظمة العربية، والذي يشكل «كامب دايفيد» آخر مطافه، أي المشروع «القومي العربي الراديكالي» الذي كانت الناصرية والبعث أهم تطبيقاته. وهذا البديل هو «الاسلام الثوري» كما تعرضه وتنظر له المفاهيم الخمينية وتأويلاتها. والمفارقة تكمن طبعاً في الرسالة الواضحة التي أرسلتها الثورة الاسلامية الى من يهمه الأمر، قبل حصول اللقاء العربي ـ الاسرائيلي في أميركا والتي تقول: «هنا، في طهران، توجد البدائل التي يمكن ان يلجأ اليها العرب الرافضون لمنطق كامب دايفيد»!

إذن، الاسلام الثوري أتى لانقاذ ما تبقى من القومية العربية الراديكالية وليطوّعها ضمن مشروعه وبقيادته. وكانت ردة فعل الأنظمة القومية العربية في اتجاهين متناقضين: بعضها رأى انه يجب مجابهة المشروع الثوري الايراني، معتبراً ضمناً ان المحطة السلمية في «كامب دايفيد» غير قابلة للتغيير، وأن العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الاسرائيلية يجب أن تتطور على هذه القاعدة: هذا شأن العراق ابتداء من صيف ١٩٨٠. وتمحور صف عربي حول هذا المضمون سمي «صف العرب المعتدلين» الذي اعتبر أنه لا بد من ركوب قطار التسوية العربية ـ الاسرائيلية... لكن بعضاً آخر رأى انه يجب التحالف مع المشروع الثوري الايراني ومجاراته وتأمين عبوره الى العالم العربي، وبالتالي، الى الساحة التي يجب أن تبقى مفتوحة على الصراع مع اسرائيل (أي لبنان)، واعادة ترتيب القوى في المنطقة على أساس مجابهة ما سمي «المشروع الاستسلامي»، وصنيعته مصر. كانت سوريا رائدة هذا المنطق والى جانبها الجماهيرية الليبية، وبعض المنظمات الفلسطينية المعروفة بتطرفها.

في اطار هذه المعادلة الجديدة التي بدأت تتمحور حول حدثي الثورة الايرانية وسلام «كامب دايفيد»، نشبت الحرب بين العراق وايران. ثماني سنوات من القتال المرير براً وجواً وبحراً (في الخليج)، وكانت هذه الحرب ذات وجهين بارزين: كلاسيكية على الجبهة البرية بين البلدين، وإرهابية في كل من لبنان، والكويت، وقطر، والبحرين، وفي مكة المكرّمة، وعلى الساحة الأوروبية والافريقية. الى أن كان قرار الخميني في تموز ١٩٨٨ بقبول وقف اطلاق النار وقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨.

١ ـ كيف انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية؟

لكي نفهم توازن القوى الذي أرسي في منطقة الشرق الأوسط منذ تموز ١٩٨٨، تجدر بنا مقاربة طبيعة الحدث العسكري ـ السياسي الذي حصل في هذه الفترة.

---

* دكتور في علم الاجتماع السياسي ـ استاذ في كلية الاعلام والتوثيق.

ـ أولا: يجب التسليم بأن الانتصار العراقي ذو طبيعة محدودة. بالرغم من تمكن العراق من بناء آلة عسكرية ضخمة ـ خاصة على صعيد سلاح طيران وأجهزة صاروخية فعالة منها «الحسين»، الذي بلغ مداه طهران والذي أدى استعماله الى التأثير بشكل حاسم على قرار الخميني بقبول وقف اطلاق النار ـ بالرغم من كل هذا، فان جُلّ ما فعله العراق هو الدفاع عن نفسه ومنع الايرانيين من احتلال أراضيه. فالضغط العسكري العراقي أجبر الخميني على قبول وقف اطلاق النار، دون أن يحدث تغيير دراماتيكي في السياسة الايرانية طالما بقي الامام حياً.

ـ ثانياً: إن محدودية الانتصار العراقي توضح أيضاً محدودية الانكفاء الايراني. طبعاً، لم يكن يسيراً على الخميني قبول وقف اطلاق النار (جرعة السم كما سماها)؛ لأن مجرد هذا القبول يؤثر في أسس الجمهورية الاسلامية، وبخاصة فكرة سلطة الامام التي لا يمكن أن تهادن «الشر» بأي شكل من الأشكال. انما على صعيد التوازن العملي للقوى، احتفظت ايران بأوراق جيدة للمفاوضة تضعها في موقف المنكفىء لا المهزوم، أي الذي يمتلك قدرة الاستمرار في الصراع السياسي. ومن هذه الأوراق البارزة شبكة التحالفات الخارجية التي أقامتها مع دول اوروبا الشرقية والصين الشعبية والعالم العربي، علاوة على امكاناتها الداخلية الكبيرة لجهة المخزون البشري والانتاج النفطي وموقعها الجغرافي ـ السياسي العام.

من هنا نتبين، مثلا، سبب تعثر المحادثات بين البلدين وصعوبة تطبيق قرار مجلس الأمن باشراف الأمم المتحدة. فمن جهة، يحاول العراق الاستفادة من «انتصاره» ليعيد النظر في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التي يعتبرها مجحفة بحقه، والتي قبلها على مضض كي يوقف الشاه مساعدته للأكراد في شمال البلاد. كانت القيادة العراقية قد اضطرت في حينه للتنازل عن الضفة الشرقية لشط العرب لصالح ايران، والتسليم بأن الحدود تمر في خط وسطي داخل مجرى النهر. على أن الوضع العسكري، كما استقر في تموز ١٩٨٨، لم يؤمن بعد للمفاوض العراقي وسيلة الضغط الضرورية لفرض اعادة النظر في اتفاقية الجزائر، بالرغم من امتلاك العراق ورقة استمرار احتلاله لمساحة ألفي كيلومتر مربع داخل ايران في المنطقة الوسطى، والتي تطالبه ايران باخلائها دون قيد او شرط، عملا بالبند الثاني من قرار مجلس الأمن ٥٩٨.

كذلك «انكفأت» ايران جزئياً في بعض الميادين دون أن تُجبر على تقديم تنازلات مهمة للعراق نفسه. مثلا، عدلت طهران سياستها الخارجية التي كان يريدها الخميني «لا شرق ولا غرب» في اتجاه أقرب الى الشرق منه الى الغرب. ومن المرجح ان تكون السياسة التي تريدها وزارة الخارجية فعلا هي «نعم للشرق وللغرب». كما تظهر ايران استعدادات فعلية لوضع حد لسياسة الارهاب وخطف الرهائن، لكنها تود استخدام هذا التنازل الآخر مقابل علاقات اقتصادية أكثر تكافؤاً مع الغرب. بكلام آخر، تريد من الغرب أن يضع شروطاً أقل قساوة لتعامله الاقتصادي معها.

إذن، على قاعدة هذا التوازن الذي أنهى الحرب العراقية ـ الايرانية، شرع كل من البلدين في اعادة قراءة مرتكزات سياسته وتوجهاته الخارجية لاستخلاص الدروس والعبر.

٢ ـ محاولة كل من العراق وايران اعادة تصويب سياسته الخارجية واستيعاب دروس الحرب.

بدأ العراق أولا مراجعة مفاهيم التضامن العربي، انطلاقاً من واقع واضح هو الدور السوري في دعم السياسة والمواقف الايرانية ضد شقيق عضو في جامعة الدول العربية. واذا كان الموقف السوري ـ برأي القيادة العراقية ـ هو الأكثر شذوذاً بين مواقف الدول العربية، فقد لاحظت هذه القيادة نفسها مواقف اخرى متأرجحة، متهمة بلداناً عربية اخرى بأنه لم يكن لها من الحرب موقف واضح وصلب. منها، مثلا، الجماهيرية الليبية، وامارة دبي في دولة الامارات العربية، والى حد ما، سلطنة عمان التي تربطها بطهران علاقات ومصالح مشتركة مفروضة بحكم موقع مضيق هرمز. والدرس الاساسي الذي استخلصه العراق يتعلق بجامعة الدول العربية ودورها، وفعاليتها، وأسلوب عملها.

الوطن المسيَّج

لم تتمكن الجامعة من اتخاذ أي قرار يدعم العراق ضد عدوان خارجي عليه. وذلك بسبب حق النقض الذي يملكه كل بلد عربي بحيث يعطل كل قرارات الجامعة. فقال العراق بضرورة تقديم الدعم اللازم لجامعة الدول العربية بغية تفعيل دورها، كونها الاطار الأسلم لممارسة التضامن العربي بشكل ديمقراطي، ووفقاً لتوازن مصالح كل بلد مع سائر البلدان. الجامعة العربية هي، برأي القيادة العراقية، الاطار الأسلم لحل المشاكل بين الدول العربية دون اللجوء الى العنف المسلح والى التهديد والتهويل.

واذا أردنا ترجمة هذه الرؤيا بمفاهيم الفلسفة السياسية للعلاقات الخارجية العربية، نلاحظ أن **العراق اكتشف من خلال حربه مع ايران أهمية وجود حدود دولية محرم خرقها من قبل الجار.** وهذه النظرة ــ نظرة التمسك بالحدود الدولية والدفاع عنها ــ لم تكن لأربعين سنة خلت في صميم الفكر السياسي العربي، الذي رفض باسم مفهوم طوباوي للوحدة العربية مفهوم الحدود، معتبراً هذا «من صنع الاستعمار ومؤامراته». فاعادة ادخال فكرة الوطن المسيج داخل حدود دولية معترف بها، كحجر زاوية في فلسفة وممارسة السياسة الخارجية العربية ــ العربية هي من الدروس الكبرى التي استنتجها العراق ابان ثماني سنوات من الحرب.

من هنا جاءت فكرة التعاون كبديل من فكرة الهيمنة. فقد ساد الممارسة السياسية العربيــة في الخمسينات والستينات مفهومُ «الوحدة القسرية» على الطريقة البيسماركية او الغاريبالدية: تلك الوحدة التي تقوم على ضم المناطق التي يفترض أنها تنتمي الى الحضارة القومية ذاتها، ويتولى بلد او منطقة لعب دور المحور القائد بزعامة شخص او حزب ليحقق هذا النوع من المشروعات الوحدوية قسراً بالحروب والاحتلال. كان كل من عبد الناصر وحزب البعث في العالم العربي وراء هذا النوع من الفكر. والقيادة العراقية التي ربما كانت، هي أيضاً، ضمن هذا التوجه عندما استلمت السلطة عام ١٩٦٨، والتي لم تتورع عن التدخل في حرب لبنان عام ١٩٧٥، أدركت كما يبدو انه لم يعد من الممكن أن تقوم العلاقات العربية على هذا النهج، فكان أن تبنت فكرة التعاون على غرار تجربة المجموعة الأوروبية وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي (التي نضجت هي أيضاً في خضم الحرب، وكانت من أهم افرازاتها الاقليمية). ولم يكن انشاء مجلس التعاون العربي إلا الترجمة العملية لهذه القناعة التي ترمي نوعاً آخراً من «الوحدة»، يبدأ من القاعدة، أي من المصالح ومن المواطنين. لم يعد المطلوب من التعاون هو «الدمج السياسي» و «انصهار القيادات»، بل بناء شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة، وإطلاق حرية تنقل الأشخاص واليد العاملة ومعاملة الآخر معاملة الند للند.

لقد رافق عملية صياغة العلاقات الجديدة مع العالم العربي، بالنسبة الى العراق، وضع أسس جديدة للعلاقات مع العالم المصنع، الأوروبي، والأميركي والسوفياتي. واعتبر العراق انه ينبغي عليه إعادة طرح نفسه كواحد من «الكبار اقتصادياً»، لذلك فهو مستمر كلاعب أساسي في الأسواق العالمية، في مجال العقود الضخمة والصفقات المتعددة الجنسيات. وفي هذا المضمار، شرع العراق يعمل على خطين: الأول، خط التعمير الداخلي وإعادة بناء البنية التحتية للقاعدة الاقتصادية ــ خصوصاً محور البصرة / الفاو ــ مما يتطلب استثمارات ضخمة تجر الشركات الأجنبية والدول (وبخاصة تلك التي تعتمد النظام الاشتراكي) الى التوجه في العراق حيث يصبح لديها مصالح اقتصادية ومالية.

أما الخط الثاني، فهو خط تطوير وحدات الصناعات الحربية التي تأسست في الحرب، والدخول في تحدي التنافس التكنولوجي وانتاج الأسلحة المتطورة. يبتغي العراق من خلال هذا التوجه، الذي يوليه أولوية مطلقة، أن يصل الى مرتبة «الكبار» في العالم الثالث، كالهند والبرازيل وباكستان ومصر وأن ينضم، بالتالي، الى نادي البلدان المصدرة للتكنولوجيا والمنتجة للأسلحة.

ــ قامت إيران أيضاً بقراءة وإعادة تصويب سياستها وتوجهاتها. أولا، يجب الاشارة الى أن الوضع الداخلي في

ايران لم يبق بمنأى عن «الانكفاء» النسبي الذي أصابها. فقرار وقف اطلاق النار، وتدهور صحة الخميني حتى وفاته أطلقا داخلياً سيرورة تغيير أدت الى خروج العناصر الراديكالية، (جماعة محتشمي)، من الفريق الحاكم، وتثبيت النظام الجمهوري الاسلامي على أسس تختلف (ضمن الاستمرارية) عن تلك التي كان الخميني يصر على عدم التنازل عنها. لأنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن المرحلة الثورية الراديكالية السابقة المتمثلة بحكم الخميني المباشر، بواسطة حراس الثورة والمحاكم الثورية وحزب الجمهورية الاسلامية وحزب الله، انحسرت تاركة لمجموعة رفسنجاني إرثاً كبيراً لا يمكن تجاهلـه او عدم التعامل معه. ويتمثل هذا الارث بانعكاسات الحرب الارهابيـة وسياسة تصدير الثورة بالعنف على مجمل علاقات ايران مع جيرانها ومع العالم، ناهيك عن «تركة» الرهائن كورقة تفاوضية ملزمة لأي حاكم يصل الى السلطة.

ـ مسألة تصدير الثورة: يبدو أن القيادة الايرانية تريد وضع حد لفلسفة تصدير الثورة بشكل عام وايقاف ممارستها. وهذه القضية مطروحة للنقاش والأخذ والرد ضمن القيادة الايرانية منذ شتاء ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، عندما عقد رفسنجاني صفقة صواريخ «الهوك» مقابل الرهائن مع ماك فرلين واحتدم الصراع بين «مكتب تصدير الثورة» الذي كان يديره مهدي هاشمي بغطاء من منتظري وبين وزارة الخارجية المدعومة من رفسنجاني وجماعته. ولأول مرة، حسم الخميني الموقف لصالح مؤسسة الدولة ـ أي وزارة الخارجية ـ ضد مؤسسة الثورة ـ أي مكتب التصدير ـ وانتهى الأمر باعتقال مهدي هاشمي وإعدامه.

يبدو أن ايران رفسنجاني تتعامل الآن مع موضوع تصدير الثورة وفقاً للمنهج التالي: لقد أقر نهائياً مبدأ وضع حد لسياسة تصدير الثورة. إنما مع التمييز من الناحية التطبيقية بين مجالين تطبق فيهما هذه السياسة: ففي الأمكنة والبلدان التي لا أثر فيها لتركة «محتشمي» ومجموعة الراديكاليين، تقام علاقات طبيعية من دولة الى دولة، وهذا شأن اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ودول القارة الافريقية. أما في البلدان والمناطق التي يوجد فيها «إرث» من الممارسة الراديكالية السابقة، فلا تعمد السلطة الحالية الى تصفية هذا الارث إلا عندما تؤمن مصالح ايران على الأصعدة كافة. وهذا شأن علاقات ايران مع كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ولبنان. بمعنى آخر، يتم وضع حد لتصدير الثورة مع هذه المناطق بعد تسوية المشاكل العالقة معها، ويستخدم شبح تصدير الثورة والضغط الارهابي للحصول على أفضل الشروط التي تؤمن المصالح الاقتصادية ونفوذ ايران السياسي.

ـ عناصر السياسة الخارجية الحالية لايران: ثمة من قال إن ايران تتابع سياسة الشاه مستبدلة **التعبئة القومية بالتعبئة الاسلامية**، يحتـوي هذا القول على شيء من الصحة عندما نستعرض العناصر الأساسية للسياسة الخارجية الايرانية:

أولاً، انها تقوم حالياً على التسلح المكثف. فايران تجعل من قضية تزويدها بأسلحة متطورة ـ وبخاصة الطائرات الحديثة ـ شرطاً مسبقاً لقيام علاقات تسوية مع بلد مصنّع، أكان شرقياً أم غربياً. وتعتبر ايران أنه من حقها ان تعامل كأي بلد نفطي يطلب السلاح، واذا كان من حق الكويت والسعودية وقطر والامارات الحصول على طائرات مقاتلة من نوع تورنادو، وف ـ ١٨، وف ـ ١٦، وميراج ٢٠٠٠، فلماذا يكون ذلك محظراً على ايران الخمسين مليون نسمة؟ تقول صحيفة «طهران تايمز» التي تعتبر ناطقة باسم وزارة الخارجية الايرانية، إن البلدان المصنعة تفرض الحظر على ايران وتدفعها الى الخروج من اللعبة الدولية وليس ايران هي التي تضع نفسها «خارج القانون الدولي».

لا تريد ايران فقط شراء الأسلحة، بل تريد أيضاً تصنيعها وتطويرها محلياً. ويبدو انها حصلت منذ الصيف السابق لوقف اطلاق النار على ترخيص بتصنيع مدفع الدبابة ت ـ ٥٤ وت ـ ٥٥ ثم فاوض رفسنجاني في موسكو لنيل رخصة تصنيع جسم الدبابة ت ـ ٥٤ وت ـ ٥٥ في إيران بمساعدة خبراء سوفيات.

يستتبع هذا التوجه طرح قضية التكنولوجيا واستيرادها الى ايران. هناك محاولات كثيرة من قبل الايرانيين لاظهار أنفسهم بأنهم الأكثر أهلية لاستيعاب التكنولوجيا الغربية المتطورة في منطقة الشرق الأوسط، بعد اسرائيل، وبأن الرهان عليهم في هذا المجال مربح للغرب وللولايات المتحدة أكثر من الرهان على بعض الدول العربية.

نجحت هذه السياسة حتى الآن في ربط ايران والصين الشعبية بشبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية ـ التكنولوجية ـ العسكريـة. كذلك، تم التوجه الى الاتحاد السوفياتي وفقاً للرؤية ذاتها، حيث نجح الشق الاقتصادي من المفاوضات الثنائية ولم يحسم بعد الشق العسكري منها.

أما دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية فهي ما تزال تنظر بعين الحذر الى التوجهات الايرانية التي لم تضف عليها صفة «جديدة». لذلك، لا تزال تعتبر أن هذه السياسة معرضة للتزعزع، ما لم تحسم نهائياً مسألة السلطة في الداخل لصالح خط واضح في قضية الرهائن، أي مستعد لتصفية الارث الارهابي من جانب واحد دون مقايضة او مقابل. هذا ما تنتظره الدول الأوروبية والولايات المتحدة من قيادة تعتبر نفسها «معتدلة» في إيران.

ولا بد من الاشارة أيضاً الى أن السياسة الخارجية هي تجسيد لصراع الأجنحة داخل ايران، وأن اللجوء الى الارهاب والتهويل بتصدير الثورة ممكن الاستعمال في أي وقت كوسيلة لاثارة فتن داخلية بهدف ضرب مصداقية أحد الأطراف وتشويه سمعة طرف آخر.

٣ ـ كيف أرسي التوازن الاقليمي منذ تموز ١٩٨٨؟

قلنا إن سيرورة الحرب مكّنت العراق من بناء جيش قوي وحديث. فسلاح الطيران فيه يُعتبر الأول بين البلدان العربية، وتركيب الوحدات الانتاجية التصنيعية هو مشروع قابل للنمو والتفعيل. هذا العراق لا يخيف خصومه فحسب، بل يضع حلفاءه السابقين في موقع الحيطة والحذر. من جار لا تخفى قوته على أحد.

على صعيد الشرق الأوسط بعامة، يظهر جلياً ان العراق يعمل على تحجيم دور سوريا الاقليمي، ومن المؤشرات ـ الدلائل على ذلك:

ـ دعم الحكومة الشرعية في لبنان.

ـ دعم الشرعية الفلسطينية المتمثلة بالسيد ياسر عرفات.

ـ تعزيز مجلس التعاون العربي وبخاصة العلاقات الثنائية مع مصر.

ـ دعم المعارضة الداخلية او المعارضات الممكنة للحكم السوري، في الداخل.

لقد حقق هذا العمل في اتجاه تحجيم الدور السوري في المنطقة بعض الأهداف، أهمها:

ـ فرض عودة مصر الى جامعة الدول العربية.

ـ اعلان دولة فلسطين وتعيين عرفات رئيساً لها.

ـ المباشرة في الحوار الفلسطيني ـ الأميركي.

ـ احتمال المباشرة في حوار فلسطيني ـ اسرائيلي (رسمي). مع العلم بأن هذا الحوار مستمر على الصعيد غير الرسمي.

ـ إلغاء الاستفراد السوري بالورقة اللبنانية، وإجبار مؤتمر القمة العربي على تشكيل لجنة ثلاثية عليا من رئيس وملكين، للاسهام في البحث عن حل عربي مقبول ضمن مفهوم السيادة اللبنانية.

غير أن توجه العراق هذا، المدعوم من الأردن ومصر والمملكة المغربية والجزائر، لا يلاقي كل الدعم المطلوب من المملكة العربية السعودية. ذاك ان هذا البلد، الذي يتقاسم حدوداً مشتركة مع العراق والذي كان طوال حرب

الخليج حليفاً داعماً له، يتخوف من تنامي قوة العراق ومن تأسيس مجلس التعاون العربي. فهذان الأمران لا يطمئنان الرياض كلياً. وينبغي ان يضاف عدم الارتياح هذا الى ملف من التوترات الجزئية التي وسمت العلاقات بين البلدين خلال العقد الأخير. فالعراق اعتبر مجلس التعاون الخليجي، عندما تأسس في بداية الثمانينات، بمثابة «اقتناص فرصة» من قبل السعودية كي تهيمن على إمارات الخليج، مستفيدة من انشغال كل من العراق وايران بالحرب. والسعودية تعتبر ان العراق امتص منها الكثير من المال الى درجة أنه هدد ميزانيتها في فترة كانت حرجة بالنسبة الى المملكة والى سوق النفط بعامة. وهذه الأموال التي هي، قانوناً، ديون مترتبة على العراق تجاه السعودية، لا تأمل الرياض كثيراً بامكانية استردادها.

أما اسرائيل، فلا شك بأنها كانت تراقب بحذر نمو القدرة العسكرية العراقية خلال السنوات الماضية. وهي التي تعتبر نفسها المحتكر الأول للتكنولوجيا وللقوة الجوية في المنطقة لم يرق لها المستوى التي بلغته القوات المسلحة العراقية. لذلك، فهي تعمل على إبقاء العراق بعيداً عنها، وترفض دوره وتدخله على ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. كما تسعى الى تحجيم هذا الدور بكل الوسائل، والى إلحاق الأذى داخل العراق بصناعاته الحربية.

من جهتها، تحاول ايران المحافظة على المواقع التي تسيطر عليها داخل العالم العربي وهي، كما سبق وأشرنا، تقسّمه الى قسمين:

القسم الذي لا توجد فيه مخلّفات للأعمال الارهابية، وتريد ايران تطبيع العلاقات معه. إنها تعطي الأولوية الآن لدول وإمارات الخليج، حيث مداها الحيوي الذي ينافسها عليه كل من العراق والسعودية. وفي جولة قام بها، منذ بضعة أشهر، نائب وزير الخارجية الايراني على كل من البحرين وقطر والامارات المتحدة، كان فحوى كلامه مطمئناً، إذ أعلن فتح صفحة جديدة من العلاقات ونهاية الممارسات الارهابية، مقترحاً إقامة تعاون اقتصادي متعدد النواحي مع الجمهورية الاسلامية.

أولا، مع الكويت، هناك شبه تطبيع للعلاقات، والتطبيع النهائي مرتبط بقضية أعضاء منظمة الجهاد الاسلامي المسجونين في الكويت، نتيجة أعمال ارهابية قاموا بها، وكان أبرزها محاولة اغتيال الأمير شخصياً. ويظهر من خلال المفاوضات التي حصلت، ومن عدد الأطراف الذين تدخلوا فيها، أن هذه القضية تتخطى العلاقات الثنائية بين البلدين لتكون جزءاً من صفقة تشمل فرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة وبريطانيا، وربما اسرائيل وسوريا. ثانياً، من المرجح ان تبقى العلاقات الايرانية ـ السعودية سيئة لفترة طويلة، ومرد ذلك الى الطموح الستراتيجي الاسلامي الموجود لدى البلدين. إذ يبقى في صميم العمل السياسي الايراني طموح لا يمكن التخلي عنه ولا التفريط به، لأنه من الأسس التي تمنح الجمهورية الاسلامية شرعية وجودها، وهو قيادة العالم الاسلامي والدفاع عن المسألة الاسلامية في كل أنحاء العالم (قضية سلمان رشدي) والتربّع على عرش المرجعية الفقهية والايديولوجية لمسلمي الكرة الأرضية. والحال ان المملكة العربية السعودية عملت، من جهتها، في الاتجاه ذاته ـ وإن بصمت ـ منذ عشرات السنين، مستفيدة من وجود الحرمين الشريفين في اراضيها ومن الامكانات المادية الضخمة المتوافرة بواسطة النفط، والتي صرف قسم منها منذ سنين لدعم مؤسسات وهيئات ومنظمات اسلامية، في كل من مصر والسودان ولبنان والأردن وفي البلدان الاسلامية الافريقية والآسيوية.

لذلك، وبسبب هذا التطلع المشترك الى قيادة العالم الاسلامي، ترفض ايران تسليم «خدمة الحرمين الشريفين» للسعوديين بمفردهم، وتطالب باشراف اسلامي متعدد الجنسيات على الأماكن المقدسة الاسلامية، وهو ما يعتبره السعوديون هرطقة غير قابلة للجدل. من هنا، يتوقع ان تستمر ايران في ضغطها على المملكة من خلال الحجاج الايرانيين في اثناء موسم الحج، وان تستمر السعودية من جهتها في تقنين اعداد الحجاج وفرض نظام «الكوتا» على كل بلد حسب عدد سكانه.

ومن المرجح ان يظل التحالف التنافسي قائماً بين سوريا وايران في لبنان وعلى صعيد المنطقة. ذلك ان التحالف

الايراني ــ السوري مرتبط بعاملين مرشحين للاستمرار لفترة غير قصيرة: العداء المشترك للعراق، والتنسيق العملاني المشترك على الساحتين اللبنانية والفلسطينية. إن لبنان هو المجال الوحيد الذي يؤمن شراكة ايران في توازنات الشرق الأدنى وفي ساحة شرق حوض المتوسط، وهي مدينة بهذا «العبور» لسوريا، التي شكّلت اراضيها وحدودها المشتركة مع لبنان ممر النفوذ الايراني الى المنطقة.

٤ ــ خصائص الوضع الراهن.

يتميز هذا الوضع بالخصائص التالية:

أ ــ غياب المحاور: لا توجد في الشرق الأوسط حالياً محاور سياسية واضحة المعالم، لكل واحد منها حليف دولي يدعمه ويسلحه. على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية تعادي ايران وتحافظ على علاقات حسنة مع سوريا، والمملكة الأردنية الهاشمية حليف ستراتيجي للعراق مع محافظتها على حسن الجوار مع سوريا، ومصر تحاول ان تقيم علاقات طبيعية مع سوريا بينما تحافظ على كل مكاسب «كامب دايفيد». وبلدان مجلس التعاون العربي كما بلدان مجلس التعاون الخليجي هي كتل تعاون اقتصادي وليست محاور سياسية. كذلك نلاحظ بالنسبة الى بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثلاً، حرصاً على تطبيع العلاقات مع ايران، بالرغم من سوء العلاقات الايرانية ــ السعودية.

ب ــ تقدم الولايات المتحدة وتراجع الاتحاد السوفياتي: يلاحظ ان سياسة «البريسترويكا» التي اعتمدها الرئيس غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي تقوم على منهج اقتصادي يقضي بالتخلي عن «الدعم الاقتصادي» دون مقابل وعن توفير كل السلاح اللازم للبلدان التي يعتبرها الروس «حلفاء ستراتيجيين» لهم. لقد وضعت «البريسترويكا» في مقدمة أولوياتها جني الأرباح، من خلال بيع التكنولوجيا والمواد المصنّعة، وضرورة استيفاء الديون من البلدان التي اقترضت من الاتحاد السوفياتي لسنين خلت دون ان تسدد شيئاً من قروضها.

كان لا بد وان ينعكس هذا المنطق سياسياً على علاقات الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة على سوريا، حيث يتجمع اكبر قسط من الديون المتراكمة. هذه السياسة تجبر الاتحاد السوفياتي على اقامة نمط جديد من العلاقات يلزمه قدر كاف من الوقت والفعالية ليصبح ذا مردود سياسي بالنسبة الى نفوذه. وهذا التوجه ــ كأي توجه في مرحلة اعادة تركيب او اعادة بناء ــ يضعف صاحبه. بكلام آخر، ان قرار الاتحاد السوفياتي ببناء علاقات جديدة قائمة على المصالح الاقتصادية والتبادل التكنولوجي يندرج في الخط ذاته الذي تسلكه الولايات المتحدة واوروبا الغربية، انما بموقع ومستوى ادنى. ثم ان الغورباتشوفية تعتبر اصلاً ان المجال الأفضل لتعزيز هذا التوجه هو البلدان المصنّفة وليس دول العالم الثالث.

وهذا ما يجعل الآن من الولايات المتحدة، على الصعيد الدولي، اللاعب الأساسي في منطقة الشرق الأوسط، بلا منافس كبير له.

ج ــ تراجع الشرق الأوسط نفسه كمنطقة ذات اهمية حيوية بالنسبة الى العالم المصنع: لا مجال هنا للتوسع الكبير في هذا الموضوع، وحسبنا القول ان المتابعة الدائمة لسيرورة اهمية الشرق الأوسط في التوجهات الخارجية للعالم الصناعي برمّته، تظهر تراجعه في سلم الأولويات نتيجة عوامل متعددة، اهمها: تمكن هذا العالم الصناعي من السيطرة مجدداً على سوق الطاقة النفطية، ومن ضبط اسعارها ضمن حدود معقولة؛ تراجع القدرة الشرائية الاستهلاكية لدول الخليج، بينما لا تزال محاولات خلق مصادر اقتصادية بديلة متعثرة او جنينية؛ بروز احتمالات كبيرة (بسبب البريسترويكا ايضاً) لاعادة استيعاب بعض دول اوروبا الشرقية، كبولونيا (حيث خرج الشيوعيون من الحكم) والمجر (حيث تخلى الحزب الشيوعي رسمياً عن الشيوعية)، مما يجعل الشرق الأوسط في حالة تجميد، اذا صحّ التعبير، الى ان تصبح اوروبا كياناً سياسياً موحداً في اوائل التسعينات. عندئذ، يغدو من الممكن البحث عن حل حقيقي لهذه المنطقة، التي ستشكل «الضاحية الشرقية» للقارة الاوروبية، والتي سيكون بالامكان، من هذا المنطلق، اعادة النظر في دورها في العلاقات الدولية.

الاصلاح
في ثلاث دراسات

رافق موضوع الاصلاح الأزمة اللبنانية منذ البدء، واعتبر باستمرار احد عناصر حلها.

وهو موضوع خضع للتجاذب السياسي وللمصالح المختلفة، الخارجية منها بشكل خاص، الى حد انه افرغ من محتواه ومن معناه الأساسي، ليغطي مخططات خارجية توسلت العنصر الداخلي طريقاً لتحقيق اهدافها.

فمهما كانت خلافات اللبنانيين ونزاعاتهم الداخلية كبيرة، ومهما كانت نوعية الطروحات المتعلقة باصلاح المؤسسات الدستورية، الا انها لا تبرر لا الحرب ولا وسائلها ولا طولها ولا تعقيداتها، ولا احتلال معظم الأراضي اللبنانية.

فالحرب اللبنانية لم تنشأ بسبب الخلافات الداخلية، وهي لن تنتهي باتفاق اللبنانيين على موضوع التعديلات الدستورية.

واذا كان هنالك من ضرورة لاصلاح المؤسسات في لبنان، فان ذلك لن يتم بالشكل السليم إلا ضمن الارادة الحرة للبنانيين، بعيداً عن الضغوطات المتمثلة بالاحتلالات، وبما يؤمن المصلحة اللبنانية وحدها.

فمن «الوثيقة الدستورية» في آذار ١٩٧٦، الى وثيقة الطائف في تشرين الاول ١٩٨٩، كم سال من حبر، ومن دم. فلقد كان اتفاق اللبنانيين فيما بينهم ممنوعاً، لأن من مواصفات الوطن المرتهن أن يبقى مشرذماً خدمة لتلك المؤامرة التي تم فضحها في آذار ١٩٨٩.

ولكن هل الاصلاح وقف على فئة دون اخرى، وهل هو مطلب فريق معين في لبنان. وما هو الاصلاح في مفهومه الصحيح، وما هو موضعه الحقيقي في حروب الآخرين على ارض لبنان؟

الدكتور انطوان مسرة والدكتور الياس الحسواني والدكتورة فاديا كيوان يعالجون، في ثلاث دراسات منفصلة، موضوع الاصلاح الأساسي والشائك.

تشرين الثاني ١٩٨٩

الاصلاح
بين التغيير والتعجيز

بقلم الدكتور انطوان نصري مسرة*

طرحت الزعامات اللبنانية منذ ١٩٧٥ مسألة الاصلاح في اجواء تحريضية، وجلسات حوار استعراضية، ومن منظور طوائف وفئات، وبمعزل عن التحدي الأكبر، وهو خطر التفكك الذي هو أكثر طائفية وانعزالية وتخلفاً من أي صيغة اخرى. تتخذ قضية التوازن الداخلي في لبنان أبعاداً خارجية بسبب المداخلات التي تغذيها او ترافقها، وبسبب موضوع الأقليات في الشرق الأوسط، والموقف الصهيوني من مستقبل العيش المشترك. لم يجابه النظام الاقليمي العربي في تاريخه تهديداً مباشراً ومن الداخل كالذي يحصل انطلاقاً من لبنان. تخفي مسألة الاصلاح في لبنان اقليمياً ودولياً ارادة ربط المسألة اللبنانية بقضية الشرق الأوسط، أي حل أزمة الشرق الأوسط على حساب دولة سيدة ومستقلة، ولكن مع القاء المسؤولية على اللبنانيين. ان الاصلاح، في جانبه الدولي، هو الوسيلة للوصول الى هذا الهدف.

بالرغم من خطورة المعطيات الداخلية والاقليمية والدولية تحول الاصلاح في لبنان الى جزء من قاموس الحرب، تختلط فيه الحاجة الى التغيير برموز مختلف الافرقاء الذين يستغلون الاصلاح لتغذية النزاع وتعطيل الحوار بطرح شعارات من المعلوم مسبقاً أنها مرفوضة. لذا تحمل تخمة المشاريع الاصلاحية خلال الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان الى التساؤل عما اذا كان هدف الاصلاح هو التغيير ــ الذي يحتاج اليه لبنان ــ أم التعجيز[١]. إن حرب التشكيك في بنية لبنان كانت أخطر من حرب المدافع، لأنها طالت النفوس والتقت مع النظرة الصهيونية في تغيير معالم لبنان بفضل «هندسة شعوب»، حسب تعبير لموشي شامير[٢] نتيجة حروب طويلة تقتل ذاكرة الناس وتفصم العلاقة بينهم. ان الجهد الاصلاحي منذ ١٩٧٥ يتطلب تالياً جردة محاسبية جادة. في هذا الاطار، يطرح «مشروع الوثيقة للوفاق الوطني في لبنان» الذي أرفقته اللجنة الثلاثية العربية العليا بتقريرها[٣] مسألة كيفية التعامل بعد

---

* دكتور في علم السياسة وعلم الاجتماع، استاذ في الجامعة اللبنانية ــ كلية الاعلام والتوثيق، وكلية الحقوق والعلوم السياسية.

(١) يراجع مجموعة الوثائق التي تأمل بنشرها بعنوان: «**الوثائق الاساسية المتعلقة بالتغيير السياسي في لبنان**، ١٩٧٥ ــ ١٩٨٩، ١٩٨٩، ٢٠٠ص.

(٢) موشي شامير، «يوجد حل: تقسيم لبنان»، نقلا عن **معاريف**، **السفير**، ٢٤/١٠/١٩٨٣.

(٣) ان الوثائق العربية الاساسية الوارد ذكرها في دراستنا هي التالية:

١ ــ تقرير اللجنة السداسية العربية برئاسة وزير خارجية الكويت، الشيخ جابر الأحمد الصباح، الى قمة الدار البيضاء، ٢/٦/٨٩.

٢ ــ مشروع تصور أولي لمؤتمر القمة العربي الطارىء في الدار البيضاء، ٢٧/٥/٨٩.

الآن مع قضية الاصلاح، اذا أريد بالفعل معالجة الأزمة في لبنان.

خطر التدخل الخارجي في شكل حكم بلد آخر

الى أي مدى يحق لدولة التدخل في شكل نظام حكم بلد آخر كما هي الحال في لبنان منذ ١٩٧٥؟ تحولت قضية نظام الحكم الداخلي في لبنان منذ ١٩٧٥ الى مجال اهتمام خارجي، اقليمياً ودولياً، بشكل يتعدى مجرد الوساطة او الدعم للحفاظ على العيش المشترك وعلى وحدة الوطن. يطرح هذا الوضع في القانون الدولي مسألة التدخل الخارجي في انظمة الحكم، خصوصاً في بلد متنوع البنية. ان النيابة عن افرقاء داخليين في البحث عن نظام الحكم، والدفاع عن حقوق طائفة تجاه اخرى، وتنقل الوسطاء للحصول على موافقة خارجية حول هذا البند او ذلك في تنظيم السلطات وعلاقاتها، ورفع شعارات اصلاحية لبعض الفئات تجاه فئات اخرى حسب اختلاف التكتيك الاقليمي وموازين القوى والظروف، وبموازاة ذلك، نشر الحواجز التي تحول دون التواصل المباشر بين المواطنين، هي كلها ممارسات تعيد العلاقات الدولية الى عهد الوصايات والحمايات والانتداب والاستعمار في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

هل يقر القانون الدولي بتدخل خارجي في نظام حكم بلد آخر؟ يقول الرئيس حسني مبارك في كلمته في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٨٩ في قمة الدار البيضاء: «ان أهل كل بلد أدرى بما يحقق مصالحهم وأقدر على تحديد مسارهم على الصعيد الداخلي، ولا يعقل أن نكون من المتحمسين لطرح هذا المبدأ في مجال العلاقات الدولية، ثم نعجز عن احترامه وترسيخه في محيطنا القومي الأضيق الذي يتوافر فيه من المصالح المشتركة ما لا يتوافر في الدائرة الدولية الأوسع»[٣].

ما هي تالياً قواعد البحث في النظام اللبناني بمعزل عن التأثيرات السلبية الخارجية؟ يحتوي مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما تبلور منذ عقيدة ولسون بين ١٩١٨ ــ ١٩١٩ على قاعدتين: الأولى، **حرية خيار نظام الحكم** الذي يعتبره الشعب ملائماً له. اعتبر دائماً هذا الحق خارجاً عن القانون الدولي على أساس أن كل دولة هي الوحيدة ذات الاختصاص في تحديد شكل حكمها دون مداخلات دول اخرى في هذا المجال. ويعني هذا الحق ثانياً، **حرية خيار الانتماء الى دولة**، أي (سلباً)، عدم مقايضة شعب او التنازل عنه دون موافقته، و (ايجاباً)، حق كل شعب في أن ينفصل عن دولة او ينشىء دولته.

في الشرعة الاطلنطية تاريخ ١٤ آب (اوغسطس) ١٩٤١ المتعلقة بالمبادىء العامة التي ترعى العلاقة البريطانية ــ الاميركية، تتعهد الدولتان «باحترام حق كل الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تريد ان يحكمها». وكررت هيئة الأمم هذا المبدأ في اعلان اوروبا المحررة الموقع في يالطا في ١١ شباط (فبراير) ١٩٤٥. وينص ميثاق الأمم المتحدة الموقع في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٥ في المادة الأولى الفقرة ٢ على: «أن يكون لكل منها (الشعوب) تقرير

---

٣ ــ البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارىء في الدار البيضاء، ٨٩/٥/٢٧.

٤ ــ بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا لمعالجة الأزمة اللبنانية، ٨٩/٦/٢.

٥ ــ رسالة وزير الخارجية السوري، السيد فاروق الشرع، الى وزراء اللجنة الثلاثية العربية، ٨٩/٨/٨.

٦ ــ تقرير اللجنة الثلاثية العربية العليا الى القادة العرب، ٨٩/٨/٣٠.

٧ ــ مشروع وثيقة الوفاق الوطني المرفق بتقرير اللجنة الثلاثية العربية العليا، ٨٩/٨/٣١.

٨ ــ النص المعدل لمشروع اللجنة الثلاثية العربية العليا لوثيقة الوفاق الوطني، ٨٩/٩/١٨.

٩ ــ بيان اللجنة العربية العليا، ٨٩/٩/١٧.

١٠ ــ رسالة رئيس مجلس الوزراء، العماد ميشال عون، الى اللبنانيين، ٨٩/٩/٢٣.

مصيرها». وجاء في المادة ٢ الفقرة ٧: «ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ للأمم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما». وجاء في المادة ٥٥: «أن يكون لكل منها (الشعوب) تقرير مصيرها». وتنص المادة ٧٦ حول نظام الانتداب على العمل حسب «رغبات هذه الشعوب التي تعبر عنها بملء ارادتها...».

إن ميثاق جامعة الدول العربية الموقع في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ أكثر وضوحا بشأن أنظمة الحكم الداخلية. فقد جاء في المادة ٢ منه: «كذلك من أغراضها (الجامعة) تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها...» وتنص المادة ٧ على التعاون بين الدول «وفقا لنظمها الخاصة». وتنص المادة ٨: «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها». وفي مجال العلاقات الخارجية بين الدول العربية تنص المادة ٩ من الميثاق على أنه: «لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض».

المشاركة وشرط التوازن الخارجي

هل تتطلب الدول الصغيرة والمتنوعة البنية كلبنان شروطاً خارجية خاصة لاستقرارها؟ يرتبط استقرار الأنظمة القائمة على المشاركة في الحكم ــ خلافاً للأنظمة التنافسية المحض ــ بعامل التوازن الخارجي. يمكن الاستشهاد بالحالات المعاصرة في سويسرا والنمسا والبلاد المنخفضة وبلجيكا ويوغوسلافيا والسودان وسري لانكا وجزر فيدجي وقبرص وايرلندا وغيرها. ويمكن الرجوع الى تاريخ اوروبا الوسطى والبلقان حيث اعتمدت سياسة «مداراة الأقليات»، كما جاء في تعبير لأحد السفراء.

ان للتدخل الخارجي في نظام حكم قائم على المشاركة بين أقليات خطورة قصوى. يعتمد التدخل الخارجي تكتيكاً تم إتقانه الى أقصى الحدود في الحالة اللبنانية، بواسطة لعبتي الاستقواء والغالب والمغلوب. يستقوي فريق بالخارج للحصول على موقع داخلي، بينما يمارس الخارج لعبة الغالب والمغلوب. تدعم قوة خارجية فريقاً في فترة معينة ليحقق انتصاراً محدوداً وبالواسطة. يولّد هذا الانتصار عند فريق آخر شعوراً بالهزيمة بالخطر على المصير، فيأتيه عندئذ دعم من القوة نفسها التي دعمت الخصم، وهكذا دواليك. تؤدي هذه السياسة الخارجية التي تقوم على التعامل مع فئات وطوائف ومجموعات، لا مع السلطة المركزية، الى إضعاف الحكم المركزي والى جعل النظام الداخلي خاضعاً لنفوذ الخارج.

ترتبط حظوظ الأنظمة القائمة على المشاركة في الحكم بين أقليات في العالم المعاصر ــ أي بالنسبة الى ما لا يقل عن نصف سكان العالم ــ بمدى فاعلية النظام الدولي في لجم التدخل الخارجي لتأجيج الصراع والمخاوف بين الأقليات. ويؤدي استفراد دولة صغيرة بتدخل خارجي مباشر في نظام حكمها الى انهيار العديد من الدول الصغرى اليوم، وحتى الى تفكك بلدان شاسعة تقوم على تعدد القوميات. ازاء انتشار النزاعات العرقية والطائفية واللغوية والقومية، يقتضي التشدد الدولي والاقليمي في فرض احترام شرعة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية. ان صيغة حكم لبنان ملازمة لنظام اقليمي متوازن يتمثل في الجامعة العربية التي تتوفر فيها شروط عدم الاستفراد والاستقواء وشرط التوازن الخارجي.

يستطيع النظام الدولي المعاصر خلق وضع نزاعي موضوعي في أي منطقة من العالم دون سببية داخلية، وذلك بصب أموال وأسلحة بكميات تتعدى مناعة النظام الداخلي مهما كانت قوته. إن لعملية كهذه حظوظاً في النجاح اذا كان النظام الاقليمي مزعزعاً. لم يتطرق علم النزاعات الى مسألة النشوء العملاني للنزاعات دون توفر علاقة سببية، **بمعنى الرابط الحتمي الضروري والكافي والبسيط بين العلة والمعلول.** يمكن تواجد عاملين نزاعيين متجانبين. ولا يحدث الانفجار بينهما إلا بفعل **قلب موازين القوى.** يرتبط التحول هذا في النظام الدولي المعاصر بصب كميات ضخمة من الأموال والأسلحة في البلد الموجود ضمن نظام اقليمي مشرذم. لذلك يقتضي البحث عن

توليد النزاعات بفعل قلب موازين القوى وخلق **وضع نزاعي موضوعي**، لا استناداً الى أسباب ومسببات ترضي المنطق.

ما هي وسائل تغذية النزاعات الموضوعية؟ يمكن استخلاص ثلاث وسائل: الحواجز الجغرافية ورعاية الميليشيات والتحوير الاعلامي. ان الحروب الأهلية المعاصرة هي الشكل الحديث للحرب العالمية البديلة عن الحرب الدولية الشاملة والذرية، الباهظة الكلفة بالنسبة الى القوى العظمى الحريصة على نموها ورفاهيتها. ان القوى الداخلية، بفعل اندفاع قومي مشروع او بدافع الربح او السلطة، او بفعل ارتهان للخارج نتيجة لعبتي الاستقواء والغالب والمغلوب، تتحول الى وسيلة وظيفية لتغذية عدم الاستقرار بانتظار نضوج النزاع او وصوله الى درجة الخطورة القصوى، فيتدخل عندئذ الزوجان الجهنميان الأعظمان لاقتسام النفوذ.

لم تأت القوى المتعددة الجنسيات الى لبنان لمعالجة مسألة صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بل في اطار رهان دولي. ان تفسير الحروب في لبنان، منذ ١٩٧٥، من منطلقات صلاحيات دستورية، وحتى من منطلق قدرة الدولة الدفاعية، هو تفسير من القرون الوسطى في عصر حرب النجوم. حتى ولو توافرت الدولة القادرة في لبنان لحدثت الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان، بشكل أقل ضخامة، بسبب صغر لبنان وممارسته الديمقراطية وضخامة مشاكل المنطقة وتشرذم النظام الاقليمي العربي منذ ١٩٧٥. ان مجرد وجود نظام دفاعي عربي، عملا بميثاق الدفاع المشترك تاريخ ١٧/١/١٩٥٠، يسمح اقليمياً بحماية دولة صغيرة كلبنان. إن وقوع الحرب العراقية ــ الايرانية، مع تحالف جهات عربية مع ايران، كان نهاية النظام الدفاعي العربي. والأحداث تثبت ذلك: للحروب المتعددة الجنسيات في لبنان قوات متعددة الجنسيات. أما الدولة اللبنانية القوية التي يمكن الحلم بها في جوار عربي متضامن، فهي التي تحتوي مشاكل المجتمع لا الدولة التي تنصب، في كل مكان، المشانق.

هل الخلاف الدستوري اللبناني حرب أهلية؟

بالرغم من هذه المعطيات، تصور بعض الأنظمة الاقليمية الخلافات اللبنانية بشأن النظام وكأنها مرادفة لحرب أهلية. السبب في ذلك هو ان بعض الأنظمة العربية أنظمة كلية تحظر النقد او حتى التعبير عن تباين في الرأي حول النظام. أما في لبنان، فان الجدل حول النظام منذ ١٩٢٠ هو، في الجزء الأكبر منه، دليل عافية ديمقراطية، كما هي الحال الآن في جو الانفتاح في مصر، وتعبير عن أهم المشاكل العربية في الديمقراطية، وفي العلاقة بين الدين والسياسة، وفي سبل ارساء التضامن العربي. إن تداخل أنظمة اقليمية في النظام اللبناني جعل الجدل الديمقراطي اللبناني مرادفاً لحرب أهلية. حتى ولو توصل اللبنانيون الى تجسيد وفاق صلب حول نظامهم الداخلي، فستظل الخلافات قائمة كدليل لحرية الرأي ولاحترام المعارضة السياسية وللتباين الطبيعي بين التيارات والايديولوجيات والمفاهيم.

يتعذر على زعماء بعض الأنظمة العربية، بسبب فقدان الممارسة الديمقراطية، الادراك بأن اللبنانيين **متفقون الى حد بعيد على أن لا يكونوا متفقين** أو هم، بعد أربع عشرة سنة من الحروب، **مستعدون للاتفاق لمجرد الحاجة الى الاتفاق**، او يعتبرون ان التضحية بشيء من الحقوق، اذا كانت سبيلا الى الوحدة، هي دليل حس وطني رفيع. أما البحث عن وفاق كلي وشامل، كما تطرحه بعض الجهات الخارجية، فهو توجه توتاليتاري لم تختبره الديمقراطية اللبنانية قبل احداث ١٩٧٥.

يعود الجانب الأهلي الأهم في الحرب اللبنانية الى خلافات جوهرية تتعلق بالسياسة الخارجية، أي جزئياً بالخارج. فقد بدأت الحرب في جانبها الأهلي في الخلاف حول اتفاقية القاهرة، ثم في الخروقات في تطبيق الاتفاقية، وفي التفاعلات الخارجية الناتجة عن قضية الشرق الأوسط، وتمزق اللبنانيين حول أفضل السبل للتكيف مع الواقع الاقليمي والدولي او للخروج منه. ان ما يلغي الجانب الأهلي من الحرب بين «الأطراف اللبنانيين» هو تالياً حسم

مسألة السيادة، بتوفير ضمانات لمختلف المجموعات وباحترام قواعد السيادة. ويطرح الموضوع على هذا الشكل اليوم في كاليدونيا الجديدة، حيث يرتبط خيار نظام الحكم بالاتفاق على قواعد الاستقلال.

هل الاصلاح عقدة العقد في لبنان؟ ان ملف الاصلاح ــ الذي يراد تحويله الى قميص عثمان واعادة اللبنانيين دورياً الى نقطة الصفر فيه ــ هو أكثر الملفات درساً وتمحيصاً واختماراً بعد خمس عشرة سنة، على عكس امور اخرى مرتبطة باحياء مؤسسات الدولة وبالسيادة. لقد عانى اللبنانيون كفاية من تخمة الأوراق و «الوراقين». واتفق اللبنانيون بعد مباحثات طويلة على عدة مشاريع اصلاحية اتخذت طابعاً رسمياً، إنما تعطل تنفيذها بسبب عوامل خارجية هالها اتفاق اللبنانيين. ان البيان الوزاري لحكومة الرئيس كرامي هو مشروع اصلاحي متكامل، تشكلت على أثره لجنة دستورية قامت بعمل رائد لأكثر من شهرين ثم تعطل دورها.

أما وسائل التفشيل الخارجية فمتعددة، أهمها التالية:

١ ــ طرح بنود من المعلوم سلفاً أنها **تفرق** فيتعطل الاصلاح الممكن رغبة في اصلاح مستحيل. لقد ثبت خلال الحروب في لبنان أن البديل عن التسوية التفاوضية هو التمسرح العسكري والعبثي بحثاً عن انتصار مستحيل او بالواسطة، او تنفيذاً لمؤامرة تفشيل العرب وبلقنة المنطقة بأيدي صهيونية وعربية في آن.

٢ ــ **تشريع الأبواب**، بحيث يصب كل واحد مقترحاته الاصلاحية، بينما المطلوب هو تضييق الخلاف في ميثاق وطني ينحصر في شؤون مصيرية محددة، دون توسيعه الى شؤون تقنية تتعلق بصلاحيات المخاتير في المحافظات.

٣ ــ وضع مشاريع اصلاحية **متكاملة**، لا بهدف الاصلاح في كل المرافق بل لمنع الاتفاق الكلي بسبب الخلاف على الجزء. من يريد الاصلاح فعلاً، يباشر تنفيذ المتفق عليه ويترك باب النقاش مفتوحاً في نقاط الخلاف.

٤ ــ تحديد **مهل** لالغاء «الطائفية السياسية» دون لحظ ديناميكية اجتماعية وسياسية في التغيير، اذ أن المهل القانونية المحض هي بمثابة انذارات لتغذية نزاعات في الفترات المسماة انتقالية وهواجس الاستقواء العبثية.

يظهر جلياً من مقارنة النص الأصلي لوثيقة الوفاق التي وضعتها اللجنة الثلاثية العربية العليا، والمنشورة في ١٩٨٩/٨/٣١، بالوثيقة المعدلة المنشورة في ١٩٨٩/٩/١٨، ان قضية الاصلاح تتحول الى مسألة ثانوية لأن التعديلات الجوهرية شملت مسائل السيادة والعلاقات اللبنانية السورية. ان الربط بين المسائل اللبنانية والمسائل اللبنانية ــ السورية الذي أرادته اللجنة الثلاثية العربية العليا مشروعاً وفاقياً متكاملاً في النص الأصلي يتحول، في النص المعدل، الى تكتيك خارجي لتعطيل الاتفاق الدستوري الداخلي بسبب استحالة القبول بما يمس السيادة وشروط وقواعد ممارستها. قد يكون المخرج الوحيد لفصل مسألة الاصلاحات الدستورية عن مجمل العلاقات اللبنانية ــ السورية، والاتفاق بشأن هذه الاصلاحات واقفال باب الجدل بشأنها هو ألا تصبح نافذة إلا بعد بسط السيادة.

انعكاسات البنية اللبنانية على الأمن القومي العربي

لا يعيش لبنان، كما يبدو من طروحات بعض المنظرين في الاصلاح، في جزيرة منعزلة. والطريقة التي يعتمدها او سيعتمدها لبنان في ادارة تنوعه لها انعكاس بالغ على الأوضاع في العديد من الدول العربية[٤]. في هذه الصدد،

---

(٤) نذكر على سبيل المثال ندوة المركز الأردني للدراسات والمعلومات حول «التعددية في الدول العربية» في ٢٥ ــ ٨٦/١٠/٢٧ (وقائعها في **الأفق العربي**، عدد ٩، شباط / فبراير ١٩٨٧، ٤٧٠ص)، وندوة الجمعية العربية للعلوم السياسية وقسم العلوم السياسية في جامعة الخرطوم بين ٢٨/٢ و٨٨/٣/١ حول «الاقليات في الوطن العربي» (بعض وقائعها في **المستقبل العربي**، عدد ١١٩، ١٩٨٩/١)، وندوة منتدى الفكر العربي في عمان في ٢٤ و٨٩/٣/٢٥ حول «التعددية السياسية في الوطن العربي» (وقائعها قيد الطبع في منشورات المنتدى).

يقول الرئيس حسين الحسني: «ان تركيبة لبنان توزن بميزان الجوهرجي»(٥).

ان شعوب المنطقة، وخصوصاً الاردنيين والفلسطينيين والسوريين والعراقيين واللبنانيين والاسرائيليين...، هي في مرحلة بحث عن نموذج علاقة داخلياً وخارجياً. فاما أن يقوم هذا النموذج على ادارة ديمقراطية للتنوع وعلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في انظمتها، حسب تحديد الرئيس حسني مبارك في افتتاح قمة الدار البيضاء، واما أن يقوم على التسلط الداخلي وعلى التبعية التي تؤدي حتماً الى الارتهان للقوى العظمى والى البلقنة(٦). عندما تخطت العلاقات الاردنية ــ الفلسطينية واللبنانية ــ الفلسطينية أطر احترام سيادة الدول وحرية كل منها في تحديد مفهومها للسيادة وطرقها الداخلية في ممارستها، حصلت أحداث ١٩٧٠ في الاردن. ونشبت بعد تجربة اتفاقية القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية الأحداث المستمرة في لبنان وتفاعلاتها المتعددة. ان طرح مسائل التكامل والعلاقات الطبيعية، المميزة او المفضلة، بين دولتين عربيتين، بشكل نزاعي، وربطها بمشروع داخلي لتعديلات دستورية ــ كأن ميثاق جامعة الدول العربية والأنظمة الداخلية لم تحدد أطراً لهذه العلاقات او كأن التجربة التاريخية خالية من الايجابيات ــ يحمل بذور تفجير المنطقة العربية باعادتها الى الحروب الأوروبية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. كما ان بقاءء جيش عربي على أرض دولة عربية شقيقة، لأسباب تتعلق بنظامه أكثر مما تتعلق بمصالح الدولة الشقيقة وشعبها، خصوصاً اذا كان البقاء مصدر خلافات داخلية وعربية، سيشكل أخطر سابقة في العالم العربي الذي تعصف به الخلافات، وحيث التربة خصبة لنزاعات متنوعة الأشكال أخطرها تلك التي تتعلق بادارة التنوع.

لقد أعطيت امثولتان في قواعد التعامل بين الدول العربية. الأمثولة الأولى من الرئيس المصري حسني مبارك الذي قال في خطابه البرنامج خلال قمة الدار البيضاء في ٣١/٥/١٩٨٩: «علينا ان نلتزم التزاماً صارماً مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بعضنا للبعض، لأن أهل كل بلد أدرى بما يحقق مصالحهم وأقدر على تحديد مسارهم على الصعيد الداخلي». وأكد بيان اجتماع مجلس التعاون العربي المنعقد في القاهرة في ١٦/٦/١٩٨٩: «ان للبنانيين، بمختلف طوائفهم، من الوعي والحرص على سلامة بلادهم ما يغنيهم عن تدخل خارجي». وصدرت الأمثولة الثانية من الملك الحسن الثاني في مؤتمر صحفي حيث قال: «عندما نجتمع على مستوى رؤساء الدول، فهناك امور ينبغي احترامها (...). لم يسبق قط أن رأينا رئيس دولة، عربياً كان أم آسيوياً أم أميركياً شمالياً أم جنوبياً أم أوروبياً، عوقب وأبعد لساعتين او ثلاث لأنه لم يكن حكيماً. إن الشك، وحتى مجرد نقد قرارات لجنة تحكيمية عليا منبثقة عن جامعة الدول العربية وعن مؤتمر قمة، ووضع شروط لتحركها، يحمل بذور تهديم الجامعة العربية كمؤسسة عربية اقليمية فاعلة في احتواء النزاعات».

يتميز بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا بشمولية مقاربته **للنظام الاقليمي العربي** انطلاقاً من الوضع اللبناني. جاء في البيان: «الأزمة اللبنانية مصدر خطر عظيم على العالم العربي». إن مقولة الأمن الذاتي عند الآخرين التي سادت خلال الحروب في لبنان، والمستمدة من نظرية اسرائيلية، أدت الى احتلالات وحزامات أمنية، وتوسع ونشر الارهاب، وفقدان الأمن عند الآخرين، بينما يفترض الترابط الأمني العربي تنسيقاً وتعاوناً في اطار احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في أنظمة الحكم الخاصة بكل منها. وتطرح اللجنة تالياً مفهوماً للعلاقات الثنائية العربية في اطار المواثيق التي ترعى العلاقات العربية بشكل عام، لا من منطلق علاقة استفراد واستقواء.

هل يتكون النظام الاقليمي العربي اليوم من أنظمة خائفة وأنظمة مخيفة؟ بعض الأنظمة الخائفة تخضع للابتزاز وتدفع الخوة الى «اشقاء» عرب يهددون باحداث البلبلة والمشاكل. وبعض الأنظمة الأخرى مخيفة تعرف

---

(٥) **النهار**، ٢٩/١٢/٨٧.

(٦) انطوان مسرة، «المسألة اللبنانية: دراسة حالة في احتمالية البلقنة»، **الأفق العربي**، عدد ٩، شباط ١٩٨٧، ص٩٥ ــ ١٦٥ وكذلك في **حاليات**، عدد ٤٤، ١٩٨٦، ص ١٥ ــ ٥٥.

ان ضعف الدول العظمى يكمن في أنظمتها الديمقراطية. وتعرف أكثر أن بعض الأنظمة العربية تخشى معارضة داخلية تغذيها دول شقيقة، فتخضع تالياً هذه الأنظمة لدبلوماسية الترهيب والارهاب والمقايضة.

ان اللجنة الرئاسية العربية التي شكلتها قمة الدار البيضاء هي التي ينتظر منها التمييز بين الوساطة المقبولة والفاعلة من جانب الجامعة الدول العربية كمؤسسة اقليمية، وبين التدخل في نظام حكم داخلي لبلد عربي. يفترض ذلك إثبات الجامعة العربية قدرة تفوق مداخلات أعضائها.

مناعة الدولة اللبنانية وسلطتها التنفيذية

قد يبدو لأمراء الحرب ومنظريهم أن ما سبق شرحه يهدف الى طمس الاصلاح والعدول عنه. نعم، هذا هو الهدف القومي ــ ولا نخفيه ــ في ما يتعلق بالشق الذي يستغله الخارج في الاصلاح التعجيزي. وكلا، اذا كان الاصلاح تغييراً وتنفيذاً لصالح الدولة وحقوق الانسان وتقوية مناعة النظام. يعني فهم الحرب في لبنان ادراك بعدها الدولي في النظام الدولي المعاصر، ولكن دون تجاهل المعضلة الداخلية في المشاركة. ان الاصلاح مسألة يقتضي وضعها في اطارها على رغم أهميتها. ولا يعني الترابط بين الاصلاحات والبعد الدولي للأزمة توافر علاقة سببية بين الاثنين. بعد تطورات ٢٣ ايلول ١٩٨٨، بات يقتضي وضع الاصلاحات في مكانها خشية انهيار الدولة اللبنانية. على ان تضخيم مسألة الاصلاحات، بربطها سببياً بالأزمة الدولية، هو كالاهتمام بثياب مريض في حالة النزاع بدلا من الاهتمام بعلاجه. المسألة الملحّة تكمن في جمع الدولة وفي حماية المجتمع من الانزلاق من الطائفية الى المذهبية.

ان مفهوم الدولة وهاجس توفير مناعتها، داخلياً وخارجياً، غائبان في أكثر المشاريع الاصلاحية التي وضعتها فئات وأطراف في لبنان. بل أن أكثر المشاريع الاصلاحية، تحت شعار اللاطائفية والتغيير، إما تجمّد شوائب النظام في نصوص مكتوبة، او تضع تعديلات دستورية استناداً الى الظروف القائمة فتنظم العداء بين أجهزة السلطة بدلا من تخطيه، او تزيد من تطييف النظام بالمحاصصة والدوزنة لارضاء طوائف وفئات. لقد بحث الكثيرون في السلطة التنفيذية بمنطق نزع و «تشليح» صلاحيات من هنا ومن هناك، دون مقاربة اجمالية للدولة. يحتاج النظام اللبناني الى رئاسات ثلاث قوية وقادرة على التفاوض وعلى التقرير، ويحتاج كذلك، لا الى ربط الصلاحية بالمسؤولية بالنسبة الى رئيس الجمهورية فقط، بل الى تعميم المسؤولية على كل القمة ان منطلق النزع والتشيح منطلق طائفي، لأن أصحابه يطرحونه ظاهراً كتنظيم تقني للصلاحية بينما ما يزعجهم هو طائفة من يمارسها.

من المثير للاعجاب ما أصدره جامعيون لبنانيون منذ ١٩٧٥ من أبحاث رائدة، لا للبنان فقط، بل على المستوى الدولي والمقارن، في شؤون الأنظمة الشبيهة بالنظام اللبناني وأنماطه الذاتية في التطور. ومن المثير للاعجاب اتفاق اللبنانيين حتى الآن، برغم الحواجز والقذائف، على عدة مشاريع اصلاحية منذ ١٩٧٥[٧]. والأبحاث العربية

---

(٧) ان الوثائق الاصلاحية ذات الطابع الرسمي منذ ١٩٧٥ هي التالية:

١ ــ بيان الرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي بعد جلسة مجلس الوزراء وعلى اثر وساطة الرئيس كوف دي مرفيل، ٧٥/١١/٢٩.

٢ ــ الوثيقة الدستورية التي أذاعها الرئيس سليمان فرنجية، ٧٦/٢/١٤.

٣ ــ الوثيقة البرلمانية، ٧٨/٤/٢٣.

٤ ــ بيان الرئيس الياس سركيس وموافقة مجلس الوزراء حول مبادىء الوفاق، ٨٠/٣/٥.

٥ ــ البيان الوزاري لحكومة الرئيس رشيد كرامي، ٨٤/٦/١، وقد تألفت على اثره لجنة دستورية رسمية استمرت في العمل طيلة شهرين ثم تعطل نشاطها.

بالذات في أشكال التطور في مسائل التعددية والاقليات والمشاركة (التي يجهلها العديد من منظري الطائفية والغائها) رائدة في هذا المجال، وتحدد بعض عناصر التغيير.

ان السبب الأساسي في نقد تركيبة ميثاق ١٩٤٣ هو أن التركيبة هذه قامت على توازن ماروني ــ سني. تعتبر بعض الزعامات الشيعية ان رئاسة مجلس النواب المخصصة منذ ١٩٤٣ للطائفة الشيعية لا تتمتع بسلطة تقريرية موازية. والجولة الحادية عشرة للمباحثات اللبنانية ــ السورية (١٨ كانون الثاني ــ ٢٦ آذار و١٠ أيار ١٩٨٧) تشكل سعياً لجعل الرئاسات الثلاث متساوية. ان هذا السعي هو كتربيع الدائرة، لأن الرئاسات الثلاث متميزة في طبيعتها ووظائفها ورموزها، ويجب ان تبقى كذلك استناداً الى أبسط قواعد فصل السلطات. إن كانت الصلاحيات قيد المساومة، فلأن رئيس الجمهورية هو ماروني ورئيس الحكومة سني ورئيس المجلس النيابي شيعي. لا يتعلق النقاش مباشرة بدستور ١٩٢٦، لأن المادة ٩٥ تنص على مبدأ عام في المشاركة دون اي تخصيص.

نصت الوثيقة الدستورية الصادرة بتاريخ ١٤ شباط ١٩٧٦ على تكريس العرف القائم «باعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلا لكل اللبنانيين». لكن المعضلة هي في البحث عن السبل المؤسسية التي تحقق هذا «الاعتبار» وتحول دون مترسة الرئاسات في طوائفها، او المزايدة عليها من قبل طوائفها فتعطل فاعليتها. يجابه النظام المؤلف من سبع عشرة أقلية او ثلاث أقليات كبرى وأربع أقليات صغرى الخيارات التالية ذات الفاعلية غير المتعادلة:

ــ الخيار الأول: التسقيف او نظام السقوف، أي تخصيص بعض المراكز لبعض الطوائف دون غيرها.

ــ الخيار الثاني: المشبك او المحاصصة. تضاف مراكز ووظائف وصلاحيات لطائفة من هنا ولطائفة من هناك، وتسلخ صلاحيات من هنا وصلاحيات من هناك لارضاء الطوائف في المساواة. تضاف شبكات جديدة على المشبك القديم، ويتحول المفهوم الديمقراطي لأنظمة المشاركة في السلطة (Power sharing) الى محاصصة تُشرذم السلطة بينما يحتاج النظام اللبناني الى اعادة بناء السلطة وتقويتها. انه تطييف اضافي للنظام باسم الغاء الطائفية، فيصبح النظام اكثر جموداً وامتيازات باسم الغاء الامتيازات، بينما البلد بحاجة الى رؤساء يرمزون الى وحدة الوطن والى سلطة مركزية فاعلة تجابه شهوات الهيمنة باستعانة احدى الطوائف بقوة خارجية «لتكنيس» طائفة اخرى. ان الذين يتذمرون من الحكم برأسين يحولون النظام بهذه الطريقة الى حكم تعددية الرؤوس. يحمل نظام المشبك في طياته المزيد من الشبك، لأنه يخلق وظائف ومراكز مصطنعة لا يمكن ان ترضي الجميع في ميزان متنوع كلبنان. يصف احد السياسيين اللبنانيين عملية المحاصصة بين الأقليات بما يلي: «انهم يتوزعون حصصاً بين الموارنة والسنة والشيعة تاركين لغيرهم فضلات حقوق او لا حقوق تذكر»[٨]. وتظهر ارادة التفوق في السعي الى امتلاك حق **الموزع الأكبر** للحصص، وذلك خلال اجتماع مهم حيث قال أحد السياسيين: «لقد قبلنا بالمناصفة بين المسيحيين والمسلمين وليس من دورنا ايجاد حصة الشيعة. إن مجموعة المسيحيين ومجموعة المسلمين يقررون، كل على حدة، التوزيع المناسب»[٩].

---

٦ ــ وثيقة الجولة الحادية عشرة للمحادثات اللبنانية ــ السورية، ١٨/١ الى ٨٧/٣/٢٦ ومهمة ابريل غلاسبي في هذا الشأن في ٣ ــ ٨٨/٢/٥ و٦ ــ ٨٨/٣/١٠.

٧ ــ مشروع تصور اولي لبرنامج الاصلاحات في لبنان مرفق بتقرير اللجنة السداسية العربية، ٨٩/٦/٢.

٨ ــ مشروع وثيقة للوفاق الوطني في لبنان مرفق بتقرير اللجنة الثلاثية العربية العليا ومستخلص من مختلف مشاريع سابقة ٨٩/٨/٣١.

٩ ــ النص المعدل لمشروع اللجنة الثلاثية العربية العليا لوثيقة الوفاق الوطني، ٨٩/٩/١٨.

(٨) **النهار**، ١٩٨٧/٢/٣.

(٩) **النهار**، ١٩٨٧/١/١٨.

ـ الخيار الثالث: مشاركة منفتحة دون سقوف ودون تصنيف للمواطنين، أي نظام يجمع بين الأنماط التنافسية والتعاونية. ان توطيد نظام تنافسي محض لا يشكل حلا. اما المبالغة في السقوف والمحاصصة فهي تشكل خطراً على استمرار وفاعلية النظام، عدا عن أن المطالبة بحصص مشابهة لن تتوقف في نظام كهذا. ان دراسة الرئيس الدكتور سليم الحص حول «التعددية والعددية بين التعايش والعيش المشترك[١٠]، تخرج عن الحلقة المفرغة في النقاش الايديولوجي والنزاعي طيلة أكثر من أربعين سنة دخولا في جدلية علمية تتوافق مع الأبحاث الحديثة في العلوم الانسانية. بناء عليه، تكمن المقاربة الاستنتاجية لمسألة الطائفية في خط ثالث من المشاركة يتناسب مع التجارب الحديثة والدراسات المقارنة ـ الاجنبية والعربية ـ ومع التطور اللبناني الذاتي. انها مشاركة ديمقراطية تدمج السلوك التنافسي والتعاوني معا»[١١].

المساواة: الهدف الوطني الأسمى؟

وهل المساواة هي الهدف الأسمى في الشأن العام Res publica؟ لا يتبادر الى ذهن أحد القول ان النظام البريطاني مناف للمساواة لأن أي بريطاني لا يستطيع ان يصبح ملكاً. ان التضحية بشيء من المساواة من أجل المزيد من الوفاق والتضامن الداخلي والوحدة الوطنية هي أيضاً مقياس للولاء الوطني. لكن أحداً لا يقبل التبرير الايديولوجي في تبوء أي مركز لأسباب تتعلق بالاقدمية التاريخية او التفوق العددي او صفاء الولاء. فالمساواة المطلوبة مساواة نفسانية في الاعتبار أي الحق في المساواة. ان لبنان هو البلد الوحيد بين ٢٢ دولة عربية حيث رئيس الجمهورية من دين غير اسلامي. ولبعض التخصيص دون امتيازات مدلوله الرمزي بالنسبة الى صورة العروبة الحضارية وصورة الاسلام المعاصر في العالم وفي ظروف المنطقة. ليس لهذا التخصيص مبرر آخر يتنافى مع مبدأي المواطنة والمساواة. لكن التخصيص لا يبرر الجمود.

ان العدول مستقبلا عن بعض التخصيص ضمن أطر تحافظ على الوفاق وعلى حقوق الجميع هو أمر يدخل في صلب التجربة اللبنانية وسياقها الذاتي في التغيير، خصوصاً انه ولّى زمن الحلم بالعيش دون تغيير، واعتبار بعض المراكز ضمانة ثابتة وتطويباً وتكريساً لا نتيجة وفاق. لا يعوق فتح الرئاسات الثلاث او بعضها أي نص دستوري ولا ميثاق ١٩٤٣. يستطيع رئيس الجمهورية، في حالة توافر الوفاق، تكليف شخصية شيعية لتأليف الحكومة. ويستطيع المجلس النيابي انتخاب شخصية سنية لرئاسة المجلس في احدى الدورات وشخصية درزية في دورة اخرى. اذا تحقق شرط بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية بمشاركة كل اللبنانيين، يمكن عندئذ، في اطار «الخطة المرحلية» الواردة في الوثيقة الوفاقية للجنة الثلاثية العليا، الاستعاضة عن بعض التدابير في المشاركة في قمة السلطة باعتماد نظام مشاركة منفتح على مستوى الرئاسات الثلاث او بعضها وفي المجلس النيابي مع بعض الضوابط. ويسمح انهاء الأزمة للبنانيين بالخروج من القوقعة الطائفية. ان وثيقة اللجنة الثلاثية العربية العليا هي من الوثائق القلائل اللاطائفية في بنودها وأهدافها، لأن واضعيها يعرفون مخاطر المزيد من تطييف النظام تحت شعار تغيير همجي او مرتجل يسلط أكثريات على أقليات وأقليات على أكثريات.

تتجنب وثيقة اللجنة الثلاثية العربية العليا في شقها الاصلاحي الداخلي المحاذير التي عطلت تجسيد الوفاق الداخلي في لبنان. والوثيقة مجردة من النظرة الاستعلائية الى النظام اللبناني، ومن الاتهامات حول السببية الداخلية للأزمة وطائفية النظام وفئويته وتخلفه. يعبر ذلك عن موضوعية اللجنة في معالجة مسألة تقنية الطابع. لا

---

(١٠) **السفير**، ٧ ـ ١٩٨٦/١١/٩.

(١١) يراجع مؤلفاتنا المقارنة حول الأنظمة القائمة على المشاركة في الحكم وكتابنا تحت الطبع:
Antoine Nasri Messarra, Théorie générale du système politique libanais. Essai comparé sur les fondements et les perspectives d'évolution d'un système consensuel de gouvernement, Beyrouth, 500p.

تبدو الوثيقة وكأنها تعطي درساً للبنانيين في كيفية ادارة تنوعهم، وهم يحظون بتاريخ عريق في هذا المجال في ايجابياته وسلبياته.

توطد الوثيقة نظاماً متناسقاً في المشاركة في الحكم لا يجرد رئيس الجمهورية من صلاحياته بسبب «مارونيته» ويجعله رئيساً فخرياً او «رجل بعبدا»، كما حصل خلال فترات مقاطعة القصر الجمهوري بفعل ضغوط خارجية. ولا تحول السلطة التنفيذية الى مجلس جماعي دون رأس، او يعمل منفرداً بمعزل عن رئيس الجمهورية الذي يرمز، ويجب ان يرمز، الى وحدة الوطن. يحقق المشروع التوازن الممكن الذي لا يهدد فعالية السلطة على مستوى الرئاسات الثلاث معتمداً الشورى. فرئيس الجمهورية يسمي رئيس مجلس الوزراء «بالتشاور مع رئيس مجلس النواب»، ويصدر «بالاتفاق مع رئيس الوزراء المكلف مرسوم تشكيل الوزارة».

مجلس الوزراء مركز السلطة الاجرائية

ان التحول الأهم في وثيقة اللجنة الثلاثية هو «اناطة السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء» واقامة «مقر خاص بمجلس الوزراء» مما يحقق مساواة لا في الصلاحيات فقط، بل ايضاً في الاعتبار وفي المباني الرسمية، ولكن دون عزل رئيس الجمهورية عن قرارات مجلس الوزراء تأميناً لفعالية السلطة وانسجامها. ليست الصيغة هذه غريبة تماماً عن النصوص القانونية اللبنانية المطبقة وغير المطبقة. نذكر في هذا المجال المرسوم الرقم ٥ تاريخ ٣١ أيار ١٩٢٦ «حول تنظيم وزارات الجمهورية اللبنانية واختصاصاتها»، حيث وردت في المادة ٢ التسمية: «رئيس لمجلس الوزراء»، مع تحديد اختصاصاته، وذلك بالشكل التالي:

«إن رئيس مجلس الوزراء يقوم بمراقبة عامة على الوزارات ويهتم بالتوفيق بين أعمالها ويحفظ وحدة الادارة من الوجه السياسي والوجه الاداري بين جميع الوزارات، ويعرض الوزراء عليه مشروعات المراسيم والتعليمات والمنشورات التي تهم الحكومة والادارة العامة ويسهر على تنفيذ القرارات المتخذة».

«ان رئاسة مجلس الوزراء تعد ملفات المسائل التي يراد عرضها على مجلس الوزراء، وتنظم محاضر جلسات هذا المجلس، وتبلغ قراراته الى الوزارات ذات الشأن، وتعرض على رئيس الدولة الأوراق المعدة لتوقيعه وتحفظ أصولها في مستودعات أوراقها بعد أن تقوم بابلاغها ونشرها».

تعتمد الوثيقة صيغة المشاركة داخل مجلس الوزراء. ذاك أن «النصاب القانوني لانعقاده، حسب الوثيقة، هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً، فاذا تعذر ذلك فبالتصويت. وتؤخذ القرارات بأكثرية الحضور فيما عدا المواضيع الاساسية، فانها تحتاج الى موافقة أكثرية ثلثي اعضاء مجلس الوزراء».

ما هي المواضيع الاساسية؟ تحصرها الوثيقة بما يلي: إقرار حالة الطوارىء والغاؤها، الحرب والسلم والتعبئة العامة، إبرام الاتفاقات والمعاهدات الدولية والموازنة العامة للدولة، والخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى، وتعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، واعادة التوزيع الاداري للمحافظات من المجلس النيابي، وقانون الانتخابات، وقانون النسب، والأحوال الشخصية واقالة الوزراء.

يكرس المشروع بعض الأعراف الدستورية، منها عدم اقالة الوزراء دون موافقة رئيس مجلس الوزراء، وعدم مشاركة رئيس الجمهورية في التصويت في اجتماعات مجلس الوزراء. يذكر الدكتور الياس سابا، بصفته وزيراً سابقاً، تجربته في الحكم حيث لم يشارك الرئيس سليمان فرنجية في التصويت على أمور كان مؤيداً لها حرصاً منه على أن يكون حكماً.

في ما يتعلق برئيس مجلس الوزراء، فهو يصبح رئيساً لمجلس الوزراء لا مجرد رئيس للحكومة، إلا اذا شاء رئيس الجمهورية المشاركة في اجتماع المجلس في «مقر خاص بمجلس الوزراء».

الرئاسة والسيادة

ما ينساه الباحثون في الاصلاح هو القسم الدستوري لرئيس الجمهورية حسب المادة ٥٠ من الدستور التي تنص على ما يلي:

«عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم، عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الاخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

«أحلف بالله العظيم أني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».

انه من المفارقات (التي تبيّن مدى خطورة التدخل الخارجي في الاصلاح) تجريد رئيس الجمهورية من بعض صلاحياته، واخضاعه للمحكمة الدستورية العليا، وجعل مجلس الوزراء مركز التقرير مع «ارغام» رئيس الجمهورية وحده على حلف يمين دستورية بالحفاظ على سلامة الأراضي اللبنانية.

كيف يمكن تنظيم انتخاب رئيس للجمهورية دون اتفاق مسبق حول الانسحابات؟ إن الذين ينتقدون «صلاحيات» رئيس الجمهورية وعدم مسؤوليته الدستورية يجردون القسم الدستوري، في حال عدم الاتفاق المسبق والصريح حول السيادة، من محتواه. تفترض الاصلاحات المقترحة تعزيز مفهوم القسم الدستوري ومسؤولية رئيس الجمهورية ودوره، خصوصاً وأن وثيقة اللجنة الثلاثية تنص على انشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. وتفترض الوثيقة أيضاً، ادراك دور رئيس الجمهورية في الدفاع عن السيادة، ربما الى درجة التعصب والمغالاة، دون اتهامه بالفئوية او الانعزال او الصهينة، وإلا أصبح المزيد من الصلاحيات الرئاسية ضرورياً للتقيد بمضمون القسم الدستوري. لا يعني ذلك أن الحكام الآخرين غير مقيدين بواجب الدفاع عن السيادة. يعني ذلك انه لم يعد من الجائز، في ظل التغييرات المقترحة، الاستهجان اذا صرخ رئيس الجمهورية ربما أكثر مما يلزم، عملاً بقسمه الدستوري. يقتضي تعميم مبدأ القسم الدستوري على الرؤساء الثلاثة من أجل نبذ الاتكالية والمزايدة، والتسوية في هذا المجال، ومن أجل المزيد من التعاون.

هل يمكن فصل الاصلاح عن انسحاب القوات غير اللبنانية من لبنان؟ كل مشروع للتغيير هو رهينة الأمر الواقع على الأرض. ليس من المنطق البحث في تغيير دستوري لأرض لا يملكها اللبنانيون لأنها محتلة. وليس من المنطق البحث في تغيير دستوري حتى اذا انحصر في لامركزية ادارية، لأن أساس كل تغيير هو العملية الانتخابية التي هي معطلة بفعل الاحتلالات والأوضاع الأمنية الناتجة عنها.

يبدو من الجدل السياسي والدبلوماسي في شأن التحرير والانسحابات والعلاقات اللبنانية ــ السورية وكأن السيادة زخرفة وديكور للدولة لا عنصراً ملازماً للدولة. إن وثيقة اللجنة الثلاثية هي في شقها الدستوري من المشاريع القلائل وأكثرها عملية وتصميماً في شأن «قيام الدولة القوية القادرة».

يشكل عمل اللجنة السداسية العربية من ١٢/١ الى ٢٧/٥/١٩٨٩، وعمل اللجنة الثلاثية العربية العليا بعد قمة الدار البيضاء، ومساعي الموفد المتفرغ للجنة الثلاثية العربية السيد الأخضر الابراهيمي، مرحلة مهمة في الأزمة اللبنانية، وتجربة جدية في معالجة ارتباطاتها الخارجية وتصور معالجاتها المستقبلية على المستويين الداخلي والخارجي. والتقارير التي صدرت بشأن لبنان هي صالحة لاتخاذ القرارات على المستويين الاقليمي والدولي، شرط الادراك بأن الذين يمثلون «التحدي الحقيقي للارادة العربية»، حسبما جاء في تقرير الشيخ الصباح، ليسوا بعض صغار زعماء الأحياء والطوائف، انعزاليين او تقدميين، يتسرحــون عسكرياً بأمر من أسيادهم الخارجيين، بل دول وأنظمة بكل ما في هاتين الكلمتين من معنى.

إن عملية محاسبة الجهد الاصلاحي في لبنان منذ ١٩٧٥ تحمل على اعتبار وثيقة اللجنة الثلاثية، في جزئها الدستوري، الحل الوحيد والأخير الذي لا بديل له إلا احتمالات التجزئة والتقاسم والفرز الجغرافي والسكاني في اطار صيغ مختلفة تنعكس على الأمن القومي العربي. ومجرد ربط وثيقة وفاقية بتقرير اللجنة لدليل على الارادة العربية في إقفال ملف مشرّع يهدد، تحت ستار نزاع داخلي، استقلال لبنان وفاعلية العمل العربي المشترك. عندما يعالج النظام العربي أزمة لبنان الحاضرة، فانه يعالج أزمته ومستقبله ككل وأخطر من ذلك: مجرد وجوده.

تشرين الثاني ١٩٨٩

قراءة هادئة
في
صلاحيات السلطة التنفيذية

بقلم البروفسور الياس الحسواني *

تعريف السلطة التنفيذية

يعود الفضل في تعريف السلطة التنفيذية الى الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو في كتابه «روح الشرائع»، في الفصل المخصص للدستور البريطاني، ويقول عنها: هي السلطة المنوط بها اتخاذ ثلاثة انواع من المقررات المتعلقة بالعلاقات الخارجية، والتي تؤمن السلامة العامة، واخيراً التي تستدرك الغزوات، وتطور مفهوم هذه السلطة مع تطور الحياة الاجتماعية وتكاثر حاجيات الحياة المشتركة، فتعزز مضمون السلطة التنفيذية واصبحت تعتبر قلب المؤسسات السياسية، وذلك بالنظر لالتزامات العصر الحديث: فالادارة ملزمة بأن تتدخل اكثر واكثر في الحياة الوطنية، ولم يعد من الممكن القبول بحكومة ضعيفة. والادارة العصرية تتشعب باطراد، والالتزامات الاقتصادية والعسكرية تتطلب السرعة في القرارات، الامر الذي لا يتناسب مع النقاش البرلماني الطويل.

وهكذا، فاننا نشهد اتجاهاً ملحوظاً نحو دعم السلطة التنفيذية وتقويتها في مختلف الانظمة السياسيه.

تصنيف السلطة التنفيذية

يتجلى تكوين السلطة التنفيذية بأشكال مختلفة. فاما ان يمارسها فرد واحد (حكم الفرد) او لجنة تتألف من عدد محدود من الافراد (قيادة جماعية)، او تتألف من فرد والى جانبه لجنة (نظام ثنائي).

١ ـ **حكم الفرد:** يمارس السلطة في هذه الحالة فرد واحد، ملكاً كان او رئيساً ام ديكتاتوراً. وقد يستعين الحاكم بآخرين، إلا ان دور هؤلاء يقتصر على الاعداد والتحضير، من جهة، والتنفيذ من جهة اخرى، فهم موظفون وليس حكاماً. ويتجلى حكم الفرد في ثلاث صور رئيسية: ملك يعتلي العرش بالوراثة، او ديكتاتور يتسلم مقاليد الحكم بطريق الاستيلاء، او رئيس جمهورية اذا كان منتخباً من الشعب (النظام الرئاسي).

٢ ـ **القيادة الجماعية:** تتكون الهيئة الحكومية من عدد محدود من الاعضاء، ويقوم هذا الاسلوب على اساسين:

أ ـ المساواة التامة بين جميع الاعضاء.

ب ـ ليس لأحد من الاعضاء سلطة شخصية ينفرد بها. فكل القرارات تتخذ في الهيئة بأغلبية الاصوات.

٣ ـ **النظام الثنائي:** هو مزيج من الاسلوبين السابقين: فالى جانب رئيس الدولة الذي يملك اختصاصات ذاتية، نجد لجنة جماعية تسمى مجلس الوزراء يعين رئيس الدولة اعضاءها. ومجلس الوزراء هذا يتمتع بصفتين: اعضاؤه يتمتعون بشيء من الاستقلال، فكل وزير ينفرد باختصاص معين ومجال محدود من مجالات السلطة العامة، كما انهم يشكلون معاً هيئة جماعية: فالقرارات الاساسية والسياسة العامة يقررها مجلس الوزراء، ويكون الوزراء مسؤولين عنها بالتضامن.

---

* استاذ الحقوق الدستورية اللبنانية في جامعة القديس يوسف وجامعة الروح القدس

قد يكون اعضاء مجلس الوزراء متساوين فيما بينهم، او يكون لأحدهم حق الصدارة والتقدم على زملائه، في الواقع او بحكم القانون، ويسمى عندئذ رئيس الوزراء او الوزير الاول.

هذه هي المبادىء العامة التي ترعى السلطة التنفيذية. فماذا في لبنان؟

السلطة التنفيذية اللبنانية

اخذ الدستور بالنظام البرلماني، فكان طبيعياً ان يعتمد التكوين الثنائي للسلطة التنفيذية. انها تتكون من رئيس جمهورية، من ناحية، ورئيس الوزراء والوزراء، كهيئة جماعية، من ناحية اخرى.

ولكي نتمكن من استنتاج، رأي سليم حول صلاحية هذا النظام وصحته، فاننا سنعالج صلاحيات رئيس الجمهورية كما جاءت في الدستور، مع التعديلات التوافقية والعرفية التي لحقته، فيتبين لنا ان ما نسميه صلاحيات رئيس الجمهورية هي بالحقيقة صلاحيات مجلس الوزراء، وبالتالي، فان الأحكام الدستورية النافذة تمكن من ممارسة الديمقراطية البرلمانية على الوجه الاكمل، بتأمينها المشاركة في الحكم لكل العائلات الطائفية. اما ما يسمى اصلاح النظام فمن المفروض ان يلحق النفوس، لأن النصوص والاحكام الدستورية سليمة كما يتبين لنا، ولكن الخلل كان ولم يزل في نفوس رجال السياسة الذين مارسوا الحكم.

اختصاصات رئيس الجمهورية

يظهر من مراجعة نصوص الدستور المتعلقة بالسلطة التنفيذية ان هذه السلطة تتعلق برئيس الجمهورية اكثر منها بالوزارة. فقد نصت المادة ١٧: «تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية التي يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً لاحكام الدستور». ومراجعة المواد ٤٩ الى ٥٧ تفيد ان رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية كأنها خاصة به ولا يبقى للوزارة سوى دور المعاونة.

ان هذا الشذوذ الظاهر في البرلمانية اللبنانية مرده الى ان السلطة المنتدبة، التي رافقت وضع الدستور اللبناني، كانت راغبة في توطيد سلطة رئيس الجمهورية الذي كان من السهل الاتفاق معه على اجراء الرقابة على اعمال الدولة، مع العلم بأن مثل هذه الحالة تتوافق مع العقلية الشرقية اللبنانية التي تفهم السلطة موحدة وقادرة وليس موزعة وضعيفة.

ان رئيس الجمهورية بحسب الدستور هو رئيس السلطة التنفيذية وموجهها، وهو رئيس الدولة وممثلها، وهو مؤتمن على الدستور وعلى استقلال وسلامة اراضي الوطن بحكم «حلف اليمين الدستورية». ولأجل القيام بهذه المهام الخطيرة الموكولة اليه وباداء الرسالة السامية المتوجبة عليه، فان الدستور قد خصصه بصلاحيات واسعة بموجب نصوص صريحة، كما ان الواقع التطبيقي اقرّ لرئيس الجمهورية باختصاصات اضافية تتناسب مع الذاتية اللبنانية الخاصة.

ان صلاحيات رئيس الجمهورية، بالنسبة الى منزلته، تتناول كل ناحية من حياة الدولة في علاقاتها الخارجية او في شؤونها الداخلية، في اطار اللامسؤولية التي يتمتع بها.

الصلاحيات الخارجية

ان رئيس الجمهورية، بوصفه رئيساً للدولة، يمثل لبنان تجاه الدول الاجنبية، وقد حددت المادة ٥٢ المعدلة هذه الصلاحيات كما يلي: «يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها ويطلع المجلس عليها، حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. اما المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد مبرمة الا بعد موافقة المجلس عليها».

وعلى اساس نص المادة ٥٢، يمكن القول بان العلاقات الخارجية من اختصاص رئيس الجمهورية، والعلاقات مع الدول الاجنبية تتناول اوجهاً مختلفة:

اولا: اقامة العلاقات الخارجية.

ثانيا: اجراء المفاوضات وعقد المعاهدات.

ثالثا: اعلان الحرب وعقد السلم.

الصلاحيات الداخلية

تتناول هذه الصلاحيات جميع نشاطات الدولة، ويمكن توزيعها على جهات ثلاث: البرلمان، الوزارة والادارة، والقضاء.

اولا ـ صلاحية رئيس الجمهورية من جهة البرلمان

انها متعددة وتتعلق:

١) بالناحية التشريعية.

٢) بالناحية المالية.

٣) بنشاط المجلس النيابي: تأجيل الدورات العادية والدعوة الى دورات استثنائية.

٤) بانهاء ولاية المجلس النيابي بالحل.

١) ان صلاحية رئيس الجمهورية في الحقل التشريعي متنوعة. فقد نصت المادة ١٨ على حقه في اقتراح القوانين، وتقضي المادة ٥١ بحقه في اصدار القوانين ونشرها وبسلطته التنظيمية. وتقول المادة ٥٧ بحقه في طلب اعادة النظر في القانون المصوت عليه مرة ثانية، اما المادة ٥٨ المعدلة فقد لحظت صلاحية خطيرة جداً من شأنها ان تجعل من رئيس الجمهورية سلطة اشتراعية، وذلك بتمكينه من نشر مشروع قانون موصوف بالمعجل بعد انقضاء اربعين يوماً على طرحه على المجلس النيابي بدون ان يبت به هذا الاخير. واخيراً، هناك مظهر آخر من مظاهر الصلاحية الاشتراعية اقرها العرف وهي المراسيم الاشتراعية.

٢) صلاحية رئيس الجمهورية المتعلقة بالقضايا المالية

يتبين من مراجعة المادة ٨٣ من الدستور ان وضع مشروع الموازنة يعود الى السلطة الاجرائية وان امر اقرارها يعود الى مجلس النواب. ولكن، لرئيس الجمهورية في هذا الحقل صلاحية استثنائية ملحوظة في المادة ٨٦ التي تجيز له ان يضع مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء يجعل بموجبه مشروع الموازنة «بالشكل الذي تقدم به الى المجلس مرعياً ومعمولا به».

كما ان المادة ٨٥ قد منحت رئيس الجمهورية سلطة استثنائية «بان يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء قاضياً بفتح اعتمادات استثنائية او اضافية او بنقل اعتمادات في الموازنة من باب الى باب على ان لا تتجاوز تلك الاعتمادات الخمسة عشر الف ليرة للبند الواحد. ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس النيابي في اول دورة يلتئم خلالها بعد ذلك».

٣) صلاحيات رئيس الجمهورية من ناحية نشاط المجلس النيابي

اخذ لبنان بالنظام البرلماني الذي يتميز بفصل السلطات المرن، مما يعني وجود تعاون بين السلطات ووسائل تأثير متبادلة. وتطبيقاً لهذه المبادىء، فقد نصت المادة ٥٩ من الدستور على انه «يحق لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس الى امد لا يتجاوز شهراً»، وجاء في المادة ٨٣ المعدلة ان لرئيس الجمهورية ان يدعو المجلس الى عقود استثنائية على ان يحدد موعد افتتاح كل من الدورات الاستثنائية واختتامها بموجب مرسوم، وعلى ان يعين برنامج العقد الاستثنائي في مرسوم الدعوة. وخصت المادة ٥٥ رئيس الدولة بحق حل البرلمان كما هو متداول في النظام البرلماني لكنها اشترطت «ان يكون القرار معللا وان يتخذ بموافقة مجلس الوزراء».

ثانياً ـ صلاحية رئيس الجمهورية من ناحية الحكومة والادارة

ان الدستور في مادته ١٧ اناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وفي المادة ٥١ اعترف لرئيس الجمهورية بالسلطة التنظيمية، كما سبق واشرنا، والسلطتان تشملان نشاطات الدولة الحكومية والادارية كافة.

لذلك يتوجب علينا بيان الصلاحيات التي نص عليها الدستور، ومن ثم، الصلاحيات التي تنبثق من طبيعة وظيفة رئيس الدولة.

اما الصلاحيات المعينة في الدستور فهي تتلخص بما يلي:

ـ تعيين الوزراء واقالتهم.
ـ تعيين الموظفين.
ـ التصرف بالقوات المسلحة.
ـ ترؤس الحفلات الرسمية.

١ ـ تعيين الوزراء واقالتهم

يتبين من مراجعة المادتين ٥٣ و٥٤ من الدستور انه يعود لرئيس الجمهورية وحده تعيين الوزراء وكذلك اقالتهم بموجب مرسوم يصدره متى يشاء ولا يحمل سوى توقيعه دون موافقة احد. اما في الواقع فان العرف الدستوري قد ابدل القاعدة بحيث تجري الامور على الشكل التالي: يقرر رئيس الجمهورية تكليف احد رجال الدولة بتأليف الوزارة، بعد اجراء المشاورات والتفاوض، يصدر مرسوم بتوقيع رئيس الجمهورية وحده بتسمية رئيس الوزراء، ومن ثم يصدر مرسوم آخر بتوقيعه وتوقيع رئيس الوزراء بتعيين الوزراء اعضاء لهذه الوزارة. كما ان القاعدة فيما يتعلق بالاقالة ان يصدر مرسوم بناء لاقتراح رئيس الوزراء وتوقيع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

٢ ـ تعيين الموظفين

نصت المادة ٥٣ من الدستور ان رئيس الجمهورية «يولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكلا معيناً لها على وجه آخر».

٣ ـ التصرف بالقوات المسلحة

لم يأت الدستور على تحديد علاقة رئيس الجمهورية بالقوات المسلحة. ولكن المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٣ نصت على ما يلي: «يوضع الجيش والقوى الجوية والبحرية تحت تصرف رئيس الجمهورية».

٤ ـ ترأس الحفلات الرسمية

نصت المادة ٥٣ من الدستور على ان رئيس الجمهورية يرأس الحفلات الرسمية. وهذه الصلاحية هي ايضاً من التقاليد الجارية.

اما الصلاحيات غير المبينة في الدستور فتشمل جميع اوجه الحياة العامة من سياسية واجتماعية واقتصادية. وهذه الصلاحيات مردها الى ان رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنظيمية. ان هذا الاختصاص لا يمكن تحديده في نصوص الدستور. ويقوم الرئيس بهذا الاختصاص عملياً بترأس اجتماعات الوزراء واللجان الفنية والهيئات المختلفة المنصرفة الى دراسة المشاريع على اختلاف انواعها، مع العلم بأن رئيس الجمهورية لا ينفرد بممارسة هذه الصلاحيات دون مؤازرة الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان.

ثالثاً ـ صلاحية رئيس الجمهورية من ناحية القضاء

بالاستناد الى المادة ٥١ وتمشياً مع التقاليد التاريخية، يعود لرئيس الدولة الحق في ان يتخذ قراراً على شكل مرسوم يمنح بموجبه العفو الخاص من العقوبات المحكوم بها.

كما انه وفقاً لاحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات، فان احكام الاعدام لا تنفذ الا بعد اخذ رأي لجنة العفو وموافقة رئيس الجمهورية.

بعد ان تعرفنا على صلاحيات رئيس الجمهورية، ينبغي علينا للاحاطة بمجمل الموضوع ان ننتقل الى الوزارة، العنصر الجماعي الذي تتألف منه السلطة التنفيذية.

الوزارة اللبنانية

يختلف وضع الوزراء او التنظيم الوزاري بحسب الشكل المعتمد للنظام النيابي: ففي النظام الرئاسي، يحكم رئيس الدولة بحسب مشيئته بواسطة وزراء لا علاقة لهم بالبرلمان، وفي النظام المجلسي، فالوزراء هم مجرد موظفين لدى البرلمان، اما في النظام البرلماني فان رئيس الدولة غير مسؤول يمارس السلطة التنفيذية بواسطة وزراء مسؤولين تجاه المجلس.

ان الدستور اللبناني اعتمد القواعد الرئيسية العائدة للشكل البرلماني، لأنه بالرغم من شمول صلاحيات رئيس الجمهورية وايرادها باسم رئيس الجمهورية، فانها تُزاول كلها وبغير استثناء في ظل الأصول العامة للنظام البرلماني. وهذا يعني ان يزاولها رئيس الجمهورية بواسطة وزرائه.

ان الدستور لم يحدد عدد الوزراء. فهو متروك الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المكلف، وان تعدد الوزراء ونوعيتهم لا يعني تعدد السلطات واختلاف القيادات. ذلك ان «خطة الحكومة» المدونة في البيان الوزاري تشكل رابطة تجمع بينهم، فتؤلف الوزارة حسب القاعدة البرلمانية وحدة شرعية، من مظاهرها ونتائجها:

- وجود رئيس تتجلى فيه الوحدة
- ممارسة الوزراء اعمالهم واتخاذهم قراراتهم مجتمعين.
- تحمل الوزراء اجمالياً تبعة سياسة الحكومة العامة.
- اشتراك الوزراء في التوقيع مع رئيس الجمهورية ومع رئيس الوزراء.

ويجتمع الوزراء من اجل ممارسة السياسة العامة واتخاذ قرارات جماعية في نوعين من المجالس:

- مجلس الوزراء.
- ومجلس الوزارة.

لقد نص الدستور على ان تتخذ جميع القرارات الهامة في مجلس الوزراء المنعقد بحضور رئيس الجمهورية الذي يرأسه (المواد ٥٥، ٥٨، ٦٢، ٨٥، ٨٦). وفي الواقع، فان جميع المقررات الهامة ذات **الطابع العام** تتخذ في مجلس الوزراء، وكذلك **المقررات الخاصة** بكل من الوزارات والتي من شأنها التأثير على سياسة الحكومة ووضعها العام.

لمجلس الوزراء اذن سلطة حقيقية تتمتع بصفة شرعية، اذ انه يتخذ مقررات، ويختلف من هذه الناحية اشد الاختلاف عن اجتماعات الوزراء برئيسهم في النظام الرئاسي.

اما مجلس الوزارة فهو الاجتماع المنعقد بغياب رئيس الجمهورية ويرأسه رئيس الوزراء.

لم يأت الدستور على هذا النوع من الاجتماع، لكن الواقع السياسي يبرره ويفرضه من اجل تنسيق اعمال الحكومة. غير ان عادة انعقاده كانت آخذة في الزوال. لكن، في اجتماع ١٩٧٢/١٢/٦، وبناء على اقتراح رئيس الجمهورية، تقرر ان ينعقد مجلس الوزارة كل نهار اثنين برئاسة رئيس الوزراء لدرس القضايا الموضوعة على جدول اعمال مجلس الوزراء، وقد بوشر بعقد هذه الاجتماعات الدورية منذ ١٩٧٢/١٢/١١. على ان هذه الاجتماعات اوقفت منذ تبدل الحكومة التي قررتها، لكن حكومة دولة الرئيس سليم الحص الثانية قررت العودة الى عقد هذه الاجتماعات.

تتألف الوزارة في لبنان من رئيس للوزارة ووزراء. ولم يذكر الدستور صلاحية رئيس الوزراء، لكن الرأي السائد هو أن رئيس الوزراء ليس الأول بين اقرانه (Primus enter Pares) بل هو رئيس الوزراء وهم خاضعون له. فهو يسهر على تنسيق نشاط مختلف الوزارات، وله أن يستدعي كل واحد من الوزراء، وأن يطلب منه ايضاحات حول نقطة معينة. ولكي يتمكن رئيس الوزراء من تأدية مهامه، فقد صدر المرسوم ٢٨٧٠ تاريخ ٦ كانون الأول ١٩٥٩ المتعلق بالمديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء.

مجمل القول ان رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة التي تتألف من مجموع الوزراء، ومهمته مراقبة الوزارات بوجه عام، والتوفيق بين اعمالها وحفظ وحدة الادارة من الوجهتين السياسية والادارية. وهو يوقع مشاريع المراسيم، ويصدر التعليمات والمنشورات التي تهم الحكومة. انما، بالرغم من لقبه الرسمي الدستوري «رئيس مجلس الوزراء»، فهو لا يرأس هذا المجلس الذي تعود رئاسته الى رئيس الجمهورية.

والدستور لم يميز رئيس الوزراء بشيء عن باقي الوزراء من حيث الصلاحيات الدستورية. اما خارج هذه الصلاحيات، فالعرف الدستوري خصه بصفة القيادة والرئاسة عليهم، وينشأ من ذلك ما يلي: يعد رئيس الوزراء بيان خطة الحكومة ويعرضه على مجلس النواب (م ــ ٦٦)، ويقوم بتنسيق الاعمال بين مختلف الوزارات، ويرأس الاجتماعات الوزارية، ويتولى في الحكومة اعمال القيادة. وعليه، فان له الكلام في مجلس النواب وخارجه في اي موضوع يهم الحكومة وحتى اي موضوع يتعلق بوزارة لا يتولاها بنفسه.

ولكن، ما القول عن ممارسة السلطة الدستورية؟ هل انه، بخصوصها، آلة طيعة بين يدي رئيس الجمهورية ام متولّ حكم او مشارك فيه؟

ان رئيس الوزراء يملك عملياً سلطة فعلية

تبين لنا مما سبق ان النظام السياسي اللبناني ينتمي الى البرلمانية وهو يمارسها بشكل صحيح، بمعنى ان المشاركة متوفرة على مستوى السلطة التنفيذية. فقد اتضح لنا انه لا يمكن لرئيس الجمهورية ان يمارس سلطاته الدستورية الا مع مراعاة قاعدة الاشتراك بالتوقيع وبديهي انه ينصح ويوجه، ولكن الوزارة تظل في النهاية هي صاحبة الرأي الاخير وهي صاحبة السلطة لأنها هي صاحبة المسؤولية.

من هنا، وطبقاً لنصوص الدستور الواضحة والصريحة، فان الوزارة هي التي ترسم السياسة العامة للدولة وهي التي تحدد بموافقة البرلمان الاتجاهات العامة للحكم، ولا يستطيع رئيس الجمهورية طبقاً للدستور ان يملي على البلاد اتجاهات لا توافق عليها الوزارة، كما انه ليس من حقه ان ينفرد دون الوزارة بسلطة التقرير في اي شأن من الشؤون الهامة.

لذلك، فان قاعدة التوقيع المزدوج Le contreseing ministériel، الذي يتضمن وفقاً للعرف توقيع رئيس الوزراء والوزير المختص، تصبح ذات اثر مطلق بحيث تسري بالنسبة لكل تصرفات رئيس الجمهورية. ويجب، في كل قرار يصدره، ان يوقع عليه ويوافق عليه رئيس الوزراء والوزير المختص. فالمادة ٥٤ تقضي بذلك صراحة: «ان كل قرارات رئيس الدولة يجب ان يشترك في التوقيع عليها الوزير او الوزراء المختصون» مع زيادة وجوب توقيع رئيس الوزراء، تحتل القاعدة العامة بل تحتل اصولا من الاصول العامة للنظام البرلماني التي يسلم بها الفقه الدستوري تسليماً كاملا. فالقاعدة مطلقة ولا استثناء لها الا بالنسبة الى تعيين رئيس الوزراء والى قرار الاستقالة».

من هنا، كان لرئيس الوزراء اثبات وجوده كرئيس فعلي للحكومة يكون شريكاً في الحكم مع رئيس الجمهورية لا آلة طيعة بين يديه.

وان رئيس الوزراء يشترك مع رئيس الجمهورية في السلطة الفعلية

في فرنسا، كانت النصوص التي رعت الجمهورية الثالثة (دستور ١٨٧٥) مماثلة للنصوص اللبنانية. فالمادة ٣ من قانون ٢٥ شباط ١٨٧٥ المتعلق بتنظيم السلطات العامة وبصلاحية رئيس الجمهورية مماثلة للنصوص اللبنانية الواردة في المواد ١٨ و٥١ و٥٣ و٥٤.

والمادة الفرنسية تشبه المادة ٥٥ اللبنانية، وكذلك الفقرة الثانية من المادة ٦ الفرنسية والمادة ٦٠ اللبنانية، والمادة ٧ الفرنسية مع المادتين ٦٢ و٧٠ اللبنانية، والمادة ٢٥ من القانون الدستوري تاريخ ١٦ تموز ١٨٧٥ الذي يتضمن تنظيم العلاقة بين السلطات مع المادتين ٧٣ و٥٩ اللبنانية، والمادة ٧ من القانون الفرنسي نفسه مع المادتين ٥٦ و٥٧ اللبنانية والمادة ٨ مع المادة ٥٢ اللبنانية.

ومع الاشارة الى ان الهيئة الدستورية التي اقرت دستور ١٨٧٥ الفرنسي كانت ذات غالبية ملكية، وقد اضفت على رئاسة الجمهورية صفة وهالة الملك الجمهوري. فان ممارسة النصوص المماثلة ادت في فرنسا الى حجب رئيس الجمهورية كشخصية سياسية وبروز رئيس الوزراء في صفوف الحكم والقيادة الحكومية. مع ذلك، منذ قيام الاستقلال وخصوصاً في الوقت الحاضر، فاننا نسمع رجال الحكم يضجون بالشكوى من تداخل صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وهم يقصدون تعدي رئيس الجمهورية على اختصصات رئيس الوزراء والوزارة وينادون بالغبن ويطالبون بالمشاركة وبالاصلاح وتعديل الدستور.

ان المطالبة بتعديل الدستور امر ميسور. فالمادتين ٧٦ و١٧ اشارتا الى امكانية تعديل الدستور بناء على اقتراح رئيس الجمهورية، فتقدم الحكومة مشروعاً لذلك، او بناء على طلب مجلس النواب. بالفعل، لقد تعدل الدستور اللبناني ثماني مرات، فلماذا لم يتقدم المتذمرون بمشروع تعديل يتوافق مع المصلحة العامة ليصار الى اقراره وفق الاصول المقررة.

انهم ينادون بتعدي رئيس الجمهورية على الاختصاصات، وقد تبين لنا بوضوح وبشكل لا يقبل الجدل ان النصوص النافذة لا تسمح لرئيس الجمهورية بالقيام بأي عمل وباتخاذ اي اجراء دون موافقة الوزراء وتوقيع رئيس الوزارة. اما اذا حصلت تعديات فليس سببها النصوص بل الاشخاص مع الاشارة الى ان رؤساء الوزارات الذين تعاقبوا على الحكم كانوا على علم بصلاحياتهم، بدليل تصريح دولة الرئيس رشيد كرامي الى جريدة النهار بتاريخ ١٨/٦/١٩٧٦ «... ان رئيس الجمهورية لا يستطيع بمفرده اتخاذ اي موقف او اجراءات وكأنه وحده في الحكم يستطيع التكلم باسم لبنان».

امام هذا الواقع، نتساءل طالما ان النصوص والأعراف تعطي رئيس الوزراء الصلاحية الكافية وتعرضه للمسؤولية، وكذلك بقية الوزراء، فلماذا سمح هؤلاء جميعاً ووافقوا على القرارات والمراسيم ونشروا النصوص التشريعية التي يعتبرون انها تمس بحقوقهم وبالمصلحة العامة؟ ثم انهم ينادون بالتعديل، لكن الأهم هو اكتشاف الداء الذي يريدون مداواته، للتوصل الى اختيار الدواء الشافي.

ليس من شأن المطالبة باعفاء رئيس الجمهورية من ترأس مجلس الوزراء ان تعدل شيئاً في توازن القوى. فقد مارس النظام الفرنسي هذه التجربة في الجمهورية الرابعة العام ١٩٤٦، وباءت بالفشل، ومن نتائج هذا الحل زيادة ممارسة الحكم تعقيداً.

ان المادة ٩٥ من الدستور تقضي بان «تمثل الطوائف بصورة عادلة... بتشكيل الوزارة» مما يعني ان الوزارة صورة مصغرة عن المجتمع اللبناني، وبما ان كل القرارات تتخذ كما سبق وقلنا بعد التوافق بين ممثلي الطوائف الممثلة في الوزارة، فاننا لا نرى ما هي الفائدة من استبعاد العنصر الوحيد الثابت الذي قسم يمين المحافظة على الدستور وعلى الاستقلال وعلى سلامة الاراضي اللبنانية.

اننا لا نعارض تعديل الدستور، ولكن بشرط، ان يسهل التعديل ممارسة الحكم، لا ان يتسبب بتعقيده، فنحن مثلا مع احياء وتنظيم وتدعيم اجتماعات المجلس الوزاري، بحيث تدرس المشاريع والاقتراحات والقضايا المعروضة من قبل اعضاء الوزارة ليصار الى اتخاذ قرارات سبق بحثها في مجالس الوزراء، مع العلم بأن جدول اعمال مجلس الوزراء يوضع من قبل مدير عام مجلس الوزراء (اي رئيس الوزراء) وبمعرفة وموافقة رئيس الوزراء. اما الغاء الطائفية السياسية الممثلة بالمادة ٩٥، فاننا نعتبر انه يشكل خطأ فادحاً وجريمة لا تغتفر بحق الكيان اللبناني للاسباب التالية: انه ينفي مبرر وجود لبنان المؤلف من سبع عشرة طائفة تشكل نموذجاً للوحدة في التعدد، يجمعها حبها للحرية والمساواة، ولكنها متفاوتة من جهة الكفاءات والمستوى الاجتماعي والعدد. ولهذه الاسباب، كان من الضرورة وضع المادة ٩٥ المشكو منها لكي يتمكن كل المواطنين من الحصول على جميع الضمانات والحقوق. ولو لم تكن هذه المادة موجودة، لكان من شأن الحياة المشتركة استبعاد قسماً كبيراً من ابناء لبنان عن الوظائف العامة ومراكز المسؤولية، وبالتالي، دفعهم الى الشعور بغبن حقيقي وبأنهم غرباء عن المجتمع الذي يعيشون فيه، مع العلم بان المطلوب من الدولة والحكم هو تقريب المواطنين والعمل على تحسيسهم بالمساواة فيما بينهم. فالمادة ٩٥ تشكل حماية للمواطن. ودليلنا على ذلك القوانين الاستثنائية التي صدرت على اثر احدى المباريات، والتي كانت غايتها الترخيص للادارة بتوظيف مواطنين من طوائف معينة دون اشتراط النجاح في المباراة، وذلك حرصاً على تأمين التمثيل الطائفي والمساواة بين المواطنين وتمكين البعض من نيل نصيبه من المراكز، ولو عن غير طريق الكفاءة العلمية.

وهكذا، يتبين لنا ان المطالبة بالاصلاح والتعديل بالحاح واحتجاج وضجيج لا مبرر لها. فالنصوص سليمة عادلة شرط ان تطبق بحسن نية، وفي سبيل المصلحة العامة، وانه بالامكان اجراء التعديلات الضرورية بالطرق الدستورية، بعد التوافق عليها. اننا نعتبر ان مبررات العجلة غير متوفرة، طالما ان نظامنا الديمقراطي البرلماني تتوفر فيه كل الشروط لتأمين حق المواطن في انتخاب ممثليه وتحقيق امكانية اشتراك جميع الطوائف في صياغة القواعد العامة واتخاذ المقررات المتعلقة بالمصلحة العامة. ان القول بخلاف ذلك يشكل تجنياً على الواقع وتشويها للحقيقة. النصوص سليمة، ولكنها تحتاج الى مسؤولين مخلصين يستوحون الضمير الحي ويبتغون مصلحة المواطن الحقة. واننا ندعو المواطن المسؤول الى حسن الخيار لتوكيل حكام يؤمنون بلبنان وبالانسان ويخافون الله والضمير؛ يتوسلون الخدمة والمصلحة العامة دون السلطة والرفعة والجاه، يعترفون بالحق دون مراوغة، ومهما كانت النتائج وينطقون بالحقيقة دون تشويه ولا خوف. فمن الخيانة والجبن ان يلجأ من يدعي الزعامة الى تحوير الحقيقة.

الغاء الطائفية السياسية
حل ام مأزق؟

بقلم الدكتورة فاديا كيوان *

ان الحديث عن مسألة الطائفية السياسية وامكانية وكيفية الغائها يستوجب ابداء عدة ملاحظات منهجية اولية، لاسيما وان تعبير «الغاء الطائفية السياسية» بحد ذاته يحمل في طياته دليلا على المأزق الذي يسببه هذا الطرح، ويلخص بالتالي الجدل السياسي القائم حالياً في لبنان حول الاصلاح وتغيير النظام.

اولا: ان أي حديث عن اصلاح او تغيير لنظام سياسي يجب ان يبدأ بتحليل وفهم لهذا النظام وللاسباب الحقيقية التي احدثت الخلل فيه ودفعت الى المطالبة بالتغيير او الاصلاح.

ثانياً: ان اي حديث عن اصلاح او تغيير لنظام سياسي يجب ان يبدأ بتحليل وفهم جدلية العوامل الخارجية والعوامل الداخلية التي تدفع باتجاه المطالبة بالتغيير والاصلاح. وفي ما خص النظام اللبناني، اصبح معلوماً ان التقاطع واضح بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية وبين المعادلة الاقليمية والمعادلة الداخلية.

ثالثاً: ان صدقية طروحات التغيير والاصلاح تتوقف على مدى انسجام اي طرح مع تركيبة القوة السياسية او الفريق السياسي الذي يطرحه. وهي تتوقف ايضاً على مدى انسجام الطرح المذكور مع المسلك العام لهذا الفريق ومنهجيته في العمل السياسي.

رابعاً: هناك ضرورة لتوضيح المصطلحات المتداولة في السجال السياسي حالياً لأن الالتباس في بعضها يذكي نار الفتنة، وهو التباس يستعمله اعلام الفتنة لتعميق الشرخ بين اللبنانيين اكثر مما يطرحه حلا او مدخلا للوفاق الوطني اللبناني.

خامساً: ان فترة الحرب الاهلية والمتغيرات التي احدثتها او شهدتها قد اوصلت الى ازمة تمثيل وصدقية تمثيل الشعب اللبناني. وهذا لا يعني بالضرورة ان هناك قوى سياسية لم تعد ممثلة قطعياً واخرى اصبحت ممثلة بصدق وبشكل حصري للشعب اللبناني. بل ان الحديث عن رسم مستقبل لبنان يستوجب اعتماد اوسع دائرة ممكنة من التمثيل الشعبي، من اجل ان تشترك كل القوى السياسية وغير السياسية في الحوار وفي الاتفاق على القواعد الجديدة للنظام اللبناني.

وقبل الدخول في عمق مسألة الطائفية السياسية لمعالجتها على ضوء الملاحظات السابقة، لا بد لنا من تسجيل فعل ايمان يجمعنا مع سائر القوى الاجتماعية الجديدة التي دفعت ثمناً لكل انواع الخلل الماضي في الحياة السياسية اللبنانية والتي تطمح، على مشارف القرن الحادي والعشرين الى دولة عصرية ونظام ديمقراطي تقدمي والى مجتمع يحمي حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

ان بناء الدولة العصرية يستوجب اعتماد مبدأ الكفاءة والاهلية الاخلاقية لادارة الشأن العام. والنظام الديمقراطي التقدمي هو ذلك الذي يعطي فرصاً فعلية لمشاركة اوسع دائرة ممكنة من المواطنين في صناعة القرار السياسي العام، ويكون مبادراً الى رصد ومعالجة مشاكل المواطنين قبل ان تستفحل، ويكون مواكباً لعصره، بل

---

* دكتور دولة في العلوم السياسية واستاذة في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

سباقا الى التطلع نحو المستقبل والتحضير له. اما المجتمع الذي يحمي حقوق الانسان وحرياته فهو الذي يعتمد اولا المساواة في الحقوق والواجبات، والذي ينزع الى ارساء قواعد العدالة الاجتماعية من اجل ترسيخ التضامن والانصهار بين مواطنيه.

١ ــ **طبيعة النظام اللبناني**: ان الحديث عن ضرورة تغيير النظام اللبناني او اصلاحه يدفعنا الى التوقف عند طبيعة هذا النظام وآلية عمله واسباب ومواطن الخلل فيه.

ينتمي نظام لبنان السياسي الى عائلة الانظمة الديمقراطية الليبرالية، لكن هذه الانظمة تتفرع الى نوعين: نوع يعتمد «**النموذج الاكثري**»، وهو المطبق في الديمقراطيات الغربية بعامة وفي اوروبا الغربيـة بخاصة؛ ونوع آخر يعتمد «**النموذج التوافقي**» ويسمى ايضاً «ديمقراطية المشاركة»، وهو المطبق في دول اوروبا الوسطى، كما بدأ يعرف رواجاً في الدول الجديدة في العالم الثالث. اما لبنان فيعتمد النموذج التوافقي منذ اعلان لبنان الكبير واقرار دستوره سنة ١٩٢٦، وذلك بموجب المواد ٩ و١٠ و٩٥ من الدستور. لقد برهنت الدراسات التاريخية التي تناولت تاريخ لبنان السياسي ان نظام المشاركة هو اقدم من دستور ١٩٢٦ واقدم من اعلان لبنان الكبير، وهو تقليد اتبع في تنظيم الحياة السياسية في القرن التاسع عشر في جبل لبنان، حتى ان النظرية التوافقية تعتبر الحالة اللبنانية نموذجاً للتنظيم السياسي في المجتمعات المركبة، سابقاً للنظرية نفسها ومرتكزاً لها تأخذ منه العبر.

وديمقراطية المشاركة جاءت بمخرج لمأزق الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية في المجتمعات المركبة. اي حيث توجد مجموعات بشرية متمايزة نسبياً عن بعضها بعضاً، لاسباب اثنية او لغوية او طائفية. ففي هذه المجتمعات لا يعطي «النموذج الاكثري» النتائج المرجوة منه لأنه يؤدي الى الغاء دائم لبعض المجموعات، ويطيح بقاعدة التناوب التي تشكل بذاتها ضماناً للمواطنين ضد استئثار بعض الحكام بالسلطة وتجاوزهم كل امكانية مراقبة.

ففي ديمقراطية المشاركة، تعتمد قاعدة تمثيل كل المجموعات في الحكم والادارة بشكل ائتلافي، على قاعدة التمثيل النسبي لكل مجموعة، ويكون لكل منها حق نقض اي قرار قد يهدد مصالحها الحيوية كما يكون لكل منها استقلال ذاتي في بعض الشؤون.

جسدت المواد ٩ و١٠ و٩٥ من الدستور اللبناني النموذج التوافقي وجاء ميثاق ١٩٤٣ بين رجالات الاستقلال كأحد تعابير نموذج الديمقراطية التوافقية. وشكل الميثاق في حينه الحد الادنى الذي توافق عليه زعماء مختلف الطوائف في لبنان من اجل اعلان دولة الاستقلال.

يجدر بنا ان نوضح ان ميثاق ١٩٤٣ هو شكل من اشكال الديمقراطية التوافقية. على ان له مخاطر ان لم يتنبه لها اهل الحكم اصبحت مزالق بل مساوىء، وبدلا من ان تؤمن حداً ادنى من الانصهار الوطني، يمكنها ان تؤدي الى تعميق الشرخ وتحويل التمايز بين المجموعات الى تمييز واضح بينها ويعطل امكانية الانصهار الوطني.

هذا ما حصل فعلاً في لبنان، حيث اعتبرت الحصص التي اعطيت لمختلف الطوائف حقوقاً مكتسبة لها، ولما كانت تلك الحصص غير متساوية معتمدة مبدأ التخصيص او السقوف. فقد نمت لدى بعض الطوائف ثقافة سياسية استعلائية روجت من خلالها لأسبقية الانتماء الى لبنان بين الطوائف وللتفاوت في الولاء الى لبنان. وانعكست هذه الافكار سلباً على الطوائف الاخرى، فنما شعور بالغبن عند البعض وولاءات خارجية او فئوية عند بعض آخر. ان مبدأ «التخصيص» او «السقوف» والممارسات المتغطرسة التي رافقتهما، وكذلك الثقافات السياسية الفئوية التي جاءت تبرر الممارسات، كانت الداء الرئيسي الذي اخذ ينخر بالجسم اللبناني. وفيما كان الناس ينتظرون حلول مرحلة الانصهار الوطني اذا بالبناء اللبناني يتداعى ويسقط ويتفتت اكثر فأكثر.

من جهة اخرى، تقاطع التمثيل الطائفي في الحكم والادارة في لبنان مع تشكل اقطاع سياسي في مختلف الطوائف. ومع اعتماد قاعدة الائتلاف بين الطوائف، انتفت كلياً امكانية المعارضة الفعلية للحكام وامكانية التناوب

على الحكم او تجدد النخب الحاكمة. وهــرمت القيادات السياسية فيما هي مستأثرة بمراكز القيادة، **وفي احسن احتمال، أهدت شعب لبنان أبناءها، ورثة لها.**

ولما كانت قاعدة انطلاق الزعيم طائفته، فقد عمل على ترسيخ التعامل السياسي الطائفي وعلى توثيق الروابط الطائفية في طائفته على حساب الوطن. اما من حاول من القادة السياسيين ان يشذ عن هذه القاعدة الطائفية وان يطمح الى وطن متعال على الطوائف، فكان مصيره الموت قتلا او التهميش او الهجرة.

ولما انشغل معظم حكام لبنان بالبقاء في الحكم اطول مدة ممكنة وبالاستفادة مع ازلامهم من اكبر قدر ممكن من الموارد دون التطلع الى معالجة مشاكل الوطن، فقد زادت هذه المشاكل وتراكمت وتقاطعت الى ان ساهمت في الانفجار الكبير سنة ١٩٧٥.

٢ ــ **جدلية العوامل الخارجية والداخلية:** مع العلم بكل ما تقدم، لا يستوهمن احد بأن حرب لبنان جاءت تعبيراً عن الخلل في النظام السياسي وكنتيجة طبيعية له. فالحرب اندلعت في لبنان حول الوجود الفلسطيني، وتطورت تبعاً لمخططات مختلفة لحل المسألة الفلسطينية في لبنان ضناً بمصلحة اسرائيل. ولكن، يجب التسليم بأن الخلل في النظام السياسي اللبناني وتنامي مشاعر الغبن والحرمان عند البعض ومشاعر الخوف من فقدان مكتسبات عند البعض الآخر ساهما في تسهيل اندلاع الحرب وفي تحويل مسارها.

ان وجود العامل الاسرائيلي والعامل السوري والعامل الايراني والعامل الفلسطيني، والتحالفات الضمنية او العلنية التي يقيمها كل من هؤلاء الفرقاء مع مختلف اللبنانيين، هي ادلة واضحة على شدة تأثر المعادلة اللبنانية بالمعادلات الاقليمية. ولما كان تفتيت لبنان يؤمن مواقع نفوذ لكل من هذه القوى الخارجية على ارضه فقد اصبح من المنطقي الاعتقاد **بأن مداخلات هذه القوى لا تصب في مصلحة عودة الوفاق بين اللبنانيين** وتوحيد لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات. بل على العكس، ربما كان من مصلحة هذه القوى كافة، او معظمها، استمرار واقع الفتنة اطول مدة ممكنة، لأن عامل الوقت اخذ يخلق امراً واقعاً جديداً لم يعد من الممكن تجاوزه والعودة الى الوراء.

٣ ــ **صدقية الطروحات وتركيبة القوى السياسية ومسلكيتها:** ان القول بالغبن والحرمان والظلم في النظام اللبناني هو قول محق من زاوية المواطنين. ولكن، هناك تساؤل عما اذا كانت الطروحات السياسية البديلة قادرة على محو الظلم والغاء الغبن الخ... فالقوى السياسية التي تنادي بالغاء الطائفية السياسية لها لون طائفي، وغالباً ما كانت لها ممارسات طائفية ان لم نقل مذهبية ولا ديمقراطية. وربما كان من المفيد ان نذكر بسرعة الحروب الداخلية ضمن الدين الواحد وبين المذاهب، والتي رافقها تنكيل وتعذيب ونهب وقتل على قاعدة الانتماء المذهبي او الطائفي.

فعندما تطالب قوة سياسية ما بالغاء الطائفية السياسية وتكون هي ممثلة حصراً لفئة ضمن طائفة واحدة، يخفف ذلك من صدقية طرحها، ويدفع الى التشنج الطائفي المقابل، كأن ما تطلبه هي هو مكسب لطائفة على حساب طائفة اخرى.

وما يزيد من اضعاف صدقية هذه الطروحات طبيعة التحالفات السياسية القائمة في لبنان. فهي غالباً ما تجمع بين قوى متناقضة او متباينة المصالح، وغالباً ما تتبدل هذه التحالفات بسرعة. وكم من مرة شهدنا في لبنان حرباً شعواء بين فريقين وعناقاً بينهما وتحالفاً بعد اسبوع، او بالعكس عناقاً، ومن ثم حرباً دامية وشرسة والغائية.

ربما كان اهم سبب في اضعاف صدقية طرح الغاء الطائفية السياسية هو تناقض الطروحات لدى كل فريق. وهنا نسجل ان غالبية المشاريع السياسية التي تتمحور حول الغاء الطائفية السياسية محكومة في الوقت نفسه بهم «التوازن»؛ ولنا دليل على ذلك في الحلول المتداولة مؤخراً في الطائف حول تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وانشاء مجلس الشيوخ. فالبعض يطالب بالغاء الطائفية السياسية ويسعى

الى توسيع صلاحيات رئيس الوزراء لأنه من طائفة معينة. والبعض الآخر يطالب بالغاء الطائفية السياسية ويسعى الى تمديد ولاية رئيس المجلس وتوسيع صلاحياته لأنه من طائفة معينة. وبعض آخر يطالب بالغاء الطائفية السياسية وبانشاء مجلس شيوخ كي يكون رئيسه من طائفة معينة. وثمة آخرون لا يريدون تغيير شيء حفاظاً على مكاسب لهم ولأولادهم ولأحفادهم، لاسيما واننا سائرون على قاعدة الوراثة في الزعامة السياسية.

فالمنطلق هو دائماً طائفي، وبالتالي يصبح موضوع الغاء الطائفية السياسية اكثر تعقيداً. زد على ذلك ان البعض يطرح هذا المطلب ويقترح نموذج «الديمقراطية العددية»، وفي ذلك تلميح الى ان العدد هو الذي يجب ان يحسم، وفيه تأكيد ايضاً على القوة العددية لبعض الطوائف.

وهنا تجدر الاشارة الى ان وجود ١٧ طائفة في لبنان ــ جميعها اقليات، وبينها ثلاث طوائف كبيرة وثلاث ذات حجم وسط والاخرى صغيرة ــ يدفع الى تشكّل تحالفات بين اثنتين او ثلاث منها، فيسيطر تحالف ما بشكل دائم على الحكم، ويلغي كلياً مشاركة المواطنين من الطوائف الاخرى. ففي ظل الغاء الطائفية السياسية، اي الغاء مفعول المادة ٩٥ من الدستور، يصبح اي تحالف بين طائفتين او ثلاث طوائف الغائياً بالنسبة الى الآخرين، وتعود هيمنة الطوائف الكبيرة العدد داخل التحالفات.

٤ ــ **في توضيح المصطلحات**: نتوقف اولا عند تعبير «الاصلاح» وتعبير «التغيير» اللذين لا يدلان على الشيء نفسه. فالاصلاح يعني تعديلات ضمن الأطر الموجودة، بينما التغيير يعني استبدال اطر بأخرى. فتعديل الصلاحيات والحصص واقامة توازن بين السلطات او بين الرئاسات، هي اصلاحات ضمن النظام التوافقي، تهدف الى تعزيز مشاركة الطوائف في الادارة والحكم. واذا ما احدثت هذه التعديلات مع المحافظة على مبدأ التخصيص ومبدأ السقوف، فلا شك في انها ستحسن من مواقع الطوائف التي كانت تشعر بالغبن، **ولكنها سترسخ المسلك الطائفي في تعاطي الشأن السياسي والشأن العام**؛ وبالتالي، لن يكون ذلك مدخلا لالغاء الطائفية السياسية، التي هي «تغيير» بالمعنى الدقيق، حيث انها تعني التخلي عن نموذج الديمقراطية التوافقية لصالح النموذج الديمقراطي الاكثري المعتمد في المجتمعات التي تعرف حداً مقبولا من الانصهار الوطني.

والخطأ الكبير الذي يقع فيه الباحثون عن اصلاح او تغيير هو في اعتبار التوازنات والتعديلات، التي يسعون الى ادخالها على النظام اللبناني والتي هي محكومة بالمنطق الطائفي، مدخلا لالغاء الطائفية السياسية. وعلينا التوقف ثانياً عند تعبير «الطائفية السياسية» الذي يعتمده المطالبون بالغائها. ففي صفة «السياسة»، هناك نية في حصر الالغاء في الناحية السياسية دون غيرها، وكأنما المراد هو الابقاء على التمايز القائم في الميادين الاخرى، وتحديداً في قوانين الاحوال الشخصية. وليس في ذلك عيب، انما هو يعني ان هؤلاء المطالبين بالغاء الطائفية السياسية يسلمون في الوقت نفسه بأن في المجتمع اللبناني تمايزات طائفية يريدون المحافظة عليها. وهذا الميل يدفع الفريق الآخر الى الخوف من تمدد الفكر التمايزي الاصولي من ميدان الاحوال الشخصية الى ميادين اخرى، وهو يحمل في طياته اتجاها الغائياً وأحدياً.

اما السوابق في البلدان المجاورة فليست مشجعة، وكذلك ممارسات المطالبين بالغاء الطائفية السياسية انفسهم، والطروحات الالغائية المتطرفة والمتنامية بسرعة في بعض اوساطهم، كالمطالبة بجمهورية دينية في بلد متعدد الاديان.

هنا تجدر الاشارة الى ان كلمة الرئيس رياض الصلح في بيانه الوزاري الاول عن «الغاء الطائفية» كلحظة عظيمة في حياة الأمة، تنطوي على نوايا طيبة وانفتاح، وهي اكثر تقدمية من مطلب «الغاء الطائفية السياسية» الذي يطلقه البعض من فوهات مدافعهم، مترافقاً مع فرز جغرافي ــ طائفي يشكل اكبر نكسة في مسيرة الانصهار اللبناني وتوحيد لبنان.

٥ ــ **في صدقية التمثيل لرسم مستقبل لبنان**: لا بد لأي بحث في الحوار الوطني اللبناني من ان يطرح مشكلة

صدقية تمثيل الفرقاء المفاوضين باسم الشعب اللبناني. فمن جهة، هناك مجلس نواب منتخب منذ ١٧ عاماً، وقد جدد لنفسه عدة مرات وسلك في السياسة طرقاً معينة ثم سلك عكسها، وهو مرن جداً في تكيفه مع الظروف والاحداث، لكنه هرم وقد توفي عدد كبير من اعضائه. انه اصلاً مؤلف بشكل اساسي من ممثلي طوائف ومذاهب ومن فئات اجتماعية ميسورة عند شعب اصبح في اكثريته فقيراً.

من جهة اخرى، افرزت الحرب اللبنانية قوى سياسية ـ عسكرية جديدة اعطتها الاحداث وكذلك اقتصاد الحرب مواقع نفوذ سياسي ـ عسكري ـ اقتصادي اصبح من الصعب تجاهلها في اي حوار وطني.

ولما كانت هذه القوى قد تغذت من مأساة شعب لبنان، وضخمت ثرواتها على حساب فقره، وزادت نفوذها على حساب تهميشه وطمس حرياته، ولما كانت الاساليب التي اعتمدتها لا تختلف عن اساليب القيادات السابقة، فانها لم تتمكن من الحلول مكان القيادات التقليدية، بل جاءت تشاركها في النفوذ السياسي.

على خط متوازٍ، وخلال سنوات الحرب، نما على مستوى المجتمع المدني تيار شعبي، مهني في بعض ابعاده، نقابي في بعضها الآخر، شبابي، نسائي، ثقافي، اجتماعي وسياسي في نواح اخرى، كما فرز واقع الحرب جزراً من مراكز النفوذ الشعبية الحاملة معاناة الشعب وآماله، لكنها مهمشة بواقع نظام الحرب والتقسيم الفعلي المفروض على اللبنانيين.

فعلى صعيد المجتمع المدني، برزت قوى جديدة بعضها قديم جديد، ممثلة بشكل شفاف للشعب وامانيه، ولا بد من اشراكها في اية صناعة لمستقبل لبنان. وفي النهاية، ان صدقية مشاريع الحلول التي سيتم التوافق عليها وامكانية تطبيقها تتوقفان على اتساع دائرة تمثيل اللبنانيين لتشمل اكبر عدد ممكن من الرموز ومن مواقع القرار في مختلف الميادين.

فالنواب اللبنانيون هم ابناء النظام القائم واهله، وهم اصلاً غير مختلفين حوله. ومناخ الطائف لن يغير شيئاً في هذا الواقع. اما «القوى الفاعلة»، كما تسمى، فليست البديل عنهم لأنهاء الحرب في لبنان، لأنها بنت نظام الحرب ومن اهله وهي غير متضررة من بقائه ـ كي لا نقول اكثر ـ لكنها شريك لا بد منه باعتبارها ممثلة لفئات من اللبنانيين.

يبقى ان يشترك مع اهل النظام اللبناني وزعماء الطوائف واهل نظام الحرب، ممثلون عن الشعب اللبناني المسالم المعاني يومياً من الحرب بأسبابها ووقائعها وانعكاساتها ونتائجها، كي تأخذ المشاريع ـ الحلول مصداقيتها كاملة.

على ضوء ما تقدم، كيف يمكن النظر الى موضوع الطائفية السياسية والى مسألة الغائها؟

ان نظام المحاصصة غير المتوازنة، مبدأ التخصيص او السقوف قد ولدا شعوراً بالغبن والظلم لدى اغلبية المواطنين وشوها في الكثير من الأحيان صفاء التمثيل واعتماد الكفايات والاهلية، وذكيا الروح الطائفية بل المذهبية. هذا عائد ايضاً الى سوء الممارسات والى الطائفية الكامنة في النفوس.

هناك متغيرات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وسياسية عديدة كانت قد اخلت بالكثير من التوازنات والمعادلات، واخذت تضغط على النظام السياسي باتجاه تعديله. كذلك هناك متغيرات الحرب نفسها، ومنها التهجير والتدمير المنهجي لبعض المناطق وبناء كيانات ذاتية ذات لون طائفي او مذهبي معين، وظهور قوى امر واقع لها مصالحها ونفوذها وطروحاتها الخاصة.

ثم هناك ازمة المؤسسات الشرعية، ومنها الازدواجية في بعض مؤسسات الدولة. واخيراً، هناك الانهيار الاقتصادي الكبير لفئات شعبية واسعة جداً. كلها امور تدفع باتجاه تحقيق اصلاحات.

ولكن، اين الغاء الطائفية السياسية من كل ذلك؟ وهل ان في الغائها حلا لكل المشكلات المطروحة؟

يتبين من مجرى الاحداث والتطورات ان الغاء الطائفية السياسية **ليس بذاته حلا لكل هذه المشكلات.** فالبعض يطالب بتحقيق هذا المطلب قبل البحث في جدولة انسحاب الجيش السوري من لبنان، وبعض آخر يطرح اللامركزية السياسية او الفدرالية كردة فعل على المطالبة بالغاء الطائفية السياسية. وبهذه الطريقة، يحصل تثبيت وتكريس للبنيات الطائفية التي تكونت خلال الحرب، ويقضى على مشروع الدولة اللبنانية المركزية الواحدة الموحدة.

ان مشروع الفدرالية او اللامركزية السياسية هو اقل طموحا من ميثاق ١٩٤٣، وحتى من دستور ١٩٢٦، في ما يخص بناء الوطن اللبناني الواحد. ففي النظام اللبناني الحالي، هناك اعتماد لصيغة الفدرالية الشخصية، اي الاستقلال الذاتي في شؤون الأحوال الشخصية. اما ما يطرح اليوم، فهو استقلال ذاتي في ميادين سياسية اساسية والامر الخطير هو امكانية مقايضة الغاء الطائفية السياسية بصيغة سياسية لا مركزية بين القوى المتصارعة. فهل هذا ما يحقق وحدة لبنان وينقذ الدولة اللبنانية ويعيدها الى الوجود؟ لاسيما وان التأثيرات الخارجية المتناقضة ستستمر في تقاطعها مع المعادلة الداخلية، مما يجعل الوضع اللبناني اكثر هشاشة واضطراباً.

ان مطلب الرئيس رياض الصلح او ربما تمنيه في مطلع الاستقلال بالغاء الطائفية ــ دون تحديد صفة «السياسية» او غيرها ــ يبقى مطلباً اجماعياً وامنية كبيرة لدى جميع اللبنانيين الطامحين الى الدولة العصرية العادلة على ابواب القرن الحادي والعشرين.

اما مطلب الغاء الطائفية السياسية، كما هو مطروح الآن وحسب منظور القوى السياسية التي تطرحه والمناخ الذي تطرحه فيه والشروط التي ترفقه بها ــ مثل شرط الانسحاب السوري بعد اقرار برنامج الغاء الطائفية السياسية او اقامة علاقات مميزة مع سوريا ــ ، فهو **يجعل من هذه النقطة موضوع خلاف وسبباً لتعميق الشرخ بين اللبنانيين**، الامر الذي يصبو اليه طبعاً الباحثون عن حل لقضية الشرق الاوسط على حساب وحدة لبنان شعباً وارضاً ومؤسسات.

لا بد من اجراء تعديلات عميقة في النظام اللبناني من اجل تعزيز المشاركة الوطنية لا الطائفية في صناعة القرار، ويمكن ان يجري ذلك من خلال آلية تغيير منسجمة مع قواعد النظام نفسه، سعياً وراء توازن اكبر بين السلطات وربط الصلاحيات بالمسؤولية، ووراء تحقيق المزيد من العدالة لسائر المواطنين. حينئذ، تكون هذه التعديلات متوافقة مع طبيعة التركيبة الاجتماعية ــ السياسية الحالية، اذ تكون هناك امكانية لوقف الهيمنة المفترضة من قبل فريق معين دون الوقوع في فلك هيمنة فريق آخر... وهناك امكانية لتحقيق قدر اكبر من المشاركة دون تخصيص مراكز جديدة لكل فريق كي يشعر بالتوازن وبأنه نال حقه من النظام.

يبقى ان نتساءل: فوق اي ارض ــ بينما الاحتلال الاسرائيلي جاثم على ارض لبنان، والجيش السوري متواجد على مساحة واسعة منه، وحوالي ٤٩٠ ٠٠٠ فلسطيني مازالوا في ربوعه بانتظار دولتهم المفقودة والموعودة ــ ، وبأية حدود يجري البحث في افضل نظام سياسي تلغى فيه الطائفية السياسية؟ ومن ثم، لأي شعب سيكون هذا النظام بينما يتعرض الشعب اللبناني لعملية قتل جماعية شرسة وعبثية؟

4 CYCLE ENGINE
BRIGGS & STRATTON
MILWAUKEE WISCONSIN U.S.A.

محرّكات صناعيّة أميركيّة متطوّرة

أكبر إسم في عالم المحرّكات

- فلتر هواء صناعي متطوّر .
- شمعة إشعال مقاومة مع غطاء مقاوم للرطوبة .
- إشبمان خفيف الصوت مع موديلات بمحرّك صامت.
- صمّام نار ومقعده مصنوعان من مادة الستيلايت .
- غطاء فتحة تعبئة الزيت وقضيب قياس عمق الزيت.
- قميص فونت للسيلندر .
- رولمانات .

جميع قطع الغيار والصيانة متوفّرة في كافة المناطق اللبنانيّة لدى الموزّعين المعتمدين

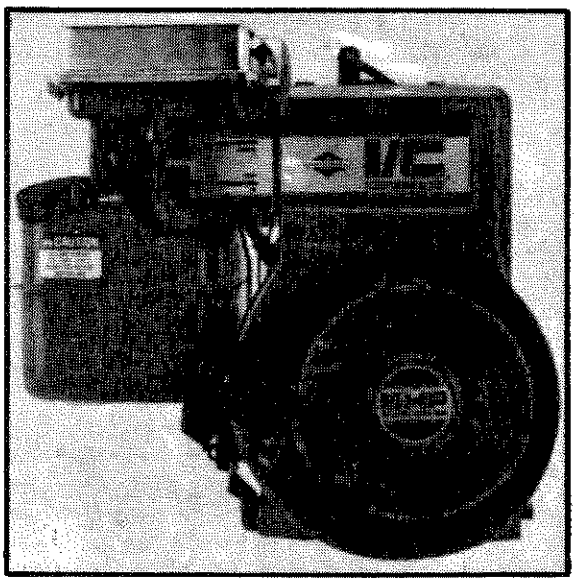

الوكلاء : محلات ميشال اندراوس وشركاه ش.م.م.

الدكوانة - مار روكز - طريق ديبت مركبي القديمة

تلفون : ٤٨٢٩٩٠ - ٤٨٢٨٥٨ - ص.ب ٤٩٧-١١ بيروت

تلكس : AIECO 41870 LE - تلفاكس : 483050 (1) - برقيا : ميكدروس - بيروت

ملف الوجود السوري في لبنان

ليس من السهل مراجعة ملف الوجود السوري في لبنان، لأنه لم يقفل بعد، ولأن فصوله ما زالت تتوالى تباعاً، بأشكال مختلفة.

ولكن السياسة السورية في لبنان مرافقة لنشوء الأزمة ولتطوراتها، الى درجة أنها باتت احدى ثوابتها. ونظام الحكم السوري الذي انقضى على وجوده في سوريا قرابة العشرين عاماً، انما سلخ منها خمس عشرة سنة في التورط اللبناني.

فالوجود السوري في لبنان هو مشكلة الأزمة اللبنانية الأساسية.

في الدراستين التاليتين، مقاربة شاملة، وافية وعميقة للأزمة اللبنانية في وجهها السوري، الأولى كتبتها الدكتورة مرغريت الحلو والثانية العميد المتقاعد أديب سعد.

السياسة السورية في لبنان: الأهداف والأساليب

بقلم الدكتورة مرغريت الحلو*

ان مراجعة معظم ما كتب حول حرب لبنان والتصاريح السياسية بشأنها تظهر وجود خلاف حاد في الاراء حول طبيعة هذه الحرب، والاهداف التي قامت لتحقيقها، واطرافها الحقيقية وبخاصة حول الدور السوري فيها. وتهدف هذه الدراسة الى المساهمة في توضيح نقاط الخلاف هذه من خلال دراسة مفصلة للدور السوري في حرب لبنان.

رغم الجدل القائم حول طبيعة الدور السوري في حرب لبنان، لا يستطيع احد ان ينفي كون سوريا طرفا فاعلا على الساحة اللبنانية. فالدولة التي تحتفظ بما يزيد عن ثلاثين الف جندي، بكامل عدتهم وعتادهم، على ارض دولة اخرى لفترة تفوق الخمس عشرة سنة، لا بد وان تكون طرفا فاعلا، سلباً او ايجاباً، في جميع ما يجري من احداث على ارض هذه الدولة. ولا يظهر التاريخ سابقة جندت فيها اي من الدول ما تجنده سوريا في لبنان، دون ان تكون لها اهداف تبغي من وراء تحقيقها جني مكاسب تفوق برأيها الكلفة التي تتكبدها. فما هي الاهداف السورية في لبنان؟ وما هي المكاسبة التي تنوي سوريا جنيها من تدخلها في لبنان؟ وهل تنحصر اهداف سوريا في الاهداف المعلنة على لسان القادة السوريين؟

في محاولة تحديد الاهداف السورية في لبنان، ينطلق الباحث من مبدئين اساسيين في دراسة العلاقات الدولية بعامة ودراسة الحروب بخاصة. ينص المبدأ الاول على ان الحروب لا يمكن ان تدرس في المطلق. فالحرب وسيلة تستخدمها الدول او الجماعات ارادياً لتحقيق اهداف سياستها الداخلية او الخارجية. وغالباً ما تكون الاهداف التي ترمي الحروب الى تحقيقها نتيجة تفاعل بين الطموحات الوطنية، والضغوط والاوضاع الداخلية، والظروف والاوضاع الاقليمية والدولية، والامكانات المتوافرة لدى الاطراف المعنية، كما انها قد تكون احياناً نتيجة طموحات القادة الشخصية والطاقات والامكانات التي يستطيعون تعبئتها لتحقيق طموحاتهم. وهكذا، تصبح معرفة العوامل والظروف التي ادت الى بلورة اهداف دولة ما ضرورة ماسة في محاولة تحديد اهداف هذه الدولة ورسم الخطوط العريضة لسياستها.

ينص المبدأ الثاني على استحالة تجزئة الحرب، اي استحالة دراسة مراحل منها بمعزل عن المراحل التي سبقتها او تلتها. وهذا خطأ وقع فيه بعض من درس الحرب اللبنانية. فالتشديد على مراحل معينة قد يحصر اهتمام الباحث في اهداف ومواقف آنية غالباً ما تكون محاولة تأقلم مع المتغيرات على الساحة المحلية او الاقليمية او الدولية، وتلهيه بالتالي عن الاهداف الطويلة الامد والخطوط العريضة لسياسة الدولة او الجماعة المعنية. وتكمن خطورة تجزئة كهذه في كونها قد توصل الباحث الى استنتاجات غالباً ما تكون بعيدة كل البعد عن الواقع الفعلي للامور.

خلال بحثنا عن حقيقة الاهداف السورية في لبنان، كان لا بد من العودة الى بداية الاحداث على الساحة اللبنانية، وبالتحديد، الى التاريخ المعتمد اي ١٣ نيسان ١٩٧٥، وطرح الاسئلة التالية:

ا ــ لماذا شكل الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان مشكلة مهمة ادت الى اندلاع الحرب عام ١٩٧٥؟

---

* دكتورة في العلوم السياسية، استاذة في الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية.

ب ــ لماذا لم تنشأ هذه المشكلة، وبهذه القوة، قبل عام ١٩٧٥، رغم التواجد الفلسطيني على أرض لبنان منذ العام ١٩٤٨؟

ج ــ لماذا تعطي دولة كسوريا الدعم المطلق لتحقيق المطالب الفلسطينية في لبنان، رغم ان تحقيق هذه المطالب لا يمكن ان يتم الا على حساب سيادة لبنان ووحدته واستقلاله؟

د ــ لماذا تغاضت اسرائيل والدول العربية والدول الكبرى عن هذه الممارسات السورية على ارض لبنان؟

هـ ــ ولماذا تجلى الرفض اللبناني للممارسات الفلسطينية وللتدخل السوري في الشؤون اللبنانية في مقاومة حزبية وشعبية، وليس في مقاومة من قبل أجهزة الدولة؟

للاجابة على هذه الاسئلة، عدنا الى العديد من المراجع العلمية حول لبنان والشرق الاوسط، واستندنا في بحثنا عن الحدث بوجه خاص الى مراجعة الصحف اليومية الصادرة في لبنان، وسوريا، وبعض البلدان العربية، والولايات المتحدة وبريطانيا منذ العام ١٩٦٧ حتى اليوم. ان قرار اعتماد العام ١٩٦٧ كنقطة انطلاق لبحثنا لم يكن قراراً عشوائياً، بل جاء نتيجة تتبع للاحداث اليومية والتصريحات السياسية التي اظهرت بدء تبلور المشكلة الفلسطينية في لبنان عقب حرب ١٩٦٧ بين اسرائيل والدول العربية، والتغيرات التي حصلت في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك، شكلت التصاريح وخطب القادة السوريين والمحاضر المنشورة للاجتماعات التي دارت بين القادة السوريين واللبنانيين، منذ العام ١٩٧٥، مصدراً اساسياً لمعلوماتنا.

لقد كشف تتبع الاحداث اليومية على الساحة اللبنانية وتقصيها والبحث عن انماط التصرف فيها ان حرب لبنان، خلافاً للاعتقاد السائد، لم تبدأ يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥. فهذه الحرب بدأت في نهاية الستينات، وبالتحديد، مع الاحداث التي آلت الى توقيع اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩. ومرت هذه الحرب في مراحل اربع لا يمكن فهم احداها بمعزل عن سابقتها او سابقاتها. وتشكل الفترة الممتدة بين نهاية الستينات والعام ١٩٧٥ مرحلة منسية من حرب لبنان قلما استقطبت اهتمام الباحثين. تكمن اهمية هذه المرحلة في ما تلقيه دراستها من اضواء مهمة على طبيعة هذه الحرب والاطراف الحقيقية فيها. فقد شهدت هذه الفترة حرباً فلسطينية ــ سورية غير معلنة على الدولة اللبنانية، بشقيها المسلم والمسيحي، كما شهدت تطابقاً ملحوظاً بين المصالح السورية والاسرائيلية. وكان لشلل الحكومة اللبنانية في التعاطي مع الضغوط السورية والفلسطينية آنذاك، دوره المهم في تمهيد السبيل للانتفاضة المسيحية المسلحة، ليس فقط ضد الامتداد الفلسطيني والهيمنة السياسية السورية بل ضد الحكومة اللبنانية ايضاً التي فشلت في أخذ المواقف الصارمة. ولم تكن حادثة عين الرمانة يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥ سوى نقطة تحول في مسار هذه الحرب نتيجة التغير الذي طرأ على هوية الاطراف وستراتيجيتهم وتحالفاتهم. فبعد ان كان الصراع بين الفلسطينيين والسوريين، من جهة، والدولة اللبنانية بشقيها المسلم والمسيحي، من جهة اخرى، اصبح حرباً بين الفلسطينيين والسوريين واعوانهم، من جهة، والميليشيات المسيحية، من جهة اخرى. ولقد ساهم قادة الميليشيات المسيحية، كما سنظهر ادناه، في اعطاء صورة خاطئة عن حرب لبنان واظهارها بمظهر الصراع الاهلي الطائفي البحت، من خلال تشديدهم على اعتماد يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥ كتاريخ لبدء الحرب في لبنان.

لكن هذا التاريخ لم يكن سوى بداية المرحلة الثانية من حرب لبنان التي شهدت تغيراً في هوية الاطراف، وتضارباً مهماً بين المصالح السورية والاسرائيلية لا سيما بعد عام ١٩٧٧، وتنوعاً في الاساليب السورية المعتمدة لتحقيق اهدافها. اهم هذه الاساليب كان اسلوب تغيير التحالفات لتشريع وجود قواتها في لبنان وللحؤول دون توصل اللبنانيين الى اتفاق، كما سنظهر ادناه. لقد بدأت بوادر انتهاء هذه المرحلة بالظهور مع العزلة التي اصابت سوريا اقليمياً بفعل الاجتياح الاسرائيلي للبنان والمباشرة في مفاوضات السلام اللبنانية ــ الاسرائيلية.

وجاءت احداث ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤، لا سيما ما يتعلق منها بالاخطاء الجسيمة التي ارتكبها حكم الرئيس امين الجميل على الصعيد اللبناني بوجه خاص، لتعلن انتهاء هذه المرحلة كلياً وبدء مرحلة جديدة عادت فيها المصالح

الاسرائيلية ــ السورية الى تطابق. كانت هذه المرحلة مرحلة انهيار مؤسسات الدولة وتفككها. وقد بدأت مؤشرات انتهائها بالظهور مع الاجراءات التي اتخذها العماد ميشال عون خلال شهري شباط وآذار ١٩٨٩ لاستعادة هيبة الدولة وسيطرتها على مقدرات البلد. اذ جاء اعلان العماد عون في ١٤ آذار ١٩٨٩ حرب التحرير ضد الاحتلالات الاجنبية لارض لبنان، وفي طليعتها الاحتلالين السوري والاسرائيلي، ليسجل بداية مرحلة جديدة في تاريخ حرب لبنان اقل ما يقال فيها انها اعادت الصراع الى جذوره، اي الى كونه صراعاً بين الدولتين اللبنانية والسورية.

فما هي الأهداف السورية في لبنان؟ وهل هناك تناقض بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية؟ ولماذا تحتفظ سوريا بما يفوق الثلاثين ألف جندي، على أرض لبنان وتتكبد الكلفة الباهظة لهذا الوجود وما يسببه من مواجهات عسكرية؟ ولماذا تصر سوريا على ضرورة تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي بينما لا تقوم بأي تحرك لتحرير مرتفعات الجولان بل تستمر في طلب التجديد لقوات الطوارىء الدولية هناك لتجنب المواجهة مع اسرائيل؟ ويصبح السؤالان الأخيران فائقي الأهمية اذا أخذنا في الاعتبار انه قد سبق لاسرائيل أن أعلنت ضم الجولان عام ١٩٨١، ولم تتجرأ على الاعلان عن ضم شبر واحد من لبنان حتى اليوم.

تشكل الخطوط العريضة للاهداف السورية في لبنان والمنطقة خلال السنوات العشرين الماضية موضوع القسم الاول من هذه الدراسة، بينما يعالج القسم الثاني الأساليب التي استخدمتها سوريا ابان هذه الفترة لتحقيق اهدافها الاساسية واهداف آنية اخرى فرضتها التطورات والظروف الدولية والاقليمية والمحلية. يتضمن القسم الثالث عرضاً لمواقف الدول المعنية بحرب لبنان من الممارسات السورية، والعوامل التي ادت الى هذه المواقف، وسيلاحظ القارىء ان القسم الثالث يفتقر الى عرض موقف الطرف المعني الاول الا وهو الدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية. ويعود هذا الى صعوبة تحديد موقف الشرعية اللبنانية من الممارسات السورية دون الغوص بالتفصيل في دقائق السياسة الداخلية اللبنانية. وبما ان رأينا يختلف عن رأي العديد ممن كتبوا حول السياسة اللبنانية لجهة تحميل وزر ما جرى ويجري على ارض لبنان للتركيبة الطائفية فيه، فقد رأينا، بسبب ضيق المجال هنا، ان نترك هذا الموضوع لبحثه بالتفصيل في دراسة ستصدر قريباً وتشدد على كون الاقطاعية السياسية والنزعة الفردية اللبنانية، اللتين تستخدمان الطائفية غطاء لهما، العلتين الاساسيتين في النظام اللبناني. ونختتم دراستنا بمحاولة تقييم المرحلة الحاضرة ومدلولاتها، بالنسبة الى السياسة السورية في لبنان، مشددين على ان لا مخرج لازمة لبنان الا بلقاء بنيه، اولا، وبتحمل العالم لمسؤولياته، ثانياً.

قبل الانتقال الى القسم الاول من هذه الدراسة تجدر الاشارة الى اننا لا نرمي أبداً، من خلال حصر دراستنا في الدور السوري في حرب لبنان، الى ابعاد الضوء عن الدور الاسرائيلي (الذي شكل موضع اهتمام العديد من الباحثين)، او دور الدول الاخرى المعنية بحرب لبنان. كما اننا لا نرمي ابدا الى رفع المسؤولية عن عاتق اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، الذين حولوا ولاءهم بجميع الاتجاهات الا باتجاه لبنان، وبالتالي، لم يحاولوا الجلوس الى طاولة واحدة لحل خلافاتهم وليمنعوا العالم من تصدير الموت والدمار الى بلد لم يصدر الى العالم غير العلم والمعرفة.

القسم الاول

الاهداف السورية

ان اي دراسة موضوعية للاهداف السورية في لبنان لا بد وان تكون ناقصة ما لم تبدأ بالتمييز بين الاهداف السورية التقليدية وأهداف النظام العلوي* الحاكم في سوريا، منذ مطلع السبعينات. هذا التمييز ضروري لان

★ سوف تستعمل هنا عبارة النظام العلوي للدلالة على التوجه السياسي الباطني للحكم القائم في سوريا منذ عام ١٩٧٠، وليس للتعبير عن أي مدلولات مذهبية او طائفية.

التلهي بالتشديد على الاهداف السورية التقليدية يؤدي الى اغفال اهداف النظام العلوي في لبنان والمنطقة، والتي هي اخطر وادق من الاهداف التقليدية في هذه المرحلة من تاريخ الشرق الاوسط ككل.

تقع اهداف سوريا التقليدية في لبنان في خانة ما يسميه علماء السياسة الاهداف او المصالح الاساسية للدول. وتتعلق هذه الاهداف عادة بالحفاظ على الارض وصيانة وحدة واستقلال وسيادة الدولة المعنية على كامل أراضيها(١). اهداف سوريا التقليدية في لبنان تتلخص، اولا، بمحاولة ضم لبنان لتحقيق مشروع «سوريا الكبرى» او «الهلال الخصيب»، او «الامة العربية». وهذا حلم راود السوريين منذ زمن ولا يزال يراودهم حتى اليوم. لقد عملت الحكومات السورية المتعاقبة، كل حسب مقدرتها من اجل تحقيق هذا الهدف. وتتلخص الاهداف التقليدية، ثانياً، بالعمل على ضمان ان لا يكون لبنان، مرتع الحرية الفكرية والسياسية في الشرق العربي، مركزاً تحاك فيه الانقلابات ضد الانظمة السورية الحاكمة(٢).

هذه الاهداف السورية التقليدية هي حلم من احلام النظام العلوي ايضاً، شرط ان يبقى مسيطراً على السلطة في سوريا. لكنها تبقى احلاماً طويلة الاجل، وتبقى العقبات في سبيل تحقيقها اكبر من ان يستطيع اي نظام سوري تجاهلها مهما قويت قبضته الحديدية. لذا لم يتوقف الحكم السوري الحالي عند تحقيق هذه الاهداف رغم استخدامه لها كغطاء، بل تخطاها لتحقيق اهداف اخرى، فرضتها التطورات الدولية والاقليمية، منها ما هو آني يتعلق بالوضع داخل سوريا، ومنها ما يتعلق بالحلم الذي طالما راود العلويين، الا وهو اقامة دولة علوية خاصة بهم(٣).

ما هي الاهداف العلوية بالتفصيل وما علاقة لبنان بها؟

يقتضي تحديد الاهداف العلوية استعراضاً سريعاً لاهم الاحداث التي حصلت منذ العام ١٩٦٦، اي تاريخ وصول حافظ الاسد الى مناصب قيادية في الحكومات السورية المتعاقبة، فقد كان لهذه الأحداث اثرها الكبير في بلورة الاهداف العلوية وفي تحديد سبل تحقيقها.

اهم هذه الاحداث هي:

اولا: حرب ١٩٦٧، التي ادت الى خسارة سوريا لمرتفعات الجولان والى اظهار تفوق اسرائيل العسكري.

ثانياً: الخلاف اللبناني ـ الفلسطيني حول حرية العمل الفلسطيني المسلح في لبنان، والذي ادى الى مواجهات مسلحة بين الفلسطينيين والجيش اللبناني وكان ذريعة للتدخل السوري في الشؤون اللبنانية(٤).

ثالثاً: احداث الاردن. ١٩٧٠ ـ ١٩٧١،التي، وان آلت الى ضرب المقاومة الفلسطينية عسكرياً والى نزوح عدد كبير من المقاتلين الفلسطينيين الى لبنان وسوريا، فقد حققت نصراً سياسياً ساحقاً لمنظمة التحرير الفلسطينية التي عوملت، في المؤتمرات العربية لحل ازمة الاردن، على قدم المساواة مع الحكومة الاردنية(٥). ومن اهم نتائج حرب الاردن انها وجهت الانظار العربية الى قوة منظمة التحرير الفلسطينية المتصاعدة، والى نزعتها العسكرية المتزايدة،

---

(١) Holsti K.J. International Politics (Prentice Hall Int. Inc. London) 2nd ed. 1972 p. 136.

(٢) Stookey R.W America and the Arab States: An Uneasy Encounter (John Wiley and Sons: N.Y) 1975 pp 232 - 234.

(٣) مراجع نص الوثيقة التي تقدم بها الوجهاء العلويون الى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوزم، والمحفوظة تحت رقم٢٥٤٧،تاريخ ١٥/٦/١٩٣٦، في سجلات الخارجية الفرنسية. جريدة **الأنوار** ٢٣ ايار ١٩٨٩، العدد ١٠١٤٢، ص ٣ و٩. كذلك، راجع جريدة **النهار** بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٨٩، العدد ١٧٣٦٠، للرد الذي تقدم به الدكتور جوزف الياس على هذه الوثيقة. وللمزيد حول طموحات العلويين الانفصالية هذه، راجع «الطائفة العلوية» للعقيد نهرا الشالوحي، كلية القيادة والاركان، ١٩٨٤، وبخاصة الوثائق المتعلقة باجتماع القادة العلويين في القرداحة، عام ١٩٦٠، وفي حمص، عام ١٩٦٣، ومقررات هذه الاجتماعات.

(٤) مراجعة للصحف اليومية الصادرة في لبنان ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠.

(٥) Stookey op. cit p. 232 - 234

والى بوادر استقلال قرارها عن الدول العربية. ومقدرتها على ممارسة الضغوط وخلق مشاكل داخلية لا يستهان بها لاي نظام عربي تتواجد على ارضه ولا يماشي طموحاتها التحريرية(٦).

رابعاً: الطروحات العديدة لحل مشكلة الشرق الاوسط على اساس القرار ٢٤٢ خلال الفترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣، والخلافات الجذرية بين العرب واسرائيل على تفسير بنود هذا القرار.

خامساً: حرب ١٩٧٣ ونتائجها الدولية والاقليمية. ومن اهم هذه النتائج:

ــ اعادة تأكيد تفوق اسرائيل العسكري وصعوبة استرداد الاراضي العربية المحتلة بالقوة.

ــ بروز مخطط كيسينجر لحل مشكلة الشرق الاوسط وتصدره الطروحات الاخرى للحل.

لقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تحديد وبلورة اهداف الرئيس حافظ الاسد السياسية. اذ ساهم النزاع اللبناني ــ الفلسطيني، واحداث الاردن، وما نجم عنهما من احداث دامية ونتائج مهمة في كل من البلدين، في تحديد الهدف الاني الاول للنظام العلوي، وهو التخلص قدر المستطاع من الوجود الفلسطيني المسلح على الارض السورية والتشدد في ضبط نشاط ما تبقى منه. فابعاد المسلحين الفلسطينيين عن الارض السورية شرط ضروري لتجنب تزعزع الاستقرار الداخلي وللمحافظة على استقلال قرار النظام العلوي في تحديد زمان ومكان المواجهة مع اسرائيل.

وتظهر مواقف الاسد من الفلسطينيين خلال حرب الاردن وبعدها مباشرة في سوريا انه استفاد من تجارب غيره. فقد عارض حافظ الاسد، بصفته وزير الدفاع السوري، سياسة الرئيس السوري نور الدين الاتاسي لجهة التدخل عسكرياً في حرب الاردن دعماً للفلسطينيين. كما سارع لدى تسلمه رئاسة الجمهورية السورية الى ضبط اعمال المقاومة الفلسطينية من سوريا، ومصادرة الاسلحة المرسلة الى الفلسطينيين عبر المرافىء السورية والسماح لعربات الشحن الاردنية بالمرور عبر الاراضي السورية، ناقلة السلاح المرسل الى الجيش الاردني والذي كان يفرغ في مرفأ اللاذقية. بذلك ساعد الاسد النظام الاردني في القضاء على المقاومة الفلسطينية نهائياً موفراً بذلك على اسرائيل والولايات المتحدة مخاطر تنفيذ خطة التدخل المباشر، التي كانا ينويان القيام بها لدعم النظام الاردني ضد الفلسطينيين(٧). واخيراً عمل نظام الاسد على تشجيع المقاتلين الفلسطينيين على التوجه الى لبنان تحت شعار ان تحرير بيروت هو شرط ضروري وسابق لتحرير فلسطين.

الهدف العلوي الآني الثاني ذو شقين مترابطين: أولا، تجنب المواجهة العسكرية مع اسرائيل، خاصة بعد توقيع اتفاقية الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية عام ١٩٧٤. وثانياً، العمل على الامساك باكبر عدد من الاوراق للمساومة بها في اية مفاوضات سلمية مستقبلية بين العرب واسرائيل. وقد حدد هذا الهدف عاملان هما، اولا، التثبت من صعوبة استعادة الجولان عسكرياً بعد تجربة ١٩٧٣، وثانياً، التصلب الاسرائيلي من قضية الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والذي عبر عنه ابا ايبان افضل تعبير في مقابلة اجرتها معه مجلة التايم حيث قال:

«لو كنا مجانين كفاية لنتخلى عن مرتفعات الجولان وشرم الشيخ وكامل سيناء والضفة الغربية، اما كان الاجتياح الهائل الذي حدث يوم السادس من اكتوبر ليقضي على الآلاف من مدنيينا ويخرب مراكزنا السكنية ويؤدي الى انزال المصيبة بنا؟ أقول لكم ان مجزرة أفظع من اوشويتز كانت لتحصل مهددة بقاء اسرائيل. فاقتراح العودة الى حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧ هو عمل غير مسؤول في ضوء ما ظهر للعيان»(٨).

---

(٦) المرجع ذاته.

(٧) المرجع ذاته.

(٨) Time (Oct. 29, 1973) p. 44

هذه العوامل جعلت تجنب المواجهة مع اسرائيل امراً ضرورياً بالنسبة الى سوريا، خاصة بعد ١٩٧٤، لانها ستكون مواجهة منفردة بسبب صعوبة جر مصر الى حرب كهذه بعد ظهور مؤشرات على نية مصر في توقيع اتفاق سلام مع اسرائيل وتحولها نحو الولايات المتحدة(٩). كذلك، فان أي مواجهة منفردة مع اسرائيل لن تكون مضمونة النتائج، ومحاذيرها الداخلية كبيرة، خاصة وان احتمال الخسارة فيها اكثر بكثير من احتمال الربح في ضوء التجارب السابقة.

اما الاوراق التي عمل نظام الاسد على الامساك بها فهي:

الورقة الفلسطينية (١٩٧١ ــ ١٩٨٤)، الورقة اللبنانية (١٩٧١ ــ ١٩٨٩) وورقة الارهاب (١٩٨٢ ــ ١٩٨٩).

تجلت اهمية الورقة الفلسطينية، التي افلح النظام العلوي في الامساك بها حتى العام ١٩٨٤، في كونها سيفاً ذا حدين: فاما ان يساوم بها او يساوم عليها. فتقوية سوريا للفلسطينيين هي وسيلة ضغط بيد سوريا على الصعيد العربي، والاسرائيلي والدولي، واضعاف الفلسطينيين او حتى القضاء عليهم هو خدمة ذات ثمن باهظ لا بد لاسرائيل والولايات المتحدة من دفعه.

اما اهمية الورقة اللبنانية فتكمن في كون لبنان:

١) المكان الوحيد المتوفر لاستيعاب الفلسطينيين وابقائهم تحت القبضة السورية.

٢) الستارة التي سيختبىء وراءها النظام السوري لتجنب المواجهة مع اسرائيل.

٣) البديل السوري عن الجولان.

٤) المركز الوحيد في الشرق العربي الذي يستطيع فيه النظام العلوي تسديد الضربة القاضية لمبدأ التعايش بين الطوائف، ممهداً بذلك لاعلان دولة علوية على جزء من سوريا ولبنان.

٥) اداة تريد سوريا استخدامها لابتزاز العرب والعالم مادياً وسياسياً. ولضمان سيطرتها على الورقة اللبنانية، كان لا بد لسوريا الاسد من دخول لبنان والعمل على البقاء فيه، ايا كان الثمن.

وكما ان الورقة الفلسطينية سيف ذو حدين كذلك ورقة الارهاب. وقد برع النظام السوري منذ عام ١٩٨٣، وبالتعاون مع ايران، في استخدام هذه الورقة اما للضغط على الدول واما لامتصاص نقمتها.

اما الهدف العلوي الاخير والطويل الامد، فهو تحقيق حلم الدولة العلوية على حساب سوريا ولبنان والعرب ولمنفعة اسرائيل. وقد جند نظام الاسد جميع الوسائل، خاصة منذ العام ١٩٧٦، لبلوغ هذا الهدف. ولتمهيد الطريق امام هذا الهدف العلوي، كان لا بد للرئيس السوري من ان يثبت فعلياً صحة المقولات التي استند اليها الوجهاء العلويون عام ١٩٣٦، ومن بينهم سليمان الاسد والد الرئيس السوري الحالي، لتبرير طلبهم الى السلطات الفرنسية بعدم انهاء انتدابها على سوريا قبل ضمان قيام دولة علوية مستقلة في انحاء من سوريا. اهم هذه المقولات هي:

١ ــ استحالة التعايش السلمي بين الطوائف اجمالا.

٢ ــ استحالة تعايش المسلمين مع اي طائفة كانت.

٣ ــ ان الحكم البرلماني ليس الا غطاء لسيطرة اغلبية دينية على الاقليات.

(٩) بدأت بوادر هذه النية المصرية بالظهور خلال مفاوضات الكيلومتر ١٠١، حين تقابل الضباط المصريون والاسرائيليون، وجهاً لوجه، منذ بدء الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

هذه هي باختصار الاهداف العلوية في لبنان والمنطقة والتي ضحّى النظام العلوي بالغالي والرخيص في سبيل تحقيقها، واستعمل لتنفيذها جميع الاساليب المتوافرة. لقد تراوحت هذه الاساليب، موضوع القسم الثاني من هذه الدراسة، بين اسلوب تحوير التاريخ لاخفاء نواياه الحقيقية وبين اعمال العنف من ارهاب وقصف عشوائي جاوز بحدته الحروب الشاملة.

القسم الثاني

الاساليب السورية

جندت سوريا خلال العقدين الماضيين العديد من الاساليب والوسائل لتحقيق اهدافها المذكورة اعلاه. وقد تنوعت هذه الاساليب واختلفت، ان من حيث النوع او الحدة، باختلاف الظروف المحلية والعربية والدولية. وفيما يلي عرض لاهم هذه الاساليب والاهداف المحددة التي رمى كل اسلوب الى تحقيقها.

اولا ـ الاسلوب الاول: تحوير التاريخ

عمد النظام العلوي منذ العام ١٩٧٥ حتى تاريخنا هذا، عبر تصاريح قادته ووسائل اعلامه، الى التشديد على الامور التالية: اولا، ان الحرب في لبنان ابتدأت عام ١٩٧٥ اثر حادثة عين الرمانة. ثانياً، ان الجيش السوري دخل الى لبنان بصورة شرعية عام ١٩٧٦، بناء لطلب من الحكومة اللبنانية ضمن قوات الردع العربية وبموافقة مسيحية. ثالثاً، ان الحرب في لبنان هي حرب اهلية بين المسلمين والمسيحيين. ورغم كون تصاريح القادة السوريين تذكر احياناً بأن الحرب في لبنان هي حرب اللبنانيين ضد اعداء لبنان والأمة العربية، وهي حرب لبنانية وعربية ضد الصهيونية وطموحاتها، نجدها تعود وفي سياق التصريح ذاته الى اظهار المسيحيين بمظهر العمالة والارتهان للصهيونية واظهار المسلمين بمظهر المدافع عن لبنان وعروبته.

هذه الادعاءات السورية اصبحت رائجة داخلياً وعربياً ودولياً بشكل اعمى الابصار عن الحقائق التاريخية، وعقد بالتالي الازمة اللبنانية واخر حلها. وانطلاقاً من المبدأ القائل انه لا يمكن معالجة الداء ما لم يتم تحديده، سنبدأ بتصحيح هذه الاخطاء الرائجة ودحض الادعاءات السورية.

١ ـ دحض الادعاء الأول: بداية حرب لبنان

ان ما درجت تسميته بالحرب اللبنانية لم يبدأ يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥ رغم وجود اجماع او شبه اجماع محلي وعربي ودولي على استعمال هذا التاريخ لتحديد بداية الحرب. فالحروب، كما يثبت التاريخ القديم والحديث، لا تنشب بين ليلة وضحاها ولا يمكن تحديد اليوم والساعة وحتى الشهر الذي تبدأ بالتفاعل خلاله مجموعة العوامل التي ادت الى اندلاع شرارة الحرب. ما يمكن تحديده هو تاريخ بدء العمليات العسكرية فقط. والتشديد على ١٣ نيسان ١٩٧٥ كتاريخ لبدء العمليات العسكرية او المواجهة المسلحة في لبنان يجعل اي متتبع للاحداث اللبنانية يتساءل لماذا ١٣ نيسان ١٩٧٥ وليس اي من الاحداث التالية:

ـ تظاهرات ٢٣/٢/١٩٦٩ التي نظمها حزب البعث الاشتراكي العربي (الجناح المؤيد للحكم السوري) والتي اسفرت عن احداث دامية.

ـ احداث بيروت وصيدا بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٩، التي اسفرت عن ١١ قتيلا و ٨٢ جريحاً، والتي ادت الى تقدم لبنان بشكوى ضد سوريا الى جامعة الدول العربية.

ـ الاعتداءات المتكررة لمنظمة الصاعقة التابعة مباشرة لقيادة الجيش السوري على ثكنات الجيش اللبناني،

ومخافر الدرك، ومراكز قوى الامن العام، والامن الداخلي على طول الحدود اللبنانية السورية، وعلى مخفر نهر بيروت بتاريخ ١٩٧٢/١/١.(١٣)

ـ اعتداءات لواء اليرموك على الجيش اللبناني بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣.

ـ اعتداءات جيش التحرير الفلسطيني على مركزي الدرك والامن العام اللبناني في العريضة وعلى القاعدة الجوية في القليعات بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٠.

وغيرها العديد من المواجهات المسلحة التي لا مجال لتعدادها كلها هنا. لماذا يتوقف الجميع عند حادثة عين الرمانة؟ لا نرى مبرراً علمياً لهذا بل اغفالا للحقائق والوقائع المشار اليها اعلاه. فاذا كان التبرير لاعتماد تاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥ هو ان العمليات العسكرية اخذت صفة الاستمرار منذ ذلك التاريخ، فاننا نطلب من القارىء العودة الى الصحف الصادرة في الفترة الممتدة بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ليلاحظ الاستمرارية في المواجهات المسلحة بين الجيش اللبناني، من جهة، ومنظمات فلسطينية تابعة لسورية، من جهة اخرى.

اما اذا كان التبرير لاعتماد هذا التاريخ هو هوية طـرف النزاع المسلح فالرد عليه يستدعي دحض الادعاء السوري الثاني والقائل بان الحرب في لبنان هي حرب اهلية.

٢ ـ **دحض الادعاء الثاني:** حرب لبنان ليست حرباً اهلية بحتة.

ان الحرب التي اندلعت على الارض اللبنانية ليست اساساً حرباً بين المسلمين والمسيحيين كما يحاول البعض جاهداً اظهارها. فالخلافات بين اللبنانيين، اكانت بين مسلمين ومسيحيين او بين المسلمين او بين المسيحيين، قديمة بقدم تاريخ لبنان، والخلافات السياسية بين اللبنانيين ملازمة للبنان منذ اعلان استقلاله. أفلم يكن الميثاق الوطني والمادة ٩٦ من الدستور حلاً مؤقتاً للخلاف على ان يتوصل اللبنانيون معاً الى صيغة داخلية جديدة ترضي طموحات جميع ابنائه وتحفظ لهم كرامتهم؟ وبما انه لا مجال للتفصيل في تحديد مسؤولية التخاذل في التوصل الى صيغة كهذه، نكتفي بالاشارة الى ان المسلم اللبناني شريك للمسيحي اللبناني، وعلى جميع المستويات، في زيادة الخلافات بين ابناء الوطن الواحد، او على الاقل في عدم العمل جدياً على تقليلها او ازالتها او منع الغرباء من استعمالها كغطاء لتمرير سياساتهم.

والسؤال الذي لا بد من طرحه هنا هو: هل فاقت حدة الخلافات بين ا للبنانيين في مطلع السبعينات ما كانت عليه قبلا الى درجة حالت دون لقاء اللبنانيين لحل خلافاتهم سلمياً، ولم تترك خياراً امامهم سوى اللجوء الى السلاح لاقرار الاصلاحات وتحقيق المطالب؟ الاجابة هي النفي. فمراجعة سريعة للصحف الصادرة بين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٤ تظهر ان الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية لم تكن موضوعاً يتصدر الصحف، لكنها تظهر ان الخلاف كان على اشده بين الدولة اللبنانية، بشقيها المسلم والمسيحي، من جهة، وبين النظام السوري الحاكم حول حرية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان والاساليب المتعددة التي استخدمها النظام السوري للضغط على الحكومة اللبنانية في هذا المجال(١٠). كذلك تبين مراجعة معمقة لتاريخ لبنان المستقل ان الخلافات بين اللبنانيين لم تكن لتدفعهم يوماً الى حمل السلاح الا عند توافر عامل او اطرف اقليمي يعمل على تأجيج الخلاف خدمة لمصالحه، وهذا ينطبق على جميع الاحداث الدامية في لبنان، بدءاً باحداث ١٩٥٨ وانتهاء باحداث اليوم. وليس من اثبات على صحة ما نقول افضل مما ورد على لسان عبد الحليم خدام في اجتماع قمة عرمون بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٦. فقد قال خدام رداً على طلب عبد الله اليافي وصائب سلام وكمال جنبلاط، بعدم ادخال نص في الدستور يحصر رئاسة الجمهورية في الطائفة المارونية:

---

(١٠) راجع الصحف الصادرة في لبنان وسوريا. من اجل مراجعة مختصرة لعناوين هذه الصحف، وأهم الاحداث، أنظر **العلاقات اللبنانية ـ السورية** ١٩٤٣ ـ ١٩٨٥، الجزء الاول، ١٩٨٦، منشورات مركز التوثيق والبحوث اللبناني.

«هل قامت هذه الحرب من اجل المطالب؟... لا المسلمين بدأوا الحرب ولا الفلسطينيين... الطرف الآخر هو الذي بدأ الحرب، وهم الكتائب والمسيحيون، وذلك لاخراج الفلسطينيين من لبنان، هذا هو السبب الرئيسي والدليل ان المطالب الاسلامية موجودة قبل الفلسطينيين ولم تؤد الى حرب...

... ليست الموارنية بالموراني. اسمحوا لي بأن أقول للسياسيين كلكم مارستم الحكم، وكلكم، بشكل أو بآخر، خدمتم الورانية السياسية وكنتم موارني بالمفهوم السياسي»(١١).

لقد ورد هذا الرأي ايضاً على لسان الرئيس السوري حافظ الاسد في خطاب القاه حول الازمة اللبنانية بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦، حين قال:

«ان الصراع في جوهره ليس بين المسيحية والاسلام. انه بين الاسلام والمسيحية، من جهة، واعدائهما، من جهة اخرى».(١٢).

اذا كان لما ذكرناه أعلاه من دلالة، فهي أن الحرب في لبنان بدأت في نهاية الستينات، وامتدت حتى الثمانينات، ولم تكن حادثة عين الرمانة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥ سوى نقطة تحول في مسار هذه الحرب كما سنظهر أدناه. كذلك ان الحرب في لبنان، سواء اعتمدنا نهاية الستينات او ١٩٧٥ تاريخاً لبدئها، لم تكن حرباً بين اللبنانيين بل حرباً بين الدولة اللبنانية، من جهة، والفلسطينيين والسوريين، من جهة أخرى، ثم تطورت عام ١٩٧٥ لتصبح بين الفلسطينيين والسوريين واعوانهم من اللبنانيين، من جهة، وبين اللبنانيين الرافضين لا للحق الفلسطيني، بل لاحقاق الحق الفلسطيني على حساب لبنان وللتدخل السوري السافر في الشؤون اللبنانية. واستمرت الحرب هكذا حتى العام ١٩٨٢ الذي يعتبر نقطة تحول اخرى في مسار هذه الحرب.

٣ ـ دحض الادعاء الثالث.

يتعلق هذا الادعاء بتحديد تاريخ الدخول السوري الى لبنان بالعام ١٩٧٦، وكونه قد تم بناء لطلب من الحكومة اللبنانية وضمن قوات الردع العربية وبموافقة القادة المسيحيين. صحيح ان القوات السورية دخلت الى لبنان بصورة «شرعية» عام ١٩٧٦، لكن هذا لا ينفي وجودها على ارض لبنان قبل هذا التاريخ وبصورة غير شرعية، تارة تحت غطاء فلسطيني، وتارة اخرى تحت ستار العمال السوريين في لبنان، وطوراً دون غطاء. ويجد القارىء الاثبات على صحة ما نقول في الصحف الصادرة خلال فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥، والتي تصدرت صفحاتها بصورة شبه دائمة الاحداث التالية:

ـ محاولة الحكومة السورية تقوية منظمة الصاعقة التابعة لها، واطلاق يدها في لبنان، وممارسة جميع انواع الضغوط على الحكومة اللبنانية للقبول بذلك (١٩٦٩ ـ ١٩٧٥).

ـ محاولة الحكومة السورية ادخال لواء اليرموك الى لبنان (١٩٧٣/٥/٣) واعادة ادخاله الى منطقتي الشمال والبقاع عن طريق العريضة، العبودية والمصنع بتاريخ ١٩٧٦/١/١٦.

ـ اعتقال سوريين يقومون باعمال شغب في لبنان (١٩٦٩/٤/٢٤) ووجود قتلى سوريين في الاشتبكات المتكررة بين الجيش اللبناني والفدائيين.

ـ عمليات تهريب الاسلحة من سوريا الى منظمة الصاعقة في لبنان دون علم السلطات اللبنانية، ورغم معارضتها، وحشد القوات السورية على الحدود مع لبنان.

---

(١١) للاطلاع على النص الكامل لمحضر الاجتماع، راجع **العلاقات اللبنانية السورية ١٩٤٣ ـ ١٩٨٥**، الجزء الثاني، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٠.

(١٢) المرجع ذاته، ص ٢٦٩ ـ ٢٨٨.

ـ دخول ٧٠ شاحنة تابعة للجيش السوري تنقل عناصر مسلحة الى الكفير عن طريق راشيا، مروراً بالاراضي اللبنانية، ودون اذن من السلطات اللبنانية. كذلك دخول فرقة سورية اخرى الى منطقة دير العشاير (١٤/٥/١٩٧٠)[١٣].

ـ اجتياز قوات من سوريا الحدود اللبنانية باعداد كبيرة قدرت بـ ٣٠٠ الية مزودة باسلحة ثقيلة مختلفة ومصفحات ومدافع، ومحاولة طلائعها احتلال مخفر بيادر العدس، واحتلالها لمخفر نيطا واسر رجال الدرك فيه (١١/٥/٧٣).

ـ الزيادة السنوية الهائلة في عدد العمال السوريين القادمين الى لبنان،والضجة التي كان يثيرها نظام الاسد حول معاملة الرعايا السوريين في لبنان ومحاولته الضغط على الحكم اللبناني لمنعه من القيام باية محاولة لضبط ممارساتهم عندنا[١٤].

ليس هذا العرض الا جزءاً يسيراً من لائحة طويلة تظهر تغلغل الجيش والاستخبارات السورية في لبنان منذ العام ١٩٦٩ تحت اغطية مختلفة. اما الاثبات على وجود الجيش السوري في لبنان كجيش نظامي قبل ١٩٧٦ ودون طلب حتى من حلفائه، فنجده في خطاب الرئيس السوري حافظ الاسد بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦ حيث قال:

«في المخيمات يا اخوان، في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، ارسلنا جنودنا منذ ثلاث سنوات للدفاع عن مخيمات الفلسطينيين في بيروت والجنوب وفي طرابلس... اخترنا هؤلاء الجنود في وقت سابق من مختلف قطاعات الجيش السوري لاسباب قومية ليدافعوا عن المخيمات ولنقوي روح الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن المخيمات في كل تشكيل من تشكيلاتنا في سوريا. كان لدينا عدد قليل من الصواريخ الفردية. وقرنا كل ما هو ممكن من هذا العدد القليل وارسلناه مع جنودنا للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان...

قررنا ان ندخل تحت عنوان «جيش التحرير الفلسطيني» وبدأ جيش التحرير الفلسطيني بالدخول الى لبنان ولا احد يعرف هذا ابداً. الذين يتحدثون باسم فلسطين... لم يكونوا على علم بقرار ادخال جيش التحرير الفلسطيني، ولم يعلموا به الا عندما اصبح داخل الاراضي اللبنانية. لم نأخذ رأيهم ولم نأخذ رأي الاحزاب الوطنية».[١٥]

ان تبرير هذا الوجود للجيش السوري في المخيمات بحجة الدفاع عنها ضد اسرائيل يطرح التساؤلات التالية:

١) لماذا لم ترسل سوريا جنودها للدفاع عن المخيمات في لبنان عندما تعرضت هذه المخيمات لبعض الاعتداءات الاسرائيلية بل ارسلتهم عندما بدأ صراع الفلسطينيين مع الجيش اللبناني الذي كان يطبق سياسة ضبط النشاط الفلسطيني المسلح على الارض اللبنانية، كما في باقي الدول العربية وفي طليعتها سوريا، حماية لامنه واستقراره الداخليين؟

٢) لماذا تضحي سوريا بارسال عدد كبير او صغير من جيشها وعتادها الى بلد لم يدخل حرب ١٩٧٣، في وقت كانت احوج ما تكون فيه لكل جندي ولكل رصاصة موجودة من اجل تحرير جولانها، خصوصاً وانها تدرك جيداً واقع التفوق العسكري الاسرائيلي؟ فهل الدفاع السوري عن الفلسطينيين في المخيمات اهم بكثير من تحرير الجولان؟

---

(١٣) لم تكن هذه المرة الاولى. راجع محاولة الاحتلال السورية لدير العشائر ومرتفعات ينطا وبلدة عرسال، في بعلبك، بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٩.

(١٤) راجع الاحصاءات السنوية الصادرة عن المديرية العامة للاحصاء المركزي ـ وزارة التصميم، واحصاءات المصرف المركزي منذ العام ١٩٦٩.

(١٥) النص الكامل لهذا الخطاب موجود في الصحف الصادرة بهذا التاريخ وفي **العلاقات اللبنانية السورية: ١٩٤٣ ـ ١٩٨٥**، الجزء الثاني، ص ٢٦٩ ـ ٢٨٨.

٣) لماذا انكر القادة السوريون ولا زالوا ينكرون الوجود السوري النظامي في لبنان قبل العام ١٩٧٦، ويعملون على التشديد اعلامياً على انهم جاءوا الى لبنان اساساً للمحافظة على المسيحيين عام ١٩٧٦؟

ان المحاولة السورية الفاضحة لمحو المرحلة الاولى من الحرب في لبنان، والتي ساعد اللبنانيون قادة وشعباً واعلاماً في انجاحها عن طريق عدم توجيه الأنظار اليها عن قصد او عن جهل، هي اقرار ضمني باهمية هذه المرحلة نرتكز اليه لوعي الأهداف السورية ومخططاتها وأساليب تنفيذها. لذا، ننتقل الآن الى دراسة الأساليب العلوية الباقية لتنفيذ الأهداف المذكورة أعلاه.

ثانياً ـ المقاومة الفلسطينية: ساوم بها او عليها

شهدت الفترة الممتدة بين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٨٤ جهوداً علوية حثيثة لاضعاف المقاومة الفلسطينية تمهيداً لضربها نهائياً من قبل سوريا واسرائيل. فرغم الحملة الاعلامية الشاملة التي قامت بها سوريا خلال فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥ ضد الدولة اللبنانية، والتي افلحت في اظهار سوريا داخلياً وعربياً ودولياً بمظهر المدافع الاول والاخير عن القضية الفلسطينية، واظهار لبنان بمظهر العمالة والارتهان للصهيونية والعدو الاول لهذه القضية، كانت الممارسات السورية على الارض تنقض جملة وتفصيلا ما تدعية دمشق اعلامياً.

اول ضربة وجهها نظام الاسد الى المقاومة الفلسطينية كانت منع العمل الفدائي من سوريا واغلاق الجبهة السورية ـ الاسرائيلية بوجههم. وهذا ما افضى، بالاضافة الى خسارة الجبهة الاردنية ـ الاسرائيلية، الى حصر اعمال المقاومة في الجبهة اللبنانية ـ الاسرائيلية.

الضربة العلوية الثانية للفلسطينيين كانت عملية الهائم بحرب مع الجيش اللبناني (١٩٦٩ ـ ١٩٧٥)، ومع الأحزاب والميليشيات اللبنانية المسيحية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢)، ومع الميليشيات والأحزاب الاسلامية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤)، ومع الميليشيات الشيعية في جنوب لبنان (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩).

اما تشجيع المقاتلين الفلسطينيين على التوجه الى لبنان لنصرة اخوانهم ضد الدولة اللبنانية وحكوماتها «العميلة للصهيونية»، تحت شعار «تحرير بيروت شرط سابق لتحرير فلسطين»، فكان الضربة العلوية الثالثة للمقاومة الفلسطينية. فتجميع المقاتلين الفلسطينيين في لبنان سهل على سوريا واسرائيل امكانية ضربهم باقل خسائر علوية واسرائيلية ممكنة.

تجلت الضربة العلوية الرابعة للمقاومة الفلسطينية في التخاذل السوري في الدفاع عن المقاومة خلال الغزو الاسرائيلي للبنان، عام ١٩٨٢، وفي رفض سوريا استقبال المقاتلين الفلسطينيين على ارضها بعد خروجهم من لبنان. وقد برر السيد عبد الحليم خدام هذا الموقف السوري بالتالي: «ان سوريا لا يمكن ان تقبل بشكل من الاشكال استقبال المقاتلين الفلسطينيين في اراضيها، لان في ذلك تصفية للقضية الفلسطينية وللثورة الفلسطينية... وانه يجب ان يمتلك الفلسطينيون حرية التحرك في كل الاقطار العربية بما في ذلك لبنان»(١٦).

ويثير هذا التبرير بعض التساؤلات:

ـ لماذا الرفض السوري لعودة المقاتلين الفلسطينيين الى سوريا؟

ـ لماذا يعتبر انتقالهم الى سوريا تصفية للقضية والثورة الفلسطينيتين، خصوصاً وان سوريا دولة مواجهة مع اسرائيل؟

ـ لماذا لا تعتبر موافقة سوريا على نزوح الفلسطينيين الى بلدان عربية لا حدود لها مع اسرائيل تصفية للقضية؟

---

(١٦) تصريح لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبد الحليم خدام في نيقوسيا، بتاريخ ١٩٨٢/٧/١٦. راجع الصحف الصادرة بهذا التاريخ.

ـ وهل هذا التبرير هو اعلان من قبل نائب رئيس الوزراء السوري بان سوريا ليست من الاقطار العربية، بسبب كونها لا تسمح بحرية التحرك الفلسطيني منذ العام ١٩٧١؟

رغم جميع هذه الضربات العلوية للمقاومة الفلسطينية، تمكن النظام السوري من الاستمرار في الامساك بالورقة الفلسطينية اما بسبب عدم وضوح مخططاته كلياً للفلسطينيين واما بسبب حاجة الفلسطينيين للاموال والاسلحة العربية، او بسبب الانقسامات الفلسطينية والتهاء الفلسطينيين بحقوقهم في لبنان، وبسبب الاعلام السوري المخطط ضد اللبنانيين وفشل اللبنانيون في ابراز المؤامرة العلوية ضد الفلسطينيين ولبنان على نحو واضح. ومما ساعد النظام السوري على النجاح في تمرير مخططه المواقف العربية المتخاذلة تجاه سوريا، لاسباب سنشرحها ادناه. وجاءت الضربة العلوية للفلسطينيين في طرابلس عام ١٩٨٤ بمثابة الصفعة التي افاقت قادة المقاومة الفلسطينية من سبات عميق. فقد اظهرت احداث طرابلس ما لا مجال للشك فيه، وهو ان عدو الفلسطينيين الاول هو الحكم العلوي منفذ السياسة الاسرائيلية بغطاء عربي. وكان العام ١٩٨٤ تاريخ القطيعة الكاملة بين القيادة الفلسطينية والحكم السوري، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم.

اما اسباب توجيه النظام العلوي لمثل هذه الضربة المفضوحة الى المقاومة الفلسطينية فتختصر بتوتر العلاقات بينهما بسبب المواقف السورية من المقاومة، ويكون سوريا الاسد استعملت ضرب المقاومة لامتصاص نقمة اميركية عارمة ولتقبض الثمن لاحقاً، كما سنبين ادناه. ورغم ان حسابات الربح والخسارة نتيجة ضرب المقاومة قد اظهرت للحكام السوريين آنذاك ان الربح يفوق الخسارة بكثير، الا ان هذه الحسابات لم تتضمن تحسباً لامكانية قيام انتفاضة الحجارة في الاراضي العربية المحتلة، وما لها من مدلولات على الصعيدين العربي والاقليمي. لذا نجد الحكم العلوي اليوم اكثر شراسة في تمسكه بالورقة اللبنانية والعمل على البقاء في لبنان، أيا كان الثمن.

ثالثاً ـ اسلوب تغيير التحالفات لضمان بقاء سوريا في لبنان.

بعد ان ضمن الحكم العلوي دخول قواته الى لبنان في مطلع السبعينات تحت غطاء المحافظة على الثورة الفلسطينية، عمد لاحقاً الى ضمان استمرار وجوده على الارض اللبنانية للتمكن من احكام قبضته على الورقة اللبنانية. وللقيام بهذا العمل، استعمل الحكم العلوي اسلوب تغيير التحالفات كلما تحول عنه حليف بشكل يهدد مصالحه. وخير مثال على هذا هو الانتقال من حلفه مع الفلسطينيين والاحزاب الوطنية ضد الشرعية الى التحالف مع الشرعية والمسيحيين عام ١٩٧٦ ضد الفلسطينيين واعوانهم، ثم العودة الى حلفائه الاساسيين عام ١٩٧٨ ضد المسيحيين.

ذكرنا في معرض معالجتنا للاسلوب العلوي الاول، اي تحوير الوقائع والحقائق، ان القادة السوريين ركزوا في اعلامهم وتصاريحهم على كونهم قد دخلوا لبنان بصورة شرعية، عام ١٩٧٦، بطلب من جامعة الدول العربية والحكومة اللبنانية وبموافقة المسيحيين. وقد ذهب القادة السوريون في بعض تصاريحهم الى ابعد من هذا، واعلنوا أو المحوا الى انهم جاؤوا الى لبنان بناء لطلب مسيحي تحديداً وللمحافظة على مسيحيي لبنان(١٧).

والاسئلة التي لا بد للقارىء من ان يطرحها في ضوء ما اوضحناه اعلاه هي:

ـ اذا كان السوريون موجودين في لبنان سابقاً لمحاربة الشرعية والمسيحيين، فلماذا تحولوا عن الفلسطينيين والأحزاب الوطنية وتحالفوا مع الشرعية والمسيحيين؟

ـ واذا كان المسيحيون ضد التدخل السوري السافر في الشؤون اللبنانية وضد حرية العمل الفلسطيني المسلح في لبنان، الذي كانت تدعمه سوريا بشدة، فلماذا قبل المسيحيون التحالف مع سوريا وقبلوا بوجودها العسكري في لبنان؟

(١٧) راجع تصاريح وخطب الرئيس الاسد والسيد عبد الحليم خدام والسيد فاروق الشرع، خاصة ما صدر منها منذ العام ١٩٨٨.

تتطلب الاجابة عن هذين السؤالين عودة الى احداث المرحلة الاولى من حرب لبنان. فقد شهدت الفترة الممتدة بين ١٩٦٩ و١٩٧٥ دعماً سورياً هائلاً للفلسطينيين في لبنان بهدف ابعادهم عن سوريا، كما شهدت بروز محاولة سورية، عن طريق حلفائها، لزرع بذور الفتنة الطائفية بالحديث عن المطالب الاسلامية والهيمنة المسيحية (١٩٧٤ ـ ١٩٧٦). ولكن، رغم كون سوريا تشجع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وتسلحه ضد الدولة اللبنانية، ورغم انها عملت جاهدة على التحريض الطائفي، الا انه ليس من مصلحتها:

ـ تزايد القوة الفلسطينية بحيث لا يعود بامكان النظام العلوي ضبطها، خصوصاً اذا كان تزايد القوة الفلسطينية هذا نتيجة حصول الفلسطينيين على دعم ومساعدات هامة من دول عربية مناهضة للنظام السوري، كالعراق وليبيا وبعض الدول العربية المحافظة.

ـ قيام دولة دينية متطرفة، سنية كانت ام شيعية، على حدودها، وهي الدولة التي تحكم اقليتها الدينية الضئيلة غالبيتها المطلقة بالحديد والنار.

ـ الحسم العسكري الذي يضع حداً للازمة التي عملت سوريا الاسد جاهدة على خلقها منذ مطلع السبعينات. فانتهاء الازمة بانتصار من دخلت سوريا لنصرتهم يزيل مبرر وجودها داخلياً وعربياً.

وهكذا، تحددت سياسة الحكم العلوي بالحفاظ على وضع «لا غالب ولا مغلوب»، لتبقى سوريا الغالب الوحيد والمحرك الوحيد على الساحة اللبنانية من اجل جنى اقصى المكاسب على حساب اللبنانيين ارضاً وشعباً. فالانتقال السوري من موقف الداعم والحليف للفلسطينيين والاحزاب الوطنية لا يمكن تفسيره الا من خلال هذه المعطيات ومن خلال الصراع بين سوريا، من جهة، وليبيا والعراق، من جهة أخرى.

أما الدليل على وجود التطرف الفلسطيني والاسلامي والرغبة في الحسم العسكري، فنجده في هذا المقطع المقتبس من خطاب ألقاه الرئيس الاسد، بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٧٦، حيث قال: «لماذا تصعدون القتال؟ ماذا تريدون؟ لم تقل لي الحقيقة. وان كان ما قيل لي هو الحقيقة فمأساة ان تموت دجاجة في لبنان من أجل هذه الحقيقة. قيل لي «نريد أن نحسم عسكرياً»... دعونا نكمل الطريق. في حدود اسبوعين، سنطهّر المناطق، وطبعاً تم الدخول في تفصيلات وفي اسماء القرى والمناطق في الجبل والمدن والسهل... وفوجئت بما سمعت...»(١٨).

اما الدليل على وجود دعم لهذا التطرف من قبل دول مناوئة لسوريا، وهو دعم اثار مخاوف سوريا، فقد ورد على لسان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في هذا المقطع المقتبس من محضر اجتماع قمة عرمون الثاني مع الوفد السوري في بيت الطائفة الدرزية، بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٧٦.

«كمال جنبلاط: هناك خطر ان يستفيدوا من الجيش اذا نزل في مناطقهم.

عبد الحليم خدام: بالعكس الجيش اصبح مهزوماً في نفسيته.

ناجي جميل: على كل حال، القوى ينبغي ان تضبط حتى احمد الخطيب.

كمال جنبلاط: احمد الخطيب اصبح اسطورة لا يجوز التعرض له، ظاهرته اسلم وطنياً من ظاهرة الحكام المسيحيين المسلحين.

عبد الحليم خدام: اذا لم ينته احمد الخطيب في لبنان، سيصبح مشكلة سوريا وليس مشكلة لبنانية... هناك دول عربية تدفع له. ليبيا لا يهمها في النتيجة خسارة بضعة ملايين، ولكن يصعب ان يكون هناك جيش على الحدود السورية... عندنا معلومات بان الخطيب يريد ان يحتل مطار الرياق. قالت له ليبيا اذا استوليتم على المطار سنرسل لكم طائرات فاذا نفذها نحن سنضربه»(١٩).

---

(١٨) من خطاب ألقاه الرئيس السوري في جلسة افتتاح المؤتمر العام الثاني لاتحاد شبيبة الثورة في سوريا، بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٧٦. للاطلاع على النص الكامل. راجع: العلاقات اللبنانية السورية، ١٩٤٣ ـ ١٩٨٥، الجزء الثاني، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩.

(١٩) للاطلاع على النص الكامل لمحضر الاجتماع، راجع **العلاقات اللبنانية السورية ١٩٤٣ ـ ١٩٨٥**، الجزء الثاني، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٦.

وهكذا، فان الخوف السوري ١) من تزايد نفوذ مناهضيه العرب في لبنان وما قد يترتب على ذلك من نتائج تهدد مصالحه، ٢) ومن التطرف الفلسطيني والاسلامي، ٣) ومن امكانية انهاء الازمة وبالتالي انتفاء سبب وجوده في لبنان، كان وراء تقربه من الشرعية والمسيحيين بوجه خاص. واهم عامل دفع بنظام الاسد الى تغيير تحالفاته هو كون التفافه على الشرعية يعطي وجوده العسكري صفة الشرعية، وهذه فرصة لا تسنح دوماً للمحتل. اما العامل الاخير الذي حدد موقف الحكم السوري فقد عبر عنه الرئيس الاسد حين قال:

«... الحسم العسكري... سينتج عنه، اول ما ينتج، بروز مشكلة جديدة في لبنان وفي هذه المنطقة، ستبرز مشكلة لسنا نعرف الان ماذا يمكن ان تسمى. مشكلة شعب ما، مشكلة دين ما، مشكلة لبنان، مشكلة جزء من لبنان... لكن ما نستطيع ان نؤكده الان، بدون تردد وبدون تحفظ، هو انه في حالة الحسم العسكري المقصود ستبرز مشكلة خطيرة كبيرة تشغلنا وتشغل المنطقة وتشغل العالم، وسيكون لهذه المشكلة طابع خاص. ستكون هذه المشكلة مشكلة مقهورين، وسيتعاطف العالم معها، لأن العالم يتعاطف دائماً مع المقهورين»(٢٠).

فضرب الكتائب والاحرار والشرعية، حتى ولو كان من مصلحة الحكم العلوي القيام به، هو عمل خطير على الصعيد الدولي. اما الاجابة عن الشق الثاني من السؤال والمتعلق بالتحول في الموقف المسيحي، من معارض للتدخل السوري السافر في الشؤون اللبنانية الى مؤيد لتشريع دخوله العسكري، فنجدها في الخيارات التي كانت متوافرة للمسيحيين آنذاك. فالوضع العسكري المسيحي كان ضعيفاً جداً بالمقارنة مع الفلسطينيين، ان من حيث العدد او العتاد. وقد جاء خير وصف لوضع المسيحيين العسكري آنذاك على لسان الرئيس السوري حافظ الاسد، عام ١٩٧٦، حين قال:

«ان لدى المقاومة والاحزاب الوطنية من السلاح والذخائر ما لا يملكه جيش لبنان بكامله، وليس الكتائب والاحرار فقط. كان لدى المقاومة والاحزاب من السلاح والذخائر اكثر مما تملكه الكتائب ويملكه الاحرار ويملكه جيش لبنان.

جيش لبنان بطبيعة الحال لم يكن في المعركة، لم يكن طرفاً في المعركة على الاطلاق»(٢١).

وعلى لسان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام حين قال، واصفاً القوات الكتائبية والاحرار:

«لا... وضعهم العسكري الان لا يمكنهم من العمل لانهم عارفون ان في لبنان قوى عسكرية يمكن ان تسحق اي تحرك منهم. على كل حال اخواننا عيونهم مفتحة... والاحتمال ينبغي ان يكون واضحاً عندنا»(٢٢).

وبسبب بقاء الجيش خارج النزاع نتيجة الضغوط السورية التي سنذكرها ادناه، لم يكن امام المسيحيين سوى خيارات ثلاثة خصوصاً وان القضية لم تكن قضية لبنانية ــ لبنانية. الخيار الاول هو خوض المعركة غير المتكافئة مع خسارة اكيدة. الخيار الثاني هو ترك لبنان للسوريين والفلسطينيين. والخيار الثالث التحالف مع سوريا مؤقتاً والتحضير لمعركة متكافئة. كان هذا الخيار الاخير قرار المقاومة اللبنانية. والدليل هو انه بمجرد ان جهزت المقاومة نفسها، عدداً وعدة وعتاداً، انقلبت على السوريين والفلسطينيين وطالبت باخراجهم، وكان ذلك عام ١٩٧٨.

وهنا، عادت سوريا للتحالف مع حلفائها الاساسيين، خصوصاً وان عملية كامب دايفيد بدأت تتبلور. وكان تبريرها لهذا الانتقال التشديد على تعامل المقاومة اللبنانية مع اسرائيل، وكأن هذا التعامل لم يتم تحت انظارها

(٢٠) خطاب الرئيس الاسد بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦. راجع: العلاقات اللبنانية السورية، الجزء الثاني، ص ٢٦٩ ــ ٢٨٨.

(٢١) المرجع ذاته.

(٢٢) عبد الحليم خدام خلال اجتماع قمة عرمون الثانية. للاطلاع على المحضر الكامل للاجتماع، راجع: العلاقات اللبنانية السورية، الجزء الثاني، ص ٢٦٣ ــ ٢٦٥.

وبرضاها التام، ولو لم يكن معلناً. اذ كيف يمكن لميليشيات صغيرة ان تهرب الاسلحة في ظل انتشار واسع للاستخبارات والجيش السوريين في مناطق تواجدها؟

الم يكن هدف سوريا اساساً اقامة توازن القوى بين الافرقاء على الارض اللبنانية للحفاظ على مبرر وجودها؟

لكن مرحلة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٨ لم تمرّ دون عبَر للحكم العلوي. فابعاد الجيش وتفتيت الدولة لم يكونا كافيين للقضاء على مقاومة التدخل السوري في لبنان. لذا، لا بد من ايجاد وسيلة للقضاء عليها، وهذا هو موضوع الفقرة التالية.

رابعاً ــ اسلوب تفتيت الشعب اللبناني

عمل الحكم السوري منذ مطلع السبعينات على ازالة اي مقاومة لخططه واهدافه في لبنان. وقد استخدم جميع انواع الضغوط من سياسية واقتصادية واعلامية وعسكرية للقضاء على مقومات الدولة كي يمهد الساحة لتنفيذ اهدافه. وكان الهم الاول للحكم السوري هو القضاء على دور الجيش اللبناني، رمز الوحدة الوطنية، واستبعاده عن مجريات الامور عل الساحة اللبنانية(٢٣). افلح النظام السوري في هذا المجال، لكن ذلك لم يضمن له خلو الساحة اللبنانية من المقاومة الشعبية المسلحة التي وقفت عائقاً في طريقه. فالمقاومة المسيحية للتدخل السوري السافر في الشؤون اللبنانية وللمد الفلسطيني المسلح عام ١٩٧٥، ومن ثم عام ١٩٧٨، اثبتت ان استبعاد الجيش لا يعني غياب المقاومة المسلحة للممارسات السورية. كذلك جاءت المقاومة الاسلامية للدور السوري في لبنان، عام ١٩٧٦، لتؤكد لسوريا مرة اخرى أن نجاحها في استبعاد الجيش لا يعني غياب مقاومة الدور السوري في لبنان.

فوحدة الصف المسيحي، من جهة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢) ووحدة الصف الاسلامي، من جهة اخرى (١٩٧٦)، كانتا عقبتان لا بد من ازالتهما والحؤول دون امكانية تلاقيهما وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، استخدمت سوريا اسلوبين: الاسلوب الاول هو القضاء، عن طريق الاغتيال، على القيادات التقليدية التي تتمتع بدعم شعبي واسع، والتي لعبت دوراً مهماً في ضمان وحدة الصف، اكان ذلك بين المسلمين ام بين المسيحيين. وفي هذا الاطار، تندرج عملية اغتيال السيد كمال جنبلاط، والشيخ صبحي الصالح، وسماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، والنائب ناظم القادري، والمحاولات المتكررة لاغتيال الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل والشيخ بشير الجميل (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢)، والمحاولات المتكررة حالياً لاغتيال العماد ميشال عون.

وتجلت الوسيلة السورية الثانية في تفتيت الصف الاسلامي عن طريق تشجيع قيام حركات واحزاب جديدة وعديدة، منذ مطلع السبعينات. وتنضوي الغالبية الساحقة لهذه الحركات والاحزاب تحت قيادات غير معروفة سابقاً، ولا تتمتع باي ثقل على المستوى السياسي والشعبي، وجُلّ ما يميزها هو تبعيتها لسوريا او لايران وملكيتها للسلاح. كما كانت لهذا الاسلوب منفعة اخرى. اذ افلحت سوريا من خلاله بتحويل اهتمام الشعب عن دور الاقطاعية السياسية، في فساد النظام اللبناني، التي كانت أخطر من الطائفية، وجعلته يحصر مطالبه في اعادة التوازن الطائفي.

لقد ضمن هذا الواقع الجديد الذي خلقته سوريا عدم قيام اي معارضة اسلامية موحَّدة للسياسة السورية، شبيهة بتلك التي قامت عام ١٩٧٦، والتي ادت الى احراج سوريا عربياً، والى دخول قوات الردع العربية الى لبنان للحؤول دون استفراد سوريا به. فكلما عارضت فئة ما المواقف السورية هبَّت فئات اخرى للدفـاع عنها. الامثلة على ذلك اكثر من ان تحصى، وآخرها كان مواقف السيد وليد جنبلاط من الرئيس سليم الحص واللقاء الاسلامي.

والملفت للنظر هو دور سوريا في تشجيع او خلق تنظيمات متطرفة دينياً كحزب الله، مثلاً، الذي ينادي بقيام جمهورية اسلامية ويدين بولائه لايران. فقد ذكرنا اعلاه ان قيام دولة دينية متطرفة على حدود سوريا لا يتطابق

(٢٣) راجع تصاريح الأسد وخدام المذكورة اعلاه، خاصة حول حركة أحمد الخطيب.

ومصالح النظام العلوي، فلماذا الدعم السوري لقيام احزاب وحركات متطرفة كهذه؟ ان علاقة سوريا بايران هي نوع من اللعبة المميتة التي لا مجال لتفصيل جوانبها هنا. لذلك نكتفي بالاشارة الى ان سوريا لا تمانع ابدا، بل تشجع قيام مثل هذه الاحزاب على ارض لبنان طالما هي:

١ ــ ضمن القبضة السورية.

٢ ــ تشكل غطاء للارهاب السوري.

٣ ــ واداة لابقاء فتيل النزاع المسلح بين الفئات اللبنانية مستعرا.

لقد استخدمت سوريا الاسد هذه الحركات والاحزاب احسن استخدام، منذ العام ١٩٨٣، كوسيلة لضرب مبدأ التعايش بين الطوائف لتمرير سياستها تجاه اسرائيل.

خامساً ــ ابقاء شعلة الحرب مستعرة

اشرنا اعلاه الى ان مساندة سوريا ودعمها لقيام حركات واحزاب متعددة في لبنان كان وسيلة للحؤول دون قيام معارضة موحدة ذات دعم شعبي شامل لسياستها في لبنان. ولكن هذا لم يكن الاستعمال السوري الوحيد لهذه التنظيمات. فقد استخدم النظام العلوي هذه التنظيمات والحركات والاحزاب لتحقيق هدفين سوريين مهمين، هما: تجنب المواجهة مع اسرائيل وتحضير مناخات ملائمة لتحقيق الحلم العلوي بانشاء دولة علوية.

فقد شهدت الفترة الممتدة بين آب ١٩٨٣ واليوم مواجهات مسلحة بين ابناء الصف الواحد، المتواجد ضمن مناطق الاحتلال السوري، فاقت بعددها وحدّتها المواجهات المسلحة بين اطراف النزاع الذين تحددهم سوريا بانهم المسيحيين ضد المسلمين(٢٤). فاذا سلمنا مع الحكم السوري بأن الحرب في لبنان هي حرب بين الصف العربي والعميل الصهيوني، فلماذا جميع هذه النزاعات المسلحة بين ابناء الصف الواحد الخاضعين بمجملهم للارادة السورية والمتواجدين في مناطق الوجود السوري المسلح؟ ولماذا لا تحاول سوريا جاهدة تحاشي مثل هذه المواجهات، التي طالما كانت سلاحا بيد اعدائها في لبنان لاظهار فشلها في تحقيق الهدف الذي تدّعي انها دخلت لاجله، وهو استتباب الامن؟

ان ابقاء نار الحرب مستعرة ايا كانت أطرافها، اسلوب علوي تفوق الارباح التي تجنى منه الخسائر التي يتكبدها النظام حسب الحسابات العلوية. فتدهور الوضع في لبنان يؤمن لسوريا الاسد ذريعة يبرر بها تجنبه المواجهة مع اسرائيل. كما أنه اسلوب تقليدي تستعمله الدول لتوجيه الأنظار عما يجري داخل أراضيها(٢٥). وهو اداة بيد سوريا للاطاحة باي تقارب بين الفئات اللبنانية. ونجد الاثبات على كل هذا في مراجعة للصحف الصادرة منذ العام ١٩٧٥، والتي تظهر الانماط التالية:

اولا: تزامن التجديد لقوات الطوارىء الدولية في الجولان مع الاشهر الساخنة في تاريخ حرب لبنان. فعودة الى المواجهات المسلحة منذ العام ١٩٧٥ تظهر بدء بعض هذه الاحداث قبل تاريخ التجديد لهذه القوات بشهر على

---

(٢٤) تظهر مراجعة الصحف الصادرة بين ١٩٨٣ و١٩٨٩ ان عدد المواجهات المسلحة بين الفئات المتواجدة في مناطق الاحتلال السوري قد فاقت عدد المواجهات بين المطالبين بالاصلاح والشرعية بنسبة ٣ أضعاف. كما فاق عدد الضحايا في المواجهات بين ابناء الصف الواحد الموالي لسوريا عدد الضحايا في المواجهات بين اطراف النزاع المتقابلة كما تحددهم سوريا.

(٢٥) راجع Holsti op. cit p. 278

لقد استعمل السوريون هذا الاسلوب عام ١٩٦٧، عندما طلبوا من الرئيس عبد الناصر اختلاق خطر خارجي لتحويل الأنظار عما يجري داخل سوريا من أحداث دامية، بنتيجة صدور مقال في جريدة جيش الشعب، خلال شهر نيسان ١٩٦٧، يدعو الى العلمانية ويسخر من الاسلام وباقي الأديان. ويرد المحللون السياسيون أسباب حرب ١٩٦٧ الى ضغط سوريا على مصر لطلب سحب قوات الأمم المتحدة من مصر، الذي ترافق مع تهجم سعودي على مصر، بسبب حرب اليمن واتهامها لعبد الناصر بأنه يختبىء وراء قبعات الأمم المتحدة لتجنب المواجهة مع اسرائيل. راجع الصحف السعودية والسورية الصادرة بين نيسان وحزيران ١٩٦٧.

الأكثر، وانتهائها، على أثر قبول سوريا التدخل بقوة لوقف النار، بعد أن يتم التجديد للقوات الدولية في الجولان باسبوع على الأكثر. وآخر هذه المواجهات (قبل بدء مسيرة التحرير)، كان المواجهة بين حزب الله وأمل في الضاحية الجنوبية من بيروت(٢٦).

ثانياً: اذا لم تتزامن الاحداث الساخنة في لبنان مع تاريخ التجديد للقوات المذكورة اعلاه نجدها تتزامن مع احداث داخليه سورية، كان أهمها مجازر حمص وحماه.

ثالثاً: وفي حال لم تتزامن الاحداث الساخنة على الارض اللبنانية مع اي من الحدثين المذكورين اعلاه، نجدها تتزامن مع الفترات التي تبدأ فيها بوادر التقارب اللبناني ـ اللبناني بالظهور.

اما الربح الاخر الذي يرمي الحكم العلوي الى جنيه من خلال استعمال اسلوب اشعال الفتنة بين الفئات اللبنانية، فهو ضرب مبدأ التعايش بين الطوائف. وتظهر العودة الى الوثيقة التي رفعها زعماء ووجهاء الطائفة العلوية في سوريا الى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم، بتاريخ ١٩٣٦/٦/١٥، ان المقولة العلوية حول استحالة التعايش بين المسلمين والطوائف الاخرى كانت الذريعة الاساس لطلب عدم انهاء الانتداب الفرنسي على سوريا، قبل ضمان قيام دولة علوية مستقلة(٢٧).

وهكذا، يصبح الضرب الفعلي لمبدأ التعايش بين الطوائف في لبنان والذي تقوم سوريا بتنفيذه، عن طريق العمل على استمرار المواجهات المسلحة بين المذاهب، اداة لاثبات صحة هذه المقولة والتمهيد لاقامة دولة علوية مستقلة. وتجدر الاشارة هنا الى ان محاولة نظام الاسد ضرب مبدأ التعايش لا يقتصر على ضرب التعايش بين المسلمين والمسيحيين، بل بين المذاهب الاسلامية كما بين المذاهب المسيحية.

وفي اطار العمل على ضرب مبدأ التعايش، تندرج جهود الحكم العلوي لتفتيت اخر رموز التعايش في لبنان، اي مجلس النواب. فتعطيل عمل مجلس النواب مؤخراً، وقبله مجلس الوزراء، ليس لضمان انتخاب رئيس جديد للبنان يعد بتحقيق الاصلاحات وغيرها من الشروط والمطالب السورية، بل لاثبات مقولة اخرى وردت في الوثيقة العلوية المذكورة أعلاه، وهي:

«اما وجود برلمان وحكومة دستورية فلا يظهر الحرية الفردية. ان الحكم البرلماني عبارة عن مظاهر كاذبة ليس لها اية قيمة، بل يخفي في الحقيقة نظاماً ما يسوده التعصب الديني على الأقليات»(٢٨).

وهكذا، نجد ان جميع الممارسات السورية في لبنان هدفت الى اثبات صحة المقولات التي طرحتها الوثيقة العلوية عام ١٩٣٦، والتي نعتبرها اطاراً يرسم السياسة العلوية لبناء دولة مستقلة تماماً، كما كانت وثائق الوكالة الصهيونية التي وضعت في مطلع هذا القرن اطاراً حدد السبل الواجب اعتمادها لانشاء دولة اسرائيل.

بغية تمرير هذه السياسة العلوية، كان لا بد من العمل على ضمان استفراد سوريا بالورقة اللبنانية وعدم وجود معارضة دولية او عربية مهمة للممارسات السورية في لبنان. وقد جندت سوريا الاسد لضمان ذلك اسلوباً مهماً هو الارهاب.

سادساً ـ اسلوب الارهاب

الارهاب في يد سوريا سيف ذو حدين تستعمله للضغط وجني المكاسب، حيناً، ولامتصاص نقمة عارمة ضدها، حيناً آخر. وتندرج تحت عنوان الأعمال الارهابية السورية في لبنان منذ العام ١٩٧٥ لائحة طويلة من السيارات

---

(٢٦) يتم التجديد لهذه القوات خلال شهري ايار وتشرين الثاني من كل سنة، منذ العام ١٩٧٥.

(٢٧) راجع جريدة الانوار، ١٩٨٩/٥/٢٣، العدد ١٠١٤٢، ص ٣ و٩.

(٢٨) المرجع ذاته.

المفخخة التي قضت على ارواح المئات من المدنيين، وتفجير مقر السفارات والمصالح الاجنبية على ارض لبنان، وخطف الاجانب واحتجازهم كرهائن، والاغتيالات والقصف العشوائي للاماكن السكنية. وقد قامت سوريا بهذه الأعمال إما مباشرة وإما تحت غطاء وفره حلفاؤها في لبنان وايران(٢٩).

والاثباتات على كون سوريا وراء معظم الاعمال الارهابية التي حدثت في لبنان، رغم تعدد اسماء من يتحملون مسؤولية هذه الاعمال هي التالية:

١) وجود معسكرات تدريب الارهابيين في مناطق الاحتلال السوري، وانطلاق العمليات الارهابية من هذه المناطق وتحت اعين الجيش السوري.

٢) ادعاء منظمات مجهولة تماماً مسؤوليتها عن الأعمال الارهابية، فمعظم هذه المنظمات تظهر مع الحدث وتختفي بعد اعلانها المسؤولية عنه.

٣) عدم وجود مطالب محددة مقابل الافراج عن الرهائن.

٤) كون سوريا الدولة المستفيدة من الاعمال الارهابية. (اخر دليل على كون سوريا المستفيدة هو اعلان رئيس ايران الجديد ربط اطلاق الرهائن بحل الازمة اللبنانية والاطاحة بالعماد ميشال عون).

لقد استعملت سوريا سلاح الارهاب للتأثير على تصرف الدول. فتفجير مقر السفارة الاميركية ومن ثم مقر قيادة المارينز ومقر المظليين الفرنسيين سنة ١٩٨٣ لم يكن سوى دعوة سورية موجهة الى الدول المعنية للانسحاب من لبنان. فسوريا الاسد التي عملت جاهدة على اخراج القوات العربية المشاركة في قوات الردع العربية منذ العام ١٩٧٦(٣٠)، لم تكن تقبل بوجود عسكري غربي على ارض لبنان يراقب ممارساتها ويحاسبها على افعالها. ذاك ان همّ النظام العلوي الأول كان الاستفراد بالورقة اللبنانية. وقد نجح في ذلك. اذ رغم النقمة الأميركية العارمة ضد سوريا وتوجيه اصابع الاتهام نحوها(٣١)، عادت الولايات المتحدة في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ الى الفصل بين سوريا واسرائيل والى الحديث عن دور سوريا الايجابي في لبنان. ويبدو هنا ان عملية ضرب المقاومة الفلسطينية في بيروت واخراجها من طرابلس، في مطلع ١٩٨٤، كانت الوسيلة لامتصاص النقمة الاميركية ولضمان رضى اسرائيل الذي انعكس رضى صهيونياً عن ادارة الرئيس الاميركي رونالد ريغن الذي كان يقود حملة انتخابية لتجديد ولايته الرئاسية.

اما فيما يتعلق بالرهائن، فنجد ان التصاريح السورية على لسان نائب الرئيس خدام او السيد فاروق الشرع او الرئيس الاسد تنفي نفياً قاطعاً اي علاقة لسوريا باعمال الخطف وتشدد على عدم وجود علاقة بين الرهائن وما تطلبه القيادة السورية من الولايات المتحدة الاميركية. لكن قراءة معمقة لهذه التصاريح تظهر ان القيادة السورية تلوّح بها دوماً كوسيلة للضغط وتشدد على ان مسألة الرهائن ستُحلّ حتماً عندما تقوم دولة في لبنان تستوفي الشروط السورية المطلوبة(٣٢). والملفت للنظر،لدى مراجعة دقيقة للأحداث، هو تزامن الافراج عن الرهائن وعن طريق

---

(٢٩) هذه هي المعايير التي يستخدمها المراقبون للتمييز بين الارهاب الفردي والارهاب المدعوم من الدول.

(٣٠) استخدمت سوريا شتى الضغوط لتأمين انسحاب هذه القوات. راجع، مثلا، مضمون المقابلة التلفزيونية، بتاريخ ٧٩/٢/٢٦، مع الرئيس السوداني الذي اعلن انسحاب القوات السودانية العاملة في نطاق قوات الردع العربية في لبنان، «بسبب الهجمات والتحديات السورية التي تعرض لها السودان».

(٣١) راجع تصريح كاسبار واينبرغر، وزير الدفاع الاميركي، بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٣، والذي اعتبر فيه عملية تفجير مقر المارينز «عملا من أعمال الحرب» من جانب سوريا. راجع، ايضاً، تصريح الرئيس الاميركي ريغان، بتاريخ ١٩٨٤/٢/٣، وتصريح جورج شولتز، بتاريخ ٨٤/٢/٥ (جريدة النهار).

(٣٢) راجع بالتحديد تصاريح خدام والشرع، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩.

سوريا مع الفترات التي تواجه فيها دمشق نقمة غربية تحاول تجنبها. ويندرج في هذا الاطار الافراج عن رئيس الجامعة الاميركية دودج، والطيار الاميركي غودمان وغيرهم من الرهائن.

وهكذا، استعمل الارهاب وسيلة للتأثير على تصرف الدول المعنية بالحرب في لبنان وحقق لسوريا نجاحا في هذا المجال. لقد ترافق استخدام سوريا للاساليب المذكورة اعلاه مع استخدام وسائل الضغط التقليدية التي تشكل موضوع الفقرة التالية من هذا القسم.

سابعاً ـ الضغوط السياسية، الاقتصادية، الاعلامية والعسكرية

الى جانب الوسائل المذكورة اعلاه، جندت سوريا وسائل التأثير التقليدية لتحقيق اهدافها في لبنان والمنطقة. فقد شهدت الفترة الممتدة بين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٨٩ استخداماً كثيفاً لشتى انواع الضغوط السياسية والاقتصادية والاعلامية والعسكرية(٣٣).

١ ـ الضغوط السياسية:

تتلخص الضغوط السياسية التي مارسها الحكم السوري على لبنان تحت عنوان التدخل السافر في الشؤون اللبنانية الداخلية. فقد تدخلت سوريا دوماً وبشكل فاضح في تشكيل الحكومات اللبنانية المتعاقبة، وكانت تعرقل عمل اية حكومة لا تستجيب لمطالبها مستخدمة جميع انواع الضغوط المتوافرة لديها، خصوصاً بين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٨٨. كذلك، كانت سوريا تطالب باستقالة وزراء او حكومات او رؤساء جمهورية عارضوا مطامعها في لبنان، وتحرض الرأي العام اللبناني والعربي ضدهم. لقد كانت سوريا الاسد وراء المقاطعة الحكومية لبعض رؤساء الجمهورية اللبنانية مما انعكس سلباً على جميع النواحي الحياتية والمالية والسياسية في لبنان، كما كانت وراء معظم الازمات الوزارية. وتحت خانة الضغوط السياسية، يندرج ايضاً تدخل سوريا في القرارات اللبنانية لا سيما ما يتعلق منها باستعادة سيادة لبنان على ارضه، وافتعال اعمال شغب وتظاهرات مناهضة للحكومات المعنية بواسطة عناصر استخباراتها المنتشرة في لبنان(٣٤)، واستبعاد الجيش اللبناني ومنعه من القيام بدوره، وتفتيت وشرذمة مؤسسات الدولة، واغلاق المعابر بين مختلف المناطق، وادخال عناصر غير لبنانية من ايرانية وليبية وفلسطينية الى اماكن احتلالها بصورة غير شرعية، وضرب القيادات السياسية التقلدية التي لا تؤيد السياسة السورية في لبنان، وكبت الحريات على الصعيدين الحكومي والشعبي عن طريق الاغتيال او الابتزاز.

٢ ـ الضغوط الاقتصادية

تندرج تحت عنوان الضغوط الاقتصادية التي مارستها سوريا لتحقيق اهدافها في لبنان لائحة طويلة من الممارسات السورية، التي كان اولها اغلاق الحدود اللبنانية السورية (١٩٦٩ ـ ١٩٧٥) ذو التأثير السلبي على الاقتصاد اللبناني الذي يعتمد على تصدير المنتجات الزراعية الى البلدان العربية، عبر الاراضي السورية، وعلى اليد العاملة السورية لا سيما في المواسم الزراعية(٣٥). ثاني هذه الممارسات كان اغلاق المعابر ومنع مرور البضائع، وبخاصة الزراعية منها،بين المناطق اللبنانية، مما الحق اضراراً بالاقتصاد اللبناني وبالمستوى المعيشي

---

(٣٣) راجع القسم الاول.

(٣٤) تظهر مراجعة الصحف والتقارير الصادرة عن الامن الداخلي في مطلع السبعينات تورط رعايا سوريين والأحزاب الموالية لسوريا في لبنان في جميع اعمال الشغب والتظاهرات التي حدثت بين ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣.

(٣٥) راجع الصحف الصادرة في لبنان بين العام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣. راجع، ايضاً، الاحصاءات والدراسات الصادرة عن المصرف المركزي ووزارة التصميم والنقابات حول هذا الموضوع. ومن اجل مراجعة مختصرة لهذه الاحداث والاحصاءات، انظر **العلاقات اللبنانية ـ السورية**، ١٩٤٣ ـ ١٩٨٥، الجزء الاول، ص ٢٥٢ ـ ٣٣٠.

للمواطنين اللبنانيين. ثالث هذه الممارسات كان العمل على ضمان استمرار اغلاق المرافىء الشرعية عن طريق اغلاق المعابر والتفجير الامني، مما الحق بالدولة اللبنانية خسائر فادحة لجهة استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها. وكان ان ادى هذا الى افقار الدولة وزيادة غنى الميليشيات المتعددة التي انشأت مرافىء غير شرعية واستوفت رسوماً باهظة بالمقارنة مع رسوم الدولة اللبنانية، وافضى بالتالي الى زيادة مقدرة هذه الميليشيات على التسلح وانشاء دول ضمن الدولة اللبنانية، وهذا جل ما تبتغيه سوريا. رابع هذه الممارسات هو تحويل سهل البقاع، احد اخصب الاراضي اللبنانية، الى منطقة لزراعة المخدرات ولتدريب الارهابيين. من خلال ذلك، تمكنت سوريا من ضمان مورد مالي مهم لدفع بعض نفقات جيشها في لبنان ولتمويل اعمالها الارهابية في لبنان والعالم، الى جانب الصاق تهمة الارهاب وترويج المخدرات باللبنانيين. خامس الضغوط الاقتصادية التي مارستها سوريا في لبنان هو نقل البضائع المدعومة من قبل الدولة اللبنانية الى سوريا، كالبنزين والغاز والخبز والقمح وغيرها. كذلك، وضعت سوريا يدها على بعض مؤسسات الدولة، كمركز البريد والبرق والهاتف في بيروت الغربية حيث باشرت بتمرير الاتصالات الدولية على حساب الدولة اللبنانية وقبض ثمنها مباشرة من المنتفعين عن طريق عملاء لها في هذه المؤسسات. وقد لعبت جميع هذه الممارسات دوراً هاماً في تدني سعر صرف الليرة اللبنانية وفي التدهور الاقتصادي في لبنان. اما آخر الممارسات السورية فهو الحصار البري والبحري المفروض على المناطق الشرقية من بيروت منذ بدء معركة التحرير، وما يترتب على هذا الحصار من نتائج سلبية على جميع المناطق وجميع الصعد.

٣ ـ الضغوط الاعلامية

ترافق استخدام سوريا لجميع الوسائل المذكورة اعلاه مع استخدام حملات اعلامية مخططة ومركزة لخدمة الاهداف والمصالح السورية في لبنان والمنطقة. وقد شددت الحملات الاعلامية السورية في فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤ على دور سوريا الرائد في حماية الثورة الفلسطينية، وخيانة لبنان للقضية العربية، وعمالة وارتهان لبنان للصهيونية. مع قليل من التركيز على التركيبة الطائفية في لبنان. وخدم هذا المخطط هدف سوريا بالحصول على الدعم العربي وبالاخص الدعم الشعبي العربي لسياستها تجاه لبنان من خلال الفلسطينيين. اما فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦، فقد شهدت تركيزاً على الخلل في النظام اللبناني، وعلى تركيبة لبنان السياسية، والمارونية السياسية وغيرها من التعابير التي هدفت الى زرع بذور الشقاق الطائفي والى تأليب الشعوب العربية ضد فئات لبنانية معينة، وبخاصة المسيحيين منهم الذين عملت سوريا دوماً على اظهارهم بمظهر العمالة والارتهان للصهيونية والخيانة للقضايا العربية.

لقد تحولت جميع هذه التهم السورية الى الفلسطينيين واعوانهم من اللبنانيين في الفترة الممتدة بين ١٩٧٦ و١٩٧٨. فكل من طالب بالحسم العسكري في تلك الفترة كان خائناً للقضية الفلسطينية وعميلاً للصهيونية. كذلك، شددت التصاريح السورية ووسائل الاعلام على دور سوريا الايجابي في لبنان، على حيادها بين الفئات المتصارعة ووقوفها الى جانب من يحتاج للدعم اكان مسيحياً ام مسلماً، وعلى اهمية دورها في حفظ الامن والحفاظ على عروبة لبنان. لقد استمر الاعلام السوري خلال هذه الفترة في تأجيج الصراع الطائفي بشكل ظاهر، حيناً، ومبطن، حيناً آخر، وعاد في فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ الى الحملة الاعلامية التي قادها في فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦، اي الى التشكيك بعروبة لبنان، والتشديد على عمالة وارتهان الهيمنة المسيحية على الحكم في لبنان وغيرها من الشعارات الاعلامية.

كان للاحداث على الساحة اللبنانية في فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ دورها المهم في تحديد الكلمات المفتاح في الحملة الاعلامية السورية منذ العام ١٩٨٢ حتى اليوم. فقد شهدت هذه الفترة تحولاً مهماً في الاعلام السوري عن القضية الفلسطينية في لبنان، وتركيزاً على الاصلاحات والمطالب الاسلامية والخلل في النظام اللبناني والمارونية السياسية، وتشديداً على كون الحرب في لبنان قد بدأت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ وعلى كونها حرباً طائفية، اكانت بين المسلمين والمسيحيين، او بين السنة والشيعة الاصوليين والمعتدلين، او بين الدروز والشيعة الى ما هنالك. فمراجعة الاعلام السوري وتصاريح القادة السوريين تظهر تعتيماً واضحاً على المرحلة الاولى من الحرب في لبنان (١٩٦٩ ـ

١٩٧٥). بعد ان كنا نجد في تصاريح القادة السوريين عام ١٩٧٦ ذكراً للدخول السوري الى لبنان بصورة غير شرعية وتحت اسم جيش التحرير الفلسطيني عام ١٩٧٣، واقراراً بعمليات تهريب السلاح الى منظمة الصاعقة (١٩٦٥ ــ ١٩٧٥)، صرنا نجد في الاعلام والتصاريح السورية اليوم تشديداً على الدخول السوري الشرعي الى لبنان عام ١٩٧٦، وتأكيداً لكون الحرب في لبنان حرباً طائفية تهدف الى تصحيح الخلل وتغيير النظام، ولضرورة وضع حد للهيمنة المسيحية على شؤون البلاد ومقدراتها مع تركيز مهم خصوصاً في الآونة الاخيرة على حياد سوريا في النزاع القائم وعلى دخولها لحماية المسيحيين، وعلى دورها في حفظ الامن، وعلى تصديها للعدوان الاسرائيلي على لبنان ودورها في الحفاظ على عروبة لبنان وامنه، وعلى اتهام الجيش اللبناني بالفئوية والانعزالية والعمالة للصهيونية(٣٦).

٤ ــ الضغوط العسكرية

كانت الضغوط العسكرية السورية على لبنان تتم اما تحت غطاء الفلسطينيين او دون غطاء في الفترة الممتدة بين العام ١٩٦٩ و١٩٧٥. وتظهر مراجعة الصحف الصادرة في لبنان خلال هذه الفترة الاعتداءات المتكررة على ثكنات الجيش ومراكز الامن العام والامن الداخلي من قبل قوات سورية او فلسطينية وحشد للقوات السورية على طول الحدود اللبنانية السورية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

اما الفترة الممتدة بين العام ١٩٧٥ والعام ١٩٨٨ فقد تميزت بالقصف السوري العشوائي للمناطق السكنية في لبنان، وبافتعال المواجهات المسلحة بين الفئات اللبنانية، وبضرب المنشآت اللبنانية على انواعها، والذي بلغ ذروته منذ ١٤ آذار ١٩٨٩ حتى اليوم.

جميع هذه الوسائل جندت لتحقيق الاهداف السورية في لبنان والمنطقة، وقد احرزت سوريا خلال السنوات العشرين الماضية نجاحاً مهماً في تحقيق اهدافها الآنية وفي التمهيد لتحقيق اهدافها الطويلة الامد، رغم بعض النكسات التي مرت بها خصوصاً عام ١٩٨٢.

فما هي العوامل التي ساعدت سوريا على النجاح في سياستها؟ ثمة عاملان مهمان كانا وراء النجاح السوري حتى مطلع ١٩٨٩. الاول هو مواقف الدول المعنية من السياسة السورية والثاني هو ضعف الدولة اللبنانية، وهذا هو موضوع القسم الثالث من هذه الدراسة.

القسم الثالث
مواقف الدول المعنية بحرب لبنان

حددنا اعلاه الاهداف السورية في لبنان والأساليب المتعددة التي استخدمها النظام العلوي لتحقيق اهدافه هذه. وتظهر مراقبة دقيقة لمسار الاحداث على الساحة اللبنانية، منذ مطلع السبعينات حتى ١٤ آذار ١٩٨٩، ان الحكم السوري، رغم بعض النكسات التي واجهته، قد افلح في تحقيق معظم اهدافه وبدأ التمهيد لتحقيق هدفه الطويل الأمد اي اعلان الدولة العلوية بعد ان يتم تقسيم لبنان ويثبت عدم امكانية التعايش بين الطوائف المتعددة.

لقد كمن سر النجاح العلوي في وضوح الاهداف وفي حسن التخطيط والتنفيذ لتحقيقها، ولكن سر نجاحه الأكبر كان في تمكنه من اللعب على التناقضات الدولية، الاقليمية والمحلية، للحصول على الدعم العلني او الضمني للممارسات السورية في لبنان، او على الاقل تمكّنه من شل اي معارضة دولية فعالة لهذه الممارسات. بما ان الدراسة

---

(٣٦) راجع خطاب الاسد، بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦، وخطابه بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٧٦. للاطلاع على النص الكامل، راجع **العلاقات اللبنانية السورية**، الجزء الثاني.

المفصلة لموقف كل من الدول المعنية بحرب لبنان هي موضوع بحث كامل بحد ذاته فسنكتفي هنا برسم الخطوط العريضة لسياسات هذه الدول حول حرب لبنان مشيرين الى مدى تطابق اهدافها مع الاهداف السورية.

١ ــ اسرائيل

يتلخص موقف اسرائيل من الممارسات السورية على ارض لبنان بين ١٩٦٩ ومنتصف السبعينات بكونه ينطوي على رضى ضمني عن هذه الممارسات يعكس تطابقاً وتوافقاً في المصالح السورية ــ الاسرائيلية. وكثيرة هي العوامل التي حددت هذا الموقف الاسرائيلي. اول هذه العوامل كانت مواقف حافظ الاسد من حرب الاردن ومساهمته الفعالة في إنهائها لصالح النظام الاردني، كما ذكرنا اعلاه. فقد اظهرت هذه السياسة السورية تجاه حرب الاردن اعتدال الاسد وخدمته المصالح الاسرائيلية، كما كانت الاجراءات التي اتخذها الرئيس السوري فور تسلمه زمام السلطة، والتي قضت بضبط العمل الفلسطيني المسلح داخل سوريا وعبر الجبهة السورية ــ الاسرائيلية، خدمة مهمة للمصالح الاسرائيلية. كذلك خدمت سياسة الاسد، المتعلقة بتجميع المقاتلين الفلسطينيين في لبنان، الاهداف الاسرائيلية اذ سهلت على اسرائيل إلحاق اكبر الخسائر بالمقاومة الفلسطينية بأقل كلفة اسرائيلية ممكنة. كما ساعد تأجيج سوريا للصراع بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية على الهاء الفلسطينيين عن اسرائيل، وهذا جُلّ ما تبتغيه الدولة الاسرائيلية.

ثاني هذه العوامل كان امكانية استخدام لبنان لتوطين الفلسطينيين، وبالتالي، ازاحة العقبة الأساسية من طريق السلام في الشرق الاوسط(٣٧). ثالث هذه العوامل كان إلتهاء العرب بما يجري في لبنان مما خفف الضغط عن اسرائيل. وآخر هذه العوامل هو انتماء الرئيس السوري الى الطائفة العلوية التي يمكن لاسرائيل استغلالها، إما كعصا تهدد بها الدول العربية السنية عند الحاجة او لتنفيذ مشروعها بتقسيم المنطقة الى دول عنصرية طائفية على النمط الاسرائيلي مستندة الى طموحات الطائفة العلوية التاريخية(٣٨).

لقد طرأ تحول مهم في الموقف الاسرائيلي هذا في الفترة الممتدة بين ١٩٧٦ و١٩٨٢ عكس اختلافاً في المصالح السورية ــ الاسرائيلية في لبنان. يكمن أسباب هذا التحول في الأحداث التالية:

١ ــ بداية تبلور عملية السلام المصرية الاسرائيلية(٣٩).

٢ ــ طموح رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن الى ان يجر لبنان ليكون الدولة الثانية التي توقع اتفاقية سلام مع اسرائيل.

٣ ــ بروز الشيخ بشير الجميل كشخص قيادي يمكن تشجيعه للقضاء على الفلسطينيين، اولا، وللوقوف بوجه سوريا، ثانياً، ولتوقيع سلام مع اسرائيل اذا ما تأمنت له الظروف المناسبة، ثالثاً.

٤ ــ موافقة ادارة الرئيس جيمي كارتر على السياسة الاسرائيلية هذه لضمان استكمال عملية السلام الاميركية في الشرق الاوسط.

---

(٣٧) تظهر دراسة معمقة لمعظم المشاريع المقترحة لحل ازمة الشرق الاوسط النية الضمنية او العلنية لدى المجموعة الدولية لتوطين الفلسطينيين في لبنان. آخر وأوضح هذه المشاريع كان مشروع الملك فهد.

(٣٨) من أهم أهداف اسرائيل في المنطقة، منذ العام ١٩٤٨، هو اثبات عدم امكانية التعايش بين المسلمين واي طائفة اخرى، لكي تستطيع الاطاحة بأي مشروع لاعادة الفلسطينيين الى اسرائيل وتقسم المنطقة بشكل يضمن لها مساحة اكبر. وتظهر الوثيقة التي قدمها وجهاء العلويين الى الدولة الفرنسية عام ١٩٣٦ وجود قاسم مشترك بينهم وبين الاسرائيليين حول هذا الموضوع.

(٣٩) ابتدأت بوادر نية مصر في السلام تظهر مع توقيع اتفاقية الكيلومتر ١٠١، التي شهد توقيعها لقاء مباشراً، ولأول مرة، بين الضباط المصريين والاسرائيليين.

٥ ــ عدم معارضة بعض الدول العربية الحد من نفوذ سوريا خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية ــ الايرانية ومواقف سوريا منها.

٦ ــ موافقة الدول العربية المحافظة، وان كانت موافقة ضمنية، على مسيرة السلام التي بدأتها مصر.

تجلى هذا التحول في الموقف الاسرائيلي في الامكانات التي توافرت للقوات اللبنانية للوقوف بوجه سوريا والفلسطينيين، وفي توحيد الصف المسيحي في المناطق الشرقية تحت قيادة بشير الجميل، وفي الاجتياح الاسرائيلي للبنان الذي تم مباشرة بعد إعادة صحراء سيناء لمصر، وفي عدم قيام مقاومة شيعية او درزية فعالة للاجتياح الاسرائيلي في الجنوب والشوف، وفي وصول بشير الجميل الى سدة رئاسة الجمهورية اللبنانية.

يبدو ان الخلاف قد وقع بين بشير الجميل والاسرائيليين فور انتخابه للرئاسة حول اعطاء الأولوية للسلام مع اسرائيل ام لتعزيز بوادر التقارب اللبناني ــ اللبناني الذي ظهر بشكل قوي فور انتخابه رئيسا للجمهورية. وقد ظهر هذا الخلاف من خلال الأحداث التي حصلت في الشوف والجنوب بين فترة انتخابه وفترة اغتياله، والتي تتلخص بكونها تلويح بالورقة الشيعية والدرزية في حال قرر الجميل السير في خط غير الخط المرسوم له(٤٠).

بعد انتخاب الشيخ امين الجميل للرئاسة، ابتدأت المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية لتأمين الانسحاب الاسرائيلي من لبنان ضمن اتفاقية سلام بين البلدين، وانتهت هذه المفاوضات باتفاق ١٧ ايار. وكانت فترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٤ من الفترات الدقيقة في تاريخ حرب لبنان اذ شهدت تحولا جديدا في الموقف الاسرائيلي عكس عودة الى التوافق والتطابق الكلي مع الممارسات والأهداف السورية في لبنان.

تكمن جذور هذا التحول الجديد في الموقف الاسرائيلي في الاحداث التي حصلت بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤، اي تاريخ الغاء الحكومة اللبنانية لاتفاق ١٧ ايار. وكان اهم الأحداث.

ــ مجازر صبرا وشاتيلا التي أدت، مع عوامل اخرى، الى تأليف حكومة جديدة في اسرائيل وقيام نقمة عارمة ضد مناحيم بيغن وسياسته تجاه لبنان.

ــ غياب الرضى الاسرائيلي الكامل عن اتفاق ١٧ ايار الذي لم يحقق طموحات اسرائيل في لبنان، وإن وعد بتحقيق السلام معها(٤١). فرغم ان اسرائيل كانت السباقة في ابرام هذا الاتفاق، إلا انها ابتدأت بنعيه قبل ابرامه عندما ربطت بين الانسحاب الفلسطيني والسوري، من جهة، والانسحاب الاسرائيلي، من جهة اخرى، وبعد ابرامها له، عندما سحبت جيشها من الشوف دون اعلام السلطات اللبنانية مما أدى الى احداث الجبل الدامية عام ١٩٨٣.

ــ تردد الحكم اللبناني في ابرام اتفاق ١٧ ايار، وبالتالي، فشله في تحميل الولايات المتحدة مسؤوليتها في ضمان تنفيذه.

ــ مجموعة الاخطاء السياسية التي ارتكبها نظام الرئيس امين الجميل على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي، والتي لا مجال لتفصيلها هنا، والتي:

١) لعبت دورا كبيرا في الاطاحة بأي امكانية تقارب لبناني ــ لبناني.

٢) جردته من الدعم العربي الفعلي.

---

(٤٠) راجع الصحف وبخاصة جريدة النهار بين ٢٧ آب ١٩٨٢ و١٤ ايلول ١٩٨٢.

(٤١) كانت اسرائيل تطمح الى الحصول على مكاسب اقليمية او اقله على امتيازات من خلال هذا الاتفاق.

٣) أظهرت الرئيس السوري حافظ الاسد بمظهر اللاعب الأقوى على الساحة اللبنانية والاقليمية والقادر على تعطيل اي سلام لا ترضى عنه سوريا.

ـ ضرب سوريا للفلسطينيين في طرابلس واخراج القسم الكبير من المسلحين الفلسطينيين الى دول لا حدود لها مع اسرائيل.

لقد انعكس هذا التحول في الموقف الاسرائيلي تناغماً وتوافقاً قوياً مع السياسة السورية في لبنان منذ منتصف عام ١٩٨٤. وتجلى هذا التوافق بين سوريا واسرائيل في محاولات اسرائيل تفتيت الصف المسيحي من جهة، ومحاولات سوريا تفتيت الصف الاسلامي من جهة اخرى، وفي العمل على تغييب اي دعم للشرعية من قبل اللبنانيين، وضرب المؤسسات الشرعية، وانشاء مراكز هيمنة متبادلة، والعمل على ضرب التعايش بين الطوائف وداخل الطائفة الواحدة للحؤول دون حصول الانتخابات الرئاسية، تمهيداً لتقسيم لبنان وتقاسمه وانشاء دويلات طائفية صغيرة تدور في الفلك الاسرائيلي او العلوي، وحل مشكلة الشرق الاوسط على حساب لبنان.

وهكذا، تطمح اسرائيل اليوم الى الحصول، من خلال الممارسات السورية في لبنان، على ما لم تستطع الحصول عليه من خلال اتفاق ١٧ ايار. ولا نخطىء اذا قلنا ان تاريخ لبنان هو تاريخ الفرص الضائعة.

٢ ـ الدول العربية

لم تكن سوريا الوحيدة التي استقت العبر من احداث لبنان في نهاية الستينات ومن حرب الاردن في مطلع السبعينات. فهدف سوريا المتعلق بابعاد المقاتلين الفلسطينيين عن الارض السورية كان ايضاً هدفاً لمعظم الدول العربية وبخاصة المحافظة منها. لقد شكلت النزعة العسكرية المتزايدة عند الفلسطينيين، بعد حرب ١٩٦٧، والدعم الشعبي العربي الواسع للفلسطينيين واستقلالية القرار الفلسطيني، وغيرها من العوامل المذكورة اعلاه مصدر قلق وخوف لحكومات هذه البلدان التي رحبت بتجميع المقاتلين الفلسطينيين في لبنان. وشهدت الفترة الممتدة بين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٦ دعماً عربياً للممارسات السورية في لبنان، ومساندة مادية وسياسية وعسكرية للفلسطينيين ومن يدعمهم. ومكنت هذه المواقف الحكومات العربية من امتصاص نقمة شعوبها ومن تفادي الضغط الفلسطيني السياسي والعسكري على ارضها، وبالتالي، الحفاظ على امنها واستقرارها داخلياً. فالدول التي كانت تعارض الممارسات السورية على أرض لبنان لم تتمكن من المعارضة علناً او من اتخاذ اجراءات كفيلة بوضع حد لهذه الممارسات. ذاك أن أي معارضة للممارسة السورية في لبنان (١٩٦٩ ـ ١٩٧٦) هي معارضة للقضية الفلسطينية ومحاولة للقضاء عليها، ولم يكن هناك من حكومة عربية قادرة على الاعلان عن موقف معارض لحقوق الفلسطينيين في لبنان، التي ادعت سوريا أنها تعمل لاحقاقها، دون أن تعرض وجودها وحكمها للخطر.

وكانت الفترة الوحيدة التي تمكنت الدول العربية فيها من اعلان معارضتها للممارسات السورية في لبنان ومن اتخاذ اجراءات كفيلة بضبطها (قوات الردع العربية) هي الفترة الممتدة بين ١٩٧٦ و١٩٧٨، اي الفترة التي شهدت تحولا في الموقف السوري من داعم للفلسطينيين وأعوانهم الى مناهض لهم. وكان لعودة سوريا الى الصف الفلسطيني وحلفائه عام ١٩٧٨ أثرها في اعادة الدول العربية الى موقف الداعم للسياسة السورية، حتى وإن لم تكن هناك موافقة فعلية عليها، خاصة وان هذه العودة كانت تحت غطاء ضرب عملية كامب دايفيد والقضاء على عملاء الصهيونية، ودعم الثورة الفلسطينية. وقد تجلى غياب الدعم العربي الفعلي للدور السوري في لبنان في سكوت العرب عن الاجتياح الاسرائيلي للبنان في الاسبوعين الأولين للاجتياح، مما حدا برئيس الحكومة شفيق الوزان آنذاك الى اطلاق صرخة «اين العرب؟»، وفي موقف هذه الدول المؤيـد لاجراء المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية بعد الاجتياح. وكان لهذه المواقف أثرها في عزل سوريا اقليمياً ودولياً عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣.

لقد ساهمت مجموعة من العوامل المحلية والاقليمية في عودة العرب المحافظين الى موقف الداعم للسياسة السورية في لبنان منذ العام ١٩٨٣. أهم هذه العوامل كان تردد رئيس الجمهورية اللبنانية في إبرام اتفاق ١٧ ايار

مع اسرائيل، الذي كانت تحبذه الدول العربية المحافظة وإن ضمنياً. ثاني هذه العوامل كانت مجموعة الاخطاء السياسية التي ارتكبها الحكم اللبناني بين العام ١٩٨٢ و١٩٨٤ والتي ساهمت في القضاء على بوادر التقارب اللبناني ـ اللبناني التي ظهرت عام ١٩٨٢. اهم هذه الاخطاء كان التحيّز في تطبيق مشروع بيروت الكبرى، ودخول رئاسة الجمهورية طرفاً في النزاع، وخضوعها للضغوط السورية.

ثالث هذه العوامل كان رغبة الدول العربية في عدم توجيه ضربة اميركية او اسرائيلية قاضية للنظام السوري رغم كونها تحبذ الحد من نفوذه. فبغض النظر عن مدى تأييدها له، لا يمكن للدول العربية ان تقبل بالاطاحة بهذا النظام حالياً، لأن الاطاحة به ستفقدها ورقة ضغط مهمة بوجه اي محاولة اميركية ـ اسرائيلية للتفرد في حل ازمة الشرق الاوسط وفرض سلام لا يرضي طموحات شعوب الدول العربية ويهدد بالتالي أنظمتها الحاكمة(٤٢).

اما العامل الاخير الذي كان له الاثر الفعال في تغيير الموقف العربي المحافظ، فهو تطورات حرب الخليج التي هددتهم في عقر دارهم. ولعب الدعم السوري لايران دوره في اثارة المخاوف الخليجية حول امكانية لعب سوريا دوراً أكبر في الحرب العراقية ـ الايرانية انتقاماً لكف يدها في لبنان.

اما الدول العربية الاخرى المناهضة للحكم السوري، كالعراق وليبيا، فكان لتدخلها في لبنان وجه آخر. لقد استخدمت ارض لبنان بين ١٩٦٩ و١٩٧٦ لتصفية حساباتها مع النظام السوري وليس لوضع حد للممارسات السورية في لبنان، مما زاد الازمة اللبنانية تعقيداً. وشهدت فترة الحرب العراقية ـ الايرانية غياباً عراقياً نسبياً عن أحداث الساحة اللبنانية مما اطلق يد سوريا كلياً على هذه الساحة.

٣ ـ الولايات المتحدة الاميركية

يرتبط الموقف الاميركي من الممارسات السورية في لبنان ارتباطاً وثيقاً بالموقف الاسرائيلي. فالعوامل التي كانت وراء تحديد المواقف الاسرائيلية خلال السنوات العشرين الماضية هي ذاتها العوامل التي حددت المواقف الاميركية. وقد شهد الموقف الاميركي من حرب لبنان التقلبات ذاتها التي شهدها الموقف الاسرائيلي. فالاهداف تقريباً واحدة. كانت اسرائيل ولا تزال حامية المصالح الاميركية في الشرق الاوسط، كما كانت الولايات المتحدة ولا تزال حامية دولة اسرائيل ومصالحها منذ نشوئها.

شهدت الفترة الممتدة بين ١٩٦٩ و١٩٧٦ رضى اميركياً عن الممارسات السورية في لبنان، لأسباب ذكرت اعلاه لدى معالجتنا الموقف الاسرائيلي. الى جانب ذلك، شهد مطلع السبعينات اهتماماً اميركياً متزايداً بأحداث داخلية او دولية فاقت أحداث لبنان بأهميتها. من هذه الاحداث فضيحة ووترغيت، والتقارب مع الصين الشعبية، ومحادثات الحد من الأسلحة الستراتيجية، وحرب فيتنام وحرب اوكتوبر وحظر النفط...

اما فترة التمهيد لعملية السلام المصرية ـ الاسرائيلية واستكمالها عام ١٩٧٩، فقد شهدت دعماً اميركياً للموقف الاسرائيلي الطامح الى جعل لبنان الموقع الثاني لاتفاقيات كمب دايفيد، والذي تجلى في المباركة الاميركية للاجتياح الاسرائيلي للبنان الهادف الى ضرب المقاومة الفلسطينية، العقبة الأساس في وجه اي سلام عربي ـ اسرائيلي، والى ضرب الارهاب الدولي، والى الحد من نفوذ سوريا الرافضة لأي سلام عربي ـ اسرائيلي خارج اطار مؤتمر دولي للسلام يشمل الاتحاد السوفياتي.

شهدت الفترة الممتدة بين ١٩٨٢ والنصف الاول من العام ١٩٨٤ توتراً شديداً في العلاقات الاميركية ـ السورية حول لبنان عكستها الاتهامات المتبادلة، وبخاصة بعد تفجير مقر المارينز بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٣، الذي

---

(٤٢) يستند هذا التحليل الى نظرية توازن القوى بين المعسكرات وضمن المعسكر الواحد. راجع:
K.J. Holsti International Politics and J.S. Roseneau. International Politics and Foreign Policy Hans Morgenthan Politics Among Nations.

اعتبرته الادارة الاميركية على لسان وزير دفاعها كاسبار واينبرغر «إعلان اعمال الحرب» من جانب سوريا (٢٣/١١/١٩٨٣). لكن، رغم التهجم الاميركي الواضح على سوريا وكشفه نية سوريا في السيطرة على لبنان وضمه، ومحاولتها إخراج القوة المتعددة الجنسيات من بيروت لضمان استفرادها بالورقة اللبنانية، وفضح دورها في العمليات الارهابية، وبعد بعض العمليات الغربية ضد المواقع السورية في لبنان، عادت الادارة الاميركية في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ للتحدث عن دور سوريا الايجابي في لبنان(٤٣).

إن العوامل التي ادت الى تغيير موقف اسرائيل تجاه لبنان في هذه الفترة هي ذاتها العوامل التي أثرت في الموقف الاميركي، بالاضافة الى عامل الارهاب الذي استعملته سوريا كوسيلة ضغط او لامتصاص نقمة داخلية بخاصة. وجاءت الضربة السورية للفلسطينيين في طرابلس وضعف الحكم اللبناني وانحيازه لتزيد في اقتناع الولايات المتحدة بأن سوريا هي اللاعب الأكبر على الساحتين اللبنانية والعربية وان اطلاق يدها في لبنان قد يخدم المصالح الاميركية والاسرائيلية اكثر مما تخدمها عملية سلام لبنانية ـ اسرائيلية. كان هذا اعلاناً ضمنياً عن عودة مخطط كيسنجر الى الواجهة.

انعكست هذه السياسة الاميركية في اتفاق مورفي ـ الاسد الذي جاء ليفرض على اللبنانيين رئيساً للجمهورية، مناقضاً بذلك أبسط أسس الديموقراطية وحق الدول في السيادة. كان هذا الاتفاق بمثابة اعلان اميركي رسمي باطلاق يد سوريا في لبنان، وهذا ما رفضه اللبنانيون، وفي طليعتهم الجيش اللبناني بقيادة العماد ميشال عون رئيس الحكومة الانتقالية في لبنان.

فعدم اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بهذه الحكومة، وعدم تقديم السفير الاميركي ماكارثي اوراق اعتماده لرئيس الدولة، وتعامل الادارة الاميركية مع حكومتين في لبنان، ما هو إلا بداية اعتراف اميركي بتقسيم لبنان وتمهيد لتنفيذ خطة كسينجر لحل مشكلة الشرق الأوسط على حساب لبنان وانشاء دويلات طائفية.

في ختام حديثنا عن الولايات المتحدة، لا بد من الاشارة الى دور دول اوروبا الغربية. من اهم العوامل التي حددت مواقف هذه الدول هو حظر النفط العربي عنها بعد حرب ١٩٧٣، الذي جعلها تحاول التقرب من العرب المحافظين خدمة لمصالحها. وقد تجلى ذلك في اعلان البندقية كما في مواقف اخرى لا مجال لتفصيلها هنا. لكن الفترة الاخيرة شهدت اهتماماً اوروبياً متزايداً بحرب لبنان رغم كونه لا يزال دون المستوى المطلوب لوضع حد لها.

٤ ـ الاتحاد السوفياتي

من اهم الاهداف الاميركية والسوفياتية في الشرق الاوسط، كما في جميع انحاء العالم، هو حفظ التوازن الستراتيجي بينهما. وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية محاولات سوفياتية متعددة للحصول على موطىء قدم في اماكن كانت حكراً على البريطانيين والفرنسيين سابقاً او على الاميركيين لاحقاً. ولم يكن اعتراف الاتحاد السوفياتي باسرائيل عام ١٩٤٨ إلا تنفيذاً لهذه السياسة. فالاتحاد السوفياتي، الذي كان يلاقي صعوبات جمة في الدخول الى الدول الاسلامية بسبب التناقض بين العقيدة الشيوعية والدين الاسلامي، وجد في اسرائيل التي قامت بجهود الاحزاب الاشتراكية بصيص امل للحصول على موطىء قدم في الشرق الأوسط. ولم يكن تغاضي الاتحاد السوفياتي عن عمليات القمع التي مارسها النظامان المصري والعراقي، في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات، ضد اعضاء الاحزاب الشيوعية في مصر والعراق إلا محاولة للتمسك بحلفائه الاقليميين كي لا يخسر موطىء قدم في منطقة مهمة ستراتيجياً لخدمة مصالحه.

---

(٤٣) راجع الصحف وخاصة جريدة النهار الصادرة خلال الفترة الممتدة بين ٢٤/١٠/١٩٨٣ واوائل ايار ١٩٨٤، خاصة بتاريخ ٣/٢/٨٤.

في ضوء ذلك، نستطيع ان نفهم الموقف السوفياتي المؤيد لحليفته سوريا وممارستها في لبنان. فالاتحاد السوفياتي يدعم كل ما من شأنه تقوية حلفائه شرط ان لا يؤدي ذلك الى جره الى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية او ان يتعارض مع مصالحه. ومن اهم العوامل التي ساهمت في حصول سوريا على دعم سوفياتي مطلق، منذ مطلع السبعينات، هو ظهور بوادر انتقال مصر الى المعسكر الغربي مع تسلم انور السادات منصب رئاسة الجمهورية المصرية، لاسيما بعد طرده الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧٢. فقد بدت سوريا آنذاك الحليف الوحيد للسوفيات بين دول المواجهة، وخسارتها تعني زعزعة التوازن بينهم وبين الولايات المتحدة. وهذا ما يبرر الدعم السوفياتي الكامل للممارسات السورية في لبنان رغم وجود اختلاف في الرأي في فترات معينة.(٤٤)

ورغم كون السياسة السورية قد خدمت المصالح الاسرائيلية والاميركية، الا انها خدمت في الوقت ذاته سياسة الاتحاد السوفياتي. ذاك أن نظام الاسد عرقل عملية السلام الاسرائيلي ــ اللبناني التي هي تكملة لعملية كامب دايفيد الرامية الى ابقاء الاتحاد السوفياتي خارج عملية حل مشكلة الشرق الأوسط. وقد اخرج نظام الأسد القوات المتعددة الجنسيات مهزومة من لبنان. والأهم من هذا كله ان النظام السوري لم يحاول يوما فتح جبهته منفرداً مع اسرائيل، منذ العام ١٩٧٥، وهو ما قد يؤدي الى جر الاتحاد السوفياتي الى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية.

هذا التطابق بين المصالح الدولية والاقليمية ودهاء النظام السوري في اللعب على التناقضات المحلية والاقليمية والدولية كان وراء نجاح سوريا في تنفيذ سياستها في لبنان. ولكن الساحة اللبنانية كانت في الاشهر الأخيرة مسرحاً لاحداث خطيرة ومتسارعة اهمها اعلان رئيس الوزراء اللبناني العماد ميشال عون حرب التحرير ضد سوريا واسرائيل. كذلك، شهدت هذه الفترة تحولا في مواقف بعض الدول وبخاصة فرنسا. فماذا حدث وما هي امكانية نجاح هذه المسيرة؟

الخاتمة

كان التوافق والتطابق بين المصالح الدولية والاقليمية والمصالح السورية في لبنان سببا مهما في تعطيل مقاومة الدولة اللبنانية منذ العام ١٩٦٩ حتى اليوم. فالتدخلات الاقليمية والدولية لحل الازمة في لبنان كانت تدخلات غير فعالة، ليس بسبب عدم قدرة القائمين بها بقدر ما هو نتيجة لعدم الرغبة في التوصل الى حل في لبنان إلا بعد حل مشكلة الشرق الأوسط، وذلك لابقاء المجال مفتوحاً أمام توطين الفلسطينيين، العقبة الأساسية في وجه السلام في الشرق الأوسط، في الأراضي اللبنانية. وقد عبر نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام عن هذا المخطط أفضل تعبير حين قال للمجتمعين به في قمة عرمون، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٦:

«ليس هناك حل لرحيل الفلسطينيين من لبنان، حتى ولو قبلت اسرائيل بقيام دولة فلسطينية، لأن الضفة الغربية وغزة فيها سكانها. لا حل الا بحرب شاملة مع اسرائيل، لذلك فان وجود الفلسطينيين مستمر، وبالتالي، ينبغي مراعاة هذا الواقع والقبول بالحلول التي طرحت حتى لا يثار الوجود الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية مرة اخرى...».(٤٥)

لقد ظهرت هذه النية العربية جلية وواضحة في مشروع الملك فهد لحل مشكلة الشرق الأوسط الذي تبناه العرب

---

(٤٤) راجع، مثلا صحيفة بوليتيكا اليوغسلافية، بتاريخ ٨٢/٨/٣، حول الخلاف بين سوريا والاتحاد السوفياتي بشأن الوجود العسكري السوري في لبنان.

(٤٥) للاطلاع على النص الكامل لمحضر هذا الاجتماع، راجع العلاقات اللبنانية السورية ١٩٤٣ ــ ١٩٨٥، الجزء الثاني، ص ٢٥٦.

في مؤتمر فاس. فبينما يقضي هذا المشروع بأن تسمح اسرائيل بالعودة لمن يريد من الفلسطينيين وبأن تعوض على الذين لا يريدون العودة، لا يتقدم بخطة لتوزيع من لا يريد العودة على الدول العربية، كل حسب مواردها ومساحتها، مما يبقي المشكلة بكل ثقلها على كاهل لبنان الذي كان يستقبل في ذلك الوقت الغالبية الساحقة من الفلسطينيين في العالم العربي. وفي ضوء الاجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية بالحد من دخول الفلسطينيين الى اراضيها او اعطائهم اذن العمل فيها، بينما تمارس بعض هذه الدول ضغوطاً على الحكومات اللبنانية المتعاقبة لاعطاء الفلسطينيين الجنسية اللبنانية، لا يبقى مجال للشك في هذه النية العربية حول توطين الفلسطينيين في لبنان او قسم منه.

لم يكن التطابق بين المصالح الدولية والاقليمية وبين المصالح السورية السبب الوحيد في شل مقاومة الدولة اللبنانية للضغوط السورية: فللبنان مشاكله الخاصة، التي تنبع من تركيبته السياسية المميزة. ورغم ان الغالبية العظمى من الباحثين تشدد على الطائفية في لبنان كالعلة الاساس، إلا ان العلة الأهم تكمن في الاقطاعية السياسية اللبنانية التي تستعمل الطائفية غطاء لخدمة مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة. وبما ان المجال ضيق هنا لتفصيل رأينا هذا، نكتفي بالاشارة الى ان ضعف الدولة اللبنانية امام الضغوط السورية والعربية منذ العام ١٩٦٩ كان وراء قيام مقاومة مسيحية رافضة لمشروع التوطين والاحتلال الفلسطينيين للبنان، لما يحدثه هذا المشروع من خلل طائفي قد يضر على المدى الطويل بمصالح الطائفة المسيحية وبوحدة لبنان ارضاً وشعباً.

كانت حادثة عين الرمانة يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥، كما ذكرنا اعلاه، مجرد نقطة تحول في مسار الحرب اللبنانية تغيرت فيها الأطراف وستراتيجيتهم. وقد شدد المسيحيون على هذا التاريخ كتحديد لبدء الحرب في لبنان، لأنه يرضي غرورهم بأنهم البادئين بمقاومة الاحتلال الفلسطيني للبنان وبأنهم تحملوا المسؤولية التي ناءت الدولة بكاملها تحت ثقلها وفشلت في القيام بها، وهذا الشيء طبيعي. لكن هذا التشديد ينطوي على وقوع في الفخ السوري. فتركيز المسيحيين على ١٣ نيسان كتاريخ لبدء الحرب في لبنان خدم المصالح السورية باخفاء المرحلة الاولى من حرب لبنان، والتي تساعد معرفتها على كشف الاهداف السورية واطراف النزاع الحقيقيين. لقد استغلت سوريا هذا التأريخ المسيحي لترويج الادعاءات التالية:

- ان حرب لبنان حرب طائفية بحتة.
- ان الجيش السوري دخل لبنان بناء لطلب السلطات الشرعية عام ١٩٧٦ ولحماية المسيحيين.
- ان سوريا قوة حفظ امن محايدة في الصراع اللبناني.

وهكذا، افلحت سوريا في اقناع العالم كلياً بصحة هذه الادعاءات حتى اعلان العماد ميشال عون، رئيس الحكومة اللبنانية، حرب التحرير ضد سوريا يوم ١٤ آذار ١٩٨٩. فما هي التغييرات التي احدثتها حرب التحرير هذه، ولماذا ردة الفعل السورية هذه التي لم يسبق لها مثيل بحدتها عبر السنوات العشرين الماضية؟

لقد عملت سوريا جاهدة، منذ بدء حربها على لبنان، على عزل الجيش وهزمه في نفسيته واستبعاده عن ساحة المعركة. وجاء العماد عون ليضعه حيث يجب ان يكون، وبقوة لم تكن سوريا لتتوقعها. فالجيش السوري الذي تعود التفوق على الميليشيات مني بخسائر مهمة امام مقدرة الجيش اللبناني القتالية. ومن خلال الجيش اللبناني، اعاد عون الصراع الى نقطة البداية، اي الى كونه صراعاً بين الدولة اللبنانية والدولة السورية.

كذلك، عملت سوريا جاهدة طوال السنوات العشرين الماضية على تفكيك الشعب اللبناني وتوسيع الهوة بين فئاته. فجاءت مقررات الحكومة الانتقالية بفتح المعابر، وما لاقته من صدى لدى جميع فئات الشعب اللبناني، لتظهر رغبة اللبنانيين في التلاقي. وما حركات المقاومة ضمن الاراضي المحتلة إلا ناقوس خطر يدق في آذان القيادة السورية. لذا سارعت سوريا مباشرة او عبر عملائها في لبنان للاطاحة بهذا التقارب بشتى الوسائل، واهمها اعادة

اغلاق المعابر والضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية والاعلامية التي ادت الى اعلان حرب التحرير يوم ١٤ آذار ١٩٨٩.

واكثر ما يخيف سوريا هو ان عون لم يقع في اخطاء من سبقه، وكان هذا مبعث الدعم الشعبي له. فقبل ان يبدأ عون بالمطالبة باغلاق المرافىء غير الشرعية في اماكن الاحتلال السوري، كانت له حربه ضد القوات اللبنانية واغلاق المرافىء غير الشرعية في اماكن سيطرته، مما ادى الى استعادة الدولة بعض مواردها الأمر الذي انعكس ايجابياً، الى جانب فتح المعابر، على سعر صرف الليرة اللبنانية. وبهذا وضع عون نفسه فوق جميع الاطراف واستعاد هيبة الحكومة والدولة التي تاق اليها اللبناني. وما الحصار الاقتصادي والضغط العسكري الذي طاول بانعكاساته السلبية جميع أراضي لبنان إلا محاولة سورية للقضاء على أي دعم شعبي لحكومة العماد ميشال عون الذي أساء، حسب رأي البعض، توقيت اعلان حرب التحرير.

صحيح ان حكومة العماد عون قد اساءت التوقيت في اعلان حرب التحرير، انما بالنسبة الى المستفيدين من حرب لبنان وليس بالنسبة الى مصلحة لبنان. فاعلان حرب التحرير في وقت تجاوز فيه عمر انتفاضة الحجارة في الضفة الغربية السنة ونيف، جاء ليقلب الطاولة على المخططين. فاذا كان لانتفاضة الحجارة من دلالة، فهي انها وضعت العرب امام مسؤولياتهم. إذ كانت هذه الانتفاضة رسالة صريحة الى العرب مفادها ان الفلسطينيين قد تخلوا عن خدماتهم ولم يعودوا بحاجة لجبهاتهم مع اسرائيل يفتحونها بوجههم ساعة يشاؤون، ويغلقونها ساعة تضر بمصالحهم. لقد نقلت انتفاضة الحجارة الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي الى عقر دار اسرائيل، حيث كان يجب ان يكون منذ البداية، وطالبت العرب بأخذ الموقف الصريح واظهار النوايا المبيتة. وفي وقت بدا لبنان فريسة جاهزة للالتهام واشباع الطموحات العربية والاسرائيلية والسورية المتعلقة بحل ازمة الشرق الأوسط على حسابه، اعلن العماد عون حرب التحرير، وحدد اعداء لبنان، وطالب العرب والعالم بأخذ الموقف الواضح واظهار النوايا الحقيقية.

ولعل اكثر ما ازعج سوريا في حرب التحرير هذه دعوة العماد عون النظام السوري الى تحرير الجولان السوري قبل المطالبة بتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي. فمن غير المنطقي ان تضع سوريا ٤٠ الف جندي سوري في لبنان، الذي لم تتجرأ اسرائيل بعد على اعلان ضمها لشبر من اراضيه، من اجل اخراج الاسرائيليين ومحاربة من تسميهم بالمتصهينين، بينما مضت ثمانية اعوام على اعلان اسرائيل ضمها للجولان ولم تعلن سوريا بعد حرب تحرير الجولان السوري. كما انه من غير المنطقي ان تعالج خطب الرئيس حافظ الأسد، التي تتعدى عشرات الصفحات دوماً، الأوضاع في لبنان والاحتلال الاسرائيلي للبنان بينما لا تتناول موضوع الجولان إلا بجملة او جملتين على الاكثر، تتضمنان ارسال تحية للاخوة المقاومين في الجولان. وكانت دعوة العماد عون هذه بمثابة البوح بكلمة السر التي فضحت جميع الخطط والنوايا.

ومما يريد في هموم سوريا وحلفائها من العرب موقف العراق الداعم لحرب التحرير، وهذا ما يفسر المحاولات العربية لاجراء المصالحة بين النظامين السوري والعراقي، والمماطلات العربية التي تتجسد في عدم تسمية الأمور بأسمائها والدوران في دائرة الأوضاع الأمنية، حيناً، والاصلاحات السياسية، أحياناً، لكسب الوقت وحل الخلافات العربية وبلورة موضوع الانتفاضة، وما قد تؤول اليه المفاوضات الأميركية ــ الفلسطينية.

وما يرهق العرب وسوريا بخاصة هو اسلوب التعامل اللبناني الجديد معهم. فقد كانت سوريا دوماً السباقة الى القبول بالحلول او اقتراحها تاركة للشرعية اللبنانية او لبعض الفئات أن تكون أول الجهات الرافضة،فتظهر هي بمظهر الراغب في الحل واللبنانيون بمظهر المعرقل الأساسي لأي حل. واليوم، جاءت ايجابية الحكومة الانتقالية بشخص رئيسها، حتى عندما لم يكن هناك من مجال للايجابية، لتجعل من سوريا مباشرة او عبر عملائها اول الرافضين. وقد اظهر هذا الاسلوب اللبناني في التعامل مع العرب والسوريين ان الحكومة الانتقالية استفادت من تجارب الماضي ووعت الاساليب السورية وبدأت بمخاطبة النظام السوري بلغته ومحاربته بسلاحه.

كان للدعم الشعبي الواسع الذي لقيته حرب التحرير وقائدها في انحاء العالم، وبخاصة في فرنسا، دوره المهم في توعية الضمير العالمي الى ما يجري في لبنان بحق شعب آمن صدر الحياة عبر التاريخ الى هذا العالم ولم يتلق منه سوى الموت والدمار. فهل ينعكس هذا الواقع الجديد قرارات دولية فعالة لوضع حد للارهاب السوري واحتلاله للبنان أم ستطلق يد سوريا مجدداً للحسم؟

لقد تضاعفت خلال الأشهر الماضية الجهود على الصعيد العربي وبدعم من الدول العظمى خاصة للتوصل الى حل يسمونه بـ «الأزمة اللبنانية»(٤٦). وبلغت هذه الجهود ذروتها مع مؤتمر الطائف والوثيقة التي تم الاتفاق عليها هناك بين البرلمانيين اللبنانيين برعاية عربية ومباركة اميركية. فهل وضعت وثيقة الطائف أسس الحل لحرب لبنان كما يظهر في تصاريح موقعيها وقيادات الدول العربية والأجنبية؟

لن ندخل هنا في التفاصيل الدستورية والقانونية لوثيقة الطائف، بل نكتفي بابداء بعض الملاحظات حول أهدافها التي ترتبط مباشرة بموضوع دراستنا أعلاه:

ـ لم تقدم وثيقة الطائف حلا جذرياً لحرب لبنان ولا أسساً للحل. فاذا سلمنا مع القائلين بأن سبب حرب لبنان هو مشكلة الاصلاحات السياسية، فلماذا لم يعمل الذين اجتمعوا في الطائف على إرضاء جميع الطوائف(٤٧) واعطائها الضمانات المطلوبة(٤٨) للحؤول دون عودة الاقتتال في المستقبل القريب؟

ـ يظهر أن أهم ما يرمي اليه اتفاق الطائف هو الالتفاف حول العماد عون وعزله سياسياً. والمستهدف الأول هنا ليس العماد عون شخصياً بقدر ما هو الجيش اللبناني بكامله وما يمثله. فعزل عون سياسياً يعني حتماً اعادة ابعاد الجيش اللبناني عن ساحة المعركة والعودة الى وضع ما قبل ايلول ١٩٨٨. ويعتبر هذا نصراً سياسياً وعسكرياً لسوريا التي رمت منذ بدء تغلغلها في لبنان، مطلع السبعينات، الى استبعاد الجيش عن الساحة، شرذمته، و «هزمه في نفسيته» على حد تعبير السيد عبد الحليم خدام.

ـ إن استبعاد الجيش اللبناني عن ساحة المعركة لا يضمن عدم عودة الاقتتال، لكنه يضمن عودته بين فئات غير متكافئة، كما كان الوضع قبل ١٤ آذار ١٩٨٩. وهذا مما سيعطي سوريا، مباشرة او عبر حلفائها، نصراً عسكرياً مهماً لم تستطع الحصول عليه في مواجهتها مع الجيش اللبناني. كذلك سيعيد هذا سوريا الى الواجهة كصاحبة دور ايجابي بين الأفرقاء اللبنانيين المتنازعين، خاصة وأن أحداً منهم لا يملك صفة الشرعية وحق المطالبة ببسط سيطرته على كامل الأراضي اللبنانية لاحقاق السلام.

ـ لقد جاء توقيع البرلمانيين اللبنانيين على وثيقة الطائف، التي بحثت الشق الاصلاحي وتجنبت موضوع الانسحابات، اقراراً بأن حرب لبنان هي حرب أهلية طائفية بحتة. ورغم ان لهذا محاذير إلا أنه أظهر للعالم ان اللبنانيين يستطيعون الاتفاق على شؤون بيتهم الداخلية. ولكن الخلاف الاساس بينهم هو حول الدور السوري في لبنان.

ـ لقد جاءت وثيقة الطائف، من خلال غموض بنودها وعدم تحديد المهل، لتطلق يد سوريا في لبنان وتشرع وجودها العسكري وتدخلها في جميع الشؤون اللبنانية.

---

(٤٦) جهود جامعة الدول العربية والمبادرات الدولية المختلفة خلال صيف وخريف ١٩٨٩.

(٤٧) لم تراع الوثيقة الواقع اللبناني، خاصة مشكلة الخوف على المصير عند بعض الفئات.

(٤٨) ليس هناك من تاريخ محدد لبدء السنتين اللتين يفترض ان تقوم القوات السورية خلالهما بمساعدة الشرعية لبسط سيطرتها، بل يرتبط هذا التاريخ بتحقيق امور عديدة تستطيع سوريا عرقلتها بسهولة.

وأخيراً نتساءل لماذا سارعت الدول المعنية بحرب لبنان، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية، الى التدخل الآن ولم تتدخل جدياً خلال الخمس عشرة سنة الماضية؟ برأينا، المبني على دراسة لمواقف الدول الكبرى من العديد من المواجهات المسلحة في الشرق الأوسط وغيره من المناطق، ان السبب يعود الى كون حرب التحرير والمواجهات العسكرية الدامية قد أظهرت لتلك الدول ان الوضع في لبنان بات يهدد مصالحها. فالخسارة ارتفعت على جميع الصعد وباتت تتجاوز بكثير أي منافع قد تجنى اذا أفلحت حرب التحرير في تحقيق أهدافها. لذا لم يكن أمام هذه الدول سوى محاولة تمرير مقررات الطائف للعودة بالوضع الى ما قبل ايلول ١٩٨٨، أي السماح بوجود مؤسسات شرعية (كرئاسة الجمهورية) لتدير الأزمة لصالح المنتفعين، وفي طليعتهم سوريا، اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. والقصد من هذا كسب الوقت لافساح المجال امام تنفيذ عملية السلام الفلسطينية العربية ــ الاسرائيلية على حساب لبنان أرضاً وشعباً.

ويرى بعضهم ان السبيل الوحيد للحؤول دون هذا هو وحدة الصف اللبناني، خاصة في المناطق التي لا تقع تحت سيطرة الاحتلال السوري، وبعد ذلك التهديد بالعودة الى الحرب إن لم تتحقق مطالب اللبنانيين، وبشكل خاص انسحاب الجيوش الغريبة عن أرضهم.

إن التهديد بالعودة الى الحرب، لا يعني بالضرورة العودة اليها، ذاك ان الحرب حالياً مكلفة جداً بالنسبة الى الدول الكبرى والعرب الذين لا يستطيعون التكهن بتطوراتها ونتائجها. ولهذا السبب يبدو احتمال تجدد القتال ضئيلاً جداً. من هنا، ينبغي على اللبنانيين عدم التنازل عما حققوه حتى هذا التاريخ والتلويح بالحرب التي يخشاها الآخرون.

المعمل

solifra
mansourieh el.metn
tél.400744/5
tlx.solifra 20061 le
b.p.11-8758
beYrouth.liban

سوليفرا ش.م.ل.
منصورية المتن
هاتف: ٥/ ٤٠٠٧٤٤
تلكس: سولفرا ٢٠٠٦١ LE
ص.ب: ١١-٨٧٥٨
بيروت - لبنان

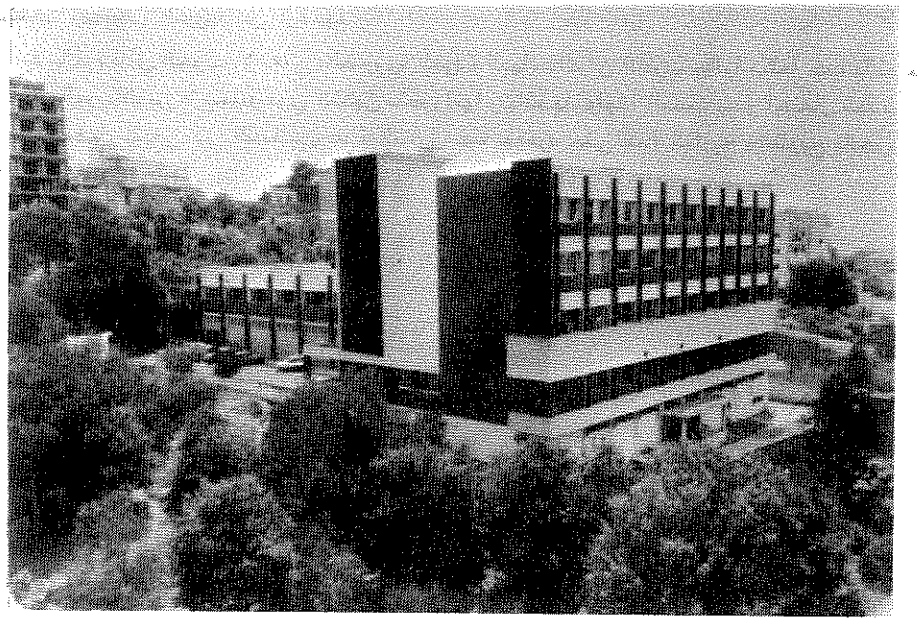

المكاتب

habillage s.a.l
Place Wardieh Imm.Comestra
Tél.344197 8-343670
Tlx.HABI 23348 LE
B.P.11-7209
Beyrouth-Liban

أبيا
ساحة الوردية - راس بيروت
هاتف: ٣٤٣٦٧٠-٨/٣٤٤٢٩٧
تلكس: HABI ٢٣٣٤٨ LE
ص.ب: ١١-٧٢٠٩
بيروت - لبنان

الستراتيجية السورية في لبنان

بقلم العميد الركن اديب سعد *

ليس بالامكان التقدم في تحليل المعضلات بسهولة ووضوح إلا بعد الاتفاق على معاني التعابير[١]. بناء عليه، أصبح من الضروري في مستهل هذا البحث ايضاح وحصر مفهوم **الستراتيجية**. فكلمة الستراتيجية هي في الأصل كلمة عسكرية مشتقة من الكلمة اليونانية (Strategos)، وتعني فن القيادة (Art of generalship)[٢] وقد بقي استعمالها مقتصراً على قيادة الحروب حتى اوائل القرن العشرين. أما حالياً، فهي مستعملة في معظم حقول التعاطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفلسفي والتاريخي والأدبي حيث تستعمل أحياناً بصورة مغلوطة لتعطي غير مدلولها الحقيقي. وبغية المحافظة على ما لهذا التعبير من وزن، كتب الاختصاصيون في الفن او العلم الستراتيجي الكثير حول هذا الموضوع وجاء أبرز ما كتب على يد الجنرال بوفر والجنرال بواريه اللذين يمكن الاستخلاص من مؤلفاتهما[٣] ما يلي:

اولا: ان الستراتيجية هي فن استعمال الوسائل بغية تحقيق الهدف السياسي.

ثانياً: ان الستراتيجية الشاملة هي فن التنسيق بين استعمال مختلف القدرات في جميع ميادين العمل الممكنة بغية تحقيق الهدف السياسي.

ثالثاً: ان الستراتيجية الشاملة تتألف من: الستراتيجية الاقتصادية، والستراتيجية الديبلوماسية، والستراتيجية الثقافية، والستراتيجية السيكولوجية الخ... وهذا فضلا عن الستراتيجية العسكرية.

عبر هذا المفهوم الستراتيجي، ومن خلال العلاقات الدولية بين سوريا ولبنان، يتناول هذا البحث كيفية ممارسة دولة اقليمية قوية نفوذها على دولة مجاورة ضمن ستراتيجية غامضة تستطيع من خلالها الافلات من القوانين الدولية والتلاعب على المجتمع الدولي وايهامه بصدق النوايا.

أما المنهجية المتبعة في هذا البحث فتنحصر، فيما يسمى في علم السياسة، بالمراقبة الميدانية من خلال ما نشر في الكتب والصحف وتناقلته الاذاعات مع تشديد خاص على البيانات الرسمية والتصاريح الصادرة عن المسؤولين السياسيين، اضافة الى تحليل تصرفات واعمال معايشة حصلت او ربما كانت ستحصل على الاراضي اللبنانية، وأثرت على مجرى الاحداث وعلى مجرى العلاقات بين لبنان وسوريا.

وتسهيلا للقارىء، تمت تجزئة الموضوع وفقاً لما يلي:

اولا: تحديد هدف سوريا السياسي.

ثانياً: المصالح السورية في لبنان.

ثالثاً: الستراتيجية التي طبقتها سوريا لتحقيق هدفها السياسي.

رابعاً: الخاتمة.

---

* عميد متقاعد ـ قائد المدرسة الحربية سابقاً.

١ - Clausewitz «De la guerre - Edition Française - Edition de Minuit - 1970 - II - 1 page 124

٢- The International Encyclopedia of Social sciences. vol. 15 (Newyork 1968) p. 281

٣- Général Beaufre «Introduction à la Strategie» Acolin 1963

- Général Poirier «Essais de strategie théorique cahier » N° 22 (F.E.D.N) 1982

اولا: هدف سوريا السياسي

إن خمس عشرة سنة من الاقتتال على الساحة اللبنانية كانت كافية لكشف حقيقة النوايا السورية حيال لبنان، واذا استغرق ذلك هذا الوقت الطويل فذلك يعود الى دهاء القيمين على السياسة السورية وتعمدهم الباطنية والغموض في تصريحاتهم وتصرفاتهم. ومع استمرارية الازمة، اصبحت لدى الباحثين مواد كثيرة تعكس صورة اوضح للفرق بين ما هو معلن وما هو مبيّت، خاصة وان الشعارات المرفوعة هي غالبا نقيض الاهداف المرسومة وان الاعمال والنتائج هي عكس المهمات الموكولة او حتى المتبناة، فلما دخل الجيش السوري الى لبنان كقوات ردع عربية لم يكن من اختلاف بين اهداف دخوله، وفقاً لتصاريح المسؤولين السوريين، وبين المهمات المعطاة له من قبل جامعة الدول العربية. وفيما يلي الانحرافات الواضحة في هذا المجال:

ـ ١ ـ كُلِّف الجيش السوري بوقف القتال، فكانت النتيجة ان ازداد القتال عنفا وضراوة وعمّ كل المناطق اللبنانية ودخل هو طرفاً فيه.

ـ ٢ ـ وكُلِّف بمساعدة الشرعية على بسط سيادتها على كامل الاراضي اللبنانية، فاذا بالشرعية اللبنانية، بعد مرور اربع عشرة سنة من الممارسات والضغوطات، تفقد مقامها الاول، اي رئاسة الجمهورية ليحل محلها حكومة عسكرية وتقابل هذه الاخيرة باحياء حكومة مستقيلة او مُقالة دستورياً.

ـ ٣ ـ كذلك، كُلِّف هذا الجيش بحماية المقاومة الفلسطينية والمحافظة عليها، فكانت النتيجة ان صوبت البنادق كلها نحوها: الاسرائيلية والسورية والميليشياوية وحتى الفلسطينية المنشقة المدعومة من سوريا. وبعد ان كان عدد المقاتلين الفلسطينيين قد بلغ خمسة عشر الفاً، في مطلع عام ١٩٨٢، تقلص هذا العدد في لبنان ليبلغ بضع مئات بعد الاجتياح الاسرائيلي من العام ذاته، حيث تعرض الباقون للقتل او للنفي الى تونس والجزائر واليمن او لدخول السجون الاسرائيلية او السورية.

ومع تفاقم الاوضاع ووصول الدولة اللبنانية الى وضع شبيه بالشلل، لوحظ من وقت الى آخر صدور تصريحات جريئة وواضحة عن المسؤولين السوريين، وكأن القصد منها وضع اللبنانيين تدريجياً في جو الحقيقة التي تنتظرهم. فها هو الرئيس حافظ الاسد ينبّه: «تشكل سوريا ولبنان دولة واحدة... نحن اكثر من اشقاء»[٤] ليعود بعد سنة ويذكّر المهاجرين: «عندما خرج بعضكم، لم يكن هناك سوريا ولبنان وفلسطين والاردن، كنا جميعاً كياناً سياسياً واحداً. كانت هذه البلاد كلها تسمى سوريا او بلاد الشام»[٥]. وهكذا، توالت التصاريح الى ان كان اخرها واهمها ما جاء على لسان وزير الدفاع السوري اللواء مصطفى طلاس بينما كان يتفقد وحداته المنتشرة في لبنان، في مطلع صيف ١٩٨٩، حين توجه الى جنوده قائلا: «هذه الارض هي ارضكم...» وكان يشير الى الاراضي اللبنانية.

هذه التصاريح قد اكدت افعالا خاصة بعد ان اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً باغلاق مرافىء غير شرعية تستعمل للتهريب والارهاب في اذار ١٩٨٩، فجاءت النتيجة وكأنه لم يعد مسموحاً للحكم اللبناني بأن يتخذ قراراً من هذا النوع، اذ عنف القصف وضرب الحصار البحري، واقفلت المعابر البرية، وقصفت المؤسسات والمناطق الآهلة بما فيها السفارات الاجنبية، واغتيل ديبلوماسيون اجانب ورجال دين وسياسة، وتبيّن ان سوريا كانت وراء كل ذلك.

ازاء هذا الوضع المتردّي، قامت صرخة دولية تنادي بوقف النار وفك الحصار فلم تكترث سوريا للأمر، فاجتمع مجلس الامن واصدر تمنياته بوقف النار وفك الحصار، ولكن دون جدوى. واجتمع الملوك والرؤساء العرب والفوا

---

٤ ـ مقابلة للرئيس حافظ الأسد مع جريدة الأنوار اللبنانية نشرتها هذه الجريدة بتاريخ ١٠ ـ آب ـ ١٩٨٢

٥ ـ مجلة صباح الخير في ٨ ـ ١٠ ـ ١٩٨٣

لجانا تمثلهم وجاءت القرارات تدين سوريا بأنها هي المسؤولة عن استمرار القتال. كما تضمنت هذه القرارات وجوب انسحاب كل الجيوش الاجنبية من لبنان، بما في ذلك الجيش السوري، لتتمكن الدولة اللبنانية من بسط سيادتها. جاء ذلك تأكيداً لقرارات او لمشاريع قرارات سابقة، يذكر منها على سبيل المثال:

١ ــ اثر الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢، اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قراراً يقضي بسحب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من الاراضي اللبنانية.

٢ ــ في ٩ أيلول ١٩٨٢، تقدم لبنان في مؤتمر فاس بورقة عمل تنص على إنهاء مهام قوات الردع العربية في لبنان.

٣ ــ في ٥ آذار ١٩٨٣، قررت الحكومة اللبنانية حل قوات الردع العربية، وبعدها اعتبر الوجود السوري في لبنان احتلالا.

٤ ــ في ٢٧ نيسان ١٩٨٣ اعرب المجلس النيابي عن تضامنه مع الحكومة فيما يتعلق بالقرار السابق.

٥ ــ في ٩ أيار ١٩٨٣، صرح مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد بما معناه ان المسلمين هم قوة سياسية بفضلها سيتحقق جلاء القوات الاسرائيلية وكل القوات الاخرى عن لبنان.

٦ ــ في آب ١٩٨٦، صدر عن دولة الفاتيكان مشروع لحل الازمة اللبنانية نصّ في بنده الثالث على انسحاب كل الجيوش الاجنبية من لبنان ليتمكن من بسط سيادته على كامل اراضيه.

لم يأبه الحكم السوري لهذه القرارات والنداءات كلها. فبسط السيادة اللبنانية والانسحاب من لبنان عبارتان لا تريد سوريا ان تسمعهما، وما زالا يشكلان العقبة الوحيدة التي تؤخر اتفاق اللبنانيين في ما بينهم.

بعد كل ما صدر عن النظام السوري من أعمال وتصرفات وتصريحات وعدم القبول بالانسحاب من لبنان والاعتراف بسيادة الدولة اللبنانية، لم يبق أي شك لدى المطلعين في السياسة بأن ما تسعى اليه سوريا هو الاستيلاء التام على لبنان لضمه الى جغرافيتها وليصبح جزءاً منها.

لقد تكبدت سوريا وما زالت تتكبد الكثير من الخسائر والتضحيات على جميع الاصعدة، وهي لا تزال ماضية في سبيل تحقيق هدفها. فما هي مطامعها او مصالحها في لبنان.

ثانياً: مصالح سوريا في ضم لبنان

لتحقيق ما تدّعي سوريا أنه «مصلحتها القومية»، لا تزال تمارس حيال لبنان ما كان يطلق عليه «النظرة الواقعية» المبنية على القوة بشقيها العسكري والاقتصادي، والتي سادت العالم حتى منتصف القرن الحالي. ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، نبذت الدول تلك النظرة واستبدلتها بما يسمى «النظرة المثالية»، التي تأخذ بعين الاعتبار القيم الاخلاقية والمبادىء الانسانية وبخاصة مبدأ «حقوق الانسان». لذلك فان ما تطلبه سوريا من لبنان لتحقيق ما تدعيه من مصلحة قومية لم يعد يشكل سوى مطامع وطموحات مرفوضة ومنبوذة في التعامل الدولي. اما اهم ما تسعى اليه حكومة دمشق فيتمثل بما يلي:

١ ــ المصالح الدفاعية:

تسعى سوريا لتحقيق التوازن الستراتيجي مع اسرائيل. ذاك انها بخسارتها مرتفعات الجولان، فقدت موقعاً ستراتيجياً هاماً كان يؤمن لها سيطرة ميدانية على عدوتها التقليدية، واصبحت العاصمة دمشق مهددة لقربها من خطوط العدو الامامية. وبدلا من السعي الى استرجاع ما فقدت، ارتأت انه من الاسهل الاستيلاء على اراض لبنانية تعوض لها خسارتها. وكان سبق لها ان فكرت في الاراضي الاردنية ضمن وحدة سوريا الكبرى، حيث تكون

هي المسيطرة دون اي منافس وحيث: «تعزز مركزها العسكري الهجومي والدفاعي ازاء اسرائيل، وذلك من رأس الناقورة في جنوب غربي لبنان حتى العقبة في جنوب الاردن»[٦].

إضافة الى ذلك، فان المسؤولين السوريين كثيراً ما صرّحوا بأن «امن سوريا هو من أمن لبنان». فالارض اللبنانية والمجال الجوي اللبناني يشكلان نقطة ضعف في دفاعها و«الخاصرة الضعيفة». فهي بحاجة لان يكون جيشها في لبنان وان تنشر صواريخ ارض ـ جو فوق اراضيه. لكن هذا كان مؤمناً إبان الاجتياح الاسرائيلي، عام ١٩٨٢، ولم يمنع جيش العدو من التوغل في عمق الاراضي التي يتمركز عليها الجيش السوري كما لم يمنع الطيران الاسرائيلي من تدمير الصواريخ المنصوبة اصلا لتدميره. ثم ان ما ينطبق على لبنان من حيث الامن المتبادل ينطبق على كل دولة بالنسبة الى جارتها. فبلجيكا، مثلا، هي بالنسبة الى فرنسا كلبنان بالنسبة الى سوريا، ومع ذلك، فان فرنسا لم تفكر يوماً بضم اراض بلجيكية اليها، مع ان مخططات القادة الالمان في الحربين العالميتين كانت ترمي الى غزو فرنسا عبر بلجيكا.

٢ ـ المصالح الاقتصادية:

كما تطمع اسرائيل بالمياه اللبنانية كذلك سوريا. فهذه الاخيرة هي بحاجة الى إقامة السدود على نهر العاصي والنهر الكبير لتأمين الطاقة وري الاراضي. فسد الفرات لم يف بالغاية المطلوبة وليس من المؤكد ان الافادة منه ستبقى مستمرة بسبب المشاكل الحدودية مع تركيا. لقد هددت هذه الاخيرة بقطع مياه نهر الفرات عن هذا السد في حال تكرار افتعال الحوادث على حدودها. وحادث اسقاط المقاتلات السورية لطائرة مسح تركية فوق اراضي هذه الأخيرة في ٢١/١٠/١٩٨٩، إضافة الى عدة حوادث سابقة، ينذر بتفاقم الوضع مستقبلا بحيث قد يصل الى الصدام العسكري.

وكما هي الحال بالنسبة الى عدم امكانية استرجاع الجولان من اسرائيل، هكذا هي أيضاً بالنسبة الى استحالة استرجاع لواء الاسكندرون من تركيا. فالانتداب بنظر سوريا، سلبها شاطىء الاسكندرون والشاطىء اللبناني بحيث الحق لواء الاسكندرون بتركيا وجعل من لبنان دولة مستقلة. وبذلك، لم يبق لها سوى نافذة صغيرة على البحر المتوسط. فهي تفكر بالشاطىء اللبناني الذي يعطيها، بفضل طوله، واجهة كبيرة على البحر، ويقدم لها عدة مرافىء جاهزة تلائمها في تعزيز اقتصادها، فبيروت وجونيه وصيدا هي أقرب الى دمشق من اللاذقية.

٣ ـ المصالح العقائدية:

يشكل النظام اللبناني الحر والمنفتح نقيضاً للنظام السوري «التوتاليتاري». وهكذا، فان هذا الاخير مهدد من الاول بفضل العلاقات التاريخية والعائلية بين الشعبين التي تجعل الشعب السوري يلاحظ الفرق عن قرب. ثم ان لبنان شكل منذ استقلاله مأوى وملجأ للمنفيين واللاجئين السياسيين السوريين الذين كانوا يواصلون فيه نشاطهم السياسي المناهض للحكم السوري، وينشرون آراءهم في صحافة لبنانية حرة. والحل، بنظر سوريا، هو الاستيلاء على لبنان. وهكذا، تأمن شر الحرية والديموقراطية.

هذا ما يطمع به الحكام السوريون من لبنان، اضافة الى ما يتمتع به من جمال وخيرات وثروات تجعل كل دولة تحلم في ان يكون جزءاً منها.

بعد الاطلاع على المطامع والطموحات السورية في لبنان وما يشكله هذا الاخير من اهمية، لم يعد يعجب الباحث لضخامة الوسائل التي يلجأ اليها النظام السوري للاستيلاء عليه، من خلال الستراتيجية التالية:

---

٦ ـ الكلام لنائب رئيس الجمهورية السورية عبد الحليم خدام في ٩ ايلول ١٩٧٦، رددته اذاعة دمشق في ٢١ حزيران ١٩٧٦.

ثالثاً: الستراتيجية السورية

يقضي العرف المتّبع في العلاقات الدولية، عندما تتدخل دولة كبيرة لنجدة دولة صغيرة واقعة في مشاكل لم يعد بامكانها التغلب عليها، ان يقتصر هذا التدخل على الوسائل العسكرية فقط على ان ينتهي عندما تتحقق الغاية. اما التدخل السوري في لبنان، فلم يعمل على إنهاء المهمة بل على تمديدها واستمراريتها وكيف ينهيها وهو الذي افتعلها؟ لم يقتصر هذا التدخل اذاً على الوسائل العسكرية بل تعداها الى الوسائل الاقتصادية، والديبلوماسية، والثقافية، والسيكولوجية، وغيرها من امور هي من صلب صلاحيات نظام الحكم اللبناني. إن استعمال كل هذه الوسائل، رغم ارادة الحكم الوطني، يجعل من المتدخل معتدياً يعمد الى تنفيذ مآربه من خلال ستراتيجية شاملة[٧] وتلجأ الدول عادة الى هذه الستراتيجية، لا لتحقيق هدف جزئي او جانبي بل لحمل الطرف الآخر على **الاستسلام التام والنهائي**. هذا ما يتعرض له لبنان **ويقاومه** منذ بداية الاحداث. واذا كانت الستراتيجية الشاملة لم تستعمل بأقصى طاقاتها وفاعلياتها لتحقيق الهدف بسرعة، فقد يكون مرد ذلك الى الاسباب التالية:

١ ــ اللجوء الى المماطلة وكسب الوقت خاصة عندما يكون هناك خطوط حمر لا يمكن تجاوزها دفعة واحدة.

٢ ــ اعتماد مبدأ «الاقتصاد في الوسائل» نظراً لضعف الاقتصاد السوري، واخذ الاخطار التي تتهدد بقية حدود سوريا في الاعتبار.

٣ ــ تمويه العملية بقدر الامكان، كي لا تتنبه اليها الدول العربية والاجنبية فتقوم الضجة ويفشل المشروع.

٤ ــ ابقاء المؤسسات الرسمية لمدة طويلة في وضع التشرذم والانحلال فيتشرع الوجود السوري بفعل مرور الزمن.

هذا لم يمنع الحكم السوري من تطبيق ستراتيجيته بمختلف تشعباتها: العسكرية، والاقتصادية والديبلوماسية، والثقافية، والسيكولوجية، وكل شيء في هذا المجال يصب في خانة تحقيق الهدف السياسي المبين آنفاً.

أ ــ الستراتيجية العسكرية

لجأت سوريا في البداية الى الستراتيجية غير المباشرة[٨]. عملا بقول لينين: «إن أصح ستراتيجية في الحرب هي التي تؤجل العمليات حتى يصل الانحلال المعنوي لدى العدو الى حد يجعل الضربة القاضية ممكنة وسهلة»[٩]. دامت تلك الستراتيجية منذ دخول المسلحين الفلسطينيين الى لبنان عام ١٩٦٨ لغاية حزيران ١٩٧٦، حين دخل لبنان خمسة وعشرون ألف جندي سوري فحلت مكانها الستراتيجية المباشرة.

١ ــ التدخل غير المباشر

تمثل هذا التدخل، اولا، بتدريب عناصر من الفلسطينيين وغيرهم داخل سوريا وإرسالهم الى لبنان مع دعمهم بالاسلحة والذخائر والاعتدة، بحجة القيام باعمال فدائية داخل اسرائيل وعبر الحدود اللبنانية. قام هؤلاء بهجمات ضد المخافر اللبنانية من جيش وامن داخلي وامن عام على طول الحدود اللبنانية مع اسرائيل وعلى مخفر

---

٧ ــ لمزيد من الايضاح تراجع الصفحة الاولى من هذا البحث، البند «ثانياً».

٨ ــ يقول الجنرال بوفر في «مدخل الى الستراتيجية» A. Colin صفحة ٣٧ ما يلي:

ــ تعتبر الستراتيجية مباشرة «عندما تشكل القوى العسكرية الوسيلة الرئيسية بين الوسائل المستعملة».

ــ وتعتبر الستراتيجية غير مباشرة «عندما يتم السعي الى تحقيق الهدف عن غير طريق الحسم العسكري او بواسطة عمليات عسكرية متتالية تتخللها مفاوضات».

٩ ــ منير شفيق (علم الحرب)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٣، بيروت، ص ١٢٠.

نهر بيروت بتاريخ ١ ــ ١ ــ ١٩٧٢، وعلى الجيش اللبناني في منطقة راشيا والعرقوب بتاريخ ٣ ــ ٥ ــ ١٩٧٣ (نفذها لواء اليرموك)، وعلى مركزي الدرك والامن العام اللبناني في العريضة، وعلى القاعدة الجوية في القليعات بتاريخ ١٠ ــ ٥ ــ ١٩٧٣ (نفذها جيش التحرير الفلسطيني).

وتمثل هذا التدخل ، ثانيا، بدخول عناصر من منظمة الصاعقة التابعة مباشرة للقيادة السورية وعناصر من المخابرات السورية اندسّت بين العمال السوريين الذين كانوا يؤمون لبنان للعمل وكسب معيشتهم. كان بامكان هؤلاء جعل حبل الامن يضطرب او يهدأ في المدن اللبنانية الكبرى كتظاهرات ٢٣ ــ ٢ ــ ١٩٦٩، التي اسفرت عن احداث دامية واحداث بيروت وصيدا بتاريخ ٢٣ ــ ٤ ــ ٦٩، التي اسفرت عن احد عشر قتيلا والتي **تقدم لبنان على اثرها بشكوى ضد سوريا** الى جامعة الدول العربية.

رافق هذه الاحداث توجيه اعلامي من إذاعة دمشق وصحفها، تهجم على الحكم اللبناني لوقوفه بوجه الفلسطينيين ومنعهم من تحرير وطنهم، نافيا في الوقت ذاته اية علاقة لسوريا بتلك الاحداث، لكن العثور على جثث للسوريين بين الضحايا التي وقعت في تلك الاشتباكات كان اكبر دليل على التورط السوري في تلك العمليات. ولم تعد ثمة حاجة الى اي اثبات على ذلك التورط بعد الخطاب الشهير الذي القاه الرئيس حافظ الاسد في ٢٠ تموز ١٩٧٦، اذ تضمن ما حرفيته: «اخذنا الاسلحة من جنودنا، من تشكيلاتنا واعطيناها لهم. قدمنا كل ما نستطيع... ارسلنا جيوشنا منذ ثلاث سنوات للدفاع عن هذه المخيمات في بيروت والجنوب وطرابلس»[١٠].

حتى اوائل ١٩٧٦، كان ميزان القوى لا يزال يميل لصالح الحكم اللبناني والاحزاب الموالية له، وكانت طلبات النجدة من قبل الفلسطينيين والقوى الموالية لهم تتوالى على الشام. وتكاثرت هذه الطلبات لتصبح اشبه بالاستغاثة عندما صدرت عن قمة عرمون الشهيرة في كانون الثاني ١٩٧٦. عندها اعطي الامر لكتيبتين من جيش التحرير الفلسطيني بالدخول الى لبنان. وهكذا، مال ميزان القوى لصالح مناهضي الحكم فدمرت مدينة الدامور وعدة قرى مجاورة وهجّر اهلها.

وبضغط من دمشق، لم يقبل رئيس الحكومة آنذاك، رشيد كرامي، باعلان حالة الطوارىء، كما لم يسمح للجيش اللبناني بأن يتدخل، الامر الذي ادى الى تجميد هذا الجيش ومن ثم الى شلله وتشرذمه.

أما اذاعة الشام، فكانت تصر وتؤكد ان الحرب اللبنانية هي طائفية واهلية، في حين كان الحكم السوري يمد اتباعه بالعناصر والأسلحة والعتاد وينسق ستراتيجية التدخل ويوجهها.

مع ازدياد عدد المسلحين فوق الاراضي اللبنانية وتعدد انتماءاتهم، لم يعد بالامكان احتواؤهم وتوجيههم من داخل سوريا، الامر الذي حمل دمشق على استعجال ادخال قوة من جيشها النظامي تقدر باثني عشر الف مقاتل. حدث ذلك في الايام الثلاثة الاولى من حزيران ١٩٧٦. مع دخول هذه القوات، وفي السادس من حزيران ١٩٧٦، كانت منظمة فتح الفلسطينية، بمساندة الاحزاب التي تسمي نفسها وطنية، تنفذ هجوماً شاملا على مكاتب الصاعقة ومكاتب جيش التحرير وكل القوى المساندة لسوريا، فتقتل من تقتل وتعتقل من تعتقل.

ازاء تلك الاحداث الدامية وازاء المقاومة التي واجهت دخول الدفعة الاولى من الجيش السوري، عندما حاولت التوغل داخل الاراضي اللبنانية، اضطر الحكم السوري لأن يدفع بقوة ثانية من جيشه مماثلة للاولى. وهكذا، بلغ عديد الجيش السوري في لبنان ما يقارب الخمسة وعشرين الف جندي. حينئذ، بدأ التدخل المباشر.

٢ ــ التدخل المباشر

تحقق هذا التدخل، كما ذكر سابقاً، باجتياح خمسة وعشرين ألف مقاتل سوري كامل الأراضي اللبنانية، باستثناء المنطقة الواقعة جنوب ما يسمى بالخط الأحمر المتمثل على وجه التقريب بمصب نهر الليطاني غرباً، ومنه

---

١٠ ــ جريدة النهار اللبنانية، ٢٧ تموز ١٩٧٦.

صعوداً بموازاة مجراه الى بلدة راشيا في البقاع. قام هذا الجيش في اثناء تقدمه بعدة عمليات تكتية مكنته من دحر المقاومات التي جابهته خاصة في صوفر وصيدا، ومن ثم تمركز ميدانياً في وضع المحافظة على الأمن في المناطق التي دخلها حيث لم يزل موجوداً باستثناء بعض المناطق المسيحية التي جلا عنها كشرقي بيروت، والمتن الشمالي، وكسروان وجبيل، وذلك على سبيل الحيطة بعد الأحداث التي جرت بينه وبين الجيش اللبناني في الفياضية، ومع المسيحيين في عين الرمانة في شتاء ١٩٧٨، وأحداث الاشرفية في أيلول من السنة ذاتها (حرب المائة يوم).

خلال وجود هذا الجيش كقوات ردع، وقعت على الساحة اللبنانية عدة أحداث على درجة من الخطورة يعتبر هذا الجيش مسؤولا عنها إما لاهماله او لتسهيل حدوثها او لمشاركته فيها او لتدخله منفرداً فيها أو حتى لافتعاله إياها. وفيما يلي أهمها.

(١) ـ تطبيق مبدأ «فرق تسد»

يتجسد هذا المبدأ بمنع اللبنانيين من التلاقي والتفاهم ومنع المهجرين من العودة الى قراهم، وتشجيع اللبنانيين والفلسطينيين على التقاتل فيما بينهم.

بعض مسيحيي الشمال اصبحوا على خلاف مع بعض مسيحيي الجبل، والقوات اللبنانية انشق عنها إثر الاتفاق الثلاثي (١٩٨٥) رئيسها السابق ايلي حبيقه الذي امسى مع اتباعه في منطقة البقاع تحت الرعاية السورية.

الفلسطينيون بدورهم قسموا الى فئتين: اتباع ياسر عرفات، والمنشقين اتباع ابو موسى المدعومين من سوريا. وقد دارت بين الفريقين معارك ضارية خلال تشرين الثاني ١٩٨٣، في مخيمي نهر البارد والبداوي في الشمال، وفي مخيمات بيروت وصيدا والرشيدية قرب صور.

كما انقسمت المنظمات الشيعية على بعضها ودارت المعارك بين حركة امل وحزب الله.

وتفرق حلفاء الامس فدارت حرب العلم بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة امل خلال تشرين الثاني ١٩٨٣، وتحالف الاشتراكي مع امل ليقضيا على «المرابطون» في بيروت.

ودبت الفوضى على اثر تلك الاحداث التي افاد منها السوري ليعود الى العاصمة اللبنانية بعد ان كان قد جلا عنها إثر الاجتياح الاسرائيلي في حزيران ١٩٨٢، فبعد ان مهد لدخوله بارسال ثلاثين مراقباً الى بيروت في اذار ١٩٨٥، اتبعهم بخمسين آخرين، على رأسهم العقيد غازي كنعان المسؤول عن المخابرات السورية في بيروت، في ٢٥ آذار ١٩٨٦، ثم كانت عودة اربعة الاف جندي سوري الى بيروت، في ٢٠ شباط ١٩٨٧. وكانت لهذه العودة غايتان:

ـ كانت الاولى رفع معنويات الوحدات السورية التي اضطرت تحت ضغط الجيش الاسرائيلي للجلاء عن بيروت اثر اجتياح سنة ١٩٨٢، وقد اعيدت الوحدات ذاتها لتتمركز حيث كانت.

ـ اما الثانية فهي التحكم بانتخابات رئاسة الجمهورية التي كان من المقرر اجراؤها في صيف ١٩٨٨، بحيث تكون منطقة الانتخابات ضمن نطاق عمل هذه القوات.

وبتعطيل انتخابات الرئاسة، سلم رئيس الجمهورية امين الجميل الحكم لوزارة عسكرية دستورية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون. فعمد السوريون الى احياء حكومة امر واقع مقابلة، ثم الى تعيين قائد ثان للجيش وللامن الداخلي والامن العام في المناطق التي تسيطر عليها القوة التي جاءت لتتحكم بالانتخابات الرئاسية. وهكذا، قسمت سوريا الحكم والمؤسسات قسراً لتبقى هي المسيطرة.

(٢) ـ تطبيق مبدأ «حرية العمل»

طبقت سوريا هذا المبدأ بالتفرد وعدم إفساح المجال امام قوى عربية او اجنبية للمشاركة معها في المحافظة على الامن داخل لبنان. ففي قمتي الرياض والقاهرة، خلال تشرين الاول ١٩٧٦، تقرر تأليف قوات الردع العربية من

الجيش السوري الموجود في لبنان، على ان يضاف اليه الفان وخمسمائة جندي عربي كانوا قد ارسلوا سابقاً الى لبنان من السودان وليبيا واليمنين الجنوبية والشمالية والسعودية تحت اسم قوة السلام العربية. لم تعط لهذه القوات غير السورية مهمات ذات شأن، وتعرضت لضغوطات انضافت الى الحساسيات الموجودة بين دولها انذاك، فما كان منها الا ان غادرت لبنان تباعاً الى دولها تاركة الساحة خالية امام القوات السورية اعتباراً من عام ١٩٧٩.

بعد الاجتياح الاسرائيلي ودخول القوات المتعددة الجنسية الى بيروت وضواحيها، ادى نسف مقر قيادتي الوحدتين الفرنسية والمارينز الاميركية، في ٢٣ تشرين الاول عام ١٩٨٣، على يد عناصر ايرانية ادخلتهم سوريا الى لبنان، ادى ذلك الى مغادرة تلك القوات لبنان خلال آذار ١٩٨٤. هكذا، اخليت الساحة مجدداً لسوريا كي تعمل كما تشاء، وكان بامكان سوريا إشراك الجيش اللبناني الموجود ضمن نطاق عملياتها ببعض المهمات لو كان في نيتها مساعدة الشرعية اللبنانية على استعادة زمام الامور في المستقبل. وهذا اكبر دليل على انها تعمل وكأنها باقية في لبنان الى الابد.

(٣) ـ الارهاب

ساعد تمركز الجيش السوري على الاراضي اللبنانية على اطلاق يد الارهابيين، من حزب الله والتنظيمات المتطرفة وعناصر مخابراته وعملائه الذين قدم لهم التغطية والحماية إضافة الى التدريب.

استعمل الارهاب لاسكات الاصوات المناهضة للنظام السوري الحاكم، او تلك التي كان بامكانها إعادة اللحمة بين الشعب اللبناني، او التي لا تقدّم مصلحتها على مصلحة الوطن. فكان اولها مقتل الزعيم الدرزي كمال جنبلاط، كونه تصدى بعناصره للجيش السوري ليمنعه من الدخول الى الشوف وعاليه، ولأنه اتهم سوريا «بمساعدة الكتائب وتشجيعهم لتقوية النزاع والعنف في لبنان لتبرير دخولها»[١١]. وقد اغتيل داخل الشوف في عمق المنطقة التي تسيطر عليها القوات السورية وعلى مقربة من حاجز لها.

واستعمل الارهاب لاسكات صوت الصحافة الحرة، باغتيال اثنين من المع اقلامها، هما سليم اللوزي ورياض طه. كما لجأ الى الاغتيالات لتفريغ الدولة من الزعماء الدينيين والسياسيين الذين يصعب ايجاد من يحل محلهم. هكذا كان مقتل الشيخ صبحي الصالح والشيخ عساف والمفتي خالد والنائب ناظم القادري. وهذا الأخير اغتيل في غرب العاصمه، في ٢١ أيلول ١٩٨٩، بعد ان توقف القصف وبدأ البحث عن حل للازمة اللبنانية. وألقى الارهاب بوسائله الذعر بين المدنيين وانزل بهم خسائر كثيرة في الارواح، بواسطة السيارات المفخخة التي كانت تنفجر في المناطق المكتظة بالسكان، وتتنقل من منطقة الى اخرى. كما تمثل الارهاب بالخطف حيث خطف الكثير من اللبنانيين، منهم من عذب وشوه وقتل، ومنهم من لم يعرف مصيره بعد. اما خطف الاجانب من ديبلوماسيين ورسميين ورجال علم وتجار، فكان يقصد منه إلحاق الضرر بلبنان، اولا، وممارسة ضغط على القوى العظمى والكبرى، ثانياً لقد خطف الاميركي والروسي والبريطاني والفرنسي الى جانب الكوري والاردني، واعدم بعض هؤلاء وأبقي على البعض الآخر للتهديد بقتله عندما تدعو الحاجة. اذا لم تكن لسوريا مسؤولية مباشرة في ممارسة هذا الارهاب فهي تتحمل ولا شك مسؤولية المتطرفين الذين دربتهم وادخلتهم الى لبنان. ثم ان الاعمال الارهابية كانت تحصل ضمن مناطق وجود جيشها، وعندما كان يفرج عن احد المخطوفين، كان يتم ذلك غالباً في الشام لتتسلم جائزة تسليمه الى دولته.

(٤) ـ الحصار

عرف اللبنانيون الحصار خلال الحرب العالمية الاولى، حيث قام العثمانيون بمحاصرة المنطقة ذاتها التي تعرضت للحصار السوري اعتباراً من ربيع ١٩٨٩ حتى آخر صيفه. وكان الحصار التركي ايضاً من البر والبحر،

11 - NAOMI Joy Weinberger - Syrian Intervention in Lebanon (Oxford University press) 1986 p. 207

بحيث لم تعد تصل الامدادات والمواد الغذائية فقضى ثلث سكان المنطقة المحاصرة جوعاً. ومنذ ذلك الوقت، تعلم اللبنانيون وعلموا أولادهم وأحفادهم ان لا يقفوا مكتوفي الأيدي ويموتوا جوعاً ازاء وضع كهذا.

نفذ الحصار السوري باغلاق المعابر براً وقطع طرق المواصلات البحرية، بواسطة الزوارق الحربية والمدفعية الثقيلة البعيدة المدى التي كانت تلاحق البواخر منذ اطلالتها حتى دخولها المرافىء، كما لم تسلم اليابسة من قذائفها. وهكذا، تكون سوريا، بقصفها البواخر المدنية التموينية، قد ضربت بالقانون الدولي عرض الحائط. ومجلس الامن الذي تقع مسؤولية رفع الحصارات ضمن صلاحياته لم يصدر عنه سوى التمنيات. تذرعت سوريا تبريراً لقصفها البواخر المدنية، بأنها قامت بعملها هذا لمنع وصول الاسلحة والذخائر، خاصة من العراق. ولكن، بين البواخر التي أصابتها مدفعيتها، لم يعثر على شيء من هذه المواد والمعدات. فهي قد أحرقت باخرتي محروقات وأصابت باخرة ركاب. واذا كانت دمشق تتذرع بمنع ايصال العتاد الحربي لتبرر قصفها، فبماذا تبرر إقدامها في مياه صيدا على نسف واغراق ثلاث بواخر كانت تنقل الخضار من الجنوب الى جونيه في اثناء الحصار الذي فرضته.

ان ما توخته سوريا من الحصار كان خنق اللبنانيين اقتصادياً، وخاصة بمنع وصول المواد الغذائية اليهم، فيستسلمون لارادتها.

(٥) ـ الاستعمال المكثف للمدفعية الثقيلة والبعيدة المدى

بعد ان حوصر السكان براً وبحراً، انصبت عليهم الحمم السورية من الراجمات والمدفعية الثقيلة، من عيار ١٣٠ ملم وعيار ١٨٠ ملم، والهواوين من مختلف العيارات حتى العيار ٢٤٠ ملم. اما الاهداف فكانت:

ـ مراكز القرار الشرعية، كالقصر الجمهوري ووزارة الدفاع لقتل القرار وتعطيل الاوامر.

ـ البنية التحتية للدولة، من مخازن محروقات ومؤسسات توليد الكهرباء وشركات المياه، والطرق، ومراكز الهاتف والمواصلات، واهراءات الحنطة والمطاحن.

ـ التجمعات السكنية والمعاهد والمدارس والمستشفيات واماكن العبادة لالحاق الاذى بالسكان الابرياء وترويعهم.

ـ السفارات الاجنبية حيث دمر بعضها والحقت بالبعض الآخر اضرار جسيمة.

بلغ عدد قذائف المدفعية التي استهدفت المنطقة الشرقية ما بين آذار وايلول ١٩٨٩، وحسب مصادر امنية مطلعة، نصف مليون قذيفة. وبذلك، يكون السوريون قد استهلكوا نسبة كبيرة مما لديهم من قذائف بما في ذلك ثلث قذائف الاحتياط العام. اما عدد المرات التي انتهك فيها القانون الدولي ومعاهدة جنيف بقصف الابرياء والمستشفيات والسفارات بالقذائف المدمرة والفوسفورية الحارقة، فلا يحصى.

ب ـ الستراتيجية الاقتصادية.

تهدف هذه الستراتيجية الى ضرب الاقتصاد الوطني وتدمير بنيته التحتية لجعل لبنان تحت رحمة الاقتصاد السوري، فلا يستغنى عنه، كما اصبحت الحال بالنسبة الى الامن والسياسة، ولأن «ازدهار الاقتصاد السوري يكفل مستقبل الشعب اللبناني... ويكفي ان يكون الاقتصاد السوري مزدهراً كي ينعم لبنان بالبحبوحة»[١٢].

كان الاقتصاد اللبناني قد بلغ ذروة الازدهار في مطلع السبعينات، بفضل نظامه الحر وسرية المصارف فيه وتدفق الرساميل الاجنبية ومنها السورية هرباً من نظام التأميم. وللنيل من هذا الاقتصاد، عمدت سوريا اكثر من

١٢ ـ الرئيس حافظ الاسد في مقابلة مع جريدة الانوار اللبنانية منشورة بتاريخ ١٠ آب ١٩٨٢

مرة، اعتباراً من عام ١٩٦٩، الى اغلاق حدودها لفترات متفاوتة، كان اطولها التدبير الذي اتخذ اعتباراً من ٨ أيار ١٩٧٣ والذي دام مائة يوماً. كما شددت على عمالها وفرضت عليهم الحصول على اذن مسبق للخروج والعمل في لبنان.

قيل انه ليس من تكامل بين الاقتصادين السوري واللبناني، بل هناك مزاحمة ومنافسة. ومع التسليم بذلك، فمن المؤكد انه يوجد ترابط وتلازم بين الاثنين: فالترانزيت الذي كان يمر من لبنان الى سوريا فالاردن والعراق والخليج، كان يفيد الدولتين، وكذلك النفط العراقي الذي كان يمر عبر سوريا ليصب في شمال لبنان. وكذلك السياحة، فالسائح الاجنبي الذي كان يزور بعلبك وجبيل كان يرى تدمر واوغاريت على مقربة منه، والعكس كان صحيحاً، ولبنان كان بحاجة الى اليد العاملة السورية وكان يؤمن العمل لنصف مليون سوري، كما كان يستهلك عشرين بالمائة من الصادرات السورية الزراعية والصناعية. أما الخدمات والصفقات التجارية فكانت تتم بكثرة بين بيروت وحلب ودمشق. إن معظم ما ذكرنا تعطل حالياً، ولبنان ليس المسبب في تعطيله.

أما النواحي التي لحقت بها اضرار في الاقتصاد اللبناني، وبمنأى عن الاقتصاد السوري، فهي كثيرة:

بدأت الحرب الاقتصادية بتدمير الوسط التجاري في بيروت وتخريب الفنادق منذ سنة ١٩٧٥. تلا ذلك إقفال المرافىء والمرافق الشرعية، ومنها مرفأ بيروت ومطارها الدولي. فكانت البضائع تدخل وتخرج من المرافىء غير الشرعية او الاجنبية من قبرص ودمشق وعمان، وكذلك المسافرون. وكانت المداخيل والرسوم تصب في غير خزينة الدولة.

وحال تدهور الوضع الامني دون تمكن الدولة من جباية ايراداتها من المؤسسات العامة، كالمياه والكهرباء والاتصالات الهاتفية وغيرها.

وبعد الرابع عشر من آذار، ركز الجيش السوري على تدمير البنية التحتية الاقتصادية كما اشير سابقاً.

كذلك، عجل الوضع الامني المتردي في هروب الرساميل الاجنبية من لبنان، وحال دون الاستثمارات وادى الى هروب رجال الاعمال والتجار الاجانب خوفاً على حياتهم واموالهم. كما رفع الحصار المفروض اسعار السلع المستوردة بسبب ازدياد مصاريف ايصالها الى المستهلك. وحتى اغلاق المعابر البرية حال دون انتقال المنتوجات من منطقة الى اخرى مما ادى الى كسادها او تدني اسعارها.

اما تهجير السكان من مناطقهم، فقد ابعدهم عن ممتلكاتهم وارزاقهم، ولم يعد بمقدورهم استغلال الارض، مما أيبس البساتين والجنائن. وبسبب الفوضى وبتشجيع من الضباط السوريين، راجت في منطقة البقاع خاصة زراعة المخدرات من حشيش وأفيون، لأن ربحها سريع فحالت هذه الزراعة دون زراعة المواد الغذائية التقليدية، واصبح من الضروري استيرادها بعد ان كانت تكفي وتفيض عن الاستهلاك المحلي. إن المستفيد الاكبر من زراعة المخدرات والتهريب هو الاقتصاد السوري لانه: «يبدو ان الضباط السوريين في لبنان يتعاطون التهريب على نطاق واسع، ويغذون الدولة السورية بسبعين في المائة من مداخيل البضائع والاتجار بالحشيش والافيون... واصبح وجودهم في لبنان مصدراً للاثراء السريع، فهم يرغبون في البقاء ولمدة طويلة»(١٢)

اذا لم تقض سوريا على الاقتصاد اللبناني بكامله فمرد ذلك الى ضعف وسائلها لاسيما الاقتصادية منها، فخلال الخمس عشرة سنة الاخيرة، بلغت الديون المترتبة عليها من جراء التسلح فقط اثني عشر مليار دولار. ان ازمة التموين الحالية التي تعاني منها سوريا وارتفاع سعر السلع الاستهلاكية وفقدان معظمها من الاسواق المحلية لم تعد خافية على احد، بعد الجلسات العلنية التي باشرت الحكومة السورية بعقدها منذ اوائل عام ١٩٨٧ لحل تلك المشاكل.

12 - Elizabeth Picard - Maghreb - Machrek (N° 116. Avril - Mai - Juin 1987) p. 12

ج ـ الستراتيجية الديبلوماسية.

تهدف هذه الستراتيجية الى تغييب لبنان عن المؤتمرات والمحافل الدولية لتصبح سوريا هي الناطقة باسمه والحالة محله. كما تهدف الى تنفيذ بعض القرارات بطرق سياسية عوضاً عن اللجوء الى القوة.

ان للعلاقات الديبلوماسية اهمية كبرى، فهي عامل اساسي بين العوامل التي تكون قوة الدولة. ولبنان ما قبل الاحداث عرف كمركز مهم للديبلوماسية في الشرق الأوسط، ان لم يكن اهمها. لكن سوريا ترفض اقامة هذا النوع من العلاقات مع لبنان، وجلّ ما تقبل به «علاقات كالتي هي بين الاعضاء في الجسد الواحد. صحة العضو تنعكس ايجاباً على الاعضاء الاخرى»[١٣] ولحمل باقي الدول على الغاء التمثيل الديبلوماسي مع لبنان عمدت سوريا الى مايلي:

سمحت بالاعتداءات على السفارات العربية في غرب العاصمة، بالنسف او الحريق، فكانت اعتداءات على السفارة السعودية والسفارة الكويتية والسفارة الأردنية والسفارة العراقية التي نسفت مرتين، وبتوجيه التهديدات الى السفارات الاجنبية والاعتداء على بعضها، مما ادى الى هرب البعض واقفال الآخر او تحجيم التمثيل الديبلوماسي فيها.

ولم يكن نصيب الديبلوماسيين الأجانب افضل من السفارات. فالسفير الاميركي فرنسيس ميلوي خطف وقتل في ربيع ١٩٧٦ على يد الذين دربتهم سوريا وارسلتهم الى لبنان. والسفير الفرنسي لوي دو لامار اغتيل في صيف ١٩٨١ على يد الجنود السوريين، والسفير الاسباني مانويل دو ارستيغي قضى تحت انقاض سفارته التي هدمها القصف المدفعي السوري المركز من عيار ٢٤٠ ملم. يضاف الى هؤلاء العديد من الديبلوماسيين الذين خطفوا والذين يعملون في سفارات روسيا وكوريا الجنوبية والاردن. كل هذه الاعمال تنسينا انه يوجد قانون دولي وحصانة ديبلوماسية.

وباشرت سوريا بتطبيق ما تهدف اليه ستراتيجيتها، اي الحلول محل لبنان، مع حليفتها ايران، اذ دخل لبنان عن طريق دمشق في المدة الاخيرة اكثر من مسؤول ايراني رسمي دون علم الخارجية اللبنانية، كما يقضي البروتوكول الدولي.

ومارست سوريا ستراتيجيتها الديبلوماسية بالضغوطات. فاتفاقية القاهرة لم تكن لتوقع سنة ١٩٦٩ بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لولا الضغط السوري ودعم الفلسطينيين.

وقبيل انعقاد مؤتمر عمان سنة ١٩٨٠، حضر الى بيروت اللواء حكمت الشهابي رئيس اركان الجيش السوري ليبلغ الرئيس الياس سركيس رغبة دمشق بعدم حضوره المؤتمر، فكان ما اراد.

ولتسهيل عملها الديبلوماسي، كانت تفرض سوريا اتباعها في المراكز الهامة حيث تملي عليهم ارادتها وتلزمهم بالمقاطعة حين تشاء. ففي بداية ١٩٧٥، كان على اللبنانيين القبول برشيد كرامي رئيساً للوزارة رغم مشيئة رئيس الجمهورية. وفي آخر نيسان ١٩٨٤، لم يعلن رشيد كرامي انه كلف بتأليف الوزارة من بيروت، بل من دمشق.

ومنذ بداية الاحداث كانت تسبق القرارات الهامة التي يجب ان تصدر في بيروت مشاورات في دمشق للقياديين اللبنانيين من اتباع الحكم السوري. هكذا تم نقل مقر جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، في صيف ١٩٨٨، من قصر منصور الى ساحة النجمة، فتعطلت الجلسة. وهكذا، ايضاً، حاولت فرض النائب مخايل الضاهر رئيساً للجمهورية بدعم من الولايات المتحدة الاميركية على بلد لا يزال، بالرغم من وضعه، يقدس الديموقراطية والحريات.

وعندما لا تنفع الضغوطات، كان النظام السوري يلجأ احياناً الى العنف. وهكذا، ادى تدمير قيادتي الوحدة

---

١٣ ـ وزير خارجية سوريا فاروق الشرع ـ عن جريدة السفير في ٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٤.

الفرنسية والمارينز الاميركية سنة ١٩٨٣ الى نسف الحل الدبلوماسي الغربي الذي كان يقوم به المبعوث الاميركي فيليب حبيب.

هذا العنف لم تتمكن سوريا من استعماله مع الدول العربية فاستبدلته بالاتصالات المكثفة التي لم تعط نتائجها. ففي خريف ١٩٨٨، ظهرت بوادر عربية لعقد مؤتمر قمة تُبحث فيه الازمة اللبنانية. فاعتبرت دمشق ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية، وكثفت اتصالاتها، وقام نائب رئيس جمهوريتها ووزير خارجيتها بعدة رحلات مكوكية بين العواصم العربية لاقناع الملوك والرؤساء بصرف النظر عن الاجتماع، انما دون جدوى، حيث عقدت ثلاثة اجتماعات حول الموضوع في تونس والكويت والدار البيضاء، واظهرت الدول بذلك انها لا تزال سيدة قراراتها.

ان ستراتيجية سوريا الدبلوماسية تجاه لبنان لم تعط ثمارها بل ارتدت على صاحبها. فاذا بها ترى نفسها اليوم في عزلة بين الدول العربية والاجنبية التي اجمعت على ادانتها لما يجري في لبنان.

د ـ الستراتيجية الثقافية:

تهدف هذه الستراتيجية الى السيطرة على النشء اللبناني فكرياً، ان لم يكن عقائدياً، من خلال «توحيد البرنامج التعليمي وخصوصاً توحيد كتابي التاريخ والتربية المدنية».(١٤)

لا يزال لبنان يحافظ بالاضافة الى جامعاته ومعاهده الوطنية على دور العلم والارساليات الاجنبية، الأمر الذي مكّنه من مواكبة التقدم العلمي والحضاري في ارقى دول العالم، اذ بقي محافظاً على مستوى علمي لائق ومحترم من الجميع حتى بداية الأحداث.

لكن، اذا كان «السيف اصدق انباء من الكتب»، فكم بالاحرى المدفع الذي دمر المعاهد والمدارس، واحرق المكتبات، وقتل التلامذة والاساتذة، وحد من ايام الدراسة، وحال دون قيام المهرجانات والندوات الثقافية.

وافقدت أحداث لبنان نخبة من مثقفيه ومفكريه، إما بالاغتيال، كما كان نصيب كمال جنبلاط والشيخ صبحي الصالح والكاتب توفيق يوسف عواد، واما بالهجرة الى دول الاغتراب حفاظاً على حياتهم او كسباً لمعيشتهم.

وادى اختطاف الاساتذة الأجانب (خاصة رئيس الجامعة الاميركية دافيد دودج ثم ثلاثة من اساتذتها) الى مغادرة معظمهم للبنان.

وحال اقفال المعابر دون انتقال التلامذة والاساتذة الى مدارسهم، ففتحت فروع في المناطق، لكن هذه الفروع هي دون شك ادنى مستوى من المقر الاساسي.

وبتدني سعر صرف الليرة اللبنانية، اصبح الكتاب غالياً الى درجة انه لم يعد بمتناول غالبية اللبنانيين.

هذه الاعمال مجتمعة افضت الى انخفاض المتسوى العلمي في لبنان بالنسبة لما كان عليه، ولكنه، رغم انخفاضه، يبقى الأرفع اقليمياً.

هـ ـ الستراتيجية السيكولوجية.

تعتمد الدول بشكل اساسي على العامل السيكولوجي في حروبها مع الدول الاخرى او في معالجة امورها الداخلية. والسوريون اتقنوا فنون استعمال السلاح السيكولوجي، الذي كان شائعاً في الحرب العالمية الثانية، والذي ابدع فيه النازيون في المانيا والفاشيون في ايطاليا. اما وسائل هذا السلاح فقد تمحورت في لبنان حول الامور التالية:

١ ـ اضعاف معنويات الشعب المنوي السيطرة عليه بواسطة الشعارات المزيفة ومنها: ان لبنان هو «غلطة

١٤ ـ وفقاً للاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه في دمشق بتاريخ ٢٨ ـ ١٢ ـ ١٩٨٥

تاريخية وجغرافية» خلقها الاستعمار، ان الشعب اللبناني لا يمكنه العيش دون وصاية سوريا وحمايتها؛ ان الحرب اللبنانية هي حرب طائفية اهلية؛ ان الجيش هو فئوي؛ ان الحكومة اللبنانية هي متصهينة؛ ان لبنان لا يقبل ان يكون عربياً، في حين ان سوريا لا تزال «رائدة العروبة وقلعتها المنيعة وقلبها النابض».

٢ ـ اسكات الاصوات المناهضة للحكم السوري وتصرفاته في لبنان. وهكذا، قتل الصحافيون واغتيلت الزعامات السياسية والمقامات الدينية، واختطف الديبلوماسيون وقتل بعضهم. ان الامثلة على هذه التصرفات كثيرة، وقد ذكرت سابقاً فلا مجال لترادفها.

٣ ـ اضعاف ثقة المواطن بمؤسساته الوطنية، وذلك بتفتيت هذه المؤسسات وضربها ببعضها بعضاً: هكذا، قسم الحكم وقسمت مؤسسات الدولة من جيش وامن داخلي وامن عام.

٤ ـ اضعاف ثقة المواطن بأخيه المواطن، باثارة الحساسيات الدينية والطائفية وتعزيزها، بحيث لا يرتاح ابن الطائفة إلا لأبناء طائفته، ويرى امنه في طائفته وليس في الدولة.

٥ ـ اضعاف ثقة المواطن بالمجتمع الدولي بعدم الاكتراث بنداءات الدول وتمنيات مجلس الامن وقرارات دول الجامعة العربية.

٦ ـ اضعاف عزيمة المواطن وروح المقاومة لديه من خلال فقدانه حرية التنقل بسبب القصف ونفاد بعض السلع، ومنها البنزين، واقفال المطار بوجهه ليتحمل عناء السفر بحراً.

٧ ـ تشويه سمعة اللبنانيين في الخارج من خلال الارهاب الذي استقدمته من ايران ليعمل على الأراضي اللبنانية وانطلاقاً منها، فتلصق التهمة باللبنانيين.

٨ ـ اظهار مناطق الوجود السوري على انها آمنة وطبيعية بعكس المناطق الاخرى.

* * *

نجحت سوريا في ستراتيجيتها بالحاق الضرر والأذى بلبنان، لكنها لم تتوصل الى تحقيق هدفها الاساسي بضمه الى جغرافيتها؛ حتى ان مجرد التفكير في هذا الموضوع اصبح يعتبر حالياً من الخرافات. فبعد الذي ظهر من سوريا ومن تصرفاتها، لم يبق لدى اي لبناني ادنى شك بأن جيشها هو جيش احتلال وليس جيش حفظ امن وسلام، كما لم يبق لدى أي لبناني او عربي او اجنبي ممن تابعوا الأحداث، أدنى شك بأن الحرب اللبنانية ليست طائفية ولا حتى أهلية، بل هي حرب سوريا مع الشرعية اللبنانية، لا أكثر ولا أقل.

حاولت سوريا منذ البداية شل الحكم اللبناني بفصل الجيش الوطني عن القضية السياسية، وبالتالي، اضعاف الحكومة وشلها. لكن، عندما تسلم زمام الحكم في لبنان رجل عسكري، جمع القرار السياسي الى القرار العسكري، لم يتوان هذا القائد من الخروج عن السلبية لاعلان «حرب التحرير».

ونجحت سوريا منذ البداية في ابعاد الجيش اللبناني عن مسرح الاحداث لتخلو لها الساحة وتتصرف كما تشاء، فاذا بهذا الجيش يعود ويتصدى لها وعلى الجبهات ليثبت جدارته واهليته في الدفاع عن وطنه.

بالأمس، بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، تكلم مراقبو الاحداث، على المستنقعات اللبنانية التي تتعثر فيها افضل الجيوش، كما تكلم البعض عن الرمال المتحركة اللبنانية والأخطار التي تنجم عنها. واليوم، يبدو ان خطر تلك المستنقعات وتلك الرمال قد تضاعف لأنها زرعت بالألغام الشديدة الانفجار، والتي لا يمكن نزعها بسهولة.

ازاء هذا الواقع، لا بد لسوريا من ان تعيد النظر في سياستها تجاه لبنان، وان تبحث عن اعدائها خارج حدوده، وألا ترفض الانسحاب طوعاً لأنها قد تضطر للجوء اليه قسراً.

Chez Noni

HABILLEMENT ENFANTS
HABILLEMENT FEMMES
JOUETS

QUARTIER S' NICOLAS TEL.: 321044-321066
ROND POINT BEIT MERY TEL.: 971709
AUTOSTRADE ANTELIAS TEL.: 413255-414840

محطات في تاريخ الجيش اللبناني
الرهان على المستقبل

بقلم العميد الركن فؤاد عون *

في الثاني والعشرين من شهر أيلول ١٩٨٨ وقبل نهاية ولايته الدستورية، شكل رئيس الجمهورية اللبنانية وفقاً لنصوص الدستور حكومة جديدة من رئيس واعضاء آخر مجلس عسكري أطلق عليها اللبنانيون وفقاً لميولهم عدة اسماء وصفات: الحكومة العسكرية، حكومة العسكريين، الحكومة الانتقالية، الحكومة الانقلابية... مما فتح المجال أمام السؤال الكبير الذي بقي يراود الأذهان سنوات عديدة: «ما هو دور الجيش في لبنان»؟

الجواب عن هذا السؤال يفرض المرور عبر ثلاث مراحل: من مطلع الاستقلال حتى ٢٢ ايلول ١٩٨٨ ــ من ٢٣ أيلول ١٩٨٨ حتى اليوم ــ والمستقبل.

دور الجيش حتى ٢٢ أيلول ١٩٨٨

نشأ الجيش اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي، وكان مؤلفاً في البدء من أفراد لبنانيين ومن ضباط ورتباء فرنسيين، وكان خاضعاً للقيادة الفرنسية، يعمل لمصلحة السلطة السياسية منفذاً أوامرها دون ان يكون له دور أو حتى مجرد رأي، ولما سلم الجيش الى السلطة اللبنانية في أول آب ١٩٤٥، اختير لقيادته أحد أوائل الضباط اللبنانيين من خريجي المدرسة العسكرية في دمشق، وهو الزعيم فؤاد شهاب الذي بقي في القيادة حتى تاريخ انتخابه رئيساً للجمهورية في الثامن عشر من آب ١٩٥٨.

كان تأثير اللواء فؤاد شهاب في الجيش ملحوظاً، اذ وضع نفسه في موقع المؤسس لهذا الجيش وأخذ ينظمه ويطوره، بالطريقة نفسها التي كان يتبعها في حياته الخاصة: البساطة، التقشف، الانضباط، البعد عن المظاهر، السرية، البعد عن السياسة ورجالها (حتى العام ١٩٥٨ على الأقل)؛ كما أحكم سلطته على الجيش بفضل شخصيته القوية، ونظافة كفه، وسهره الدائم عليه، وإلمامه بكل شاردة وواردة فيه، ومعرفته الدقيقة للضباط واطلاعه على مشاكلهم ومحاولة مساعدتهم في حلها ضمن نطاق الحياة العسكرية، وقد أقفل أبواب الجيش أمام السياسيين والمتنفذين والحزبيين، ومنع الاتصال إلا عبره هو شخصياً فتكونت حوله هالة من التقدير والاحترام، لأنه كان في الواقع الآمر الناهي في مختلف قضايا الجيش. فهو الذي يعين ويطوع، يعاقب ويكافىء، يرقي ويسرح، ويجيز الزواج أو يمنعه؛ وهكذا صنع اللواء فؤاد شهاب نموذجاً من العسكريين يختلف عن المواطنين المدنيين.

لما كان المجتمع اللبناني يتألف من سبع عشرة طائفة معترفاً بها رسمياً ومن طبقات اجتماعية متفاوتة المستوى المعيشي والثقافي والحضاري، ولما كان الجيش جيشاً محترفاً أخضعت قيادته التطوع فيه لمبدأ الحاجة والاختيار من مختلف الطوائف والطبقات الاجتماعية، وشجعت التطوع من المناطق النائية والبعيدة عن المدن، بقصد مساعدة سكانها اقتصادياً وعمرانياً وحضارياً، فضلاً عن تعميق الحس الوطني لديهم وتوثيق ارتباطهم بالدولة من خلال الجيش، الذي شكل بالنسبة لهم المدرسة التي نقلتهم من النظام القروي والعشائري الى نظام القوانين الوضعية. واذا كان الجيش قد تمكن من تجاوز تطبيق المادة ٩٥ من الدستور، المتعلقة بتمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة في السنوات الأولى، بفضل وجود قائد كاللواء فؤاد شهاب تمكن بقوة شخصيته ونزاهته من أن يجعل من شخصه الضمانة المقبولة من كل الطوائف اللبنانية، فان مبدأ ٦ و٦ مكرر الذي بوشر بتنفيذه اعتباراً من

---

* دكتور دولة في الحقوق
نائب رئيس الاركان للتجهيز

العام ١٩٥٨ أي بعد ان ترك شهاب قيادة الجيش، كانت له انعكاسات سلبية على بنية الجيش وفعاليته، وحتى على ولاء أفراده الذي تحول عن القيادة الى زعيم الطائفة الديني او الدنيوي.

الجيش الذي تربى ضمن هذه الانضباطية أخذ يمارس وطنيته وفقاً لمبدأين:

المبدأ الأول: الايمان بالديمقراطية، والخضوع للسلطة السياسية الشرعية، وتنفيذ أوامرها والتقيد بجميع قراراتها. وهذا ما نصت عليه جميع قوانين الجيش والدفاع الوطني في لبنان، ومن هذه القوانين التالي:

«تخضع لسلطة وزير الدفاع الوطني جميع هيئات ومؤسسات وزارة الدفاع الوطني وهو المسؤول عن تنفيذ مهام الوزارة العامة وعن تعيين أهدافها».

«يوضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية الذي هو رئيس السلطة التنفيذية».

المبدأ الثاني: الجيش قوة فاعلة في الوطن له دور في الحفاظ على سيادة الدولة والدفاع عن مؤسساتها، عندما تضعف السلطة السياسية او تتعطل وتتوقف عن ممارسة صلاحياتها في قيادة دفة الحكم، او عندما تصبح وحدة الوطن في خطر.

لاثبات صحة ذلك لا بد من مراجعة مسيرة الجيش، والتوقف عند بعض المحطات الهامة في تاريخ الوطن والجيش.

ـ في العام ١٩٤٥، تسلمت السلطة السياسية اللبنانية الجيش من السلطة المنتدبة، وخضع الجيش لهذه السلطة عن ايمان واقتناع، كما يتم عادة في أعرق الدول الديمقراطية.

ـ في العام ١٩٤٨، وتنفيذاً لقرارات السلطة السياسية وضمن اطار هذه القرارات، قام الجيش بواجبه الوطني والقومي على الحدود الجنوبية، ورغم امكاناته وقدراته المتواضعة في ذلك الوقت نفذ ما طلب منه بطريقة أفضل مما قامت به جيوش عربية اخرى كانت تفوقه عدداً وعدة.

ـ في العام ١٩٥٢، وعندما نشبت أزمة حكم في لبنان واضطر رئيس الجمهورية لتقديم استقالته، وطلب من قائد الجيش تحمل مسؤولية الحكم، نفذ الطلب على أكمل وجه، وضمن حدود قرارات السلطة السياسية. خلال أيام، وبعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية أعاد الأمانة الى السلطة السياسية الجديدة.

ـ شكلت حوادث العام ١٩٥٨، الخروج الأول على الميثاق الوطني (لا للغرب، لا للشرق) وظهر الخلاف بين السياسيين اللبنانيين حول هوية لبنان وموقعه في السياسة الخارجية. فالتيارات اليمينية (أغلبية مسيحية) والتيارات القومية العربية (أغلبية اسلامية)، دعت الى التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة. ازاء هذا الانشقاق، وجد الجيش نفسه في موقف حرج وأمام خيار صعب، فمن جهة، على الجيش ان يخضع للسلطة السياسية وينفذ أوامرها بالقضاء على الفوضى واعادة الأمن والاستقرار، ومن جهة أخرى، عليه ان يعمل للحفاظ على وحدة الوطن والشعب والجيش، فاختار قائد الجيش طريق الحياد وخرج لأول مرة عن مبدأ الخضوع للسلطة السياسية.

أثار هذا الموقف لقائد الجيش جدلاً حاداً وطويلاً بين مؤيد وشاجب، فاعتبره الفريق الشاجب خطأ فادحاً لعدم قيام الجيش بواجبه في دعم السلطة الشرعية والدفاع عنها وعن أمن المواطن، كما لم ينتفض على هذه السلطة في حال اعتبرها مخطئة وغير شرعية ليتسلم هو الحكم ويعيد النظام والأمن الى البلاد، اما الفريق المؤيّد فاعتبر موقف قائد الجيش صحيحاً، لأنه حافظ على وحدة الجيش والوطن والمؤسسات وساعد في ايجاد حل للأزمة والأحداث، إذ أنه أمن للوطن فترة هدوء واستقرار امتدت أكثر من عشر سنوات. والآن، بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على هذا الحدث لا تزال عند البعض علامات استفهام كثيرة حول أسباب تصرف قيادة الجيش في ذلك الوقت.

ـ لما تسلم قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية، استعان بالجيش وضباطه وأجهزته لممارسة السلطة، ويبرر ذلك بقوله: «لست على رأس حزب وليس لدي قواعد شعبية، أردتم أن أكون رئيساً للجمهورية، ولكي

أتمكن من الحكم اضطررت الى استعمال الوسائل المتوفرة لدي، ألا وهي الجيش»*. لقد اختلف اللبنانيون حول تقويم دور الجيش خلال تلك المرحلة، فاعتبر البعض أنه أخفق، إذ بدلا من أن يؤثّر في السياسة والسياسيين ويطبعهم بالانضباط والاستقامة والتنظيم والهيبة وصفاء التفكير والتضحية في سبيل الجماعة والوطن، انتقلت مساوىء السياسة الى الجيش فأفسدته وأفقدته ما كان يتصف به. أما البعض الآخر فاعتبر أن دور الجيش كان ايجابيا، لأن بعض الأفراد العسكريين ساعدوا السلطة السياسية في بناء دولة حديثة وايجاد مؤسسات وأجهزة كان لها الأثر الكبير في نقل لبنان من دولة العشيرة والعائلة الى دولة التصميم والتنظيم والعدالة الاجتماعية ونشر العمران في معظم المناطق اللبنانية.

ـ في العام ١٩٦٩، اختلف اللبنانيون حول أمرين، الأول، مشاركة لبنان في الحرب ضد اسرائيل، والثاني، حرية العمل الفدائي الفلسطيني داخل لبنان وانطلاقا منه. وبالتالي حول دور الجيش تجاه هذين الأمرين، فكان موقف التيارات اليمينية (أغلبية مسيحية) والتيارات اليسارية والقومية العربية (أغلبية اسلامية) على طرفي نقيض: «قسم من اللبنانيين لا يريد تعزيز الجيش خوفا من أن يضرب المقاومة، وفي الوقت نفسه، يريد تعزيز هذا الجيش ليؤدي دوره في القضية، والقسم الآخر يريد تعزيز الجيش لضبط العمل الفدائي ولا يريد تعزيز الجيش كي لا ينجرف لبنان في الحرب ضد اسرائيل».

رغم هذا التضارب في المواقف، قام الجيش بتنفيذ قرارات وأوامر السلطة السياسية وخاض معارك كثيرة مع المسلحين الفلسطينيين، وعندما أمرته الحكومة بوقف النار امتثل لأوامرها وقام قائده العماد اميل البستاني، بتكليف من السلطة السياسية بمفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية ووقع مع رئيسها باسم الدولة اللبنانية اتفاق القاهرة الشهير (تخلف عن الحضور الى القاهرة رئيس الوفد، رئيس الحكومة، وعضوه أمين عام وزارة الخارجية). انقسم اللبنانيون حول موقف الجيش هذا. فالبعض لامه لتقيده بأوامر السلطة السياسية وتوقيفه النار وتمنى لو أنه تابع التصدي للمسلحين الخارجين على القانون ولو تمنع قائده عن توقيع الاتفاق معهم، والبعض الآخر أيده واعتبر ان اتفاق القاهرة كان الحل للأزمة؛ لكن الأيام أثبتت أن هذا البعض شعر بعدم صوابية موقفه، واعترف بخطأ توقيع اتفاق القاهرة وطالب بالغائه، وعمل المستحيل للوصول الى ذلك (ألغى مجلس النواب اللبناني اتفاق القاهرة في ٢١ أيار ١٩٨٧). ولما لم تتقيد منظمة التحرير الفلسطينية باتفاق القاهرة الذي وقعتـه برضاها وعاودت خرق بنود الاتفاق وتجاوزت القوانين، وبالتالي تخطت السيادة، نفذ الجيش خلال العام ١٩٧٣ أوامر السلطة السياسية بحذافيرها، فجابه المسلحين عندما كانت الأوامر تقضي بمجابهتهم، وأوقف النار على مضض قبل ان ينهي مهمته، ووقع معهم الاتفاق الثاني، المعروف باتفاق ملكارت، عندما تغيرت الأوامر. ولم يختلف موقف اللبنانيين تجاه اتفاق ملكارت عن موقفهم من اتفاق القاهرة (اتفاق ملكارت هو تابع لاتفاق القاهرة).

ـ عشية احداث ١٩٧٥، كان الجيش قادراً على لعب الدور المطلوب منه في حفظ الأمن داخل البلاد، وضبط العمل الفدائي ضمن حدود الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن المشكلة كانت في السلطة السياسية المنقسمة على نفسها، والعاجزة عن اتخاذ القرار واعطاء الأوامر الصريحة للجيش، وتحديد ما هو مطلوب منه في هذه المرحلة الصعبة، لأن بعض هذه السلطة كان يعتبر ان تدخل الجيش في الأحداث سيقسمه ويفككه، وأنه من الأفضل الحفاظ عليه بتحييده، فبقي الجيش صامتا ومحيَّداً ينتظر الأوامر. لقد أثبت الوضع خطأ هذا التقدير وخطأ استكانة السلطة العسكرية، لأن الجيش تبعثر وتفكك وضمنت دوائر النفوذ لرجال السياسة والميليشيات والأحزاب الداخلية والخارجية. كان هذا نتيجة الانتظار الطويل لأوامر السلطة السياسية العاجزة.

وهنا، لا بد من القول بصراحة ان هذه المواقف أثبتت انعدام بعد النظر. لأنها سمحت بتمرير المؤامرة، التي كانت تهدف الى تفكيك الجيش وشله ومنعه من القيام بأي دور، وهذا ما سمح فيما بعد للقوات المستعارة، التي عرفت بقوات الردع العربية، بالعمل ضمن المصالح الخارجية ومنع اعادة بناء الجيش.

---

* النائب العقيد فؤاد لحود «مأساة جيش لبنان». ص ـ ٢١٤.

ـ بعد حرب السنتين، ربطت اعادة بناء الجيش بتحقيق الوفاق الوطني وصدور قانون جديد للدفاع الوطني. وبالرغم من صدور القانون بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٧٩، وتحديد مجلس الوزراء المبادىء المعتبرة منطلقاً وأساساً صالحاً وقاسماً مشتركاً بين اللبنانيين لتحقيق الوفاق الوطني (الجلسة المنعقدة بتاريخ ٥ آذار ١٩٨٠)، لم تنفذ الخطة التي وضعتها القيادة العسكرية لاعادة بناء الجيش. والسبب الرئيسي هو ان بناء الجيش يعني جهوزه، والاستغناء عن قوات الردع العربية يعني انهاء التدخل الاجنبي في لبنان. وكل هذا كان ممنوعاً. فقد أثبتت حرب التحرير الأخيرة والضغوطات الكثيرة على الحكومة اللبنانية صحة هذا التحليل.

ـ شهدت نهاية العام ١٩٨٢، بدء المرحلة الجدية والحاسمة لتفعيل دور الجيش في المجتمع اللبناني. فلقد اتخذت السلطة السياسية القرار الصريح والجريء لبناء جيش قوي وقادر، ووفرت وسائل التنفيذ بوضع خطة دقيقة ومدروسة، وتخصيص الأموال اللازمة، واعادة سلطة القرار العسكري الى قيادة الجيش، التي كان قانون الدفاع الوطني الأخير قد سلبها منها وأناطها بقيادة عسكرية جماعية أطلق عليها اسم المجلس العسكري، الذي غالباً ما اختلف أعضاؤه واعتبر كل واحد منهم نفسه قائد جيش مستقل همه ليس التخفيف من مساوىء القيادة العسكرية الجماعية، والمساعدة على تطوير الجيش، وتسهيل تنفيذ المهام، بل التشبث بصلاحياته ومحاولة زيادتها عن طريق انقاص صلاحيات غيره، وبالاختصار، بدلاً من ان يكونوا أعضاء في قيادة واحدة، تصرفوا وكأن كل واحد منهم هو ممثل لطائفته.

ـ ابتدأت عملية بناء الجيش في مطلع العام ١٩٨٣. خلال سبعة أشهر فقط، ورغم الحوادث الأمنية العديدة والصعوبات السياسية، تمَّ بناء ستة ألوية قتالية بنسبة جهوز قدرها ٧٥٪، خاضت معارك عنيفة ضد ميليشيات قوية وحديثة التسليح تدعمها جيوش وقوى خارجية، فصمدت بوجهها وحققت انتصارات ملحوظة رغم ان الخسائر كانت فادحة (٤٤ ضابطاً و١٤٨ رتيباً و٣٩١ فرداً خلال عامي ٨٣ و١٩٨٤).

ـ لم يقتصر دور الجيش على القتال والتصدي للخارجين على القانون والشرعية بل تعداه الى تحقيق توجه ايجابي، تمثّل بجمع اللبنانيين حول هدف واحد وعلم واحد من خلال تطبيق خدمة العلم، الذي بث معنويات عالية في صفوف الجيش والشعب، وتمكن من جمع عدد ممن كانوا يتقاتلون في الجبل أو في بيروت او في البقاع تحت خيمة واحدة، فمن كان ملتحقاً بالحزب التقدمي الاشتراكي او حركة أمل او حركة المرابطون التقى مع من كان في صفوف القوات اللبنانية، فتأقلم الجميع وانصهروا في بوتقة واحدة، هي الجيش اللبناني وخدمة العلم اللبناني.

ـ كان العام ١٩٨٣ مناسبة مؤاتية لوضع الحد الفاصل بين الماضي والحاضر، الحد بين جيش يعيش على هامش التاريخ وجيش يطوّر الوطن ويصهره ويحصنه بزخم للانطلاق نحو الوطن الواحد، لولا بعض الاخطاء التي ارتكبتها السلطة السياسية، وبخاصة في مجال استعمال الجيش من ادخاله الى بقعة كفرمتى ـ عبيه دون ان تؤمن له طرق الامداد ووسائل الدعم الناري، وهي بقعة صغيرة منعزلة يتحكم الجيش الاسرائيلي المحتل بجميع الطرق المؤدية اليها، الى إقحامه في مستنقع الضاحية الجنوبية مع ما فيها من تناقضات وإشكالات وحشد سكاني كثيف وأمر العسكريين بالقتال هناك، ومعظمهم إما يقطن الضاحية أو له فيها أهل وأقارب وأصدقاء، ناهيك عن الرباط الطائفي والمذهبي الذي لا يزال يتأثر اللبناني به، الى اقتحام بيروت الغربية واستعمال القوة والعنف والقصف المدفعي، الى التدخل في الجبل في وقت متأخر وظروف غير مناسبة، الى فقدان السيطرة على الشحار الغربي وتشتت اللواء الرابع، فكان لكل ذلك الوقع السيىء على الجيش وعلى مدى علاقته ببعض فئات الشعب.

دور الجيش من ٢٣ أيلول ١٩٨٨ حتى اليوم

لاظهار دور الجيش خلال هذه المرحلة لا بد من اجراء مقابلة بين ما حدث في أيلول ١٩٨٨ وما حدث في آب ١٩٥٨.

في ١٨ آب ١٩٥٨ انتخب مجلس النواب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية فتخلى عن صفته العسكرية ووظيفته كقائد للجيش ومارس السلطة مع اعتماد أكيد على المؤسسة العسكرية التي له فيها ملء الثقة

ولتخوفه من مناورات محتملة، لدى السياسيين المدنيين، معتمداً على بعض الشخصيات العسكرية، وبخاصة من المكتب الثاني (جهاز المخابرات)، إنما من خلال حكومة مدنية دستورية منحها مجلس النواب ثقته على أساس بيان وزاري. لكن ذلك لم يمنع السياسيين المدنيين من التذمر من التدخل الذي قام به المقربون العسكريون من رئيس الجمهورية في الشؤون السياسية.

وفي ٢٢ أيلول ١٩٨٨، عين رئيس الجمهورية (استناداً للمادة ٥٣ من الدستور اللبناني) قائد الجيش رئيساً للحكومة، كما عين الاعضاء الخمسة لآخر مجلس عسكري وزراء في الحكومة، فاعتذر عن المشاركة دون تقديم استقالة قانونية (حتى الآن) الأعضاء الثلاثة المسلمون (اللواء المتقاعد محمود أبو ضرغم، العميد المتقاعد نبيل قريطم، العقيد لطفي جابر)، لأسباب لم يفصحوا عنها، ولكن الجميع يعلـم ان الاعتذار جاء تحت ضغوط قوات الأمر الواقع وقوات الاحتلال السورية، فتابعت الحكومة عملها بأعضائها الثلاثة الباقين (العماد ميشال عون، العميد ادغار معلوف، العقيد عصام أبو جمرا) مع احتفاظهم بالصفة العسكرية، واحتفاظ العماد عون بوظيفته كقائد للجيش والعقيد أبو جمرا بوظيفته كمفتش عام.

بسبب عدم قدرة مجلس النواب عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وسداً للفراغ الدستوري، مارس مجلس الوزراء وكالة السلطة الاجرائية بسبب خلو سدة رئاسة الجمهورية (المادة ٦٢ من الدستور)، كما تولى الوزراء أصالة عن أنفسهم ووكالة عن زملائهم المعتذرين ادارة مصالح الدولة وتطبيق الأنظمة والقوانين، كل بما يتعلق بالأمور العائدة الى ادارته وبما خص به (المادة ٦٤ من الدستور).

لم تمثل الحكومة امام مجلس النواب لنيل ثقته لأنه أصبح هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية (المادتان ٧٣ و٧٥ من الدستور).

في العام ١٩٥٨، بقيت السلطتان السياسية والعسكرية مستقلتين، ولو ظاهراً وشكلا، اما في العام ١٩٨٨، فقد اندمجت السلطتان لتصبحا سلطة واحدة تمارس الحكم في ظل الدستور والقوانين والأنظمة المرعية الاجراء، ودون الخروج عليها كتعليق بعض أحكام الدستور،او حتى اعلان حالة الطوارىء، او المناطق العسكرية، او الحد من حقوق اللبنانيين كالحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية ابداء الرأي، قولا وكتابة، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات وغيرها من الحقوق التي منحها الدستور اللبناني.

لم تكتف القوى المعارضة لقيام حكومة العماد عون بالضغط على نصف أعضائها لتجميد مشاركتهم في تحمل المسؤولية، بل زادت الموقف تعقيداً باحياء حكومة الدكتور سليم الحص المستقيلة واعادتها الى العمل كحكومة أمر واقع، لتمارس السلطة في المناطق الخاضعة للاحتلال بقصد إجهاض أعمال حكومة العماد عون الشرعية واظهار لبنان كبلد مقسَّم تتوزع السلطة فيه حكومتان مضادتان، ثم عمدت القوى المعارضة الى ارغام حكومة الدكتور سليم الحص على تنفيذ أعمال أدت الى تقسيم الجيش والأمن العام وقوى الأمن الداخلي وباقي المؤسسات الرسمية، كما مارست ضغوطاً كبيرة على حاكمية مصرف لبنان لعرقلة صرف الاعتمادات للحكومة الشرعية الدستورية، وبالتالي، توقيف دورة الحياة الاقتصادية.

بالرغم من الاشكالات التي خلقتها حكومة الأمر الواقع والضغوطات التي مارستها قوات الاحتلال، بدأت الحكومة الشرعية، مستندة الى الجيش، بتنفيذ خطة تفعيل دور الدولة واحياء المرافق العامة كمرفق الأمن الداخلي، ومرفق الاعلام والتوجيه، والمرفق الضريبي (جباية الرسوم والضرائب القانونية ومنع الرسوم غير الشرعية والخوّات)،ومرافق الخدمات العامة(الكهرباء، الماء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل المشترك، الدفاع المدني، الاستشفاء الحكومي)، وتنظيم عمل المؤسسات العامة (تسجيل السيارات، الدوائر العقارية)، ثم كان القرار الكبير بـ «تبييض» سجل اللبناني في الخارج، ومحو صفات الارهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات عنه، والتي ألصقها به الغرباء وقوات الاحتلال، فأعلنت الحكومة اقفال الموانىء غير الشرعية تنفيذاً للقرار الذي كانت قد اتخذته حكومة المغفور له الرئيس رشيد كرامي، وكلفت الجيش بتنفيذ القرار لاجبار جميع البواخر على استعمال المرافىء الشرعية فقط، وهي مرافىء طرابلس، جونية، بيروت، صيدا، صور (منها ثلاثة مرافىء

ـ طرابلس وصيدا وصور ـ تقع في المناطق التي تشرف عليها عملياً حكومة الدكتور الحص) وتسهيلا لتنقل الاشخاص ونقل البضائع، تم فتح معبر المرفأ بين شطري العاصمة (بعد صدور قرار الحكومة الشرعية بفتح هذا المعبر، أصدرت حكومة الدكتور الحص قراراً مماثلا). وبعد مرور عدة أيام على تنفيذ هذه التدابير، تحسن سعر صرف الليرة تجاه الدولار الأميركي بنسبة ٢٠٪ (انخفض من معدل ٥٠٠ ليرة الى ٤٠٠ ليرة للدولار الواحد).

خاف المتضررون من نجاح الحكومة الشرعية واستقطاب جميع فئات الشعب الواعية وتحلقها حول الجيش، ففجروا الأوضاع الأمنية وأقفلوا جميع المعابر وفرضوا حصاراً برياً وبحرياً على المنطقة المحررة، وشنوا ضدها أعنف المعارك وأشرس عمليات القصف المدمر، فأصدرت الحكومة الأوامر للجيش بالتصدي لهذه الاعتداءات، وأعلنت حرب تحرير لبنان واللبنانيين من جميع القوات الغريبة، من سورية واسرائيلية وايرانية. فخاض الجيش مدعوماً من الشعب الحر أقسى المعارك، وسجل أعمالا بطولية وصموداً رائعاً في وجه جيش أعد وجهز ليؤمن التوازن الستراتيجي مع الجيش الاسرائيلي.

صمود جيش لبنان وجرأة حكومته وتضحيات شعبه أحيت القضية اللبنانية وأقنعت جميع دول العالم بأن الدولة يجب ان تبنى من جديد، ويجب مساندة ودعم استقلال لبنان. أصبح لبنان بنداً أساسياً على جدول أعمال كل الاجتماعات الاقليمية الدولية. أما قوات الاحتلال السورية والاسرائيلية والايرانية، التي كانت تعتبر نفسها أمراً واقعاً في لبنان، فقد أجمعت القوى الخارجية على ضرورة خروجها من لبنان، وترك اللبنانيين يتحاورون بحرية واطمئنان للاتفاق فيما بينهم كي يستعيد لبنان استقلاله وسيادته ودوره الطليعي في محيطه.

دور الجيش مستقبلا

دور الجيش مستقبلا ومن منطلق الرأي الشخصي هو متابعة تنفيذ الحل الذي بدأه في ٢٣ أيلول ١٩٨٨، ونوجزه بالتالي:

أ ـ متابعة تحرير الارادة اللبنانية والشعب اللبناني والأرض اللبنانية يجعل الجيش اللبناني القوة الوحيدة على أرض الوطن عن طريق:

ـ الغاء الميليشيات اللبنانية واستيعابها في صفوف الجيش، بادخال الطبقة العليا من عناصرها والذين يملكون الشروط في ملاك الضباط واخضاعهم لدورة تدريبية في المدرسة الحربية لمدة سنة تقريباً، ثم ارسالهم الى خارج لبنان لمتابعة دورة تطبيقية لابعادهم عن جو الميليشيا وإشعارهم بأنهم دخلوا فعلا ملاك الضباط في الجيش، وتأهيلهم للذوبان في المؤسسة العسكرية. أما الطبقة الثانية من عناصر الميليشيات، فتدخل ملاك الرتباء وتتبع دورة تدريبية خاصة في مدرسة الرتباء، ثم توزع على الألوية والوحدات بشكل مدروس ومختار كي تنصهر مع بقية الرتباء، وهذا أمر ممكن وسهل. أما طبقة المقاتلين فيطوع أفرادها كجنود ويتابعون دورة تدريبية في معهد التعليم. أما عناصر الميليشيات الاداريون وغير المقاتلين، فيمكن الاستفادة منهم في مجالات كثيرة في القطاع العام او الخاص.

ـ **إخراج القوات والجيوش الأجنبية:**

ـ لقد أصبح وجود القوات الفلسطينية المسلحة في لبنان غير شرعي وغير قانوني، بعد أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في صيف ١٩٨٢ اتفاقاً مع المبعوث الأميركي فيليب حبيب يقضي بخروج مقاتليها من لبنان، وبعد أن ألغى مجلس النواب اللبناني اتفاق القاهرة عام ١٩٨٧، وبعد أن أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية توقيف الكفاح المسلح وسلوك طريق المفاوضات والحل السلمي.

ـ دخلت القوات الايرانية لبنان بحجة مقاتلة اسرائيل وتحرير فلسطين، وسرعان ما انفضح هدفها وهو الثورة لاقامة جمهورية اسلامية، وليس أمام هذه القوات سوى الخروج من لبنان من الطريق ذاتها التي دخلت منها أي عبر سوريا.

ـ الجيش الاسرائيلي الذي اجتاح لبنان العام ١٩٨٢وخرج منه العام ١٩٨٥، بقي في منطقة على طول حدود اسرائيل الشمالية، أطلق عليها اسم «المنطقة الأمنية»، بحجة حماية اسرائيل، لأن لبنان عاجز عن القيام بهذه المهمة حسب زعمه، فبعد إلغاء اتفاق القاهرة وتعهد الحكومة اللبنانية باحترام المواثيق وخاصة اتفاقية الهدنة، تصبح الأمم المتحدة ملزمة بتنفيذ قراراتها وإلا على اللبنانيين سلوك طريق التحرير رغم وعورتها.

ـ دخل الجيش السوري لبنان في إطار قوات الردع العربية العام ١٩٧٦، ورغم عدم قانونية ودستورية هذا الدخول، فلقد اعتبر في حينه من دواعي «المصلحة الوطنية العليا (Raison d'état)». لكن مهمة هذه القوات انتهت رسمياً في أيلول ١٩٨٣، وبقي الجيش السوري في لبنان بحجة الحفاظ على وحدة لبنان، والدفاع عنه ضد أطماع اسرائيل، وحماية أمن سوريا «لأن أمنها من أمن لبنان». ولما رفض هذا الجيش الخروج من لبنان على أساس تفاوضي، وشن على لبنان حربه التدميرية، أعلنت الحكومة اللبنانية حرب التحرير من احتلاله، وستبقى هذه الحرب مستمرة حتى خروج هذا الجيش المحتل من لبنان.

ب ـ متابعة تفعيل دور الشباب، خاصة بعد أن انتفضوا وثاروا لكرامة الوطن، ودعموا مسيرة التحرير، والتفوا حول الحكومة والجيش، وتفعيل دورهم يكون:

ـ بتربيتهم وتنشئتهم بمعاودة تنفيذ خدمة العلم، على ألا يعفى منها أحد إلا لأسباب صحية معيقة، وعلى أن تشمل فعلياً الخدمة العسكرية والخدمة المدنية والخدمة الانمائية، وعلى أن تشارك الفتيات اللبنانيات في الخدمتين المدنية والانمائية. أما الذين لا يخضعون لموجبات خدمة العلم، فتتم تربيتهم وتنشئتهم بعسكرة طلاب المعاهد والجامعات واعتماد برنامج توعية وتدريب وتأهيل متقن ومدروس، وبانشاء وحدات أنصار تستوعب أكبر عدد ممكن من شباب القرى والمناطق النائية.

ـ باشراكهم في بناء الوطن والدفاع عن كرامته واستقلاله ووحدته، ومجالات الاشراك واسعة، وخاصة في حقل الزراعة حيث يقتضي وضع خطة زراعية يشرف عليها الجيش، وتقضي بتقديم اليد العاملة المجانية او المأجورة لمساعدة الفلاحين في أوقات ومواسم معينة، أو باستغلال الأراضي المتروكة من قبل أصحابها، أو التي تعود ملكيتها للدولة او البلديات، على أن ترافق ذلك حملة واسعة لتحريج جميع الأراضي الجبلية الجرداء؛ أما في مجال الاشغال العامة، فيمكن للجيش، مستعيناً بخدمة العلم ووحدات الأنصار، أن ينفذ مشاريع كثيرة كالطرق والمباني، الخ... ولديه الخبرة والاختصاصيين.

ج ـ متابعة تفعيل دور الدولة واحياء مرافقها العامة.

د ـ ايجاد التمثيل الحقيقي والصالح للشعب، على أساس المناصفة بين الطوائف المسيحية والاسلامية، باتخاذ مختلف التدابير الكفيلة بتأمين حرية الانتخاب واختيار الممثلين بعيداً عن الضغوطات المادية والمعنوية والافساح في المجال أمام اللبنانيين المقيدين في دوائر الأحوال الشخصية والمتمتعين بالحقوق التي تؤهلهم للانتخاب، كي يمارسوا هذا الحق في كل مكان او وضع كانوا فيه (داخل لبنان أو خارجه)، ذاك أن النواب الحاليين ما عادوا يمثلون أكثرية الشعب اللبناني، لأنهم انتخبوا منذ سبع عشرة سنة، أي أن أكثر من نصف اللبنانيين لم يشاركوا في اختيارهم، فضلا عن أن بعض الطوائف اللبنانية فقدت ممثليها في المجلس النيابي بسبب الوفاة.

هـ ـ دعوة الممثلين الجدد للشعب الى تأليف مجلس تأسيسي لمناقشة الأوضاع والحلول والاتفاق على دستور جديد تجري على ضوئه انتخابات عامة تنبثق منها سلطة سياسية جديدة.

و ـ إعادة الأمانة الى الشعب وممثليه من قبل الجيش، وعودته هو الى الثكنات لدعم السلطة الجديدة وتنفيذ أوامرها، وفقاً للدستور الجديد والقوانين المرعية الاجراء، على أن يبقى الجيش سيف الحق والعدالة في وجه كل تجاوز او اغتصاب لسلطة الشعب.

هكذا كان دور الجيش، وهكذا هو اليوم، وهكذا سيبقى مستقبلا.

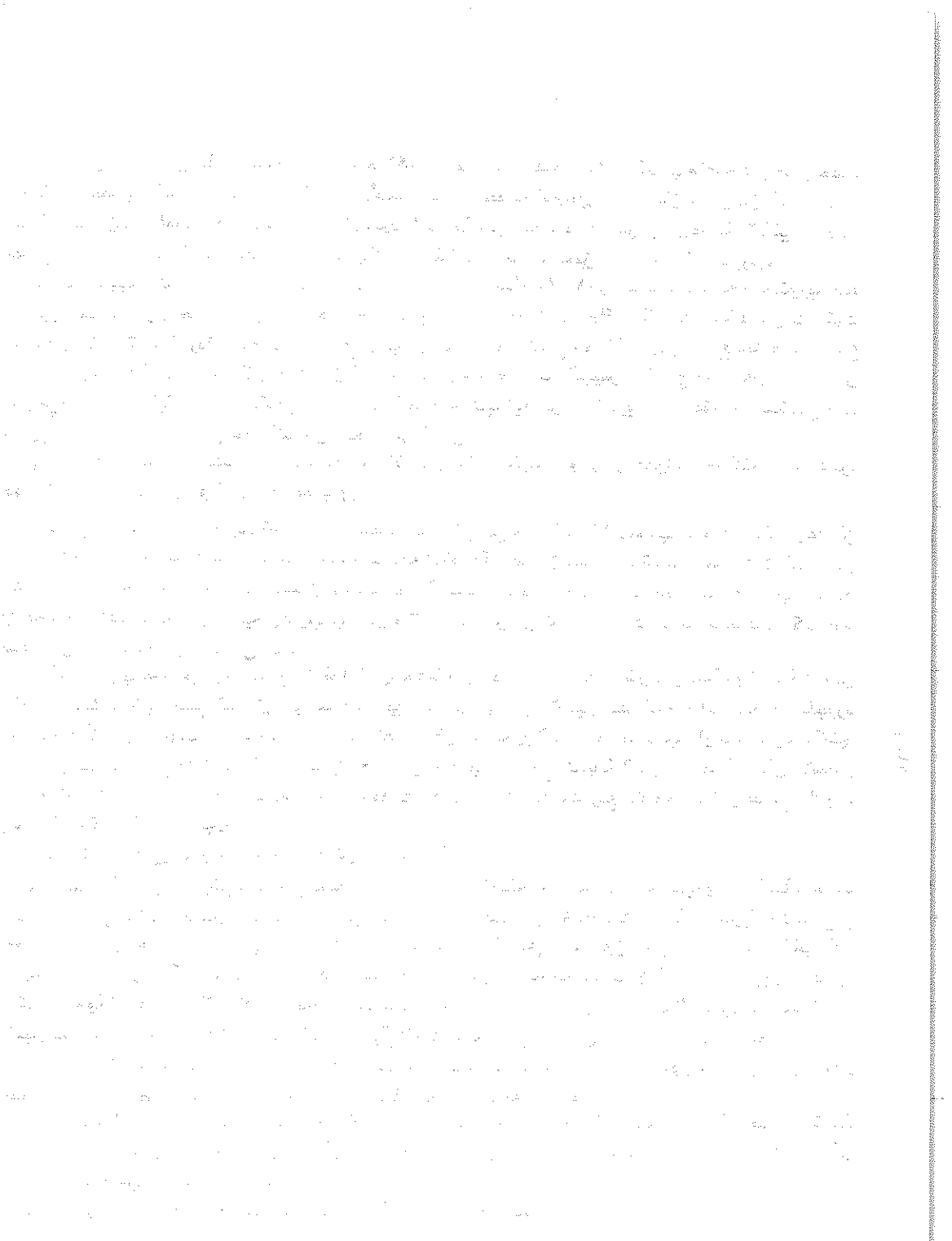

الدفاع
في مفهومه الشامل

بقلم العميد الركن رينيه السمراني *

هل الدفاع عن النفس حق مشروع؟

هل الدفاع عن الوطن واجب ملزم؟

هل الدفاع عن حقوق الانسان شرعة بديهية؟

هناك مقاربات سوسيولوجية وسيكولوجية وقانونية كثيرة ومعقدة تعنى بهذه الاسئلة الثلاثة المطروحة. والبارز من الدراسات العديدة التي تطرقت الى مواضيع مرتبطة بالدفاع ان هناك مشاكل عديدة تعترض حتى تحديد مفهوم كلمة «الدفاع». فالباحثون في علم النفس يربطون بين الفعل وردة الفعل، وبالتالي بين الاعتداء والدفاع، فيكون الدفاع بالتالي رادعاً يمنع تكرار الفعل اي الاعتداء مجدداً، وبهذا يصبح تعريف الدفاع، على صعيد دراسة نفسية الفرد، انه عمل مراسي يأتي كردّة فعل التوازن في التعايش بين الافراد. ويقول دوب (Dobb) في هذا المجال ان ما يجعل الفرد مساوياً لغيره هو قدرة كل انسان على فعل الاعتداء، اي انه من البديهي ان تواجه المبادرة بالتعدي بردة فعل مشابهة، وهذا ما يؤمّن المساواة والتوازن بين الناس.

اما على صعيد علم الاجتماع، فالدفاع مرتبط بالحاجات والمؤسسات الاجتماعية. وقد رأى أوجين إرليخ (Eugen Ehrlich) (1862 - 1922)، واضع كتاب (Fundamental Principles of the Love) ان الدفاع هو ظاهرة تعبير اجتماعية، وبمعنى آخر انه من واجب افراد المجتمع جميعا ان يقروا بحاجة الدفاع كمرتكز اساسي لاستمرارية المجتمع، وبالتالي، يكون الدفاع كمفهوم مرتبطاً بكل القيم والمبادىء والرموز والاعراف والتقاليد الاجتماعية.

ثمة مفهوم آخر للدفاع في علم الاجتماع في اطار ما يسمى بالنزاع المنظم وبالخصام الدوافعي المبرمج. والدفاع هنا إما ان يكون شخصياً ومباشراً، او يأتي عن طريق دفاع المؤسسات المنظمة عن الشخص المعتدى عليه، وفي هذا المجال يدخل علم القانون ومفهوم العدل والعدالة على الدفاع. وفي قانون الدفاع عن النفس، هناك مدارس عديدة منها:

المدرسة الايجابية: هذه المدرسة تعرف احياناً بالمدرسة التحليلية، ومؤسس فكرها هو جريمي بنتهام (Jeremy Bentham) (1748 - 1832)، وهو مؤسس الفلسفة الواقعية الادواتية. ويربط (Bentham) بين الدفاع والعقاب في المجتمعات المنظمة، ويشرع حقوقياً «العقاب الذي يأتي من السلطة ويبرر الدفاع الفردي في مجال الدفاع عن النفس، عندما يكون الوضع «اما قاتلا او مقتولا».

المدرسة العلمية البحتة: إن **هنز كلسن** (Hans Kelsen) هو الاكثر دفاعاً عن هذه المدرسة، ويربط بين

---

* امين الاركان ـ قائد كلية القيادة والأركان سابقاً.

الدفاع والعرف. وفي سياق هذا الربط، يرفض طلاب هذه المدرسة ان يبنوا اية علاقة بين الدفاع كما تشرعه الاعراف وبين الاخلاق والمبادىء الدينية المسيحية. وهم يرون ان الدفاع ضرورة اجتماعية وفردية، وهكذا يكتسب الدفاع طابع العرف، لأن التاريخ يشهد على عملانية وايجابية الدفاع في ابقاء التوازن في المجتمع.

المدرسة التاريخية: من رواد هذه المدرسة المفكر سافيني (Savigny) (1861 - 1779)، الذي يشدد على ايجابية الدفاع ويبرر هذه الايجابية بالحس الانساني بما هو صالح ومحق وبما هو سيء وخطأ. وترى هذه المدرسة ان الانسان هو نتاج محيطه الذي يولد في نفسه القدرة على معرفة الحق من الباطل، وبما ان الدفاع عن النفس هو ردة فعل طبيعية عند الناس فلهذا يصبح حقاً مشروعاً.

المدرسة العملية: رائد هذه المدرسة هو باوند(Rpsloc Pound) (1964 - 1870). كان عميد كلية الحقوق في جامعة (Harvard) الاميركية لفترة طويلة. يفترض انصار هذه المدرسة ان الحق يكمن فيما هو عملي ومستطاع. والدفاع هو مفهوم عملي يستطيع ان ينظم النزاعات وأن يوازن بين المصالح المتضاربة للفئات الاجتماعية الكثيرة داخل المجتمع.

المدرسة الفلسفية: تعنى هذه المدرسة بحق القانون وقدرته على خدمة المجتمع، وذلك بتحقيق الاهداف الاساسية كما يرتقبها المنطق الانساني. اما بالنسبة الى الدفاع، فهو مجرد وسيلة تخدم التراث وتساعده على التقدم والوصول الى مبتغاه.

اما ادبياً، فمن المتعارف عليه ان الدفاع عن النفس غريزة طبيعية يعبر عنها بردة فعل في الموقف او التحرك او التصرف. والدفاع وسيلة يعتمدها كل كائن حي للمحافظة على استمراريته ومجابهة كل خطر يتهدد وجوده وممتلكاته، وكذلك مصالحه فيما يختص بالكائن البشري.

ونودّ في ما يلي ان نحصر البحث في موضوع الدفاع الوطني وفي مفهومه العسكري، مع مختلف مبادئه وابعاده.

لقد ورد في تعريفنا للدفاع، بمفهومه المبسط، انه ردة فعل طبيعية ضد اي عمل هجومي. لكن الدفاع الوطني يتعدى ردة الفعل الفردية الى العمل المنسق في مختلف الظروف والاحوال من اجل حماية ارض الوطن وتأمين سلامة المواطنين وامنهم(١).

وقد يتمثل الدفاع الوطني بمجموعة ترتيبات ونشاطات، تكون معدة لصد اي اعتداء، على الرغم من استبعاد حتمية نشوب الحرب او وقوع الصراع، وافضل مثل على ذلك مبادرة الدفاع الستراتيجي المعروفة بحرب النجوم او الحرب الوقائية المستقبلية.

والدفاع الوطني كما هو متعارف عليه في الكتابات العسكرية يتكون من مجموعة نشاطات سلبية كانت ام ايجابية، تهدف الى تحقيق غاية تحددها الاجابة عن اسئلة ستة تأخذ بعين الاعتبار واقعاً حسابياً تبينه المعطيات الاقتصادية.

اما الاسئلة، فهي:

- لما ندافع؟
- عما ندافع؟

---

(١) «الدفاع الوطني يهدف الى تعزيز قدرات الدولة وإنماء طاقاتها لمقاومة أي اعتداء على أرض الوطن وأي عدوان يوجه ضده، والى ضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين» في المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ المعدل بموجب المرسوم الاشتراعي رقم (١) تاريخ ١٩٨٤/٩/٢٦.

ـ ضد من ندافع وضد ما ندافع؟
ـ بأي وسائل ندافع؟
ـ كيف ندافع؟

والسؤال الاكثر حساسية هو: بأي ثمن ندافع؟

لما ندافع؟

يدافع الانسان اولا ليحيا ويستمر، لأن الدفاع تعبير طبيعي عن غريزة البقاء. والدفاع مسألة تطرح على الصعيد الفردي كما على صعيد الجماعات وايضاً على صعيد الوطن. وما يهمنا في بحثنا هو الدفاع عن الوطن.

بعد ان اصبحت مجتمعات العالم بأسره منظمة ضمن اطار دول، وبعد ان أدت الحروب العالمية الى انشاء الأمم المتحدة، اصبح الدفاع الوطني يعتبر من اولى مسؤوليات الدولة ومن وظائفها الاساسية.

فالدولة تدافع عن سيادتها واستقلالها وعن ارضها وشعبها، لأن دفاعها حق مشروع ومعترف به في شرعة الامم المتحدة. ففي مادتها الاولى نجد:

«أهداف الأمم المتحدة هي المحافظة على السلام والامن الدوليين» وفي مادتها الثانية: «يعالج اعضاء المنظمة خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية... وهم يحجمون في علاقاتهم الدولية عن اللجوء الى التهديد او استخدام القوة...» اما في مادتها الحادية والخمسين فقد ورد الآتي:

«لا يوجد في الشرعة الحاضرة اي اجراء او تدبير يعترض الحق الطبيعي للدفاع المشروع فردياً كان ام جماعياً في حال... الاعتداء المسلح...».

لقد أجمعت الامم المتحدة في مجال الدفاع المشروع على حرية اختيار الفرد او المجموعة لنمط الحياة الذي يرتأيه او ترتأيه مناسباً، واخذت في عين الاعتبار ان الانسان يعيش عادة في مجتمع ما، وفي بيئة معينة، وفي بلد يكون وطنه وضمن ملزمات اجتماعية وقوانين واعراف، تؤمن له سبل عيش يرتضيه، فيكون منسجماً مع مناخه الاجتماعي والقانوني. ويصبح كل تغيير في ظروف حياته هذه سبباً يخل بالتوازن الذي اعتاد عليه، بخاصة اذا كان هذا التغيير نحو الأسوأ، فيعتبر عندئذ مصيره مهدداً واستقراره مزعزعاً، ويلجأ بشكل تلقائي الى الدفاع عن وضعه واستمراريته.

كذلك الامر بالنسبة الى الدولة التي لها مركز مماثل في المجتمع الدولي، فانها تهتز عندما تتعرض للضغط والتهديدات، داخلية كانت ام خارجية. لذلك، فهي تقوم في زمن السلم باعداد جهاز دفاعي في كل المجالات ووفقاً لقدراتها، وتبني قوات مسلحة وتزودها بالعتاد. فالدول عادة، تحاول ان تعالج الأخطار والتهديدات التي تتعرض لها، بالوسائل السلمية، وان لم تنجح تضطر الى اعتماد وسائل الحرب.

عما ندافع؟

البحث في مفهوم الدفاع الوطني يؤدي بنا الى الدفاع عن الأرض والشعب والمصالح الخارجية. الأرض لأنها تتصف بأهمية كبرى. فهي تحتضن الرهانات الأساس، وتحتوي على الثروات البشرية والطبيعية والحضارية التي تمكن الشعب من العيش داخل حدود تضمن له سلامته، فلا يكون لاجئاً او مهجراً.

ومن الركائز المهمة الاخرى التي تدخل في مجال الدفاع الوطني البنية السياسية والامن القومي. ومثال على ذلك لبنان: فبالرغم من النزاعات المسلحة الداخلية فيه، تطالب جميع الفئات على اختلاف مذاهبها السياسية والدينية، باستثناء القلة الضئيلة التي لها ارتباطات مع الخارج، تطالب بالمحافظة على روحية النظام الديمقراطي البرلماني، والشاهد على ذلك هو قراءة التصاريح والبيانات التي تصدر عن كل الاحزاب والتجمعات الدينية، والتي تصر فيها

على وجوب الالتزام بالمبادىء الديمقراطية. وهذا يعني ان هناك مسلمات في البنية السياسية، تصبح قناعات عند المواطنين في كل دولة وتدخل هذه في سلم المحرمات التي يجب الدفاع عنها.

والدفاع ايضا يرتبط بالقدرة الاقتصادية والنظم الاقتصادية. هذا يعني الدفاع عن الصناعات وحمايتها، والدفاع عن الانتاج الزراعي، وخاصة في ما يتعلق بالاكتفاء الذاتي، والتجارة وخاصة في ما يتعلق بالمساواة مع بقية الدول في تبادل الخدمات والتكافؤ في القوانين الجمركية. وكل هذا يدخل في نطاق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على مصالح العيش والمدخول عند المواطن.

ولا يخفى على احد ان مفهوم الدفاع الوطني هو نتاج فكري على صعيد الفرد وعلى صعيد الجماعة، وهنا يلعب التراث وتلعب المعتقدات دورا اساسيا في انماء هذا النتاج الفكري الذي يعتبر عصبا مهما في حياة الشعوب. ولذلك، نرى ان المراكز المتخصصة للدراسات الدفاعية في اميركا واوروبا تعطي الجانب القومي اهتماما كبيراً، اذ تشدد في كل الدراسات التي تقوم بها على تعزيز دور التراث الوطني لكل شعب، وترسيخ الايمان بالقيم والمبادىء والرموز والاعراف والتقاليد لكل شعب لتصبح بالتالي كيانا مميزاً يجب الدفاع عنه.

لقد اصبح جلياً لكل المثقفين ان النزاعات الحالية، والعداء التاريخي، والتنافس الاقتصادي، وتناقض المصالح، الى جانب الاختلاف العرقي واللوني والديني والمذهبي واللغوي، كل هذا يقود الى نتيجة واحدة، وهي ان مجالات السلام في العالم وخاصة دول العالم الثالث، هي اقل بكثير من مجالات التصادم والخلاف والحرب. هذا الشيء ليس اختيارياً، انما هو واقع لا مجال للهروب منه. في مقابل هذا، لا يستطيع الانسان التغاضي عن الاندفاع المخيف عند معظم الدول الى التسلح وبذل الجهود لانماء قدرتها العسكرية، وخاصة في الشرق الاوسط. ففي الدراسات التي تصدر عن الوكالة الاميركية لمراقبة السلاح ونزع التسلح (US Arms Control and Disarmament Agency)، تجد الدليل الواضح على المستوى المخيف للتسلح في دول الشرق الاوسط. وتفيد هذه الدراسات ان المصاريف العسكرية تشكل نسبة ١٧٪ من مجموع الدخل القومي لبلدان الشرق الاوسط. واذا اخذنا في الاعتبار ان معدل مدخول الفرد هو ٢٦٦٢ دولاراً في السنة، فان كل فرد يدفع للتسلح ما يعادل ٤٣٠ دولاراً في السنة. وهذا يجعل من الشرق الاوسط المنطقة الاكثر اسرافا في التسلح. واذا قارنا بين الشرق الاوسط وجميع دول العالم لرأينا بأن الشرق الاوسط يشتري ما نسبته ١٢٪ من جميع الاسلحة المباعة في العالم على الاطلاق.

اما اذا اخذنا الدول المحيطة بلبنان جغرافيا، وحاولنا مقارنتها في مجالات استهلاك الاسلحة ومشترياتها لتبين لنا ما يلي:

الدولة	العام	المصاريف العسكرية	عدد الافراد المسلحين	الانتاج القومي	عدد السكان	نسبة المصاريف العسكرية بالمقارنة مع الدخل القومي
العراق	١٩٨٣	١١٩٠٠ مليون$	٥٠٠ الف	٢٥٢٠٣ مليون$	١٤,٥ مليون	٪٤٧,٥
اسرائيل	١٩٨٣	٦٢٢٩ مليون$	١٨٠ الف	٢١٤٥٠ مليون$	٤ مليون	٪٢٩
لبنان	١٩٨٣	٤٣٧ مليون$	٢٥ الف	٥٣٤٠ مليون$	٢٦ مليون	٪٨,٢
سوريا	١٩٨٣	٢١٣٨ مليون$	٢٢٢ الف	١٦٤٤١ مليون$	٩٠٨ مليون	٪١٣

ملاحظة: ان سوريا بعد العام ١٩٨٣، وفي سياق مسعاها لقيام التوازن العسكري الستراتيجي بينها وبين

اسرائيل، ضاعفت عدد الافراد المسلحين ليناهز /٥٠٠/ الف جندي، كما انها ضاعفت نسبة المصاريف العسكرية، فاصبحت تتجاوز ٣١٪ من مجموع المدخول القومي.

ان هذه الارقام المشار اليها اعلاه، وإن دلت على شيء، فهي تؤكد خوف الدول من بعضها بعضاً، وحرصها على امنها واستمراريتها عبر التسلح والمزيد من التسلح.

لبنان، الذي يعيش بين دول تفوقه حجماً وقدرة عسكرية، يمكن ان يكون هنا نموذجاً دراسياً لمعضلة الدفاع، اذ انه بات ضعيفاً يتمزق بين الادعاءات الامنية القومية. فسوريا تدعي لنفسها الحق في بسط جيشها في لبنان لتحافظ على التوازن الستراتيجي العسكري مع اسرائيل، التي هي ايضاً، وبدورها، تستعمل المنطق نفسه لتبسط جيشها على قسم آخر من لبنان. هذا نموذج من الازمات التي تعيشها الدول الصغيرة ولو شاءت وارتضت الحياد الدولي.

ويشير الجدول بوضوح الى ان لبنان الرسمي، على رغم صغره، لم يحاول ان يزيد نسبة المصاريف العسكرية بالمقارنة مع المدخول القومي عن ٨,٣٪، مع ان هذه النسبة فاقت ٣٠٪ في جميع الدول المجاورة له، والتي لها اطماع جغرافية فيه.

ولا يخفى على احد ان المشكلة اللبنانية لا تقتصر فقط على تدخلات الدول الاخرى في شؤونه، انما هناك ايضاً مشكلة داخلية شبيهة بمشاكل معظم الدول الداخلية، وهي فقدان التوازن في التجانس والانسجام والتفاهم بين حملة الهوية الواحدة. فالدفاع الوطني المشروع يُعنى بكل هذا، لأن كل هذه العوامل هي بالنتيجة مصدر ضعف للدولة وعائق في طريق استمراريتها، في ظل الأمن والاستقرار الاجتماعي.

بأي وسائل ندافع؟

قبل البدء بمعالجة وسائل الدفاع، نذكر انه من البديهي ان تعترض الدولة حواجز وعراقيل في عملها الدفاعي، الذي لا يؤمن نجاحه الا بقدر ما يحقق المحافظة على مصالحها القومية الحيوية.

من هنا ينبع الرهان على ما يمكن المحافظة عليه وما يمكن التخلي عنه في سياسة الدفاع. وفي جميع الأحوال يقتضي التركيز على وجوب تقدير الأخطار والتهديدات بموضوعية وواقعية، فلا يقلل من شأنها ولا يغالي في تقييمها. ولا يمكن تصور دولة قوية وقادرة، من دون أجهزة استعلام فاعلة ومستقلة عن الخارج.

بالعودة الى وسائل الدفاع، فهي عديدة وتعتمدها الدول على غير صعيد، لأن النظرية التي تجعل من الدفاع مسؤولية عسكرية فقط، اصبحت قديمة مع تطور السياسة العالمية. فاليوم تعتبر السياسة الدفاعية الى جانب السياسة الخارجية مضمون السياسة العامة لبلد ما. واذا كان الدفاع يتأثر بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فهو لا يزال على الرغم من التطور، مرتبطاً اصلا بالعامل العسكري.

يستلزم الدفاع، وسائل مادية تتمثل باستخدام القوة، ووسائل معنوية تعبر عن الارادة في تحريك هذه القوة، لأن الدولة التي فقدت ارادة الدفاع تفشل في تأمين مقوماتها من سيادة واستقلال وحرية، حتى لو زودت الكثير من السلاح والعتاد.

وسياسة الدفاع التي تتضمن التدابير الامنية، تأخذ بالاعتبار العوامل الجغرافية الجيوستراتيجية والديموغرافية والتكنولوجية والاقتصادية والنفسية والثقافية والايديولوجية والسياسية، وبالطبع، العسكرية ايضاً.

يرتكز بعض هذه العوامل على معطيات موضوعية وواقعية فيما يتصف بعضها الآخر بالاحتمالات والامكانات. وهنا يؤخذ عامل الوقت بالاعتبار، لأن السياسة الدفاعية لا ترتجل بل تحضّر ويخطط لها، إلا ان تطبيقها قد يتطلب

في اكثر الاحيان السرعة في ردة الفعل.

من الدول من يعتمد في وسائل الدفاع على استخدام القوة كرادع اول وأساس، وقد يلجأ الى العلاقات الخارجية كاجراء ثانوي يمكن الاستغناء عنه في معظم الاحيان، وهو نهج الدول العظمى. لكن الدول المستضعفة تتكل في القسم الكبير من دفاعها على العلاقات الخارجية والاحلاف ومعاهدات الدفاع المشترك اولا، مع اللجوء الى قوتها العسكرية للصمود والاستمرار.

من هنا، فان النموذج اللبناني في الدفاع يعمل ضمن اطار جامعة الدول العربية، ودول عدم الانحياز، والدول الفرانكوفونية، والدول الاسلامية، والامم المتحدة، وربما غيرها في المستقبل ووفقا لمصالحه القومية. لكن صداقات لبنان ودبلوماسيته وسياسته الخارجية لا تغنيه عن تعزيز قواته المسلحة الذاتية من برية وجوية وبحرية، بالاضافة الى قوات الامن الداخلي والأمن العام، الامر الذي يؤمن له الدفاع عن الارض والشعب والمؤسسات وحماية الحريات والمنهج الحياتي المميز لشعبه، ويجعل منه في المستقبل دولة قوية قادرة على حماية نفسها وتأمين استمراريتها.

كيف ندافع؟

ان كيفية الدفاع مرتبطة الى حد بعيد بالوسائل التي ندافع بها. وفي هذا المجال يمكن تصنيف الدول في العالم ضمن فئات اربع:

ـ دول تؤمن بالتضامن العالمي والضمانات الدولية فتعتبرها كافية لحماية سيادتها واستقلالها وامنها وسلامتها.

ـ دول تؤمن بالدفاع المشترك ضمن احلاف جماعية او ثنائية، فتتكل على نوع من المعاهدات الدفاعية. وغالباً ما تكون التبعية مفروضة على تلك الدول في مثل هذه الحال.

ـ دول تؤمن بفاعلية الحياد فتلجأ اليه، إلا أنها لا تستغني عن قواتها المسلحة الذاتية.

ـ دول تعتمد الحذر الدائم فلا تطمئن إلا بالاعتماد على ذاتها بسبب تجاربها السابقة ربما، او بسبب اقتناعها بالمثل القائل «ما حك جلدك مثل ظفرك».

ومهما تكن كيفية الدفاع المعتمدة، فان هناك قناعات ناتجة عن التجربة اللبنانية اصبحت مسلمات، وأهمها اثنان:

ـ يخطىء من يعتقد ان بلداً صديقاً قد يضحي برجاله للدفاع عن شعب غير شعبه او عن ارض غير ارضه.

ـ ان العلاقات التاريخية بين شعبين لا تضمن دفاع الأقوى عن الأضعف إلا بقدر ما يخدم تدخل الأقوى مصالحه القومية التي غالباً ما تتعارض مع المصالح القومية للجانب الأضعف.

مقدرات الدفاع

لا يمكن معالجة موضوع الدفاع من دون التطرق الى الاقتصاد. فالمال هو عصب الحرب، والاقتصاد يحدد تكاليف الدفاع. والموازنة المخصصة للدفاع الوطني تصل احياناً في بعض البلدان الى نسب مئوية عالية فتوصف عندئذ باقتصاد الحرب... والاقتصاد الوطني مفاعل اساس للدفاع، وكلما كان الاقتصاد سليماً كلما كان الدفاع جيداً.

اذا كان لا بد من الدفاع لتأمين البقاء والاستمرار، فمن البديهي ان هناك ثمناً هو موازنات الدول. من جهة ثانية، يطغى الصراع الدفاعي الاقتصادي على العلاقات الدولية، وحيث ان التبادل التجاري ينمو ويتطور

والمصالح تتشابك، فقد اصبحت التبعية لبعض الدول، وبخاصة التبعة الاقتصادية، تخلق اسلحة جديدة غير تقليدية، كسلاح النفط، وسلاح التغذية، وسلاح نقل التكنولوجيا، وسلاح النقد المالي بين الدول الصناعية والدول النامية في العالم الثالث، بين الشمال والجنوب، بين الدول المنتجة والمصدرة للطاقة والدول المستهلكة لها.

وهكذا، اصبحت القطيعة سلاحاً، والحصار الاقتصادي سلاحاً، والمطالبة بدفع الدين المترتب من جراء القروض سلاحاً، والاعفاء من الدين سلاحاً هو ايضاً. فالدول العظمى تدافع عن مصالحها وعن مناطق نفوذها بمختلف انواع الاسلحة، وفي طليعتها السلاح الاقتصادي.

اما الدول الصغيرة، فتضع لذاتها اولويات حسب قدراتها القومية، وتخصص للدفاع موازنة تتلاءم مع متطلباته. فما هي الأسس والقواعد التي تحدد سياسة الدفاع الوطني في لبنان؟ وما هو الثمن الذي يفرض على هذه الدولة مثل هذا الدفاع؟.

من حيث المبدأ، يمكن للبنان التحالف مع دولة قوية، الا ان امراً كهذا يفرض عليه تبعية كاملة او جزئية، ويحرمه استقلاليته في اتخاذ القرار. اما اعتماد الحياد، فسياسة تؤمن السلامة والسيادة والاستقلال، شرط ألا تنتهك هذه السياسة من قبل دولة خارجية وهو امر ليس بالمضمون.

من هنا، يتعين على لبنان، كونه دولة صغيرة، ان يعتمد الحياد في سياسته الخارجية ويحافظ على هذه السياسة بتطوير جهاز دفاعي حديث العهد وقوي، يمكّنه من مواجهة كل تدخل او عدوان طارىء.

مؤخراً، لم تعد الحروب محصورة بين متصارعين على جبهات محدودة، بل اصبحت تتناول العمق الستراتيجي للبلاد وتهدد بنياتها التحتية، كما لم تعد تفرق بين عسكري ومدني. لذلك أصبح من البديهي ان يشارك كل مواطن بالدفاع الوطني ضمن ميدان اختصاصه وعمله وبحسب طاقاته. إن تضافر الجهد والمشاركة في التضحية ودعم الشعب لجيشه وحده أمور أساس كفيلة بتأمين الدفاع.

المراجع:

Cahn, Edmond N.: The Moral Decision: Right and wrong in the light of American Law. Indiana University Press, Bloomington, Ind, 1955.

Cardozo, Benjamin N.: The Nature of the Indicial processes, University Press, New Haven, Conn, 1928.

Frank, Jerome: Courts on Trial, Princeton University Press, Princeton, N.J.; 1950.

Friedrich, Carl J.: The Philosophy of Law in Historical Perspective, the University of Chicago Press, Chicago, 1958.

Heurst, J.W.: The Grouth of American Law, Little, Brown and Company, Boston, 1950.

Pound, Roscoe: Justice According to Law, Yale University Press, New Haven, Conn, 1951.

United states Arms Control and Disarmament Agency: World Military Expenditures and Arms Transfers; 1985.

Rodee Anderson and Christol Greene Introduction to political science Fourth Edition; MC Grow-Hill Book Company Japan, 1983.

NECOL

NEAR EAST CONTAINER LINES

REGULAR CONTAINER SERVICE
SAILING EVERY **10** DAYS

FROM
NORTH CONTINENT (HAMBURG · BREMEN ROTTERDAM · ANTWERP · ROUEN)
AND U.K./ FELIXTOWE
TO BEIRUT

ACCEPTING CARGO FROM **BEIRUT**
TO: HAMBURG - BREMEN - ROTTERDAM - ANTWERP - ROUEN - FELIXTOWE

EXPORT TO ALL DESTINATIONS

SEALINE S.A.R.L.

● **BEIRUT**
CHARLES HELOU AVENUE - SEHNAOUI BLDG.
PHONE: (01) 445123 - 580073 - 581612
TELEX: 43356 SEAGEN

● **HAMRA** FATTOUH BLDG.
PHONE: 01/861351 - 342457
TELEX: 22287 - 41058

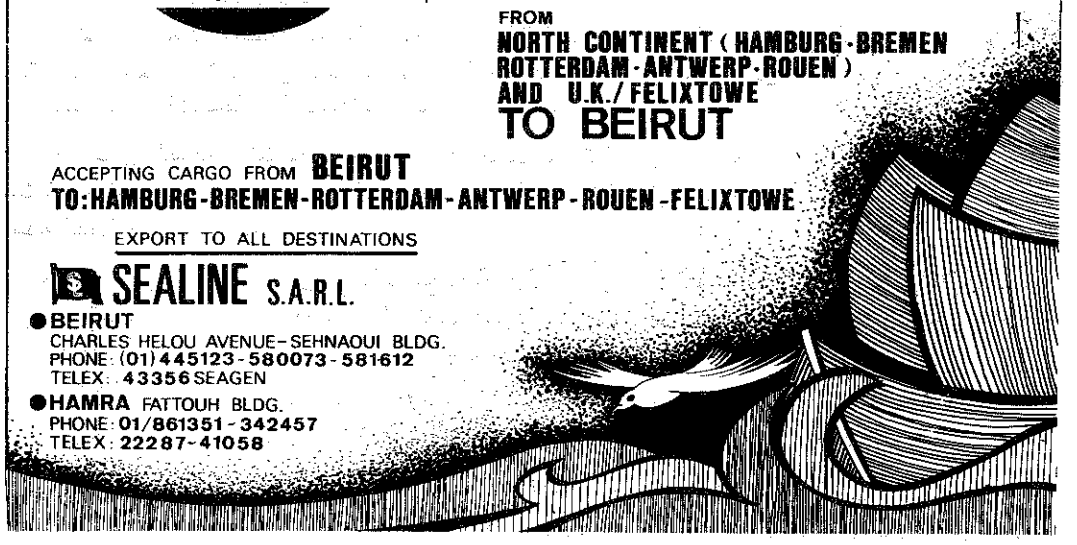

Avec les compliments de

OMNIPHARMA

AGENT DE :
— F. Hoffmann — La Roche — Bâle, Suisse
— I.C.I. Pharmaceuticals — Angleterre.
— Diagnostica, Réactifs de Laboratoire.
— Oxford, Instruments de Laboratoire.
— Labo Ega, Tubes pour prélèvements, etc...

Adresses : Droguerie OMNIPHARMA — Badaro
Tél. : 384641 — 382780 — 385080 — 387804
Tlx : 22149 LE — 43836 LE
B.P. : 11 - 7956 Beyrouth-Liban

قضية المياه وتوسيع الحدود في مخطط الحركة الصهيونية (١٩١٧ ـ ١٩٢٣)

بقلم الدكتور عصام خليفة*

لعبت الثروة المائية، منذ اقدم العصور، دوراً هاماً على الصعيد السياسي. وهناك دراسات بارزة[١] ركزت على علاقة السلطة السياسية بادارة توزيع المياه. لقد توصلت هذه الدراسات الى نتائج واضحة لجهة الترابط بين توزيع السلطة السياسية في مجتمع معين والقدرة على ادارة توزيع المياه في هذا المجتمع. وبمقدار تضاؤل هذه المادة الحيوية عند مجتمع ما، تتصاعد، بالمقابل، الاهمية السياسية لمسألة توفيرها وادارتها في آن معاً.

مناطق الشرق الاوسط، بشكل عام وفلسطين، بشكل خاص، كان للمياه دورها البارز في مسار تطوراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على امتداد حقب التاريخ. فأرض فلسطين تتصف بتنوع المناخ. شمالها يتصف بالنداوة والرطوبة، وتتراوح الامطار فيه ما بين ٦٠٠ ملم و١٠٠٠ ملم سنوياً، بينما في الجنوب، تعاني منطقة النقب من الجفاف بحيث لا يسقط في بئر السبع اكثر من ٢٠٠ ملم وفي ايلات ٣٠ ملم. كما ان الانتقال من الرطوبة الى الجفاف هو اكثر بروزاً بين السهل الساحلي ووادي نهر الاردن والبحر الميت[٢]. وبفعل هذه الاوضاع الطبيعية والمناخية التي تعرفها فلسطين ـ والتي نجم عنها فقر نسبي في الثروة المائية[٣] ـ فقد لحظت الحركة

---

* دكتور في التاريخ ـ استاذ التاريخ المعاصر في كلية الآداب الجامعة اللبنانية.

(١) يمكن على سبيل المثال، لا الحصر، مراجعة:

Karl Wittfogel, Oriental Despotism: a Comparative Study of Total Power, New Haven, Yale University Press, 1957.

(٢) Communication de M.Y. Dresch, Bulletin de l'association de géographes français, Mars - Avril, 1967, P 2.

(٣) تفاوتت التقديرات حول كميات المياه الموجودة في فلسطين. فبينما قدرت سلطات الانتداب البريطاني هذه الكمية بحدود ١٥٠٠ مليون متر مكعب، ذهبت بعض المراجع الاسرائيلية المختصة الى اعطاء ارقام تتراوح بين ١٨٥٠ مليون متر مكعب و١٦٥٠ مليونا. وعينت مصادر المياه على الشكل التالي:

	الكمية بملايين الامتار	النسبة المئوية
١ ـ نهر الاردن وروافده مع ينابيع طبريا وبيسان	٦٠٠	٣٧
٢ ـ المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ومرج ابن عامر	١٥٠	٩
٣ ـ المياه الجوفية في الساحل وفي اسفل مرتفعات الضفة الغربية	٥٠٠	٢٩,٥
٤ ـ نهر العوجا (اليركون) وينابيعه	٢٣٠	١٤
٥ ـ حجز مياه الفيضانات	٩٠	٥,٥
٦ ـ تكرير المياه المستعملة	٨٠	٥
	١٦٥٠	١٠٠

يمكن مراجعة: Atlas of Israel, Jerusalem, 1970, Table 1.

وكذلك المهندس صبحي كحالة، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩.

الصهيونية منذ قيامها الاهمية الخاصة لهذه المسألة في تخطيطها للاستيطان ولمسائل الحدود. وهكذا، شكلت المياه نقطة مركزية تمحورت حولها اغلب ستراتيجيات هذه الحركة على الصعيدين السياسي والديبلوماسي، كما على الصعيد العملي.

في هذا البحث المقتضب، سنعرض الخط الثابت للحركة الصهيونية فيما يتعلق بالسيطرة على مياه جنوب لبنان، وبخاصة الليطاني والحاصباني والوزاني، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى حتى عقد اتفاقية ترسم الحدود بين لبنان وفلسطين سنة ١٩٢٣. وسنبين كيف انعكس هذا الامر، في الفترة نفسها، على تصور الحركة الصهيونية لمقتضيات ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين.

لقد ركز «آباء» المشروع الصهيوني، حتى قبل مؤتمر بال ١٨٩٧، على قضية الحيّز الجغرافي لفلسطين ومصادر المياه اللازمة لها. ففي عام ١٨٧٣، اوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء والمهندسين الى فلسطين، برئاسة الجنرال تشارلز وارن، لتقصي ما فيها من موارد طبيعية، ومنها المياه. حصل ذلك بالتنسيق مع الدوائر اليهودية الفاعلة. وقد ركز تقرير اللجنة على اهمية مياه شمال فلسطين في ري مناطقها الجنوبية.

وعند مجيئه الى الاراضي المقدسة في ت١ ١٨٩٨، اكد الامبراطور غليوم الثاني لهرتزل، زعيم الحركة الصهيونية، انه سيكون لفلسطين مستقبل زاهر. فأجابه ان شرط الوصول الى ذلك يكمن الى حد كبير[٤] في تأمين مياه الري. وقد ركز هرتزل، في مذكراته، على جنوب لبنان وجبل الشيخ نظراً لاهميتهما الاقتصادية والعسكرية، ولاحتوائهما على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين[٥]. اما تريتش، فقد اعتبر ان فلسطين تتألف من عدة اجزاء، منها «ذلك القسم من ولاية بيروت الواقع الى الجنوب من متصرفية جبل لبنان المستقل»[٦]. وعام ١٩٠٩، طبع جاكوبوس كتاباً باللغة الالمانية دعاه «ارض اسرائيل»، اعتبر فيه ان جبل لبنان هو الحدود الشمالية[٧].

مع اندلاع الحرب العالمية الاولى (١٩١٤)، حدد حاييم وايزمن، خليفة هرتزل في زعامة الحركة الصهيونية، اهداف الحركة إبان الحرب في اربع نقاط:

١ ــ ضرورة انتصار الحلفاء.

٢ ــ ضرورة وضع فلسطين تحت انتداب بريطاني.

٣ ــ الاستفادة من هذا الانتداب لاستقدام مليون مستوطن يهودي الى فلسطين.

٤ ــ وضع حد لهذا الانتداب مع تصاعد قوة الصهاينة في تلك البلاد.

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف، بادر سوكولوف الى دعوة الحلفاء الى مؤتمر رباعي لبحث مطالب الحركة الصهيونية[٨]. كما حاول اقناع روما بحسن نوايا تحركه[٩]. ومن جهة ثانية، تقدم الصهاينة بعدة مذكرات الى

---

(٤) Alain Dieckhoff, Les Espaces d'Israël, Fondation pour les études de Défense Nationale, Paris, 1989, pp 109 - 110.

(٥) عصام خليفه، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (١٩٠٨ ــ ١٩٣٦)، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٦.

(٦) د. اسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٦٣.

(٧) المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٨) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية وسنكتفي لاحقاً بالاشارة اليها بـ (A.E).
Turquie (Syrie - Palestine), V871, P 133, 31-12-1915 و Guerre 1914 - 1918 مع الاشارة الى ان سوكولوف كان مسؤولا عن العلاقات الخارجية.

(٩) المرجع السابق A.E. V 887, P 109.

الخارجية الانكليزية والخارجية الفرنسية مشددين على «مصالحهم التاريخية في فلسطين»(١٠). ولئن كان التطابق واضحاً بين السياسة الانكليزية والمطالب الصهيونية في هذه المرحلة، فقد كان هناك بعض التباعد بين السياسة الفرنسية وتلك المطالب.

في ايار ١٩١٦، اقرت اتفاقية سايكس ــ بيكو، وهي لم تتطرق الى مسألة حدود لبنان ولا الى علاقته بمحيطه. بيد ان هذه الاتفاقية وضحت معالم الحدود الجنوبية لمنطقة النفوذ الفرنسية المباشرة (المنطقة الزرقاء). وهي تبدأ من نقطة قريبة من جنوب صور الى بحيرة طبريا(١١). عارض الصهاينة الحدود الشمالية لفلسطين كما رسمتها هذه الاتفاقية. فخط الحدود هذا قسم المستوطنات اليهودية الموجودة آنذاك، مما جعلها تخضع لسلطتين. وشكك المهندس الزراعي سولومون كابلانسكي بصحة المصادر الجغرافية التي حددت فلسطين في نطاق مساحة لا تزيد عن ٢٧ الف كلم٢. وفي اعتقاده ان مساحة فلسطين تشمل «الرقعة التي يحدها شمالا القسم المتجه غرباً من نهر الليطاني، حيث يصب في البحر فوق مدينة صور»... ثم يؤكد كابلانسكي إلحاق الشريط الساحلي من نهر الليطاني حتى صيدا بفلسطين(١٢).

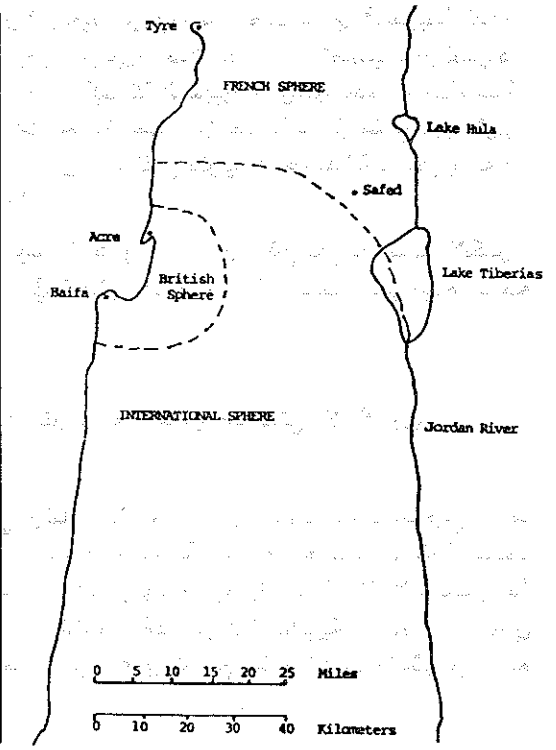

الخريطة رقم ١: الحدود بين لبنان وفلسطين كما رسمتها اتفاقية سايكس ــ بيكو، ايار ١٩١٦

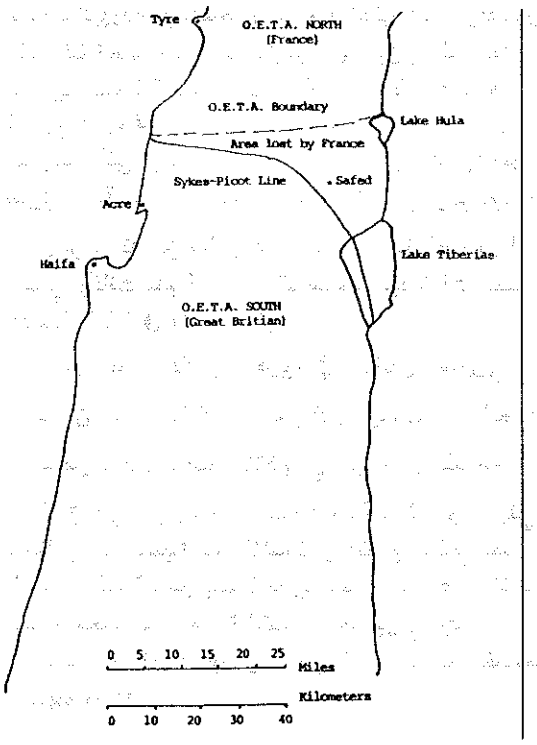

الخريطة رقم ٢: الخط الفاصل بين شمال منطقة العدو المحررة وجنوبها. خريف ١٩١٨.

(١٠) المرجع نفسه، A.E. V. 872, P 40 - 41.

(١١) «La zone reconnue à la France comprendrait le littoral à partir de St. Jean d'Acre ou Tyr au Sud jusqu'à un point situé entre Merdina et Adalia au Nord». A.E. Op. Cit. V 871, P 196 (R et V)

(راجع الخريطة رقم ١)

(١٢) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٣٨، واسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٣٠٦ ــ ٣٠٧.

قبيل هذه الفترة، صدر كتيب بعنوان «ملاحظة حول حدود فلسطين[١٣]»، دون ان يحمل اسم مؤلف معين، وربما يكون نتيجة عمل جماعي من قبل قيادة الحركة الصهيونية. اشار هذا الكتيب الى ان «الحدود الشمالية للرقعة القديمة التي كانت للاسباط الاثني عشر تمتد من الشاطىء، شمال صيدا بقليل (صيدون)، في خط مستقيم تقريباً، حتى النقطة التي ينحدر عندها وادي اللوا...[١٤]».

ومهما يكن من امر التحفظ الصهيوني على اتفاقية سايكس ــ بيكو، خاصة لجهة الحدود الشمالية لفلسطين، فأهمية هذه الاتفاقية، بالنسبة اليهم ــ تكمن في انها اعطت فلسطين وضعاً دولياً مستقلا عن باقي المناطق المحيطة.

هاجس توسيع الحدود

في ٢ ت٢ ١٩١٧، اصدرت الحكومة البريطانية وعداً للحركة الصهيونية تؤكد فيه عطفها على «انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين...». وقد اعتبر هذا الوعد، من قبل لويد جورج، بأنه «أحدث تغييراً في خريطة العالم». وقبيل فترة صدوره، اصدر بن غوريون وبن زفي كتابهما «ارض اسرائيل»، حيث اعتبرا ان متصرفية جبل لبنان هي الحدود الشمالية للدولة اليهودية. كذلك طرحت عدة أجنحة في الحركة الصهيونية، وابان هذه المرحلة، مسألة توسيع حدود فلسطين نحو وادي البقاع شمالا، كما وضعت الخطط التي تؤمن حدوداً تشمل منابع نهر الاردن، ونهر الليطاني، وتلوج حرمون، واليرموك وروافده والجبوك. وكان هناك تفكير بتوليد الطاقة المائية ــ الكهربائية عن طريق إقامة مساقط وشلالات لمياه الليطاني واليرموك[١٥].

في اوائل تشرين الاول ١٩١٨، غادر الاتراك سوريا ولبنان تحت وطأة الهجوم الذي قام به القائد الانكليزي اللنبي. وكانت مدينة القدس قد سقطت بيد قوات الحلفاء في ٩ كانون الاول ١٩١٧. أمسك اللنبي بيده السلطة الفعلية العليا في المنطقة كلها:

ــ من خلال الادارة العربية في الداخل السوري.

ــ من خلال القائد الفرنسي (دي بياباب) في المنطقة الغربية (من شمال عكا حتى الاسكندرون).

ــ من خلال الحكم الانكليزي المباشر في فلسطين.

أطلق على الاولى منطقة العدو المحتلة ــ القسم الشرقي، والثانية القسم الشمالي، والثالثة القسم الجنوبي[١٦]؛ ما يهمنا في هذا السياق هو الاشارة الى التعديل الذي حصل في الحدود الشمالية لفلسطين، حيث نقلت نقطة الحدود الشمالية الشرقية من بحيرة طبريا ــ كما نصت عليه اتفاقية سايكس بيكو ــ الى بحيرة الحولة[١٧]. لا شك بان هذا التغيير حصل تحت وطأة التدخل الصهيوني. وقد جسد هذا التوجه قائد القوات الانكليزية المتقدمة في فلسطين (ارشيبالد ميراي): «بدون ادنى شك، سنعمل لفلسطين اليهودية وسنسمح للاسرائيليين بتحقيق حلم الصهيونية»[١٨].

---

(١٣) A Note on the Boundaries of Palestine

(١٤) اسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٢٩٣ ــ ٢٩٥.

(١٥) المرجع السابق، ص ٣٢٤ ــ ٣٢٥.

(١٦) Occupied Enemy Territory (South, North, East)

(١٧) راجع الخريطة رقم ٢، مع العلم ان هناك، في قضاء صفد، يوجد بعض المستوطنات اليهودية.

(١٨) A. E Op. Cit. V 877, P 191

رغم موافقة رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو (ك١ ١٩١٨) على وضع فلسطين تحت السلطة الانكليزية، فان تعديل حدودها الشمالية لاقى الاستياء والمرارة من قبل الفرنسيين. وبينما كانت الحدود الشمالية مسألة ثانوية بالنسبة للمصالح الستراتيجية الانكليزية، كانت هذه الحدود نفسها ذات اهمية قصوى بالنسبة للحركة الصهيونية، حليفة انكلترا، اما الحجج التي كان يشدد عليها الصهاينة فترتبط بتوفير حدود يمكن الدفاع عنها (اعتبارات امنية)، وتأمين الموارد المائية الموجودة في جنوب لبنان. وهكذا وجد رئيس الوزراء الانكليزي لويد جورج نفسه مشدوداً بين تصلب الحركة الصهيونية، من جهة، وتصلب الموقف الفرنسي، من جهة اخرى. وللخروج من هذا الوضع، اعتمد قولا توراتياً يوضح حدود فلسطين: «من دان الى بئر السبع». (From Dan to Beer Sheba).

في ٣ شباط ١٩١٩، قدمت الحركة الصهيونية مذكرة الى المجلس الاعلى لمؤتمر الصلح، عنوانها «تصريح المنظمة الصهيونية بصدد فلسطين». وقد جاء في ملحق هذه المذكرة:

«إن حدود فلسطين يجب ان تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة ادناه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الابيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل الى جسر القرعون، فتتجه منه الى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعةالخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن...(١٩). وتضيف المذكرة: «ان جبل الشيخ (حرمون) هو أب المياه» الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة الى جذور حياتها الاقتصادية بالذات... كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني (اي اليهود في فلسطين الكبرى) حماية تامة. إذ ان منابع المياه هذه، فيما لو حظيت بالعناية اللازمة، تستطيع ان تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين». ما يمكن تسجيله، من خلال ملحق المذكرة (The boundaries of Palestine: Schedule) هو ان المنظمة الصهيونية احجمت عن تقديم الحجج المتعلقة بالاعتبارات الامنية المستقبلية، وربما كان ذلك مراعاة لظروف التحالف بين فرنسا وانكلترا. بينما كان واضحاً ان المبرر الاساسي لاقتراح الحدود كان مرتبطا بمسألة مياه جبل حرمون وباستغلال مياه نهر الليطاني.

في ١٧ آذار، رفضت فرنسا مطالب الحركة الصهيونية، وذلك من خلال مذكرة سلمها كليمنصو الى لويد جورج اصر فيها على الخط الاساسي المتفق عليه في اتفاقية سايكس ـ بيكو(٢٠).

واستمر الخلاف قائما بين الموقفين، الانكليزي والفرنسي، حول مسألة حدود فلسطين الشمالية. ففي الجلسة ٨٦ التي عقدت في ٢٢ أيار ١٩١٩ (في اطار المجلس الاعلى لمؤتمر الصلح)، احتج كليمنصو على الخريطة التي قدمها لويد جورج(٢١). ولم يتم التوصل الى تسوية لهذه القضية باعتبار ان فرنسا كانت تضغط لتوسيع حدود لبنان نحو الجنوب، وبريطانيا كانت تدعم اطماع الحركة الصهيونية لتوسيع فلسطين نحو الشمال. في هذا السياق، قدم بلفور الى لويد جورج مذكرة (بتاريخ ١٩١٩/٦/٢٦) جاء فيها: «... الشيء الرئيسي الواجب اخذه بعين

---

(١٩) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٠. راجع ايضا اسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢، وكذلك
J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, VII, Princeton, 1956, P 46.

(راجع الخريطة رقم ٣).

(٢٠) راجع التناقض بين الموقفين في الخريطة رقم ٤.

(٢١) مما قال كليمنصو:
«Je suis surpris de voir que, sur cette carte, la frontière de la Palestine s'étend vers le nord, de manière à faire passer le chemin de fer entièrement en territoire britannique. Ce n'est pas cette carte que vous m'avez montrée à Londres...»
A.E. E - Levant Syrie - Liban, V. 13, P 66

الاعتبار، في مسألة ترسيم الحدود الفلسطينية، هو جعل السياسة الصهيونية ممكنة من خلال إعطاء اوسع مجال للتطور الاقتصادي في فلسطين. وهكذا، يجب ان تعطى الحدود الشمالية لفلسطين سيطرة كاملة على القوة المائية التي تنتمي جغرافيا الى فلسطين وليس الى سوريا...»(٢٢).

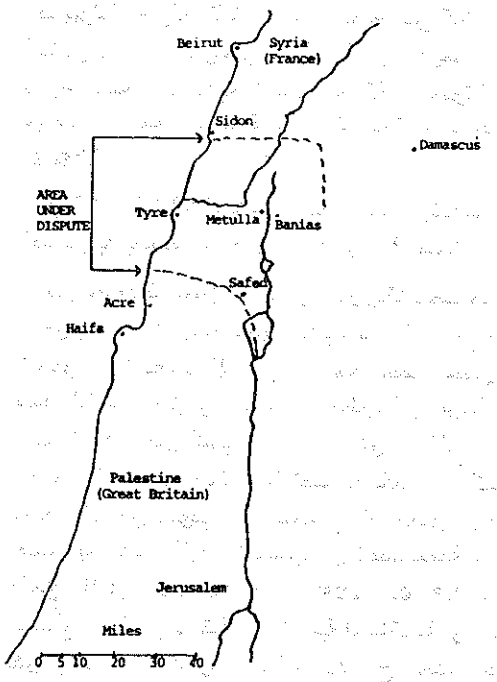

الخريطة رقم ٣: الحدود الشمالية لفلسطين كما اقترحتها الحركة الصهيونية، شباط ١٩١٩.

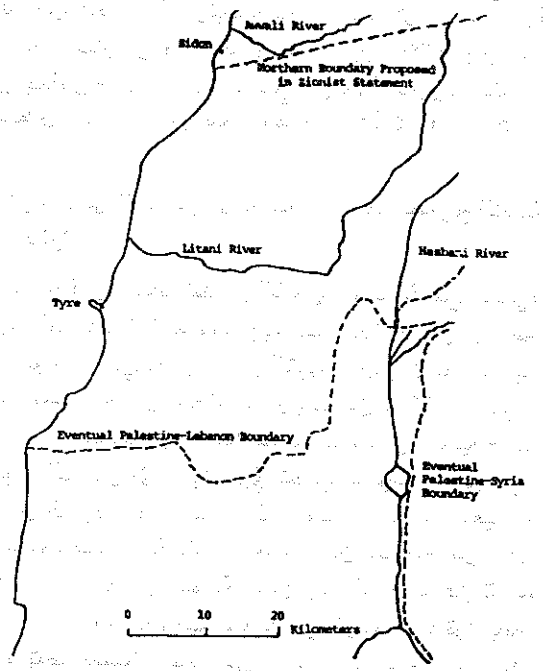

الخريطة رقم ٤: المجال الجغرافي للصراع، آذار ــ ايلول ١٩١٩.

في ١٣ ايلول ١٩١٩، تقدمت انكلترا بتسوية عرفت «باقتراح دوفيل» (Deauville Proposal)، طرحت فيها سحب جميع قواتها العسكرية من الاراضي التي اتفق على ان تكون بعهدة فرنسا. وفي النقطة السادسة من هذا الاتفاق، جاء ما يلي: «إن الاراضي المحتلة من قبل القوات البريطانية ستكون فلسطين وفقا للحدود القديمة «من دان الى بئر السبع»...(٢٣)». إن اقتراح دوفيل هذا طالب بأن تكون الحدود الشمالية لفلسطين على خط نهر القاسمية (الليطاني)، من الشاطىء حتى بانياس شرقا. وقد حاول رجال الدولة الانكليز الايحاء بأن بانياس هي نفسها دان التوراتية، لكنهم في واقع الامر كانوا ينفذون رغبات الصهاينة.

في ١٩ ايلول ١٩١٩، نشرت جريدة التايمز مقالا يعكس وجهة نظر الاوساط الصهيونية، وجاء فيه(٢٤): «... فالتحديد التوراتي من دان الى بئر السبع يشكل بالنسبة الى الدولة اليهودية حدوداً ستراتيجية في الشمال، ولكن افضلية التقاليد التوراتية تتمثل في وصل مناطق اليهود الموجودين في الشمال بمناطقهم الموجودة في الجنوب، وهي كانت دائماً مهددة بالاجتياح عبر شرق الاردن. هذه حجة من جملة حجج كثيرة لكي يتم رفض الحدود الموضوعة لفلسطين بموجب اتفاقية سايكس ــ بيكو. إن نهر الاردن لا يمكن ان

(٢٢) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٤ ــ ٦٥.
(٢٣) The complete text of the aide-Memoire may be found in **Documents**, first series volume 1, pp 700-701 (راجع الخريطة رقم ٥).
(٢٤) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٥ ــ ٦٦.

يشكل الحدود الشرقية لفلسطين، وفلسطين تتضمن جزءاً كبيراً من حوض الليطاني، اي المنطقة الممتدة بين لبنان (اي متصرفية جبل لبنان) وفلسطين. ولا يجب ان تتمتع فلسطين بحدود عسكرية في شرق الاردن فحسب، ولكن يجب ايضاً ان تتضمن مياه الليطاني الضرورية للتنمية الاقتصادية في شمال الجليل. ان حتمية تحقيق هذه الحدود في الشمال تخضع لضرورتين بارزتين لا يجب إضاعتهما في عداد باقي الحجج الاخرى، الا وهما تحقيق التفوق الستراتيجـــي وتأمين الاستقلال الوطني، وكذلك ــ بالنسبة الى الحدود الشمالية ــ ضمان تأمين كل ما كانت تفتقر اليه فلسطين التوراة... إن الليطاني يشكل ثروة نفيسة بالنسبة الى سهول الجليل الزراعية في الشمال... وكذلك اهمية حوضه تتخذ بعداً عسكرياً بالنسبة الى الامن القومي لفلسطين اليهودية...».

في الفترة اللاحقة، استمرت الدعاية الصهيونية في المطالبة بتوسيع الحدود الشمالية تحت حجج مختلفة ابرزها الاعتبارات الامنية والمائية. وكان المنبر البارز لهذه الدعاية نشرة تحمل اسم «فلسطين، لسان حال اللجنة الفلسطينية ــ البريطانية» (Palestine, the Organ of the British Palestine Committee).

الموقف الفرنسي الرافض

ففي العدد الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٩، مطالبة بايصال الحدود الى شمال صيدا، وفي العدد الصادر في ٦ كانون الاول ١٩١٩، تأكيد على اهمية مياه الليطاني وحرمون والاردن[٢٥]. وقد استغل الصهاينة فرصة تأجيل

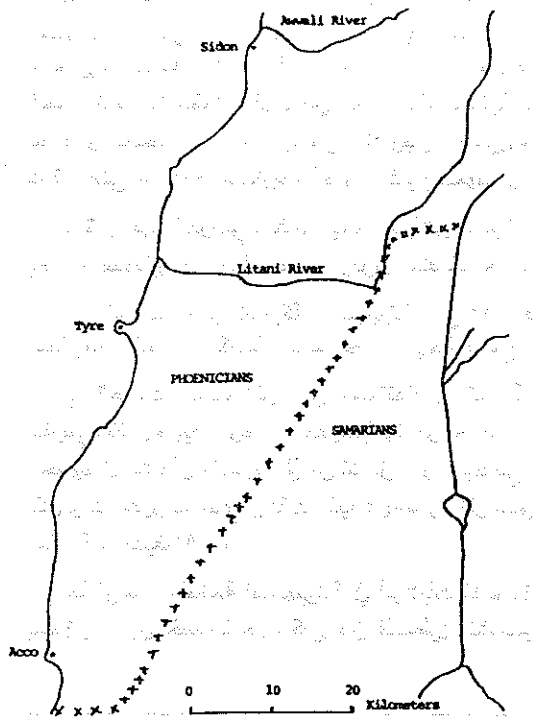

الخريطة رقم ٦: اللوحة رقم ٣٤ من اطلس آدام سميث.

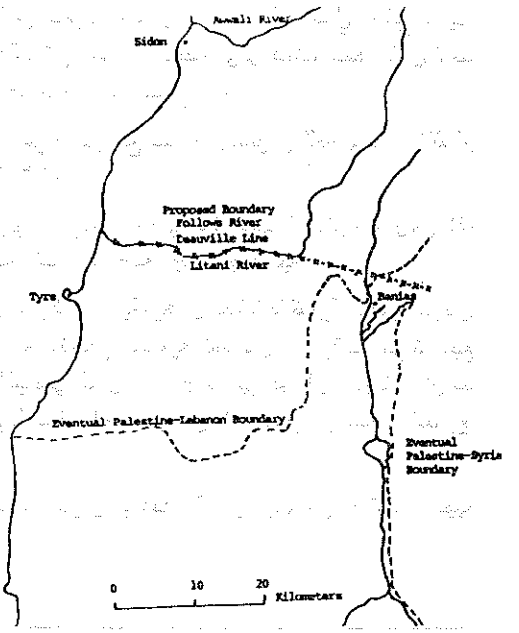

الخريطة رقم ٥: الحدود الشمالية لفلسطين تبعاً لاقتراح «دوفيل» ايلول ١٩١٩.

(٢٥) جاء في افتتاحية عدد ٦ كانون الاول ١٩١٩ (مجلد ٦، رقم العدد ١٧) ما يلي:
«The fundamental truth about the frontiers of Palestine is that Palestine must include within its boundaries the waters necessary for irrigation and for electric power; in other words, the gorge of the Litany and the head waters of the Jordan and the snows of Mount Hermon...».

البت النهائي في مسألة الحدود، بين بريطانيا وفرنسا، لتكشيف هذه الدعاية. كما حرضوا بعض الموظفين الانكليز الذين يدورون في فلكهم لدعمهم في مسألة ضم الليطاني الى فلسطين. من هنا مبادرة الكولونيل مايزنز هاجن، كبير الضباط السياسيين الانكليز في القاهرة، الى إرسال مذكرة للورد كيرزون في ١٥ كانون الاول ١٩١٩. ومن جملة ما جاء في هذه المذكرة:

«إن التنمية النهائية لفلسطين غرب نهر الاردن تعتمد اساسا على الزراعة، بسبب تربتها ومناخها وقربها من شاطىء البحر. لا يمكن تأمين الصحة الاقتصادية في فلسطين إلا بالري على نطاق كبير، وبجلب المياه من غير المطر. ولا يمكن الحصول على هذه المياه إلا في شمالي فلسطين من منابع نهر الاردن والليطاني. واذا ما حرمت فلسطين من وسائل الري والقوة المائية على اوسع نطاق، فسيعاق مستقبلها الاقتصادي منذ البداية... واذا ما اريد تأمين هذه الاوضاع الاقتصادية، فيجب ان ترسم الحدود الشمالية من البحر، شمال نهر الليطاني بالضبط، وتتبعه الى فوق وعلى مسافةمعينة من الضفة اليمنى، تقطعه من الغرب الى الشرق بالقرب من مكان انحدار الليطاني. ومن هناك، يجب ان تتجه الحدود بحيث تضم مياه جبل الشيخ التي تجري الى وادي الليطاني او الاردن[٢٦]».

على خط آخر، كانت السلطات الانكليزية تحاول ان تخفف من تصلب المعارضة الفرنسية في مسألة تغيير الحدود، وذلك من خلال التقدم باقتراحات معدلة. ففي ٢٣ كانون الاول ١٩١٩، قدم الانكليز حلا وسطا بين التطرف الصهيوني والتشدد الفرنسي. ومما جاء في الاقتراح[٢٧]: «... إننا نعتقد انه يمكن تحقيق الاهداف الصهيونية في هذا الاتجاه اذا حصلت الحدود، بدلا من ان تضم وادي الليطاني بأكمله من البحر حتى الانحناء شمالا، تمتد من مكان بالقرب من نقطة البدء الحالية لخط سايكس ــ بيكو، شمال عكا، باتجاه شمالي شرقي بحيث تضم الى فلسطين انحناء الليطاني ذاته وجزءاً صغيراً من المنطقة حتى شمال الانحناء. ومن هناك، يمكنها ان تمتد شرقا حتى السفوح الجنوبية لجبل الشيخ جنوب راشيا قاطعة نهر الحاصباني...».

استمر الرد الفرنسي متشبثا بخط سايكس ــ بيكو، وكان اقصى ما تراجع عنه الفرنسيون للصهاينة: الاقرار بحصة فلسطين من مياه جبل حرمون المتدفقة جنوبا بنسبة ٣٣٪.

هذا الوضع حمل الحركة الصهيونية على الاستعانة بالرئيس ويلسن الذي نزل عند إرادتهم وارسل الى الحكومة الانكليزية كتابا رسميا حاد اللهجة وضع الصهاينة انفسهم نصه. ومما جاء فيه:

«إن تحققت مطالب الفرنسيين المستندة الى اتفاقية سايكس ــ بيكو السرية، يكون تحقيقها ضربة قاضية للوطن القومي، تنافي طبيعة ارضه الجغرافية وتهمل حاجاته الاقتصادية. فنجاح القضية الصهيونية يتوقف على توسيع الحدود في الشمال والشرق الى ان تشمل نهر الليطاني ومنابع المياه في الحرمون، اي سهلي حوران وجولان. إن لم يكن وعد بلفور ــ الذي وافقت عليه فرنسا وسائر الدول الحليفة ــ قصاصة من الورق، فيجب ان تتخذ التدابير اللازمة لتحقيقه[٢٨]».

كما ارسلت المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة، برئاسة براندیس، برقية[٢٩] الى لويد جورج تطالب فيها بالحؤول دون خسارة جزء كبير من فلسطين الشمالية:

---

(٢٦) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٧.

(٢٧) مجلة شؤون فلسطينية العدد ٥٢، ص ٩٠.

(٢٨) نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، ١٩٤٦، ص ٨٤.

(٢٩) اسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٤١٦ ــ ٤١٧، نقلا عن
Alphens Thomas Mason, Brandeis - A Free Mans' Life, New York, 1956, P 458.

«... إن اتفاقية سايكس ــ بيكو تقسم البلاد بتجاهل كلي للحدود التاريخية والضرورات. الحدود القومية الشمالية والشرقية لا غنى عنها لقيام مجتمع يعيل نفسه بنفسه ولتطور البلاد الاقتصادي (الى الشمال). يجب ان تضم فلسطين مفارق مياه نهر الليطاني عند جبل الشيخ (حرمون)، والى الشرق سهول الجولان وحوران. ولكي يتم وضع وعد بلفور موضع التنفيذ ــ وهو الذي وافقت عليه فرنسا[٣٠] وغيرها من الدول الحليفة والمؤيدة ــ لا بد من التسليم بهذه الحدود لفلسطين».

في شباط ١٩٢٠، رفضت فرنسا بشكل صارم «اقتراح دوفيل»، واكدت على بقاء نهر الليطاني ضمن الاراضي اللبنانية. وقد بلور برتيلو (Berthelot) موقف فرنسا من خلال طرحه التالي: «تتبع الحدود الجنوبية (لسوريا) خط سايكس ــ بيكو، باستثناء تعديل طفيف لحدود فلسطين، يتوافق مع التعريف الذي يدعو له السيد لويد جورج، الذي كان يفضل الحدود القديمة لدان وبئر السبع؛ وبكلمات اخرى، ان فلسطين ستضم قضاء صفد حتى دان شمالا، وان الحدود ستعين الى الشرق بخط عمودي يرسم من جنوب جبل الشيخ الى حيث تقطع الحدود التي تصفها اتفاقية سايكس ــ بيكو لعام ١٩١٦...[٣١]». إن الرئيس الانكليزي لويد جورج اعترف بروح التسوية وبالمساعدة التي ابداها المفاوض الفرنسي برتيلو، واكد على ان المسائل يجب ان تسوى بين حلفاء واصدقاء لا بين متنافسين. كان تركيز لويد جورج واسعاً على كتاب البروفسور ادام سميث (Adam Smith) في بحث مسألة الحدود الشمالية لفلسطين. وبرغم كون سميث عالم لاهوت، فقد كان واضع كتاب عن «الاطلس التاريخي لجغرافية الاراضي المقدسة». وفي اللوحة ٣٤ من هذا الاطلس تصور لجغرافية فلسطين تحت حكم داود وسليمان[٣٢]. وهذه الخريطة استعملها لويد جورج ليكوّن فكرة عن مساحة فلسطين.

في مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان ١٩٢٠، تم إقرار انتداب فرنسا على سوريا (ولبنان) وبريطانيا على فلسطين والعراق. وبقيت مسألة الحدود دون حل نهائي. قبيل انعقاد المؤتمر، وجه حاييم وايزمن ثلاث رسائل[٣٣]. في الرسالة الاولى الموجهة الى اللورد بلفور قال: «علمت انه ستقرر غداً مسألة الحدود الشرقية لارض اسرائيل. وقد سمعت ايضاً ان هناك امكانية لايجاد حل وسط يقضي باخراج نهر الليطاني من حدود ارض اسرائيل، وهذا يعني ان بلادنا ستحرم من عامل اقتصادي ضخم.

إني اتوسل اليك في هذه الساعة الاخيرة ان تستغل تأثيرك ضد اي حل من هذا النوع، واذا اراد البريطانيون، فبامكانهم ان يؤمنوا لارض اسرائيل حدوداً ملائمة. اما الفرنسيون، فليس من المؤكد ان باستطاعتهم اعطاء اهمية كبيرة لنهر الليطاني. لقد عملت اشياء كثيرة من اجلنا واسمح لي ان ازعجك بطلبي هذا في ساعة التقرير».

وجاء في الرسالة الثانية الى السير لويس رامير: «نحن نعتقد ان ليس هنالك اهمية لنهر الليطاني في المنطقة الواقعة الى الشمال من الحدود المقترحة. وانه من الممكن الاستفادة منها بشكل جيد في المنطقة الجنوبية فقط».

وفي رسالة وايزمن الثالثة الى احد اعضاء الوفد الايطالي ورد ما يلي: «يعتقد الفرنسيون انه اذا اصررنا بشدة على اعتبار الليطاني وجبل الشيخ حدودنا الشمالية، فليس هذا إلا لكوننا ابواق دعاية للاستعمار البريطاني. وهذا

---

(٣٠) انطلاقاً من محاضر مؤتمر سان ريمو، يبرز رفض فرنسا لوعد بلفور، وذلك من خلال مداخلات مندوبها برتيلو (Berthelot). يمكن مراجعة تلك المداخلات في A.E, Y International, V 669, 670, 671 لكن هذا لا يعني أن السياسة الفرنسية كانت تعارض نوعاً من الاستقلال الذاتي لبعض اليهود على جزء من ارض فلسطين.

(٣١) شؤون فلسطينية، المرجع السابق، ص ٩١، نقلاً عن Documents، السلسلة ١، المجلد ٨، لندن ١٩٥٨.

(٣٢) Frederic Hof, Galilee Divided, the Israel - Lebanon Frontier, 1916 - 1984, West View Press, United States of America, 1985, P. 8.

(راجع الخريطة رقم ٦).

(٣٣) نشرت هذه الرسائل في صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٩٧٨/٣/٢١. راجع عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٧٢.

طبعاً خطأ كبير. كن متأكداً بأن البريطانيين غير معنيين بهذه المنطقة الصغيرة. واذا كانوا يعيرون أي اهتمام لهذه المسألة، فليس ذلك الا لانهم يعرفون جيداً انه سوف لا تكون هناك اية امكانية تقريباً لاقامة الوطن القومي اليهودي من ناحية اقتصادية بدون مصادر مياه الاردن والليطاني».

في حزيران ١٩٢٠، اقترحت فرنسا تسوية لحل القضية. مضمون هذه التسوية ان خط الحدود يجب ان ينطلق من نقطة رأس الناقورة على الشاطىء، اي على عدة أميال شمال خط سايكس ـ بيكو والخط الفاصل بين المنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية لاراضي العدو المحررة (O.E.T.A)، ومن الناقورة يتجه نحو الشرق. بعدها يرتفع شمالا بشكل اصبع ليدخل ضمن فلسطين المستوطنة اليهودية الشمالية في المطلة ووادي الحولة. بيد ان الحركة الصهيونية رفضت هذه التسوية وعملت على تنظيم حملة «لانقاذ الليطاني» من حزيران حتى كانون الاول. هذه الحملة اتخذت مساراً مزدوجاً باتجاه المسؤولين الانكليز خاصة ـ وغيرهم ايضاً ـ، وباتجاه الرأي العام عبر الصحافة. حسبنا ان نعرض بعض النماذج من هذه الحملة.

لقد كثف حاييم وايزمن، في هذه الفترة، رسائله الى وزارة الخارجية البريطانية. ومما جاء في احدى هذه الرسائل:

«... إن سيادتكم تعرفون ولا شك الاهمية الكبرى لليطاني بالنسبة الى فلسطين، حتى ولو ضمت كل مياه نهري الاردن واليرموك وجلبت الى فلسطين، فانها ستكون غير كافية بالنسبة الى حاجة البلاد. إن الصيف في فلسطين جاف جداً وعملية التبخر سريعة وكثيفة. وإن ري القسم الاعلى من الجليل وتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية لحياة صناعية، ولو محدودة، يجب ان يتم بواسطة مياه الليطاني. والخبراء يتفقون على ان الليطاني هو ذو منفعة ضئيلة بالنسبة الى لبنان الذي يملك كميات كبيرة من المياه... إن فرنسا تدرك ولا شك اهمية الضرر الذي سوف يلحق بالحياة الاقتصادية في فلسطين من خلال الحدود التي اقترحتها. فلو فصلت فلسطين عن نهر الليطاني والجزء الاعلى من الاردن واليرموك، حتى لا نذكر اطلاقاً الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، فانها لا تستطيع ان تكون مستقلة اقتصادياً...(٣٤)».

«دستور اليهود المائي»

على الصعيد الاعلامي كانت عدة صحف ونشرات تخوض مواجهة إعلامية واسعة من اجل تعديل الحدود وضم الليطاني الى فلسطين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت نشرة (Palestine) تخصص اغلب افتتاحياتها لهذه المسألة. العدد الصادر في كانون الاول ١٩٢٠، أكد على اهمية مياه الليطاني لحياة فلسطين(٣٥). وعدد شباط ربط مستقبل اقتصاد فلسطين بهذا النهر(٣٦). أما عدد آب، فقد ركز على نقد قيام لبنان الكبير وضرورة الحاق الليطاني بفلسطين لحاجتها اليه (من حيث المياه والطاقة)(٣٧). ثم هناك عدد آخر في آب، انتقد السياسة الفرنسية بسبب تصلبها في مسألة الليطاني وعدم ضمه الى فلسطين(٣٨).

---

(٣٤) وثائق وزارة الخارجية البريطانية Public Record Office, F.O. 406 - 44. وللاطلاع على المضمون الكامل للوثيقة، راجع عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٧٣ ـ ٧٨.

(٣٥) «We dis-cussed here last week the question of the northern boundary with France, and particularly the vital importance to Palestine of the Litani waters». Palestine, VVI, N° 24 January 1920, P 186.

(٣٦) «Palestine has no coal, and the chief source of power for her economic development must be water... All the experts are in agreement that the river above all necessary to the economic future of Palestine is the Litani». Palestine, V VII, N° 1, February 1920, P 3.

(٣٧) «It is well known that Palestine is asking for the inclusion within her borders of Litany gorge so as to guarantee to her those sources of water and electrical power which, while of no particular value to others, are necessary for the full economic development of Palestine».
Palestine, Vol. VIII, N° 1, August 1920, P 4.

(٣٨) «Such a line would not only cut off from Palestine a good part of Galilee and the whole of the Hauran, but it would deprive her of all her water sources. The Litani, the snows of Hermon, the Jordan, Lake Merom, Lake Tiberias, and the Yarmouk would one and all pass from her wholly or pass from her control».
Palestine, Vol III, N° 3, August 1920, P 29.

في اعداد شهر تشرين الثاني ١٩٢٠، تتالى المقالات عن خطورة عدم ضم الليطاني الى فلسطين[٣٩] ثم هناك تساؤل عن جدوى ضمه الى لبنان، بينما ضمه الى فلسطين هو مسألة حياة او موت لها[٤٠]. وكذلك فان موقعه يشكل حدوداً طبيعية لفلسطين الشمالية[٤١]. إن الليطاني، حسب الادعاء الصهيوني المتكرر يؤمن الري والكهرباء لفلسطين[٤٢]. واذا لم يكن بد من الضم المباشر لليطاني، فعلى الاقل ثمة إصرار بالموافقة على استفادة فلسطين من مياهه[٤٣].

بموازاة نشرة (Palestine)، عرضت صحف اخرى، في اوروبا واميركا، متأثرة بتوجيهات المنظمة الصهيونية، مسألة المياه والحدود، ومن ابرزها صحيفة التايمز اللندنية. فتحت عنوان «الحدود الشمالية لفلسطين» عرضت الصحيفة خريطة علقت عليها بما يلي: «فلسطين تطلب من فرنسا رسم حدودها الشمالية لتوفير ما يكفي من إمدادات المياه لضمان حياتها الاقتصادية...» ثم اوردت، تحت الخريطة، مقالا من جملة ما جاء فيه:

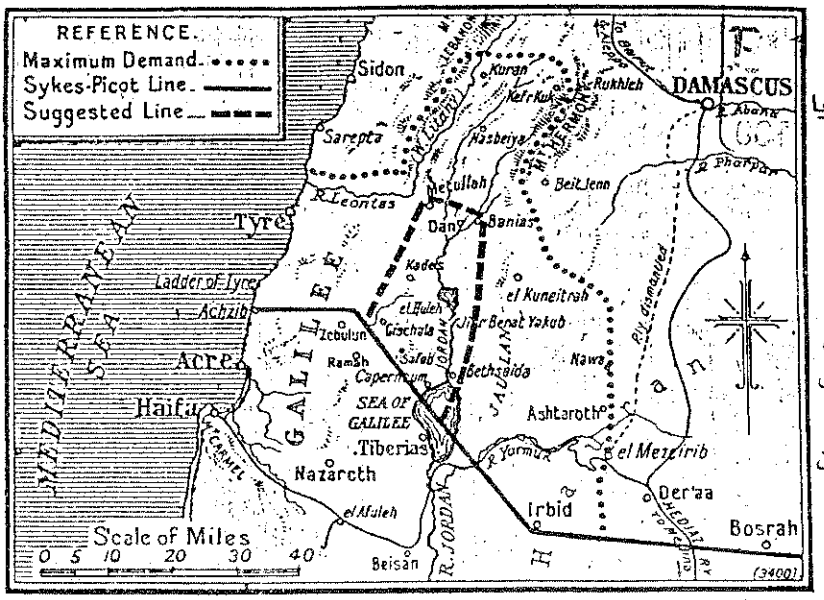

«... نهر الليطاني لا ينفع في استعماله إلا لمنطقة الجليل، فسوريا ترتفع صعوداً الى الشمال من الجليل، وفلسطين تطلب حق استعمال هذه المياه. ثم لا بد من الاشارة فوراً الى ان الليطاني يقع بعيداً الى الشمال من حدود منطقة الجليل التاريخية، وان لا اهمية له في نظر فلسطين إلا من حيث كونه ارضاً تختزن المياه. والمطلوب ليس توسيع الحدود لتضم الليطاني، وانما استعمال مياهه لتخزينها[٤٤]».

ملحق رقم ٧: عينة من الدعاية الصهيونية: **The Times, Monday, October 25, 1920.**

(٣٩) «On the other hand, French Syria, should cede to Palestine the waters of the Litani, which are of far greater importance to Palestine than they can possibly be to her.
Palestine, Vol VI, N° 16, November 1919, P 123.

(٤٠) «For Palestine something vital - the possession and control of those water-resources which are the life-blood of the country, upon which the agriculture and the industry of the future depend».
Palestine, Vol VIII, N° 5, October 1920, P 34.

(٤١) «On the west side of Jordan the Litani (Nahr-El-Kasimir (sic)) is a definite physical limit...».Op. Cit, P 47.

(٤٢) «The northern frontier should include the water which is vital to Palestine for irrigation and electric power. These sources are the head-waters of the Litani...».
Palestine, Vol. VIII, N° 7, October 1920, P 23.

(٤٣) «By access to the waters of the Leontes (Litani) is not meant territorial possession, but only the right of storing and using its waters...».
Palestine, Vol. VIII, N° 8, October 1920, P 59.

(٤٤) The Times, Monday, October 25, 1920.

يمكن مراجعة صورة الخريطة والمقال في الملحق رقم ٧.

هذا الخط الصهيوني العام المتشدد الى حد خطير تارة، حيث كان يطالب بضم الاراضي الواقعة جنوب الليطاني الى فلسطين، والمتساهل الى حد ما طوراً، بحيث يكتفي بالمطالبة بالمياه فقط، دون ضم الارض، كان يلقى دعماً وتفهماً لدى الدوائر الانكليزية. وهناك العشرات من الرسائل في ارشيف وزارة الخارجية الانكليزية التي تبين هذا الواقع. وحسبنا ان نعرض منها عينة من خلال رسالتين.

الرسالة الاولى ارسلها الوزير كورزون الى الدكتور وايزمن: «عزيزي الدكتور وايزمن،

أكتب اليك بصورة شخصية، جواباً على خطابك الرسمي المرسل بتاريخ ١١ تشرين الاول، لاؤكد لك انني مدرك تماما الاهمية القصوى لارتباط مستقبل فلسطين والوطن القومي اليهودي الناجح بعقد اتفاق مع الفرنسيين يضمن الى اقصى حد ممكن استعمال مياه الليطاني واليرموك من قبل فلسطين. المفاوضات لا تزال مستمرة ونحن نبذل اقصى ما في وسعنا...[٤٥]».

والرسالة الثانية من تيلي (J.A.C.Tilley) (وزارة الخارجية الانكليزية) الى الحركة الصهيونية[٤٦]: «لقد تلقيت توجيهات من ايرل كيرزون لابلغكم اننا تسلمنا رسالتكم المؤرخة في ٣٠/١٠ والمتعلقة بحدود فلسطين ومسألة الانتداب عليها. اللورد كيرزون يثمن آراءكم وحججكم بشأن اهمية الاستعمال غير المقيد من قبل فلسطين لمياه الليطاني واليرموك بالنسبة لمستقبلها الاقتصادي. وكما تعلمون فان المفاوضات الطويلة حول هذا الموضوع مع الحكومة الفرنسية اسفرت، في الواقع، عن موافقة الاخيرة على تعديل خط الحدود بين منطقتي النفوذ الفرنسية والانكليزية كما حددت في اتفاقية ١٩١٦، ومياه الاردن حتى الخط الشمالي الذي يربط المطلة وبانياس التي كانت تعرف، في التوراة، برانّ. إلا ان الحكومة الفرنسية رفضت ان تعدل في الحدود الشرقية لفلسطين، كما رسمت في اتفاق ١٩١٦، بحيث تمتد الى شمال وادي اليرموك او شرق بحيرة طبريا، كما لا تبدي استعداداً لتوقيع اي اتفاق رسمي بخصوص استعمال فلسطين لمياه اليرموك او الليطاني او شمال الاردن.

من جهتها، تتمنى حكومة صاحب الجلالة ان تتبيّن، ولو احتمالا واحداً، لتوسيع الحدود الشمالية، كما جرى الاتفاق على رسمها مؤقتاً مع الحكومة الفرنسية، ومدها باتجاه الشمال. لكنها لا تعرف كيف يمكن ان تقنع حكومة باريس بالموافقة على فصل جزء من الحدود شرق بحيرة طبريا وشمال وادي اليرموك الحيوية للمشاريع التطبيقية للمخطط الهندسي الصهيوني، كما قد يكون عليه الوضع عند ضم هذه المنطقة الى اراضي فلسطين. في الوقت نفسه، ليست حكومة صاحب الجلالة على استعداد ــ كما هي المشورة المقدمة اليها حالياً ــ لتنظيم اية ترتيبات تترك للحكومة الفرنسية حرية رفض تقديم تنازلات لكي تستعمل فلسطين مياهاً خارج حدودها، وهي ضرورية لنموها وتقدمها. ولا تعتقد ان بالامكان الطعن في عدالة هذا الموقف عند التذكر بأن استغلال هذه التنازلات سوف يفيد المنطقة المجاورة وسكانها. وإن المياه موضوع الخلاف لا يمكن ان تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية إلا من قبل فلسطين التي تجري المياه باتجاهها. لقد وافقت الحكومة الفرنسية علناً ودعمت قيام وطن قومي لليهود في فلسطين، لذلك فهي قد توفر الدعم لسياسة حكومة صاحب الجلالة الرامية الى ايجاد الاوضاع المناسبة لتحقيق هذه السياسة».

قررت حكومة صاحب الجلالة، لهذه الاسباب، تنظيم اتفاق مع الحكومة الفرنسية بشأن هذا الموضوع حتى وإن اضطرت الى تأجيله حالياً.

يحتفظ اللورد كيرزون بحق الاجابة على نقاط اخرى في رسالة لاحقة (Y.A.C. Tilley).

إن مناشدة وايزمن لعاطفة الامبراطورية البريطانية كانت غير مجدية. وفي سيرة حياته اعلن: «حاولت ان اقنع المفوض السامي الفرنسي في بيروت الجنرال غورو بأهمية مياه الليطاني لفلسطين، فلم استطع ان اثير اهتمامه[٤٧]». وبرغم ذلك، اتخذ المجلس الاستشاري الصهيوني في القدس في تشرين الثاني ١٩٢٠ القرار التالي:

---

(٤٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية. Public Record Office F.O. 371 - 5246. 18 Oct. 1920.

(٤٦) المرجع السابق

(٤٧) Frederic Hof, op. cit, P 9.

«يصر ممثلو عموم سكان فلسطين بالاجماع على ان تشمل الحدود الشمالية: القسم الاسفل من الليطاني، وكل منطقة وادي الاردن وجميع روافده ومجاريه. ويطلبون الى المندوب السامي اتخاذ الخطوات اللازمة(٤٨)».

استمر الموقف الفرنسي في رفضه، وكذلك الرئيس لويد جورج تمسك بشعار (من دان الى بئر السبع). وقد اوضح احد الديبلوماسيين الانكليز اجواء هذه المرحلة: «لما كانت قضيتنا لتوسيع فلسطين موضع تنازع دائم في المجلس الاعلى (للحلفاء) خصوصاً حول الخلفية «التاريخية»، وبالتحديد على اساس الخريطة ٣٤ من «الاطلس التاريخي لجغرافيا الارض المقدسة» لآدم سميث؛... لو اخذت الخريطة ٣٤ كمقياس لحسم الجدال حول الحدود المفترض ان تشمل جزءاً من الليطاني، لما كانت مهمتنا صعبة، لكن سياق المناقشات في سان ريمو كان قد استثنى عملياً إثارة هذه النقطة مجدداً(٤٩)».

في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠، تم التوقيع على اتفاق بين فرنسا ممثلة بـ (G. Leygues) وبريطانيا ممثلة بـ (Hardinge of Penshurst)(٥٠).

كان هذا الاتفاق انتصاراً لوجهة النظر الفرنسية نسبياً. وعن موضوع المياه نصت المادة الثامنة على ما يلي:

«يعيّن خبراء من قبل إدارات سوريا وفلسطين وذلك ليستكشفوا، بشكل مشترك، وضمن مهلة لا تزيد عن ستة اشهر من توقيع الاتفاق، امكانيات ري الاراضي وانتاج الطاقة الكهربائية هيدرولوجياً من مياه الاردن الاعلى واليرموك وروافدهما، بعد إشباع حاجات الاراضي الواقعة تحت سلطة الانتداب الفرنسي.

من اجل حسن تطبيق الاستكشاف، تمنح الحكومة الفرنسية مندوبيها تعليمات لجهة حرية التصرف باستعمال الفائض من المياه لصالح فلسطين».

ما يجب الاشارة اليه هو ان هذا الاتفاق لم يأت على ذكر نهر الليطاني، وفي ضوء ذلك اتخذ المؤتمر العام الصهيوني، الذي اجتمع في باريس، قراراً يتحفظ فيه على مسألة الحدود الشمالية لفلسطين:

«... ويجد المؤتمر نفسه ملزماً بالاعراب عن أسفه لكون مسألة الحدود الشمالية لارض اسرائيل لم تجد سبيلها الى حل مرض حتى الآن، وعلى الرغم من جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية...(٥١)».

تطبيقاً لهذا الاتفاق، بدأت لجنة ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين اعمالها منذ اوائل حزيران ١٩٢١. كان يترأس الجانب الانكليزي الكولونيل نيوكومب (Newcomb)، والجانب الفرنسي الكولونيل بوليه (Paulet). وقد تم التوصل الى وضع التقرير الختامي لتثبيت الحدود بين لبنان الكبير وسوريا، من جهة، وفلسطين، من جهة اخرى، من البحر المتوسط حتى الحمة (وادي اليرموك السفلي) تطبيقاً لتوصيات البندين الاول والثاني من اتفاقية باريس الموقعة في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠(٥٢)».

اصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد تصديقه نهائياً من الجانبين الفرنسي والبريطاني ابتداء من ٧ آذار ١٩٢٣. وهو لم ينص في اي من بنوده على ذكر مياه الليطاني وامكانية استغلالها من قبل غير اللبنانيين او السلطات الفرنسية المنتدبة على لبنان. وفي عام ١٩٣٤، صدقت عصبة الامم على هذا الاتفاق فاصبح مكرساً من وجهة نظر القانون الدولي.

---

(٤٨) اسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٥٨٤.

(٤٩) Documents, First series volume XIII, P 419.

(٥٠) راجع النص الكامل للاتفاق: عصام خليفة، المرجع السابق، ص ١٧٥ ـ ١٧٨. نقلا عن أرشيف وزارة الخارجية البريطانية Public Record Office, F.O. 406 - 44

(٥١) اسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٤٥٨.

(٥٢) هذا هو العنوان الرسمي في نص الوثيقة الأصلية للاتفاق. راجع عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٩٥.

الملحق رقم ٨

المياه في اسرائيل قبل ١٩٦٧ (بملايين الامتار المكعبة)

بحيرة طبريا	٥٨٠
مياه جوفية	١٣٧٠
مياه سطحية	١٧٠
مياه معالجة او مصفاة (ربما من المجارير)	١٩٠

توزيع المياه في اسرائيل مع تقديرات النقص المتوقع (بملايين الامتار المكعبة)

السنة	١٩٧٧	١٩٨٥	١٩٩٠ (تقديرات)
ـ المدن + الصناعة	٤١١	٥٠٥	٥٨٠
ـ الزراعة	١,١٢٨	١١٣٠	١١٣٠
ـ مياه ضائعة			
من النظام المائي	٤٥	٦٠	٦٥
ـ استهلاك	٣٥	١٠٥	١٠٥
ـ مجموع الاستهلاك	١٦١٨	١٨٠٠	١٨٨٠
ـ الحد الاقصى للمياه	١٦٢١	١٦٣٠	١٥٤٠
ـ النقص المفترض في المياه	ـ	١٧٠,ـ	٣٤٠,ـ

لم تيأس الحركة الصهيونية من الامل بالاستفادة من حياة الليطاني، فقدمت عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٣ مشاريع لاستغلال مياهه. كما وضع المهندس لودر ميلك كتاباً بعنوان «فلسطين ارض الميعاد»، اعتبر بمثابة «دستور اليهود المائي»، وقد لحظ الاستيلاء على مياه الليطاني. كما وضعت دراسات عدة ضمن التوجه ذاته (في ١٩٣٩، تقرير ايونيدن، وهايز في العام نفسه، وكلاب عام ١٩٤٩، ومكدونالد، عام ١٩٥٠). وبعد قيام اسرائيل، عام ١٩٤٨، وضعت عدة مشاريع تناولت ضم مياه الليطاني (مشروع بنجر، مشروع باكر ـ هرزا ومشروع كوتون، والى حد ما، مشروع جونستون). ولخص بن غوريون موقف اسرائيل من المياه بقوله (١٤ أيار ١٩٥٥): «إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه. وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف كيان فلسطين». وردا على رسالة بعثها اليه ديغول قال (بن غوريون) عام ١٩٦٧: «إن امنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود اسرائيل الشمالية».

الخبراء العالمون بخلفيات الامور[٥٣] يؤكدون ان اسرائيل بدأت الضخ من مياه الليطاني نحو مشاريعها ابتداء من العام ١٩٧٨. ثم إن اسرائيل تعاني نقصاً هائلاً في نظامها المائي (النقص المقدر عام ١٩٩٠ سيكون ٣٤٠ مليون م٣، وفي العام ٢٠٠٠، سيصل هذا النقص الى ٩٥٠ مليون م٣)[٥٤].

السؤال المهم والخطير الذي يجب ان يفكر فيه كل لبناني هو: ماذا كان دور اسرائيل في الحروب المندلعة منذ العام ١٩٧٥، والتي كان من اهدافها الرئيسية انهيار الدولة اللبنانية كمقدمة لتسويغ السيطرة على مواردها الطبيعية وفي طليعتها المياه؟! وفي ضوء هذا السؤال، اليس ان الجواب الوحيد هو المقاومة الشاملة دفاعاً عن وحدة الوطن، وحقوق الانسان اللبناني، واستقلال وسيادة الدولة اللبنانية، وذلك بمواجهة كل اطماع الغزاة، ايا كانوا، ومن ينفذون إراداتهم.

(٥٣) مثل الخبير ستورك في مقال كتبه في نشرة «ميريب ريبورت»، صيف عام ١٩٨٣.

(٥٤) راجع الملحق رقم ٨.

القطاع الجامعي في لبنان

من العشوائية الى التخطيط

اعداد: الدكتور جورج المر *

توطئة:

يحتل التعليم العالي في لبنان، كما في اي مجتمع آخر، مركز الصدارة في النظام التربوي، وذلك لعدة اسباب ابرزها:

- موقع هذا النوع من التعليم في اعلى درجات السلم التعليمي.
- القيمة المعنوية والمادية لشهادة التعليم العالي.
- الدور الحيوي الذي يتولاه هذا التعليم في تخريج الاطر البشرية العليا.
- ارساء قواعد البحث العلمي والتربوي على اسس ثابتة.
- توجيه العملية التربوية - التعليمية في اكثر من اتجاه.

هذا مع اسباب اخرى اضافية سنوردها في سياق البحث. ولما كان الموضوع بحد ذاته واسعاً ومتشعباً ومعقداً بحيث يحتاج الى اكثر من دراسة والكثير الكثير من المعالجات العلمية والتربوية على اكثر من صعيد، نظراً لارتباط التعليم العالي عمودياً بالتعليم ما قبل الجامعي وافقياً بسوق العمل والعالم الواسع. لذا سنحصر موضوعنا في تسليط الاضواء على الواقع الحالي لهذا القطاع منذ مطلع السبعينات حتى يومنا الحالي، مع القاء نظرة مستقبلية لما سيكونه هذا النوع من التعليم، على امل ان تأتي دراسات اخرى في هذا الحقل فتعتمد الاحصاءات التي يوفرها بحثنا لبناء فرضيات اخرى وايجاد الحلول المناسبة لها.

منهجية البحث:

مع اختيارنا لهذا الموضوع، لا بد من الاقرار بالصعوبات والمحاذير التي تعيق اعتماد المنهجية العلمية الدقيقة في تقصي الحقائق وجمع المعطيات الاحصائية بهدف تصنيفها وتبويبها وتحليلها واستخراج الفرضيات في ضوئها، وبالتالي، التوصل الى النتائج المنطقية والمدلولات التربوية والاقتصادية المتمثلة بتحديد العلاقة بين التعليم العالي كمنتج، او مصنّع، للأطر البشرية العليا وبين احتياجات سوق العمل استناداً الى مبدأ تكافؤ الفرص التربوية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا يغيب عن البال ان هذه الصعوبات ناجمة بالدرجة الاولى، عن الواقع الديمغرافي شبه المأسوي الذي يمر به المجتمع اللبناني حالياً، وقد تهدمت معظم البنى التحتية للمجتمع، الامر الذي ترك انعكاسات سلبية على سوق العمل وموارد الرزق لاكثر من طبقة اجتماعية، وقد تغيرت تركيبة تلك الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية الى حد كبير. في ظل الظروف الحياتية التي يعيشها المواطن اللبناني اليوم، كيف يمكن وضع مخطط تربوي - اقتصادي قريب

---

* دكتور في العلوم التربوية، مدير مركز البحوث والانماء

المدى او بعيد المدى، لا بل كيف يمكن التكهن بما ستكونه حالة خريجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي بعد سنة او سنتين، وربما ثمة من يسأل: التعليم العالي في لبنان الى اين؟

انطلاقاً من هذه الوقائع والاعتبارات، سيقتصر البحث على وصف الواقع كما هو عبر السنوات الماضية، في ضوء الاحصاءات المتوافرة، وما سيكونه مستقبلا فيما لو اتخذ هذا المنحى او ذلك، مع طرح بعض الحلول العملية، وهذه الحلول او الاستنتاجات ربما تجيب على بعض الاسئلة التي تثار في هذا المجال، وفي طليعتها:

- ما هو الهدف؟ او ما هي الاهداف المرسومة للتعليم الجامعي في لبنان؟
- كيف يتم تحقيق هذا الهدف ان على صعيد الفرد او على صعيد المجتمع؟
- هل هناك ربط عضوي او وظيفي بين التعليم العالي وسوق العمل؟
- ما هو تأثير التعليم الثانوي على اختيار الاختصاص في التعليم العالي؟
- الى اي مدى تأخذ الجامعة بعين الاعتبار الذاتية الثقافية للمجتمع اللبناني؟

الاهداف والغايات:

للاجابة عن هذه الاسئلة، لا بد من التعرف على غايات واهداف التعليم العالي بوجه عام، والتعليم العالي في لبنان بوجه خاص. وهذه يمكن تفصيلها الى اهداف عامة واهداف خاصة:

فالاهداف العامة للتعليم العالي تتمثل وظيفياً ومبدئياً في كون الجامعة او الكلية تضم النخبة من الاساتذة والعلماء والخبراء والباحثين الذين يعملون بروح ملتزمة، كل في نطاق اختصاصه، لتحقيق اهداف تربوية سامية تتمحور حول البحث عن الحقيقة، ونقل المعرفة الى الطلاب عبر مواد دراسية منظمة تقود في نهاية المطاف الى الحصول على شهادة جامعية.

يعزز هذا الموقف ما جاء في قانون الجامعة اللبنانية لجهة اعتبارها مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مراكز للابحاث العلمية والادبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الانسانية في نفوس المواطنين(١).

وهذه الاهداف العامة تتمحور بدورها حول اهداف اكثر تحديداً كالقيادة الفكرية، والابحاث العلمية، والخدمات الفنية والتقنية، التي تشكل بدورها قاعدة لبناء مناهج تعليمية ومواد اختصاص جامعية.

اما الاهداف الخاصة فيمكن تلخيصها على سبيل المثال لا الحصر بما يلي:

- المحافظة على مستوى تعليمي مرموق في الجامعة وتطويره في كل فرصة سانحة.
- جعل المواطن اكثر فعالية عن طريق تزويده بثقافة متنوعة شاملة تهدف الى اغناء الحياة الفكرية في المجتمع.
- مساهمة الجامعة في صنع القرار السياسي في الوطن، وذلك من خلال عمل اساتذة الجامعة اصحاب الخبرة في العلوم السياسية والاقتصادية.
- المشاركة والتعاون مع جامعات ومؤسسات تربوية اخرى في بعض الحقول والاختصاصات بهدف تعميم الفائدة من نتائج هذه الابحاث.
- تطوير البعد الدولي للجامعة من حيث المشاركة في بحوث ودراسات عبر جمعيات ومنظمات تربوية دولية.

(١) قانون رقم ٦٧/٧٥ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦، تنظيم الجامعة اللبنانية، المادة الأولى.

لمحة تاريخية:

ومن البديهي ان يكون لاهداف التعليم العالي وغاياته الاثر المباشر في تطور هذا النوع من التعليم وتقدمه جيلا بعد جيل. ان تاريخ هذا التعليم الذي يعود الى قرن ونيف هو اصيل في جذوره، عالمي في توجهاته، وعلمي في نهجيته. وقد تزامن نمو هذا النوع من التعليم مع انتشار الارساليات والبعثات الدينية الاجنبية منذ اواسط القرن التاسع عشر. وما تجدر الاشارة اليه ان التعليم العالي نشأ في كنف تلك الارساليات التي رعته ووجهته وطبعته بطابعها الخاص.

في ظل هذا المناخ، تأسست اول جامعة في لبنان سنة ١٨٦٧ وهي الجامعة الاميركية في بيروت. وتلتها بعد بضع سنوات، اي في سنة ١٨٧٥، الجامعة اليسوعية او جامعة القديس يوسف. وفي الربع الاول من القرن الحالي، وعلى وجه التحديد في سنة ١٩٢٤، تأسست اول كلية للبنات في لبنان، ان لم نقل في الشرق الاوسط قاطبة، وقد عرفت يومها باسم كلية بيروت للبنات، لتأخذ منذ مطلع السبعينات اسمها الحالي، كلية بيروت الجامعية. وسرعان ما تأسس في نصف القرن الاخير مجموعة من الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي لتصل في عددها النهائي الى حوالي العشرين، منتشرة في معظم المحافظات والاقضية اللبنانية. تضم هذه الجامعات اكثر من ٧٥ الف طالب، كما يتولى التدريس فيها حوالي التسعة الآف استاذ جامعي.

ولعل الحدث الابرز في تاريخ التعليم العالي في لبنان تمثل في تأسيس الجامعة اللبنانية سنة ١٩٥١، وهي المؤسسة الرسمية الوحيدة بين بقية المؤسسات التي تشرف عليها اما ادارات وهيئات اجنبية او جمعيات اهلية، او مراجع دينية محلية.

الواقع الحالي:

ان ما يهمنا في هذا المجال هو رسم صورة واضحة لقطاع التعليم العالي منذ العام ١٩٧٤ حتى يومنا الحالي. ما هي تلك المؤسسات؟ من هم طلابها؟ واساتذتها؟ ما هي فروع الاختصاص التي تتولى تدريسها؟ والى اي مدى تقوم بالتزاماتها تجاه الفرد والمجتمع؟ وكيف تترجم اهدافها وغايتها الى عناصر سلوكية من خبرات ومعارف وقيم؟

ان الجداول التالية التي نستعرضها، وكلها مستقاة من الادلة الاحصائية التي قام بها المركز التربوي للبحوث والانماء خلال الخمس عشرة سنة الماضية، توفر لنا القاعدة الاحصائية من الناحية التربوية.

جدول رقم ــ ١ ــ

بيان اسمي بالجامعات والمعاهد المتواجدة في لبنان ــ ١٩٨٨

١ ــ الجامعة اللبنانية	١١ ــ معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت
٢ ــ الجامعة الاميركية في بيروت	١٢ ــ معهد القديس يوحنا الدمشقي ــ البلمند
٣ ــ جامعة القديس يوسف	١٣ ــ كلية اللاهوت للشرق الادنى
٤ ــ جامعة بيروت العربية	١٤ ــ جامعة الامام الاوزاعي الاسلامية
٥ ــ جامعة الروح القدس ــ الكسليك	١٥ ــ جامعة لوفان الانطونية ــ بعبدا
٦ ــ الاكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة	١٦ ــ جامعة سيدة اللويزة
٧ ــ كلية بيروت الجامعية	١٧ ــ كلية الدعوة الاسلامية
٨ ــ معهد هايكزيان	١٨ ــ كلية المقاصد الخيرية الاسلامية ــ بيروت
٩ ــ معهد الحكمة العالي	١٩ ــ كلية الدراسات الاسلامية ــ طرابلس
١٠ ــ كلية الشرق الاوسط	٢٠ ــ كلية صدام حسين الطبية.

بالعودة الى احصاءات التعليم العالي في لبنان لسنة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، يتبين ان عدد الجامعات ومعاهد التعليم العالي كان محصوراً بخمس عشرة مؤسسة تضم ٥٦٥٩٣ طالباً وطالبة، منهم ٢٤١٩٢ لبنانياً و ٣٢٤٠١ غير لبناني. اي ان نسبة الطلاب اللبنانيين الى غير اللبنانيين كانت ٤٣٪ مقابل ٥٧٪ موزعين على الشكل التالي:

جدول رقم ــ ٢ ــ

توزع الطلاب على الجامعات ومعاهد التعليم العالي لسنة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ حسب الجنس

اسم الجامعة	الجنس		المجموع
	ذكور	اناث	
الجامعة اللبنانية	١٠٨٥٢	٤٨٧٠	١٥٧٢٢
الجامعة الأميركية في بيروت	٣٣٦٥	١٦٣٠	٤٩٩٥
جامعة القديس يوسف	٢٨٢٩	١٣٢١	٤١٥٠
جامعة الروح القدس ــ الكسليك	٣٨٧	١٧٠	٥٥٧
جامعة بيروت العربية	٢٢٢٣٣	٥٤٧٧	٢٧٧١٠
الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة	١٨١	١٤٠	٣٢١
كلية بيروت الجامعية	١٨٣	٨٧٥	١٠٥٨
كلية الشرق الأوسط	١٦٨	٥٦	٢٢٤
كلية اللاهوت للشرق الأدنى	٥٩	١٢	٧١
كلية الآداب العليا الفرنسية	٣٢٧	٥٤٣	٨٧٠
معهد الحكمة العالي	١٩٨	٤٧	٢٤٥
معهد هايكزيان	٥٠٠	١٥٨	٦٥٨
معهد القديس بولس	١١	١	١٢
المجموع العام:	٤١٢٩٣	١٥٣٠٠	٥٦٥٩٣

في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، نلاحظ قفزة نوعية في عدد الطلاب المنتسبين الى التعليم العالي. وهذا ما يظهر في احصاءات ثلاث سنوات على التوالي؛ علماً بأن التناقص التدريجي الحاصل خلال سنتي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ و١٩٨١ ــ ١٩٨٢ جاء نتيجة الأحداث السائدة في البلاد.

حسب احصاءات ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ومن أصل مجموع الطلاب البالغ عددهم ٧٩٠٧٣، كان هناك ٤٨٠٤٥ طالباً لبنانياً و٣١٠٢٨ طالباً غير لبناني، أي بنسبة ٦٠,٧٧٪ للطلاب اللبنانيين مقابل ٣٩,٢٣٪ لغير اللبنانيين.

وفي احصاءات ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والانماء، تضمنت القسائم الاحصائية للتعليم العالي معلومات اساسية، أبرزها افراد الهيئة التعليمية والادارية، الطلاب والخريجين، مع توزيع الطلاب حسب النسب المئوية على الجامعات الكبرى.

فقد بلغ مجموع الجامعات والمعاهد العليا في تلك السنة ١٨ مؤسسة. وعدد الطلاب المسجلين ٧٠٣١٤ طالباً وطالبة. ونسبة الاناث للذكور كانت ٥٩,٦٥٪.

جدول رقم ـ ٣ ـ
تطور عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي
بين ١٩٧٩ و١٩٨٢

اسم المؤسسة	عدد الطلاب		
	١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨١	١٩٨١ ـ ١٩٨٢
الجامعة اللبنانية	٤١٦٨٤	٣٣٩٣٧	٢٩٠٤٨
جامعة بيروت العربية	٢٨٦٩٨	٢٩٢٥٨	٢٤٨٥٦
جامعة القديس يوسف	٥٢٦٥	٥٦٨١	٥٣٨١
الجامعة الأميركية في بيروت	٤٥٣٠	٤٦١٦	٤٧٠٩
جامعة الروح القدس ـ الكسليك	٢١١٦	٢١٠٧	٢٢٤٤
كلية بيروت الجامعية	١٤٢٠	١٧٢٣	١٨١٣
الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة	٤٦٠	٥٠٤	٥٨٩
معهد الحكمة العالي	٢٤٥	٢٢٧	١٥١
معهد هايكزيان	٢٢٥	٢٨٥	٢٧٥
جامعة لوفان الأنطونية	١٦٥	٢٥٩	٣٣٨
مركز سيدة اللويزة العالي	١٤٠	٣١٣	٣٩٤
كلية الشرق الأوسط	٦٩	٨٧	١٤٩
معهد القديس يوحنا الدمشقي	٣٣	٢٥	٥٣
معهد القديس بولس	٢٧	٢٥	٥٣
كلية اللاهوت للشرق الأدنى	١٠	٢٦	٢٥
جامعة الامام الأوزاعي الاسلامية	ـ	١٤٧	ـ
كلية صدام حسين الطبية	ـ	٢٤	ـ
المجموع العام:	٨٥٠٨٧	٧٩٠٧٣	٧٠٣١٤

أما توزع الطلاب بالنسب المئوية حسب الجامعات الكبرى فكان على الشكل التالي:

- ـ الجامعة اللبنانية ٤١,٣١٪
- ـ جامعة بيروت العربية ٣٥,٣٥٪
- ـ جامعة القديس يوسف ٧,٦٥ ٪
- ـ الجامعة الأميركية في بيروت ٦,٦٩ ٪
- ـ جامعة الروح القدس ـ الكسليك ٣,١٩ ٪

والباقون موزعون على مختلف المؤسسات الأخرى.

وحسب الجنسية، توزع الطلاب على الوجه الآتي:

- ـ لبناني ٦٢,٥٣٪
- ـ عربي ٣٥,٦١٪
- ـ أجنبي ٠,٩٩ ٪
- ـ غير محدد ٠,٨٧ ٪

أما توزع الطلاب العرب على الجامعات الثلاث الكبرى، فقد جاء كما يلي:

- الجامعة العربية ٨٨,٢٢٪
- الجامعة اللبنانية ٧,١٠ ٪
- الجامعة الأميركية ٢,٩٧ ٪

وبقية النسب المئوية موزعة على الجامعات الأخرى.

وفي آخر احصاء أجراه المركز التربوي سنة ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ بلغ عدد الطلاب: ٨٠٤١٠، بين ذكور واناث ولبناني وغير لبناني موزعين على الشكل التالي:

جدول رقم ــ ٤ ــ

توزع الطلاب حسب الجنس والجنسية على الجامعات ومعاهد التعليم العالي في لبنان، سنة ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦

اسم المؤسسة	ذكور	اناث	المجموع	لبناني	غير لبناني	المجموع
الجامعة اللبنانية	١٦١٧٣	١٦٢٦٠	٣٢٤٣٣	٣٠٦٥٨	١٧٧٥	٣٢٤٣٣
الجامعة العربية	٢٤٨٨٩	٦٩٧٥	٣١٨١٤	٣١٧٢	٢٨٦٤٢	٣١٨١٤
جامعة القديس يوسف	٢٢٤٧	٢٦٦٠	٤٩٠٧	٤٧٥٩	١٤٨	٤٩٠٧
الجامعة الأميركية في بيروت	٢٦١٥	٢٠٠٧	٤٦٢٢	٣٩٠١	٧٢١	٤٦٢٢
جامعة الروح القدس	١٢٧٩	١٢٦٧	٢٥٤٦	٢٤٤٧	٩٩	٢٥٤٦
كلية بيروت الجامعية	٥٢٩	٦٥٢	١١٨١	٩٦٨	٢١٣	١١٨١
مركز سيدة اللويزة	٥١٧	٢٤٥	٧٦٢	٧٠٩	٥٣	٧٦٢
الأكاديمية اللبنانية	٢٢٨	٢٩١	٥١٩	٥٠١	١٨	٥١٩
معهد الحكمة العالي	١٠١	٩١	١٩٢	١٩١	١	١٩٢
معهد هايكزيان	٧٣	٨١	١٥٤	١٢٢	٣٢	١٥٤
الامام الأوزاعي	١١٤	١٦	١٣٠	٨٠	٥٠	١٣٠
المقاصد الاسلامية	٦٣	٦٠	١٢٣	١٠٩	١٤	١٢٣
معهد القديس بولس	٧٢	٤	٧٦	١٨	٥٨	٧٦
معهد القديس يوحنا الدمشقي	٣٦	٧	٤٣	٢١	٢٢	٤٣
كلية اللاهوت للشرق الأدنى	٢٤	٥	٢٩	٧	٢٢	٢٩
المعاهد الأخرى	٣٩٨	٤٨١	٨٧٩	٧٨٧	٩٢	٨٧٩
المجموع العام:	٤٩٣٠٨	٣١١٠٢	٨٠٤١٠	٤٨٤٥٠	٣١٩٦٠	٨٠٤١٠

تدل النسب المئوية ان ٦١,٣٪ من طلاب الجامعات في ٨٥ ــ ١٩٨٦ هم من الذكور و٣٩,٧٪ من الاناث. بينما نسبة الطلاب اللبنانيين هي ٦٠,٢٥٪ مقابل ٣٩,٧٥٪ للطلاب غير اللبنانيين.

أما بالنسبة لتوزع الطلاب حسب فروع الاختصاص، فنلاحظ تفاوتا كبيراً بين الاختصاصات الاكاديمية والاختصاصات المهنية. وقد توزعت نسب الطلاب المسجلين في قطاع التعليم العالي كما يلي:

جدول رقم ـ ٥ ـ
توزع الطلاب حسب الجنس والاختصاص ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥

الاختصاص	طب	هندسة	فنون	علوم بحتة	علوم اجتماعية	علوم انسانية	خدمات	المجموع
الجنس								
ذكور	٩٤١	١٩٨٧	١٦١	٤٩٣٩	٦٩٧٨	١٦٢٦٨	١٠٠١٩	٤١٢٩٣
	٪١,٦٦٢	٪٣,٥١١	٪٠,٢٨٢	٪٨,٧٢٥	٪١٢,٣٢٨	٪٢٨,٧٤٥	٪١٧,٧٠٣	٪٧٢,٩٥٦
اناث	٥٢٠	١٥٨	٢٦٨	١٧٠٧	٢٢٦٧	٨١٠٢	٢٢٧٨	١٥,٣٠٠
	٪٠,٩١٩	٪٠,٢٩٧	٪٠,٤٧٤	٪٣,٠١٧	٪٤,٠٠٧	٪١٤,٣١٦	٪٤,٠٢٥	٪٢٧,٣٤٤
المجموع:	١٤٦١	٢١٤٥	٤٢٩	٦٦٤٦	٩٢٤٥	٢٤٣٧٠	١٢٢٩٧	٥٦٥٩٣
	٪٢,٥٨١	٪٣,٧٩٠	٪٠,٧٥٦	٪١١,٧٤٢	٪١٦,٣٣٥	٪٤٣,٦١	٪٢١,٧٢٨	٪١٠٠

اذا ما قارنا هذه الاحصاءات باحصاءات سنة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، يتبين لنا ان النسب المئوية حافظت على المستوى ذاته تقريباً. وقد جاء توزيع الطلاب على الاختصاصات على الوجه الآتي:

الطب	٪ ٣	علوم اجتماعية	٪٣٣,٤
الهندسة	٪ ٧	علوم انسانية	٪٢٧
الفنون	٪ ٢	خدمات	٪١٣
علوم بحتة	٪١٤,٦		
		المجموع	٪١٠٠

وهذا الواقع يشير بوضوح الى طغيان الاختصاصات الأكاديمية النظرية على الاختصاصات التقنية. ولنا وقفة عند هذه الظاهرة في سياق البحث.

أما اساتذة الجامعات ومعاهد التعليم العالي والاداريون العاملون فيها، فقد توزعوا حسب الجنس في سنة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ وفقاً لما يلي:

جدول رقم ـ ٦ ـ
توزع الاساتذة والاداريين على معاهد التعليم العالي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦

المؤسسة	اداريون			اكاديميون		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
الجامعة اللبنانية	٦٦٥	٥٦٢	١٢٢٧	١٥٨٢	٣٣٤	١٩١٦
جامعة القديس يوسف	٥٤	٩٩	١٥٣	٦٩١	٢١٦	٩٠٧
الجامعة العربية	٢٦	١١	٣٧	٢١٥	١٩	٢٣٤
الجامعة الأميركية	٥١	٢٢	٧٣	٣٨٤	١٧١	٥٥٥
كلية بيروت الجامعية	٦٩	٥٥	١٢٤	٢١	٢٤	٤٥

المؤسسة	اداريون			اكاديميون		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
جامعة الروح القدس	٤٠	١٩	٥٩	٢٧٤	٦١	٣٣٥
معهد الحكمة العالي	٢	١	٣	٢٧	١	٢٨
الأكاديمية اللبنانية	٤	٩	١٣	٦٣	١٦	٧٩
معهد هايكزيان	٦	١٢	١٨	٢٦	١٣	٣٩
مركز سيدة اللويزة	١٤	١٠	٢٤	٥٠	١٣	٦٣
كلية اللاهوت للشرق الأدنى	٢	—	٢	٧	٣	١٠
معهد القديس يوحنا الدمشقي	٥	١	٦	١٧	٢	١٩
معهد القديس بولس	٥	—	٥	١٦	١	١٧
المقاصد الاسلامية	١	٥	٦	١١	٤	١٥
الامام الأوزاعي	٧	—	٧	٤٤	٥	٤٩
المجموع العام:	٩٥١	٨٠٦	١٧٥٧	٣٤٢٨	٨٨٣	٤٣١١

اذا قارنا عدد الاساتذة أعلاه، والبالغ ٤٣١١، بعدد التلاميذ للسنة ذاتها، والبالغ ٨٠٤١٠، تكون نسبة الاساتذة الى الطلاب بمعدل ١ لكل ١٨,٦٥، وهي نسبة معتدلة جداً في التعليم العالي.

الخريجون وسوق العمل:

بعد هذا العرض لأبرز معالم التعليم العالي في لبنان، وفي ضوء البيانات الاحصائية المعروضة عن واقع هذا التعليم، لا بد من طرح سؤال بديهي، هو كيف يمكن رسم صورة مستقبلية لما سيكونه التعليم العالي في لبنان بعد خمس سنوات او عشر سنوات مثلاً؟ أي بعبارة أدق، كيف يمكننا وضع تنبؤات مستقبلية للتعليم العالي بالنسبة للخريجين في نطاق خطة تربوية قريبة او بعيدة المدى؟

لقد أشرنا سابقاً، في سياق البحث عن أهمية خطة تربوية او بالأحرى سياسة تربوية تحدّد احتياجات سوق العمل، من جهة، وامكانات التعليم العالي كمصدّر او منتج للطاقات البشرية، من جهة ثانية؛ فهذه السياسة تعتبر من الأمور المسلمات في التخطيط التربوي الهادف.

وهنا، لا بد من الاشارة الى ان حاجة المجتمع الى القوى العاملة ذات المستوى العالي هي من اهم ما ينبغي ان يلبيه التخطيط للتعليم العالي. واذا كانت هذه الحاجات ليست هي وحدها التي تحدد سياسة التعليم العالي، فلا شك في ان توفيرها شرط لازم، وان لم يكن كافياً، من شروط تلك السياسة[٢].

كان المركز التربوي للبحوث والانماء، تحقيقاً للأهداف المرسومة له في صلب أنظمته وقواعده العلمية، وتحسساً منه بأهمية هذا الموضوع، قد باشر منذ مطلع السبعينات في رسم خطة تربوية تقضي بربط التربية بسوق العمل. وصدرت باكورة عمله هذا في الكتاب التربوي رقم ٤ تحت عنوان «العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان: قطاع التجارة والخدمات». لقد وعى المركز آنذاك، «بأن كل اصلاح تربوي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار سوق العمل والعمالة والعامل والتطور العمالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المرتقبة. طالما تحددت أهداف التربية بمنأى عن المهنة وطالما نادى النظارون في التربية بأن هدفها اعداد الانسان المفكر المثقف متناسين الانسان المهني، مع مع ما تناسوه من الانسان الأخلاق والخلق والشخص»[٣].

(٢) المركز الاقليمي لتخطيط التربية وادارتها للبلاد العربية. تقرير حلقة تخطيط التعليم العالي بالعراق. بيروت ١٩٧٠، ص ١٧.

(٣) المركز التربوي للبحوث والانماء، العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان: قطاع التجارة والخدمات، الكتاب التربوي رقم ـ ٤ ـ بيروت ١٩٨٠، ص ٥.

ومن المؤسف جداً أن يكون مثل هذا العمل المجدي قد توقف بعد ذلك بسبب الأحداث الأليمة التي عصفت بالوطن.

إن ما يجري اليوم، في غياب أي خطة، او حتى سياسة تربوية على أي صعيد كان، أفسح المجال أمام «عشوائية» في العمل، اذا صح التعبير، إن على صعيد الانتساب الى معاهد التعليم العالي، او على صعيد اختيار الاختصاص الذي يتناسب وامكانات الطالب ورغباته وميوله، من جهة، واحتياجات المجتمع، من جهة ثانية، او على صعيد توافر الفرص الاقتصادية والاجتماعية، او توافر الوظائف والأعمال في القطاعات الرسمية او الخاصة، فجميع هذه الأمور أحدثت خللا كبيراً بين الجامعة والمجتمع او، بالأحرى، **وسعت الفجوة بين مؤسسات التعليم العالي كمصدِّر للطاقات البشرية وبين سوق العمل، المستفيد الأول من هذه الطاقات، على الأقل ضمن مبدأ «العرض والطلب» في اللغة الاقتصادية.**

ان مؤسسات التعليم العالي، البالغ عددها حالياً عشرين مؤسسة، تضخ سيلا من المهندسين والأطباء والمحامين والاعلاميين والفنانين والاساتذة المتخصصين في الأدب والفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع والفقه واللاهوت... الخ لقد اتخم البلد الصغير، وبدأ الخريجون من مختلف الاختصاصات يتدافعون بالمناكب للحصول على وظيفة، غالباً ما تكون أقل بكثير من مستوى طموحهم. فهل يصدق ان أعداداً من المهندسين لا عمل لها، والخراب في كل مكان من لبنان؟ هل يعقل ان أعداداً من الأطباء تعاني من ضآلة العمل والدخل؟ هذه اختصاصات نادرة. ناهيك لجملة الاجازات والدراسات العليا في العلوم الانسانية المختلفة التي لا يجد حاملوها عملا يسد الرمق(٤).

إن معالجة مشكلة الخريجين على الصعيد الجامعي تأتي وكأنها معالجة للنتائج دون التطرق الى الأسباب الكامنة وراءها. وهذه الأسباب تعود بالدرجة الأولى الى بنية النظام التعليمي، بوجه عام، وطبيعة مرحلة التعليم الثانوي بوجه خاص.

فالتعليم في لبنان، كان ولا يزال، لسوء الحظ، وبالرغم من كل الطروحات التي عرضت في أكثر من مناسبة لتحسينه وتطويره، بعدما استمر على ما هو عليه منذ فجر الاستقلال حتى اليوم، **تعليماً نظرياً بعيداً كل البعد عن واقع المجتمع** اللبناني واحتياجاته. أي بعبارة أوضح، **ليست هناك من ملاءمة بين منحى التعليم العام واتجاهاته، من جهة، وسوق العمل من جهة ثانية.** وأكبر دلالة على هذا القول أن أكثر من ٩٥٪ من تلامذة لبنان، البالغ عددهم أكثر من ٧٥٠ ألفاً في مراحل التعليم ما قبل الجامعي، ينتسبون الى مدارس أكاديمية بينما أقل من ٥٪ منهم ينتسبون الى التعليم المهني والتقني، وربما على مضض، لأن ظروفهم لم تسمح لهم بالانتساب الى التعليم العام. وهذا أمر يستدعي بحد ذاته اتخاذ موقف حاسم ووضع أكثر من دراسة.

أما مرحلة التعليم الثانوي، فربما تكون السبب المباشر وراء التضخم الحاصل في التعليم العالي. نحن نعلم انه خلال الأحداث الأخيرة، وعلى فترات متعاقبة، على امتداد خمس عشرة سنة، لم تكن هناك امتحانات رسمية لنهاية المرحلة الثانوية، إلا فيما ندر. وكان تلامذة تلك المدارس غالباً ما يكتفون بافادة رسمية هي عبارة عن «بدل عن ضائع» لشهادة البكالوريا اللبنانية ــ القسم الثاني. لقد استفاد الطلاب من هذا الأمر الواقع وحملوا الافادات معهم وانتسبوا الى الجامعات، خاصة الى تلك الكليات والمعاهد التي لا تستوجب امتحانات دخول ككليات الحقوق والعلوم الانسانية وغيرها.

ماذا يمكن ان يحدث اذا استمر الوضع على ما هو عليه، دون تخطيط او توجيه، في المستقبل المنظور؟ إن ما نخشاه في هذا المجال هو ان يصبح التعليم الثانوي ممراً الى التعليم العالي، وكأن المسؤولين، اذا قبلوا بهذا

---

(٤) موسى، محمد علي، «التعليم العالي ومشاكل توظيف الخريجين في الدول العربية ــ لبنان»، ندوة حول التعليم العالي ومشاكل توظيف الخريجين في الدول العربية. الكويت ١٤ ــ ١٨/١/١٩٨٩.

الواقع، فانهم يرفضون مواجهة الأمر بالحلول الناجعة ويكتفون بتأجيل أزمة البطالة، او الفراغ عند الشباب، بافساح المجال لهم للدخول الى الجامعة.

وفي ظل هذا المنطق، يرى رئيس الجامعة اللبنانية السابق«ان وظيفة الجامعة تكمن في التدريس والتأهيل، ولا تكمن في ايجاد حلول لأزمة الخريجين. فالتوجيه يتم على مستوى التعليم الثانوي... ويفترض ان يحصل التخطيط على هذا المستوى فيتوجه التلاميذ نحو التعليم المهني... ولا حل لهذه الأزمة إلا بوضع سياسة عامة لهذا الموضوع يتعدل معها التعليم الثانوي لتصبح أكثر ملاءمة لتطور العصر»(٥).

مقترحات وحلول مستقبلية

إزاء هذا الواقع الذي يفرض نفسه بقوة، وبالحاح، على المسؤولين في أعلى درجات المسؤولية بوجه عام، وعلى المسؤولين التربويين بوجه خاص، ما هي الحلول التي من شأنها ان تصحح مسيرة التعليم العالي وتضع عجلة التعليم ما قبل العالي في المسار الصحيح؟

ما من شك في ان مشكلة التعليم العالي في لبنان أصبحت، كغيرها من مشاكل التربية والتعليم، مشكلة حياتية ملحة. وهي بمثابة الخبز والملح للانسان اللبناني. فقد عولجت مع أكثر من مستوى وأكثر من اتجاه. لكن، لسوء الحظ، لم تبصر معظم الطروحات النور، لسبب او لآخر.

فها هو أحد وزراء التربية السابقين يقول في احدى محاضراته: «إن علاقة الدولة بالمؤسسات الجامعية في لبنان هي علاقة هامشية مشوشة، ينظمها قانون صادر سنة ١٩٦٢. وهي بحاجة الى اعادة نظر تأخذ بعين الاعتبار نمو التعليم وحاجات الوطن. ولهذا، لا بد من استحداث أجهزة مسؤولة لرعاية المؤسسات الجامعية رعاية واضحة وقانونية ومفيدة»(٦).

انطلاقا من هذا الموقف، وحرصا على موقع لبنان الحضاري والثقافي، خصوصا وقد بينت لنا احصاءات المركز التربوي أن نسبا ملحوظة من الطلاب الجامعيين يتوافدون من الخارج لتحصيل التعليم العالي ــ وهذه علامة عافية ــ فاننا نرى أن أي عملية اصلاح تربوي هي بالواقع عملية محافظة على إرث او تراث حضاري مع تطويره ليأتي أكثر ملاءمة لروح العصر، مستجيبا لاحتياجات المجتمع اللبناني وتطلعات بنيه، ومواكبا الاتجاهات التربوية المعاصرة. من هذا المنظور، يجب معالجة واقع التعليم العالي.

في هذا المجال، يرى الدكتور جورج فريحة، مدير الفرع الثاني في الجامعة الأميركية في بيروت، «ان تنوع التعليم العالي في لبنان أصبح بعد مرور ثلاثة أرباع القرن، والى خمس عشرة سنة خلت واسع الزاوية يشمل كليات واختصاصات متنوعة، وحتى أهم الاختصاصات المهنية. لقد ارتسمت وتركزت في هذه المدة اختصاصات عليا على مستوى العلوم المهنية والبحوث ضاهت في دقتها ومستواها كبرى جامعات العالم»(٧).

ختاما لهذا البحث، وتفاديا للوقوع في مطبّات التنظير ومتاهات الطروحات النظرية، وفي نظرة مستقبلية الى ما سيكونه التعليم العالي في لبنان، وأخذا بعين الاعتبار جميع الطروحات الواردة، او التي يمكن أن تـرد في هذا المجال، نقترح للتعليم العالي في لبنان برنامجا، او مخططا من ثلاث نقاط، هي:

اولا: انشاء وزارة للتعليم العالي في لبنان.

---

(٥) «المتخرجون للبطالة» عن النهار العربي والدولي، العدد ٢٤٠، ٦ ــ ١٩٨١/١٢/١٢.

(٦) من محاضرة وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة السابق النقيب عصام خوري، القاها في جامعة الروح القدس ــ الكسليك في ١٩٨٣/٢/١٠ تحت عنوان: «لبنان والرؤى التربوية».

(٧) فريحه، جورج، «أضواء على التربية في لبنان»، محاضرة القيت بمناسبة اليوبيل الذهبي لكلية الشرق الأوسط، السبتية، ١٩٨٩/١/٢٢.

ثانياً: اعتماد مبدأ اللامركزية في تفريع الجامعة.

ثالثاً: تبني فكرة الجامعة المنفتحة: (The Open University).

بالنسبة الى النقطة الأولى: لقد آن الأوان ان يكون للبنان وزارة تعنى بشؤون التعليم العالي بكل معنى الكلمة. إن معظم الدول المتقدمة، وحتى الدول النامية، أصبح لها وزارات للتعليم العالي، ترعى شأنه وتخطط له وتنظمه وترسي قواعده على أرضية صلبة مستمدة من الخصائص الحضارية للمجتمع.

ان تزايد عدد الطلاب في الجامعات اللبنانية سنة بعد سنة وتضارب فروع الاختصاص بين الجامعة والأخرى، يؤدي، اذا ما ترك دون تخطيط وتنظيم وتنسيق، الى فوضى مطلقة والى هدر طاقات بشرية ومادية؛ فالأجدر ان يكون هناك الجهاز المنظم المتمثل بوزارة متكاملة تسهر على هذا القطاع الحيوي وتدير شؤونه ليستمر في لعب دوره الريادي في لبنان والمنطقة.

وبالنسبة الى البند الثاني لجهة اعتماد مبدأ اللامركزية في تفريع الجامعة، فقد جاءت الأحداث الأخيرة لتعزز هذا الرأي وتفرضه بشكل عفوي. لقد كان الحديث منذ مدة عن ايجاد فرع للجامعة اللبنانية في هذه المنطقة او تلك يعتبر بمثابة خطيئة مميتة.

أما اليوم وقد أصبح للجامعة اللبنانية في كلياتها ومعاهدها الاثنتي عشرة اكثر من ٣٥ فرعاً في مختلف المناطق اللبنانية، وهذا العدد يمكن أن يضاعف في السنوات المقبلة اذا ما اعتمد مبدأ تعميم الفروع على جميع المحافظات. وهذا المبدأ يمكن ان يطبق على بقية معاهد التعليم العالي، حتى ان بعض الجامعات العاملة في لبنان باشرت فعلا في تطبيقه منذ مدة، كالجامعة الأميركية التي أوجدت فرعاً لها في المنطقة الشرقية وجامعة القديس يوسف التي انشأت فرعاً لها في صيدا، وكلية بيروت الجامعية التي فتحت فرعاً لها في جبيل، وهكذا دواليك.

وكي يكون هذا التفريع غنياً وهادفاً ومنتجاً، يجب ان يتلاءم مع البنية اللبنانية، ويستجيب لاحتياجات المناطق. كأن تنشأ فروع للعلوم الزراعية في منطقة البقاع، ولعلوم البحار على السواحل، وللآثار في جبيل وصور وطرابلس وما شابه. بهذا العمل يستكمل دور الجامعة الأم، ويؤصّل الفرع في التربية اللبنانية، ويشعر المواطن بأن التعليم الجامعي أصبح بمتناول يده.

أخيراً وليس آخراً، نستعرض النقطة الثالثة المتمثلة بانشاء الجامعة المنفتحة (The Open University) التي هي بمثابة خطوة عملية مكمّلة لتفريع الجامعة، مع فارق وظيفي بسيط. فاذا كان فرع الجامعة قد انوجد لخدمة الطالب في منطقته وبيئته الجغرافية، فان الجامعة المنفتحة من شأنها ان تخدم الطالب في منزله عبر شاشة التلفزيون، او الاذاعة، او ضمن كتيّبات مفصّلة.

ان الجامعة المنفتحة هي تجربة بريطانية ناجحة، وقد اعتمدها المجتمع الانكليزي منذ أكثر من ربع قرن وسار بها كامتداد طبيعي للجامعة، فمن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على صعيد التعليم الجامعي، وكامتداد للتعليم المستمر، حيث يفيد الراشدون وربات المنازل من هذا النوع من التعليم وهم ملازمون منازلهم.

ولبنان اليوم بعد تجاربه المتنوعة في حقول التربية والتعليم، وكخطوة رائدة في هذا المجال، لا بد وان يعطي هذه الفكرة الاهتمام الكافي كتتويج او نمو طبيعي لقطاع التعليم العالي.

هذا مع العلم بأنه لكي يكون اي من هذه الطروحات الثلاثة ذا جدوى وقيمة عملية، فلا بد من دراستها في ضوء الملفات والدراسات العلمية التي تعد لها وتناقش عندما تدعو الحاجة. واننا اذ نقوم بمثل هذا العمل المتواضع لنا الايمان المطلق والامل الوطيد ان لبنان مهما قست عليه الاحداث وجارت عليه المحن سيبقى منارة للعلم ورائداً للتعليم العالي ومختبراً حياً لتفاعل الحضارات على ارضه. هكذا عهدناه وهكذا سيبقى موطناً للانسان ومسرحاً للفكر ومشعلاً للحرية.

المراجع والمصادر

- المركز التربوي للبحوث والانماء، الأدلة الاحصائية الصادرة عن المركز منذ مطلع السبعينات وحتى اليوم.
- العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان: قطاع التجارة والخدمات الكتاب التربوي رقم ـ ٤ . منشورات المركز التربوي للبحوث والانماء سنة ١٩٨٠. اعداد: مروان الخوري، شفيقة ابو خالد حداد، يعقوب قبنجي، عدنان الأمين.
- تخطيط التلميذ اللبناني لمستقبله المهني. الكتاب التربوي رقم ـ ٢. اعداد جورج ثيودوري، من منشورات المركز التربوي للبحوث والانماء ١٩٧٩.
- «لبنان والرؤى التربوية»، محاضرة وزير التربية الوطنية السابق النقيب عصام خـوري، جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٨٣/٢/١٠.
- «أضواء على التربية في لبنان»، محاضرة الدكتور جورج فريحة، مدير فرع الجامعة الأميركية في بيروت، بمناسبة اليوبيل الذهبي لكلية الشرق الأوسط ١٩٨٩/١/٢٢.
- موسى، محمد علي، «التعليم العالي ومشاكل توظيف الخريجين في الدول العربية ـ لبنان ١٩٨٩/١/٢٢، ندوة حول التعليم العالي ومشاكل توظيف الخريجين في الدول العربية، الكويت، ١٤ ـ ١٩٨٩/١/١٨.
- «المتخرجون للبطالة»، عن النهار العربي والدولي، ١٩٨١/١٢/١٢.
- «البكالوريا شهادة عبور الى الجامعة ام مرحلة ثانوية: غاية وانتهت». عن جريدة النهار، ١٩٨٤/٤/١٠.
- «بدائل التعليم العالي»، محمد أحمد الغنام، التربية الجديدة، العدد السادس عشر، كانون الأول ١٩٧٨.
- «التعليم العالي في لبنان: دراسة مونوغرافية»، اعداد أيلي خوري، مجلة التربية الجديدة، العدد ٣٣، ايلول ـ كانون الأول ١٩٨٤، ص ١١٤.
- المركز الاقليمي لتخطيط التربية وادارتها للبلاد العربية ـ بيروت، لبنان، تقرير حلقة تخطيط التعليم العالي بالعراق، بيروت، ٦ ـ ١٩٧٠/١١/١٦.
- الجامعة اللبنانية، و «تبقى الجامعة» الكتاب السنوي عن أهم نشاطات الجامعة ١٩٨٥/١٢/٣ ـ ١٩٨٦/١٢/٣.

The University and the Man of Tomorrow, The American University of Beirut, Centennial lectures, 1866 - 1966.

Murr, George, **Educational Planning for The Development of Human Resources in Lebanon, An Unpublished Doctoral** Thesis, Michigan State University, East Lansing Michigan, U.S.A., June 1966.

Sabri, Marie, Aziz, **Pioneering Profiles: Beirut College of Women,** Beirut, 1967.

Sanyal, Bikas C., and El Sammani A-Yacoub, **Higher Education and Employment in the Sudan.** International Institute for Educational Planning, Unesco, 1975.

Sexton, Patricia C., **Education and Income,** The Viking Press, New york, 1961.

البيئة اللبنانية
في متطلباتها الملحة

بقلم ريكاردوس م. الهبر*

١ ـ الانسان والبيئة

الانسان ابن بيئته لانه تفاعل معها منذ وجوده. وهذا التفاعل يشكل عاملا اساسياً لتقدم الانسان، كما حدث من خلال عملية تطوره الاجتماعي والثقافي التي لعبت فيها التربية الدور الاهم، فطورت قدرة الانسان على تكييف علاقته بالبيئة الطبيعية وبالبيئة التي اصطنعها، اي البيئة الاجتماعية والثقافية، وحتى على تغيير البيئة ذاتها. ويتميز مجتمعنا المعاصر بتسارع التغييرات التي يحدثها تقدم العلوم والتكنولوجيا في البيئة، وبضخامتها، وشمولية معظم آثارها. هذا الوضع يتطلب ادراكاً عميقاً للمشكلة واتخاذ تدابير من شأنها ان تنشىء علاقات جديدة بين الانسان وبيئته الطبيعية، كذلك يجب ان يكون للتربية دور اساسي لتشجيع نشوء انماط جديدة من السلوك الفردي والجماعي في هذه المجالات.

والبيئة هي مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الانسان والكائنات الاخرى، والتي يستمدون منها زادهم. هذا يشمل الموارد والمنتجات الطبيعية والمصنعة التي تتيح اشباع حاجات الانسان. وتتكون البيئة الطبيعية من اربعة نظم ترتبط ببعضها بعضاً ارتباطاً وثيقاً، وهي الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، والمحيط الحيوي. هذه المجموعة من العناصر الطبيعية هي دائماً في حالة تغير مستمر بدون تدخل الانسان. الا ان نشاط الانسان يؤثر تأثيراً جماً على طبيعة هذا التغيير ومعدله.

اما البيئة الاجتماعية فتشمل الجماعات البشرية، والبنى الاساسية المادية التي اقامها الانسان، وعلاقات الانتاج، والنظم المؤسسية التي وضعها، وتدل على كيفية تنظيم المجتمعات وسير الامور فيها للوفاء في المقام الاول بالحاجات من الغذاء والمسكن والصحة والتعليم والعمل.

وعندما يتم اشباع هذه الحاجات الاساسية، يسعى الانسان الى مزيد من التفتح عبر طريقي الثراء الفكري والروحي، من ناحية، والرفاهية المادية، من ناحية اخرى، مستفيداً من خبرته ومن الدروس المستمدة من العلم ومن الوسائل التي تهيئها له التكنولوجيا.

وكان من نتائج السعي الى اشباع مختلف الحاجات البشرية دون اعتبار الاولويات التنظيمية، ومع الزيادة غير الحكيمة في اعداد السكان، ان تزايدت الضغوط على البيئة الطبيعية، اما بطريق مباشرة، باستهلاك واستنفاد مواردها، او غير مباشرة، بتجاوز طاقاتها على استيعاب كل النفايات الناتجة عن نشاطات الانسان. واذا كانت معظم البلدان النامية، كلبنان، تتمتع بمزايا ناتجة عن البدء في التنمية، فانها تتعرّض أيضاً لآثار ضارة من حيث

---

* استاذ محاضر في كلية العلوم الطبية في الجامعة الاميركية في بيروت
عضو في مركز علوم البحار ـ المجلس الوطني للبحوث العلمية.

البيئة بسبب اعتماد تدابير غير ملائمة. في هذا الاطار، كثيراً ما يتضح ان ستراتيجيات التنمية التي تستهدف زيادة المكاسب الى أقصى حد مرتكزة على تخطيط جزئي وقصير الأجل، تكون محدودة القدرة على المحافظة على توازنات النظم الايكولوجية الطبيعية التي تشكل المجال الحيوي للانسان. فستراتيجيات التنمية السيئة التصميم تقود الى تدهور نوعية البيئة، مع استنزاف سريع للموارد الطبيعية وتلاشي المقومات والميزات الوطنية وزيادة مختلف أنواع الملوثات، مع ما يتبعها من مشاكل صحية واقتصادية.

كذلك، تواجه هذه البلدان مشكلات معقّدة ترجع الى ادخال تجديدات علمية وتكنولوجية دون ان تؤخذ في الاعتبار اثارها على البيئة. فالتلوث الصناعي والاسراف في استغلال المجال والموارد، والمشكلات الاجتماعية والثقافية التي تتسم بها الحياة في المدن الكبيرة هي امثلة على الصعوبات التي يجب ان تتصدى لها البلاد النامية والصغيرة المساحة خصوصاً. فعندما تصمم برامج التنمية تصميماً غير رشيد او غير علمي تصبح اثارها بمثابة كارثة على الانسان ومحيطه وبيئته.

هذه الآثار تندرج بصفة عامة في الفئات التالية:

أ ـ تلاشي الموارد الطبيعية

يشمل تلاشي وتدهور كمية او نوعية الموارد، ومن اهمها التربة الخصبة. وهذه عملية تنطوي غالباً على تدهور كمي ونوعي معاً للطيور، وعلى اتلاف الغطاء النباتي، وافقار الحياة البرية او القضاء عليها، وتضييق قاعدة الموارد الجينية، ونقصان موارد المياه بواسطة التلوث او غيره، وتدهور نوعية الغلاف الجوي، وتغيير النظام المناخي، واستنزاف الموارد الحرجية، وتردّي مستوى التجمعات البشرية بما في ذلك اتلاف الثروات الثقافية والترابية.

ب ـ التلوّث البيولوجي

ويحدث عندما تساعد نشاطات الانسان على انتشار الامراض والاوبئة. فهناك امثلة كثيرة على مشروعات للري، او مشروعات مائية هيأت ظروفاً مثالية لانتشار الامراض المعدية وغيرها من الامراض الكثيرة التي تنقلها المياه. كما تتعرض الحيوانات الداجنة والبرية والنبات لخطر التلوث البيولوجي، بسبب اساليب الزراعة غير الملائمة وغير المدروسة التي تساعد على انتشار الآفات الضارة والتلوث البيولوجي، وهو من اخطر الاضرار التي تصيب الانسان واشدّها اثراً، ليس فقط بسبب الخسارة الاقتصادية التي تصيبه بل خصوصاً بسبب التبعات الصحية التي تنتج عنه.

ج ـ التلوّث الكيميائي

ربما كان اكثر اشكال التلوث مدعاة للتعبير عن القلق العام في السنوات الاخيرة. يصيب هذا التلوث المياه العذبة أو البحرية او الهواء او التربة او الغذاء. وهو ينجم عن عدة مصادر: الانتاج الصناعي للسلع او الزراعة (مبيدات الحشرات والاعشاب والفطريات والاسمدة، الخ...)، او الكثير من اشكال النقل او انتاج الطاقة واستهلاكها او المواد المضافة للاغذية.

وهكذا، قد يتخذ تأثير هذا التلوث صورة سم يجد طريقه الى غذاء الانسان عن طريق سلسلة غذائية معقدة او تفاعل دقيق مع مادة كيميائية اخرى مثل الاوزون الجوي.

د ـ التلوّث الفيزيائي

يشكل اختلالا في النظم الطبيعية اذ يشمل سلسلة واسعة من التأثيرات، مثل التلوث الحراري الذي يحدث عندما تفرغ محطات توليد الطاقة كميات كبيرة من المياه الساخنة كجزء من عملية التبريد، او تغرين المياه العذبة او مياه البحر مما قد يفتك بالكائنات الحية شأنه شأن النفايات السامة. وقد اثبتت الدراسات الاجتماعية للحياة في المدن الكبيرة ان الضوضاء هي من مشكلات البيئة الرئيسية وانها تؤثر كثيراً على تدهور صحة الانسان، وبالتالي،

على راحته. وهناك قبح البيئة المادية في المدن الكبيرة، فالحساسيات الجمالية البصرية تتوقف عن النمو بسبب قبح البيئة. وهكذا تؤثر البيئة، بطريقة اخرى، على نوعية الحياة.

يمكن ايضاً تقسيم الآثار الناجمة عن برامج انمائية سيئة التصميم الى نوعين رئيسيين، هما اثار انهاكية واخرى استنزافية. والاثار الانهاكية هي التي تتدخل بطريقة او باخرى في مستويات الانتاجية او تتعدى على راحة الاخرين الاجتماعية او العقلية او البدنية. ذلك ان البيئة هي ذات قدرة استيعابية وتجددية محدودة، فاذا غولي في استغلال الاجزاء المكونة لها، مثل الغلاف الجوي او البحار او الانهار او التربة او الغابات او الثروة الحيوانية البرية او غيرها من الموارد، وفي استغلال معالم البيئة المشيدة، تأثرت نوعية تلك الموارد تأثيراً سيئاً، وكذلك مصالح اولئك الذين يعتمدون على تلك الموارد، ومن بينهم اولئك الذين تسببوا في المشكلة. وفي بعض الحالات القصوى، يبلغ تلف البيئة حداً يزيد كثيراً من التأثير الضار للكوارث الطبيعية. فمثلاً، ازالة الاشجار من مناطق استجماع المطر، يوقف تدفق الينابيع ويعجّل بتآكل التربة ويؤدي بالتالي الى ترسيب الغرين في مجاري الانهر والى القضاء على قسم كبير من الحياة البحرية، تماماً كما حدث ويحدث في لبنان. ومن ثم، فان الآثار الانهاكية تؤدي الى انخفاض انتاجية الموارد، سواء نظرنا اليه من وجهة اقتصادية ضيقة ام من وجهة نظر اجتماعية عريضة، وتفضي بعد ذلك الى تدهور مستوى رفاهية الانسان.

وتحدث الآثار الاستنزافية عندما يؤدي نشاط ما الى التقليل من تواتر الموارد في المستقبل فالاستغلال غير الرشيد للموارد وتبريدها يعجّل باستنزافها، ومن ثم يضرّ بمصالح الاجيال المقبلة. ولعل ابادة الثروة الحرجية في لبنان، وافناء الغطاء العشبي، كذلك استهلاك الاراضي الزراعية والسهول الساحلية الخصبة بهدف انشاء المساكن والملاهي والمسابح توضح مدى الاستنزاف الخطير الذي يحصل لاهم موردين في طبيعة لبنان.

٢ ـ أهم مشاكل لبنان البيئية

فيما يلي بعض اهم المشكلات البيئية في لبنان، اوردها لعدة اسباب:

ـ شمولها الارض اللبنانية كافة.

ـ شمولها مختلف النشاطات المزاولة من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، وعلى مختلف الاصعدة، رسمية او خاصة، مثقفة او غادية، غنية او فقيرة.

ـ كونها منظورة ومحسوسة من قبل جميع اللبنانيين. فالكل ينزعج ويتذمر، والكل يشارك بقصد او بغير قصد في صنعها واستفحالها.

ـ الاضرار الكبرى التي تسببها، ان كان على صعيد الصحة النفسية والجسدية او على صعيد الاقتصاد وعلاقات الناس الاجتماعية.

أ ـ مشكلة القضاء على التربة الخصبة والغطاء النباتي

وتأتي في المقدمة لان التربة تعتبر من اهم الثروات الطبيعية عند الشعوب اينما وجدت، فهي تحمل الحياة النباتية التي تشكل القاعدة الغذائية الوحيدة بالنسبة للانسان والحيوان على حد سواء. وتكتسب التربة في لبنان اهمية خاصة وقصوى لضيق المساحة التي تحتلها ولان المعطيات الطبيعية والطرق القديمة في استغلال الارض التي ما تزال متبعة في الزراعة، والجشع التجاري والحاجة الى الارض في المدن قد قضت وما تزال تقضي على مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة بالانجراف وبالعمران الفوضوي وبالتلوّث.

يشكل انجراف التربة حالياً مرضاً من اهم الامراض التي تتعرض لها البيئة الطبيعية اللبنانية، اذ يصيبها في اهم واكرم واضعف ثروة فيها. كما ان نتائج الانجراف خطيرة جداً، اذ تبدأ بفقدان الاراضي الزراعية والغطاء

النباتي وتدني المحاصيل مروراً بالفيضانات (جرود جبيل وشمال البقاع من الامثلة القريبة) لتنتهي بتدمير اقتصاد بلد بكامله وجعله رهينة للدول المنتجة الاخرى (البلد المستقل هو المكتفي زراعياً من ارضه). ولقد ادرك الجدود خطر الانجراف فاقاموا الجلول لحماية التربة. غير اننا، حالياً، لم نعد نهتم بهذه المشكلة ولا نقوم بالتحريج ابداً مما ينذر باخطار كثيرة، رغم ان زيادة عدد السكان ينذر بازدياد الحاجة الى الاراضي الزراعية. والمطلوب ثورة خضراء تعيد للبنان وجهه الاخضر النضر والخصب.

اما العمران فيشكل ايضاً مشكلة لا تقل اهمية ابداً عن الانجراف بالنسبة للتربة. فهو يقضي عليها تحت الاسمنت والاسفلت، كما انه يقضي على الغطاء النباتي الضروري لحفظها ولتلطّف المناخ ولحاجات اقتصادية كثيرة وهامة، فبعض مدننا اصبحت وكأنها صحارى لا يلطف المناخ فيها اية مساحة خضراء تذكر، فلا يجد اللبنانيون امامهم، خصوصاً الاطفال، اي منتزه او ملعب. من هنا اهمية الاعتناء بالغطاء النباتي في الريف او في المدينة، اذ ان سياسة المردود الاقتصادي المادي المباشر للارض يجب ان تتغير. فارتفاع اسعار الاراضي المعدة للبناء يفيد قلة من الناس هم المتاجرون بها. اما بقاء الغابة فيساعد في نهضة مجمل الاقتصاد العام، وخصوصاً القطاع الزراعي، كما يعود بالنفع على مجمل سكان المدن. وتستطيع الدولة بعد تخطيط مجال المدينة فرض مناطق خضراء على المتمولين، لا سيما حول المجمعات السكنية الكبيرة. كما يفترض ان تعمد البلديات في المناطق الاخرى الى القيام بشراء مساحات واسعة من الغابات او من الاراضي العارية وتخصصها للغابات وتعتني بها عناية فائقة.

ب ـ تدمير الشاطىء

تعود اهمية الساحل اللبناني الى انه المنطقة الاكثر سكاناً وعمراناً ونشاطاً، وبالتالي، الاكثر تعرضاً في بيئته وسكانه للاضرار المختلفة من تلوث وتدمير وبشاعة، وللغزو من قبل الاسمنت والاسفلت في فوضى غريبة خالية من كل ذوق وجمال. لقد اصبح جلّ اهتمام اللبناني الاستفادة المادية الآنية دون انتباه او بالاحرى اكتراث بتخريب يحصل، وببشاعة تحل، وبثروة وطنية تهدر، بحيث ان اللبنانيين يعانون حالياً من عدم قدرتهم على التمتع بهذه العطية الطبيعية المجانية.

ج ـ مشكلة المياه

ان الشعور بوفرة المياه في لبنان هو شعور سائد عند معظم الناس، ويقتصر الشعور بالخوف من فقدانها على حدوث ازمة طارئة ما. اما في الحقيقة، فان الماء يصبح مادة اولية ثمينة كأي مادة اولية اخرى، واحياناً اهم. فالتلوث، من جهة، والتبذير، من جهة اخرى، بالاضافة الى الاستهلاك جعلت الحاجة الى هذا المورد وادارته امراً ضرورياً وهاماً، خصوصاً وان المناخ اللبناني، من حيث الامطار، يتميز بقلّته سواء على مدار السنة او على مدار عدة سنوات. ان ما اعطى الشعور بوفرة المياه في لبنان هو المياه الجوفية بحيث لقّب لبنان «خزان المياه» في المنطقة. ولقد ساهمت هذه المياه في تأسيس القرى حتى في اعالي الجبال. في الوقت الحاضر، بعدما زادت حاجتنا الى المياه في مختلف الميادين، بتنا مطالبين اكثر فأكثر بحمايتها من الهدر والاسراف والتلوّث.

واذا كانت المجارير هي مصدر التلوث الاهم بالنسبة الى هذه المياه، فهناك خطر اخر تزداد اهميته مع الايام، وهو التلوث الكيميائي عن طريق المبيدات التي تتسرب مباشرة مع مياه الري او الامطار الى الخزانات الجوفية، بالاضافة الى التلوث الناتج عن الاسمدة.

٣ ـ الموجبات لاي تصميم بيئي

يجب أن تدرك طبيعة واهمية وخطورة المشاكل المتعلقة بالمحافظة على البيئة والامن الاجتماعي في لبنان، وبالتالي، انعكاسات تلك المشاكل على جميع النواحي في المجتمع والدولة وارتباطها خصوصاً باي سياسة انمائية، تربوية، واقتصادية، يمكن ان يتصورها اي عهد يخطط للنهوض بلبنان الى مصاف الدول التي تعتمد العلم والمنطق

كقاعدة اساسية للانماء وللمحافظة على مقوماتها ولاغناء قدراتها في كل المجالات.

ان التحسس وتحمل المسؤولية في هذا الميدان هو خطوة اساسية خصوصا وانه الميدان الذي تعود لبنان الرسمي والشعبي ان يهمل معظم مشاكله رغم استفحالها، واذا ما عالج بعضها فبطريقة ظرفية آنية، تتحكم بها الشعارات والتقليد السطحي لاساليب وحلول تتم في دول اجنبية متطورة تختلف طبيعة معظم مشاكلها البيئية عن مشاكل لبنان، وان تشابهت من حيث العناوين، والشكل، والاضرار، بحيث اننا نستطيع الاعتبار بان لبنان يعاني من حيث المشاكل البيئية، ليس تقصيراً في معرفة اسبابها وجهلا للحلول المناسبة، وتقاعساً عن تنفيذ ما يتّخذ من تدابير في شأنها، (كما هي القاعدة في معظم الامور السياسية، والاقتصادية والانمائية)، بل ان ما يعانيه اللبناني في بيئته هو هذا الجهل الاساسي والسابق لكل هذا، وهو جهل وجود المشاكل البيئية نفسها واستفحالها. فمعظم اللبنانيين لا يمارسون العيش ضمن البيئة الطبيعية والبيئة الانسانية انطلاقاً من كونهما العاملين الحقيقيين الاولين لهم. بل هم في الواقع يمارسون عيش المشاكل البيئية نفسها، بمعنى ان العامل الحقيقي الاولي بالنسبة اليهم هو الاخطار والاضرار البيئية نفسها.

اذ نجد بالنسبة الى معظم اللبنانيين ان عدم وجود الاشجار هو الواقع الاساسي، «هو الطبيعي» وليس العكس، وذهاب التربة الى البحر وبروز الصخور عارية والقضاء على الزراعة هو حقيقة ازلية، وستبقى كذلك بالرغم مما فعله الجدود لمنع ذلك بالجلول وبالتحريج (لذا، لم يعد اللبناني يفعل شيئاً من هذا، انما اصبح يستورد كل شيء... حتى خل العنب ومربى التين)، وهذه الحقيقة يشهد لها التاريخ والتراث. فاسطورة ادونيس التي تتردد ببغائياً على لسان الجميع دون ادراك مغزاها (خصوصاً في الكتب المدرسية) هي ابلغ مثال على ذلك. باختصار، ان اللبناني يعمل بوطنه مثل ذلك المزارع الذي يريد ان يحصل يومياً على الحليب من بقرته دون ان يطعمها اي شيء في المقابل، لانه يعتقد ان البقرة وجدت لتعطي الحليب وكفى.

ان توجه اي حكم باتجاه جعل الحكم مسؤولية الجميع، وليس مؤسسات الدولة فقط هو الحل المنطقي والامثل. فالقواعد الشعبية ومؤسسات المجتمع لها دور ركيزي يجب ان تؤديه كاملا، اي في تفاعل مع المسؤولين ومؤسسات الدولة، وليس داخل دوائر ذاتية مغلقة. فالحكم يجب ان يطلب من المواطن الرقابة، وايصال الانتقاد والرأي البناء، ومد يد العون بتقديم التجربة والخبرة، والكفاءة الشخصية، والاستعداد لتحمل المسؤولية مع المسؤولين. واذا كانت حجة المواطن اللبناني في عدم المشاركة في الحياة العامة بمسؤولية ووعي وروح الانتماء هي في غياب الدولة وتقاعسها او تعديها هي نفسها على المواطنين، فان هذه الحجة تبطل عندما يتم تفعيل المؤسسات وتطهير الادارات وايجاد البنية العامة الصالحة في الدولة. بواسطة هذه البنية (وبواسطتها فقط) يمكن ان يتم وضع كل المشاكل في طريق الحل، وهذا يبدأ بشروع الدولة في اعداد نفسها لاستيعاب مسؤول للمواطنين: واجباتهم، امكاناتهم، حلولهم قبل حقوقهم، ضعفهم ومشاكلهم. حتى الان، لم يفكر اي عهد بمطالبة الناس بتأدية دورهم هكذا. لقد كانت المطالبة تقتصر على دعم شعبي واسع للعهد يؤمن للحكم حرية كبيرة في الحركة. لكن، لم يحصل في اي عهد من العهود ان استطاعت الدولة تحقيق وعودها، والسبب واضح وبسيط، وهو عجز الدولة بنيوياً عن ذلك، لان المجتمع خارجها ولان الدولة هي نصوص وموظفون واجهزة...

فتكاد الامور التي يجب ان ينصب اهتمام الدولة عليها بشكل اساسي، فوري ومباشر، تشمل كل نواحي الحياة في الوطن. فمشاكل الارض والمجتمع والدولة الصعبة كثيرة ومترابطة، ولا يمكن فصلها عن بعضها بعضاً. فالمشاكل البيئية تدخل في صلب المشاكل الاخرى وهي اهمها، وهي تخضع ايضاً مثلها مثل هذه المشاكل لمنهجية عامة واحدة، لانها تشكل كلها بمجموع حلقاتها شبكة معقدة تحكمها حبكة من القوانين والعلاقات المتفاعلة، فتلف بحبائلها الفكر والاشخاص والمؤسسات بحيث اصبح حلها مستعصياً على اي سياسة عرفها لبنان منذ اكثر من نصف قرن حتى اليوم، اما حل هذه العقد فيتطلب سياسة شاملة متكاملة. فالسياسات السابقة تميزت باهمال

المشاكل وبزيادتها، اما بالتدابير الجزئية التي تعالج مشكلة ما بمعزل عن المشاكل الاخرى المرتبطة بها، واما بالعقم التام لجهة وجود خطط شاملة لجميع مرافق الحياة في الوطن،وبالتالي، غياب مفهوم التوقع والتخطيط المستقبلي لمواجهة ما يمكن ان يطرأ من مصاعب. فلا الازمات المزمنة حلت، ولا جرى الاستعداد للمشاكل الناشئة او وضع تصور لحل ما يستدرك المصاعب الطارئة.فاتصلت حلقات الصعوبة فيما بينها، وتداخلت المشاكل اكثر فاكثر واستفحلت حتى تجاوز بعضها حدود الكارثة (اليس كارثة ان يفقد لبنان اكثر من سبعين في المئة من احراجه المتبقية في عشر سنوات، اليس كارثة ان يكون معظم مأكل اللبنانيين مستورداً؟). وامام العجز عن الاصلاح الجذري الشامل والمتكامل، انصرف المسؤولون الى ادارة لا مؤسسات الدولة والمجتمع والموارد الطبيعية والبشرية والمقومات الوطنية التي يتمتع بها لبنان، بل الى ادارة شبكة المشاكل المتنافية عدداً وقوة وصعوبة، دون ان يستطيع اي عهد فك اي عقدة مهما كانت صغيرة في هذه الشبكة، بل بالعكس، فكثيراً ما كانت تنعكس تلك السياسات الناقصة والتدابير الجزئية مشاكل جديدة او استفحالا في المشاكل نفسها وازدياداً في صعوبتها.

٤ ـ التنمية البيئية

يرجع الاعتقاد الى ان المصالح البيئية لا تتفق واهداف التنمية الى جهل عميق وعدم تفهم للمشكلة، اذ يعتقد بان الاهتمام بحماية البيئة وتحسينها وتخصيص الموارد لهذا الغرض سوف يقيد استمرار التنمية الاقتصادية. كما ينظر الى حماية البيئة على ضوء التكاليف الاضافية للمعدات اللازمة لتخفيف حدة التلوث والى ان الموارد اللازمة لذلك يمكن ان تستعمل في اغراض التنمية الصناعية والزراعية والبنية الاساسية التي تعتبر اكثر الحاحاً.

لكن المفاهيم والمسائل المتعلقة بالعلاقة بين البيئة والتنمية يجب ان تكون اكثر وضوحاً. اذ من المعترف به علمياً ان البلاد ذات التجارب المختلفة في التنمية الاقتصادية قد تضع اولويات خاصة مختلفة داخل النطاق الشامل لحماية البيئة وتحسينها، اذ يتسع عندها تفسير مصطلح «البيئة»، بحق، ليشمل مشكلات ذات اهمية حيوية. واصبح ينظر في المشاكل البيئية على نحو مطرد في اطار اسبابها الاجتماعية والاقتصادية الاساسية. وهذا يعني ان ايجاد حلول دائمة لها لن يتأتى فقط عن طريق تكنولوجيات جديدة او تنظيمات تشريعية او تعديلات في البنية الادارية او تجديدات في المالية العامة، ولكن ايضاً عن طريق مناهج عمل شاملة لاحداث الاصلاحات المناسبة واشاعة الانضباط في انماط التنمية وفي اساليب حياة الناس.

وبالتوازي مع التغييرات في التفكير بشأن البيئة، يجب ان يتعرض مفهوم التنمية ذاته للتغيير. اذ على «التنمية» ان تبتعد عن تركيزها الضيق السابق على نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (GNP) ، لتتخذ معنى اكثر شمولا وواقعية يهدف من جملة ما يهدف الى التحسين المستمر لنوعية الحياة، والقضاء على الفقر، ومشاركة الجميع العادلة في مكاسب التنمية، والعدالة الاجتماعية بعامة.

مما سبق، نجد انه لا توجد هناك معضلة الاختيار بين التنمية والبيئة، فتلك معضلة زائفة لان الاختيار ليس بين البيئة والتنمية ابداً، لكنه بين بدائل ممكنة في مجال التنمية تختلف في نتائجها على البيئة. والمهم هو ان نحاول التعرف على تلك البدائل في الاستهلاك والانتاج والتكنولوجيا وانماط استغلال الارض وتصميم المصانع وتخطيطها، وفي تطوير البنى الاساسية وتنمية القرى، وان نستخدم منها ما يؤدي الى تحسن في نوعية حياة سكانها على اسس بيئية سليمة.

فتداركا للكوارث البيئية التي ستصيبنا حتماً يجب ان يساهم التكامل النظري لشؤون البيئة والتنمية وقضاياهما في تحديد الافكار المتعلقة بالسياسة الوطنية في مجال التنمية، ويمكن القول، ان من المقدمات الرئيسية لهذا التفكير تحسن دائم في نوعية الحياة للجميع، واشباع احتياجات الانسان الاساسية، وتحسين انتاجية الفقراء، وتبني طرق سليمة من الناحية البيئية وتكنولوجيات مناسبة، والانضباط في اساليب الحياة وانماط

الاستهلاك للتقليل الى اقصى حد من الضرر المترتب على مقومات بلدنا.

يتطلب تنفيذ هذه الاهداف الطموحة مبادرات وطنية جديدة وجزئية تؤدي، من بين ما تؤدي اليه، الى تشجيع انماط تنموية واساليب حياتية بديلة وسليمة من الناحية البيئية. ومثل هذه المبادرات لن تزهر ما لم يكن هناك التزام سياسي عميق من جانب الدولة بمراعاة ذوي الدخل المحدود، من جهة، واحتياجات الاجيال المقبلة، من جهة اخرى.

وبالتالي، ينبغي ان يعتمد العلم والمنطق في تخطيط الانتاج والاستثمارات والاعتبارات المتصلة باثارها التوزيعية، ومساهمتها في رفع دخل الفرد وفي تحسين نوعية البيئة بجميع اشكالها. واذا اتيح لمثل هذه التغييرات في تخطيط التنمية ان تطبق بالفعل، فمن الضروري ترويج منتجات وتكنولوجيات تتسم بانخفاض الضرر وصون الموارد وتوفير الطاقة وزيادة فرص العمل. كما سيكون من الضروري ايجاد وتشجيع تقنيات التحليل المنهجي للاثر البيئي لمشروعات التنمية عند تقدير منافعها وتكاليفها.

لذلك تدعو الضرورة الى التأثير على المواقف والقيم الشعبية لتعزيز تفضيل الناس للحياة في وفاق مع الطبيعة وفي تعاطف مع ندائها، وقد يستلزم الامر في حالات كثيرة اجراء بعض الاصلاحات المؤسسية والادارية المناسبة، مثل تلك التي تتعلق بنظم حيازة الاراضي والتصرف بها.

ولا يمكن تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق باتخاذ بدائل سليمة من الناحية البيئية في عملية التنمية، ما لم يدمج البعد البيئي فعلا في عمليات التفكير واتخاذ القرارات على مختلف مستويات نشاطات الانسان. وهذه، بلا شك، مهمة معقدة وجريئة تتطلب التزاما وجهدا متواصلين.

ويعتبر نشر المعلومات والمساعدة الفنية والتربية البيئية من الادوات الرئيسية التي تساعد على تحقيق ادارة نشاطات الانسان مع التزام الحرص البيئي، اي باختصار «الادارة البيئية» في كل مكان. فنشر المعلومات عن حالة الانتاج، وكذلك المعلومات الخاصة ببدائل التنمية السليمة بيئيا، بما في ذلك البدائل التكنولوجية، هي من المتطلبات الاساسية لاحداث التغييرات المناسبة في مواقف الناس وافضلياتهم واساليب حياتهم.

ويمكن ان يؤدي ادخال التربية البيئية في المجرى العام للتربية الى النهوض المستمر بالوعي البيئي عند الاجيال الشابة، كما ان التدريب الخاص يسهل مهام العاملين بالتقدير البيئي والادارة البيئية. وكلما ازدادت فعالية نشر المعلومات والتربية عامة، كلما كان من المحتمل التوصل تلقائيا، عن طريق المشاركة الشعبية، الى حلول مثلى تحقق تنمية مرضية اجتماعيا وحريصة بيئيا.

وينبغي للتربية البيئية ان تنظر الى البيئة بشقيها: الطبيعية، وتلك التي من صنع الانسان، بجوانبها الايكولوجية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والتشريعية والثقافية والجمالية. كما ينبغي ان تكون عملية مستمرة مدى الحياة، في المدرسة وخارجها، كما يجب ان تكون ذات نهج يجمع بين فروع العلم المختلفة، مؤكدة على المشاركة الايجابية في اتقاء المشكلات البيئية وفي حلها.

ومن المستحسن ان تدعم المعونة الفنية النشاطات البيئية على الصعيد الوطني، بينما يمكن، عن طريق التشريعات البيئية، وضع بعض قواعد السلوك للافراد والمؤسسات، وفرض عقوبات على من يخالفونها. كما تتطلب الادارة البيئية الفعالة توافر الادوات والمناهج المناسبة لتقييم الجانب البيئي وتضمينه بانتظام في جميع مستويات اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات والبرامج والمشروعات.

وتدعو الحاجة لان تصبح الادارة البيئية منظمة وفعالة حقا، لا الى مبادرات جديدة في التخطيط التربوي والى تعزيز الروابط بين مختلف فروع العلم النظامية فحسب، وانما ايضا الى احداث التغييرات المناسبة في ادراك

الناس ومواقفهم. ويستدعي هذا، من ناحية، تطوير المعارف المتصلة بهذا الموضوع ونشرها، وتثقيف الاطر المسؤولة عن الادارة واتخاذ القرارات لكي تصبح اوسع ادراكاً وتفهماً لحال الانسان، وتكتسب النظرة الجامعة لعدة فروع علمية. وتترتب على الحاجة الى تحقيق مثل هذه التغييرات اثار هامة بالنسبة للتخطيط وصياغة السياسات في مجال التربية.

وايا كانت طريقة مواجهة مشكلات البيئة، فانه لا يمكن اتّقاؤها ولا حلها بتلمّس حلول ذات طابع تكنولوجي محض. صحيح ان الكفاءات التكنولوجية ذات اهمية اساسية، ولكن الامر يقتضي ايضاً، وعلى الاخص، التصدي للعوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية التي يعزى اليها نشوء هذه المشكلات. فالمخططات الاجتماعية ـ الاقتصادية لها تأثير حاسم في حماية وتنمية البيئة الطبيعية والاجتماعية.

٥ ـ مبادىء التخطيط الانمائي

ومن شأن البؤس وعدم اشباع حاجات الانسان ان يدفعاه ربما، تأميناً لبقائه، الى تصرفات يائسة الى درجة يمكنه معها الحاق الضرر الى الابد بالبيئة الطبيعية التي يعيش فيها. فاستنفاد العناصر الغذائية الموجودة في الارض بالرعي المفرط، والتدمير المنهجي للموارد الحرجية بسبب الحاجة الى الوقود، هما من الامثلة على الاضرار التي يتسبب الفقر والجهل في الحاقها بالبيئة. يمكن، من ناحية اخرى، ان يؤدي تدهور البيئة الطبيعية، الى الفقر او الى زيادة حدته. ومن ثم، فان العلاقة بين الفقر وتدهور البيئة الطبيعية علاقة ذات اتجاهين، لهذا يجب تدارك اثارها في الوقت المناسب باتخاذ التدابير الاحتياطية الملائمة.

بعد ما تقدم، نلتمس العمل على تحقيق مبادىء عامة، لا بد من تطبيقها على نحو سليم انطلاقاً من أسس انسانية وبيئية واقتصادية تتمحور في المحافظة على مقومات لبنان الطبيعية وموارده الأساسية. فالتطور العلمي في اواخر القرن العشرين قد وصل الى مراحل متقدمة في حقلي التنمية والاستفادة من الموارد الطبيعية، مما يستدعي حماية التراب، والمياه، والغابات، والحياة البرية بجميع اشكالها من اجل اهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية حيوية. والمبادىء العامة التي نحن بصددها نوردها كما يلي:

أ ـ كما ان لكل لبناني حق أساسي في الحرية والعدل والمساواة، وكما له الحق في أفضل الشروط الحياتية في بيئة سليمة تؤمن اسباب العيش الكريم والملائم والصحي، على اللبناني تحمل مسؤولياته للمحافظة على بيئته وتحسينها لمصلحة اجياله الحاضرة ومصلحة اجيال الغد.

ب ـ ان الموارد الطبيعية في لبنان من ارض وهواء وماء وحيوان ونبات، وخصوصاً مواقعه الطبيعية الفريدة والخاصة به، هي ملك لجميع اللبنانيين السالفين، الموجودين والآتين. لذلك، لا يحق لاي فرد او جماعة اتلافها، جزئياً او كلياً او حتى الاساءة اليها. من هذا المنطلق، يتحتم وضع مخطط علمي ينفذ عملياً من اجل المحافظة على ما تبقى من هذه الموارد وتحسين ما يمكن استدراكه منها.

ج ـ ان للانسان اللبناني مسؤولية خاصة للحفاظ على الحياة البرية التي تتهددها. ثمة عوامل كثيرة جداً ستؤدي ولا شك الى انقراض هذا التراث الذي بدونه سيفقد اللبناني اهم مقوّمات طبيعته. لذلك وجب على الفعاليات اللبنانية ان تأخذ جدياً في الاعتبار امر المحافظة على الطبيعة وحماية المقوّمات البيئية والحياة البرية عند التخطيط للانماء الاقتصادي والتجاري والصناعي والزراعي.

د ـ ان رمي النفايات السامة والمواد الضارة التي تتكثف في الهواء وعلى الارض وفي المياه بشكل لا تستطيع معه البيئة تحمله او تصريفه او تفكيكه يجب ان يتوقف فوراً، لكي نتجنب احداث الضرر الدائم في البيئة بحيث يصبح ثمن الاهمال باهظاً حين لا يعود العلاج ذا جدوى. لهذا يتحتم على اللبناني صرف المجهود القليل والجزء البسيط من ربحه المادي في سبيل اعتماد الوسائل العلمية والتقنيات الحديثة التي تؤمن الحماية اللازمة للبيئة.

هـ ـ يجب اعتماد سياسة بيئية حكيمة لا تتعارض مع النمو الطبيعي لجميع المرافق الحيوية في لبنان بل تساعد على الوصول الى شروط حياتية افضل للجميع.

لهذا، على اللبناني الاخذ بتدابير معقولة ومنطقية بتبنيه اساليب متساوية ومتكاملة للتخطيط الانمائي، بحيث يتأكد له تطابق وانسجام خطط التنمية هذه مع الحاجة الى حماية وتحسين الطبيعة التي تقود الى بيئة افضل.

فالتخطيط المنطقي هو الاداة الضرورية لمنع اي تعارض بين الحاجة الطبيعية الى التنمية وبين الحاجة الملحة الى حماية وتحسين وضع البيئة.

و ـ ان التقدم العلمي والتقني، بالاضافة الى مساهمته في الانماء الاقتصادي والاجتماعي يجب ان يسخَّر لمعرفة وتجنب ومراقبة الاخطار على البيئة وايجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية من اجل راحة الانسان. من هنا، ضرورة تشجيع ومساعدة مشاريع البحث العلمي التي تظهر جمال ومنافع طبيعة لبنان ومواردها، والتي تقوم بدراسة وتقييم الملوثات وكيفية التخلص منها ومن آثارها.

ز ـ ان تثقيف جميع اللبنانيين، وخصوصاً الاجيال الصاعدة منهم، بشأن الامور البيئية وعلاقة الانسان بالعالم الحي المحيط به هو امر ضروري جداً لتوسيع الافاق وللوصول الى رأي سليم وسلوك مسؤول من قبل الافراد والجماعات والمؤسسات على السواء. لهذا، يجب وضع وسائل الاعلام كافة امام مسؤولياتها التثقيفية وتسخيرها لابراز اهمية الطبيعة والبيئة بالنسبة للانسان، واظهار الحاجة الى حمايتها وتحسينها والتصادق معها من اجل حياة افضل في لبنان افضل. ذلك ان التربية تدخل في صميم عمليات التنمية جميعها. فالتربية المدنية وسيلة للوصول الى تنمية بيئية متوازنة نظراً لان المواطنين جميعاً يتأثرون بعوامل البيئة واخطارها، وان عليهم جميعاً اتخاذ قرارات من شأنها ان تؤثر على ما يحيط بهم مباشرة، مما يحتّم اعتماد التربية البيئية كعملية مستمرة مدى الحياة، تطال جميع قطاعات السكان مستهدفة اكتساب المعارف حول اهمية البيئة وتحسينها بما هو اصلح للمجتمع ولرفاهة الانسان اللبناني.

المراجع:

(١) Ricklefs, Robert. 1982 Chiron Press. **Ecology**

(٢) Odum, Eugene, 1983 Holt Saunders **Basic Ecology**

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ١٩٧٤. القاهرة ـ **التلوث.**

(٤) Sweedish Royal Academy of Science 1979 **Ambio VI,** 6.

(٥) Turk et al., 1974. Saunders, **Environmental Science**

(٦) جمعية اصدقاء الطبيعة ١٩٧٩. بيروت، المبادىء العامة للحفاظ على البيئة.

مركز صيانة وقطع تبديل لمحركات
الديزل والكمبرسورات والهيدروليك

Service Center and Spare parts
for Diesel engines
air Compressors and Hidraulics

طانيوس وشركاه
TANIOS & CO.
1913

NOTE

The Center is equipped with a Special
Room to Service the all Types of
Fuel injection pumps and injectors

ملاحظة:
المركز مجهز بغرفة خاصة لصيانة
كافة طلمبات ومخاخات المازوت

Rahal Center - Dora Boulevard
tel: 895636 - 884372 P.O.BOX 5922 Beirut
telex: Tanios 43929LE

مركز رحال - كورنيش الدورة
ت: ٨٩٥٦٣٦-٨٨٤٣٧٢ ص.ب: ٥٩٢٢ بيروت
تلكس: ٤٣٩٢٩ طانيوس LE

LA FRANGE

Pierre Mourad

— Tissus d'ameublement - Rideaux

— Passementeries

Zalka - Amaret Chalhoub - Tél. 893527 895733
B. P. 60030 Jal-el-Dib

التطور وأثره
في أدب
امين الريحاني وجبران خليل جبران

بقلم الدكتور متري سليم بولس *

كان للبنانيين الفضل الأول في ادخال نظرية التطور الى البلاد العربية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكان رائدهم في ذلك الطبيب اللبناني شبلي شميل الذي اتسمت أبحاثه التطورية بالطابع العلمي والفكري والاجتماعي.

وأوسع الصحافي اللبناني يعقوب صروف في مجلته «المقتطف» للأبحاث التطورية، فنشر فيها مقالات كثيرة شرحت نظرية التطور وبسّطتها لتكون في متناول قراء مجلته.

وطبق جرجي زيدان، صاحب مجلة «الهلال»، مبادىء التطور في دراسته الأدب العربي والتمدن الاسلامي بعامة، وفي أبحاثه في اللغة العربية بخاصة.

وانطلق الأدباء اللبنانيون يعتمدون هذه النظرية في نطاق الأدب، ومنهم رائد الأدب المهجري أمين الريحاني، ورئيس الرابطة القلمية جبران خليل جبران، وأمين سرها ميخائيل نعيمة، والأديبة مي زيادة وغيرهم.

ودعوة الريحاني وجبران، موضوع هذه المقالة، الى التجديد، هي في الكثير من ملامحها نتيجة لاعتناقهما مبادىء التطور، وهذا ما سوف نتبينه بالنظر في عدد محدد من القضايا التي عالجاها، لأن الاحاطة بكل ما يتعلق في أدبهما بنظرية التطور يقتضي أبحاثاً مستفيضة، اذ قلما يخلو كتاب من كتبهما من أثر لهذه النظرية.

والريحاني سبق جبران الى الاخذ بنظرية التطور ولذا ستعالج مواقفه اولا، لنلجأ ثانياً الى اظهار اثر التطور في المعتقد الجبراني.

اولا: الريحاني ونظرية التطور.

عالج الريحاني من منظور تطوري العلاقة بين الروح والعقل والجسد (١)، وقضية خلق الكون (٢)، واصل الانسان (٣)، واثر البيئة فيه (٤). وأعمل رأيه في تطور النظم السياسية (٥)، وعلاقة التطور بالتقدم (٦). وأبدى موقفه من تنازع البقاء (٧)، وسنعالج هذه القضايا توالياً.

١ ـ التطور والعلاقة بين الروح والعقل والجسد:

تطورية الريحاني روحية مؤمنة، مع انه يأخذ ببعض آراء التطوريين الماديين. وقد جعل همه، في رسالته الادبية اقامة التعادل والتوازن بين الروح وايمان الانسان بخالق الكون، والعقل الذي يمكّن الانسان من اكتشاف قوانين

---

* دكتور دولة في الآداب، استاذ في جامعة القديس يوسف. استاذ محاضر في الجامعة الأميركية في بيروت.

المحسوسات وتمييز صحيح الافكار من خاطئها، والجسد وحاجاته المادية. ولذا رفض الريحاني المادية الصرف لأنها تُخلّ بالمثلث الروحي ـ العقلي ـ الجسدي الذي أقام عليه نظرته التطورية الى الكون والانسان والمجتمع، فخاطب الماديين الملحدين بلسان المسيح قائلا: «... أين ذهبتم بالحياة الأخرى أيها العلماء؟ وكيف فاتكم أن النفس خالدة وأن بعد الموت حياة أسمى وأبقى؟ اجعلوا أُس تعليمكم حقيقة الثواب والعقاب فنسير معاً في طريق واحدة ونبذل ما بوسعنا لتخفيف أثقال الحياة على الانسان»(١).

ويبقى جانبان من المثلث الروحي ـ العقلي ـ الجسدي، الذي آمن به الريحاني، وهما العقل والروح، فما علاقة احدهما بالاخر؟ وما مرتبته؟

ان العقل والروح متلازمان في عقيدة الريحاني، فثمة علماء ـ مفكرون يؤمنون بالعقل والروح معا، وهؤلاء «...ساووا بين تقوى الله وحب الانسان... بين الايمان والعلم»، وقد خاطبهم الريحاني بلسان المسيح قائلا: «انتم اتباعي المخلصون، انتم انصاري الحقيقيون»(٢).

ولكن علاقة العلم بالايمان تثير اشكالية ترجع الى التناقض، احياناً، بين القوانين العلمية والمبادىء العقلية من جهة، وتعاليم الكتب الدينية واللاهوتية من جهة ثانية، وقد تطرق الريحاني الى هذه الاشكالية حين عالج قضية خلق الكون.

٢ ـ التطور وقضية خلق الكون:

يغلب الريحاني القوانين العلمية والمبادىء العقلية على تعاليم الكتب الدينية واللاهوتية كلما وقع تناقض بينهما، فهو يؤمن بان التكوين عمل الهي ولكنه لا يأخذ بما ورد في سفر التكوين عن خلق الله للكون، وهذا ما اشار اليه بقوله: «لما خرج العلماء الماديون على ما جاء في سفر التكوين حمل علماء اللاهوت توراتهم وولوا مدبرين. ولما اكتشف علماء الجيولوجيا اكتشافاتهم اسرع فلاسفة الكنيسة الى تنقيح اعتقاداتهم. ولما قال اولئك ان الارض لا تكوّن في سبعة أيام أجاب هؤلاء قائلين: «وما أدراكم أن اليوم بعرف موسى لم يكن كناية عن ألف عام. وهكذا تنازع الفريقان فأفسد العلماء قول موسى من حيث تكوين الأرض. وقام بعدئذ داروين فأفسد ما قيل من حيث تكوين الانسان»(٣).

ان الريحاني يؤمن بالله خالقاً للكون، ولكن ايمانه بالتطور جعله لا يقتنع بكل ما جاء في سفر التكوين عن كيفية التكوين، وبذلك لا يطول شك الريحاني وجود الخالق بل طريقة الخلق القائلة انه تم دفعة واحدة، وهذا ما عارضه العلماء الذين ارتأوا ان الكون ترقى عبر الزمن بعد خلقه، «... ولا ينفي هذا الترقي كون الله عز وجل قد دبره وراقب نظامه الثابت وكان له فيه معرفة شأنه في كافة الأشياء»(٤).

واذا عدنا الى كتاب الريحاني «قلب لبنان» وقعنا فيه على مواقف له من الطبيعة اللبنانية تثبت اخذه بآراء علماء الجيولوجيا التطوريين. حقاً، ان كتاب «قلب لبنان» ينتمي الى فن ادبي هو فن الرحلة بما يعتمده من سرد وتصوير مشاهد طبيعية واحوال اجتماعية ونماذج بشرية، غير ان الكثير من مواقف الريحاني لا يدرك فعلا الا بالاستناد الى خلفيته التطورية القائلة ان التكوين لم يكتمل مرة واحدة.

وبيان ذلك نجده في رحلة الريحاني الى بلدة العاقورة في صرود جبيل، اذ يقف امام هرم مدرج عند مدخل البلدة

---

(١) أمين الريحاني، الريحانيات، الجزء الأول، الطبعة العاشرة، بيروت، دار الجيل ١٩٨٧، الصفحة ١٤٦.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة ١٤٧.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة ١٧٤.

(٤) امين الريحاني، المحالفة الثلاثية في المملكة الحيوانية، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الريحاني، ١٩٧٢، الصفحة ٨٨.

سائلا: «... ما عمر هذا الهرم ـ هذا الجبل ـ هذه الارض ـ هذا الكون ما عمره وما منشأه؟»(٥)، ثم يجيب عن اسئلته المطروحة، فيستعرض مراحل تطور الصخور مذ كانت سواخا ملتهبا فتبخر، ثم برد وتجمد، ويذكر ان اقدم الصخور يرجع تاريخ تجمدها الى ١٧٥٠ مليون سنة، «... وقد بان لعلماء الفلك من اكتشافاتهم الحديثة للسدم ان عمر الشمس وكذلك الكون التي هي احدى شموسه، يتجاوز الف مليون سنة»(٦).

وتسبق هذه الوقائع العملية مقاطع وصفية، او شعرية، من مثل قوله: «هذه الجبال جبال العاقورة... تستوقفك ايا كنت، فلاحا او عالما او قائدا للجنود. وتستهويك، وتجنح الفكر فيك، ان كنت من الادباء الذين يحسنون مزج العلم والشعر»(٧). وتلي الوقائع العلمية نفثات وجدانية كقوله: «... ايتها الجبال المتحدرة من الازل، المتجلببة بالخلود... ايتها الجبال التي وقف الماضي في كل ادواره امامها... ايتها الاهرام المدرجة، المدفونة في احشائك اجيال من الاحياء البحرية والبرية، المشيدة طبقاتك بعضها فوق بعض في الازمنة التي كان الانسان فيها سرا في قلب الكائنات...»(٨).

وهذه اللوحات الوصفية والنفحات الشعرية هي التي شغلت الباحثين في ادب الريحاني عن الحقائق العلمية الموضوعية التي ارسى عليها وصفه وشعره. ان الريحاني يمزج الادب بالعلم في كتاباته، وعلمه مستمد، في هذا الصدد، من نظرية التطور. اما غايته فاحلال التفسير العلمي للكون محل التفسير الديني، وهذا هو شأنه بالنسبة الى اصل الانسان.

٣ ـ التطور واصل الانسان:

ينم كثير من آراء الريحاني على تأثره بنظرية داروين التي تنسب الانسان الى فصيل من الحيوان ارتقى، وهذا ما اشار اليه الريحاني بلسان الثعلب، رمز العلم، اذ قال: «... ان الراسخين في علم الحيوان يقولون اننا كلنا من سليلة واحدة تفرعت وتشعبت بالتدريج... واننا كلنا ناشئون من البيضة التي فيها مبدأ الحياة ودلائل هذا النشوء تظهر في اجسامنا متى قابلناها مع بقية الحيوانات...»(٩).

ورأي الريحاني هذا مستمد من مبدا التحول الخاص بارتقاء الكائنات المتعضية، ومفاده ان الحياة ظهرت اولا على الارض في شكل خلية بسيطة «... تشكلت وتطورت على مر الازمنة البعيدة الى مراتب وفصائل من الكائنات معقدة التركيب»(١٠). أما تطورها فيرجع الى أثر البيئة فيها وما انطوى عليه كيانها من قوى، وبذلك «... يكون كل نوع من الأحياء متطورا من نوع سابق له في الوجود...»(١١).

والحياة، وفق علم التقسيم التحولي، تدرجت من المادة الهلامية، الى الكائنات اللافقارية، الى الكائنات الفقارية الثديية، والانسان اعلاها مرتبة(١٢).

وهذه الوقائع العلمية نجدها واضحة في كتاب «قلب لبنان»، اذ فيه يقول الريحاني: «... ان هناك رواسي...

---

(٥) امين الريحاني، قلب لبنان، الطبعة الرابعة، بيروت، مؤسسة الريحاني، ١٩٧٠، الصفحة ٣٠٠.

(٦) المصدر نفسه، الصفحة ٣٠١.

(٧) المصدر نفسه، الصفحة ٢٩٩.

(٨) المصدر نفسه، الصفحة ٣٠١ وما يليها.

(٩) امين الريحاني، المحالفة الثلاثية في المملكة الحيوانية، الصفحة ٨٧.

(١٠) انور عبد العليم، قصة التطور، القاهرة، دار القلم ـ مكتبة النهضة، الصفحة ٤٣.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٥٦.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤٠ وما يليها.

شهدت في قدمها كل مراحل التطور البيولوجي والانساني، من الهلامية، الى الفقارية، الى ذوات الثدي، الى ذلك الواقف على رجليه...»(١٣).

ويعود الريحاني ثانية الى الموضوع نفسه بقدر اكبر من التفصيل، فيحدد تدرج الكائنات الحية بقوله: «... من العهد السواخي الملتهب الى عهد الاحياء الهلامية... ومن الهلاميات الى العقارب البحرية... ومن العقارب البحرية الى الحيوان البرمائي الاول... الى عهد الثدييات والكلأ والغابات...»(١٤).

والريحاني، على الرغم من قوله: «اني ممن يعتقدون بالنشوء والارتقاء واني لاؤيده بما اعرفه وبما اجهله من لوح هذا الوجود، من الحياة والاكوان»(١٥)، واعتباره ان في اعتراف الانسان بوضاعته وطموحه في الوقت نفسه الى التشبه بالله ليكون صورة له «... ايذاناً بنظرية النشوء والارتقاء، لا بل ضمانة الهية على صحتها...»، وان الفلسفة وعلم الحياة لن يوافقا «... على تأليه الانسان ما لم يحمل على صدره شارة ترمز الى ذيله او ذنبه...»(١٦)، ان الريحاني، على الرغم من كل ذلك، لم يغفل الثغرات في نظرية داروين التحولية، واولاها كيفية نشوء الحياة من المادة غير الحية، فهذه النظرية «... تنسب اصل... الحياة البشرية ضمناً لا تصريحاً الى التولد العفوي والتكوين الذاتي...»، وهذا افتراض لا يقوم عليه اي دليل تجريبي يؤكد صحته، والثانية ان داروين «... صرف معظم حياته الطويلة ليسر الينا اخيراً باننا قردة مترقية...»، علماً بأن نظريته «... لا تبرهن على شيء برهاناً حسياً فلا واضعها ولا احد من غلاتها استطاع ان يرينا كيف يترقى الانسان من حيوان...»(١٧).

وازاء هذا الغموض الذي يكتنف اصل الانسان يدعو الريحاني الى تطوير الحاضر والمستقبل المتاح بالنشاط والعمل ضمن البيئة والمجتمع.

٤ ـ التطور والبيئة:

يسلم الريحاني بتأثير البيئة الطبيعية في تطور الانسان، وبذلك يجاري المبدأ التطوري القائل ان الكائنات تكتسب بالتدريج الصفات التي تناسب بيئاتها، وتمكنها من مقاومة ظروفها القاسية كي لا تنقرض فتحتفظ بقدرتها على البقاء والتناسل لتأمين استمرارية أنواعها.

وابرز الريحاني اثر طبيعة الجبل في تكوين سكان بعض المناطق العالية من لبنان، فقال: «ان للبيئة الطبيعية، كما للبيئة الاجتماعية، مفعولها في نشوء الانسان وتكون طبائعه. والبيئة الطبيعية في هذه الاعالي الجبلية... تضخم العظم وتحمّي الدم، وتشد العصب في ابنائها...»، والعوامل الطبيعية القاسية تربي في من يتعرضون لاخطارها «... قوى خاصة للدفاع عن النفس والحمى، فتولد فيهم الشدة والجلادة والاستبسال، اي العناصر المادية للبطولة...»(١٨).

وبالاضافة الى العوامل الطبيعية يلحظ الريحاني عوامل اخرى اجتماعية ودينية واقتصادية وسياسية تؤثر في الانسان.

---

(١٣) امين الريحاني، قلب لبنان، الصفحة ٢٩٩.

(١٤) امين الريحاني، المصدر نفسه، الصفحة ٣٠١.

(١٥) امين الريحاني، الريحانيات، الجزء الاول، الصفحة ١٥٨.

(١٦) امين الريحاني، كتاب خالد، ترجمة أسعد رزوق، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦، الصفحة ٦٩.

(١٧) امين الريحاني، الريحانيات، الجزء الاول، الصفحة ١٧٦.

(١٨) امين الريحاني، قلب لبنان، الصفحة ٢٩٢ وما يليها.

٥ ـ التطور والنظم السياسية:

بحث الريحاني في النظم السياسية استناداً الى نظرية التطور، فرأى ان الحكومات كانت «... في بادىء امرها واهنة البناء فاسدة التركيب فاصبحت بحسب ناموس النشوء والارتقاء تتقدم وتتحسن شيئاً فشيئاً وصارت تنقلب من حال الى حال حتى بلغت الديموكراتية ما انتهت اليه الحكومات من الترقي»(١٩).

وعرض لانماط من الحكم هي: الملكي، والاميري، والمختلط، والمزدوج، والديموقراطي. ورفض الحكم الملكي لان من يتولاه فرد يدعي لنفسه وذريته حقاً الهياً في الملك، ولم يقبل بحكم الامراء لانه محصور «في رجال قلائل من عائلات الاشراف»(٢٠)، واشار الى الحكم المختلط الجامع بين الملكية اذ على رأسه ملك، والاميرية اذ فيه مجلس اعيان من الاشراف، والديموقراطية لان فيه مجلس نواب ينتخبهم الشعب. وتطرق الى الحكومة المزدوجة او المثلثة التي يتولى امرها رجلان او ثلاثة، وآثر الديموقراطية على نظم الحكم جميعها لانها اعلى درجات التطور التي بلغها الحكم، فهي «حكومة الشعب بالشعب والى الشعب»، فالشعب فيها يتساوى، ويحكم نفسه، ويسن شرائعه، ويعين من يتولى تنفيذها. وسواء اكانت الديموقراطية مباشرة يتولى الشعب فيها الحكم بنفسه، ام غير مباشرة اذ ينتخب ممثلين عنه يقومون بسن الشرائع وتنفيذها وتعيين العاملين في الدولة، فان سلطة هؤلاء مستمدة من الشعب «... يقلدهم إياها قصد ان يستخدموها لمصلحته ومتى أساء خدام الشعب السياسة ينزعها منهم ويقلدها سواهم وحينئذ ترجع السلطة الى مصدرها الأصلي...»(٢١).

ولكن الريحاني، بعدما عاين ما طرأ على الديموقراطية من انحرافات عن الشرائع والدساتير وعلى اثر قيام الثورة الشيوعية في روسيا، نظر في نظامين من النظم السياسية وهما: الحكم الابوي، ويمثل وفق رأيه، سلطة الحكماء في قديم الزمان، والحكم الاشتراكي، ثم اجمل رأيه في تدرج الاحكام انطلاقاً من نظرية النشوء والارتقاء، فقال: «... من الحكم الابوي، اي حكم الحكماء في قديم الزمان، تدرجنا الى الحكم الاستبدادي، اي حكم الملوك المطلقين، ومنه الى الحكم الدستوري، اي حكم الوجهاء والاكابر ثم الحكم الاشتراكي اي حكم العمال... الذي سيتبعه ولا شك هو الحكم الابوي، الدستوري، الاشتراكي الذي تتم عنده دائرة الاحكام كلها. ويظهر انها تتبع بعضها بعضاً على هذه الصورة طبقاً لقانون التاريخ وعملاً بناموس النشوء والارتقاء»(٢٢).

٦ ـ علاقة التطور بالتقدم:

عالج الريحاني قضية التطور من حيث علاقته بالتقدم النسبي والمطلق، وذلك لان التطور لا يرافقه التحسن دائما، او يبقى محصوراً في قطاع من القطاعات، فلا يتحقق بقدر واحد فيها جميعاً.

واقر الريحاني بان توزيع الخيرات المادية على سكان الارض هو اليوم افضل مما كان في سالف العصور الا انه لم يبلغ مستوى يمكن معه القول ان العدالة الاجتماعية قد عمّت الناس جميعاً، و «... اننا سياسياً واجتماعياً لم نزل في الوضع الذي وجد فيه الناس والحكومات قبل الثورات. لم نتقدم بعض التقدم الا في العلـوم»(٢٣). وسبب ذلك هو ان المدنية الحديثة قامت على التجارة والاستئثار، فالمال والاحتكار افسدا المحاكم والجامعات والآداب

---

(١٩) امين الريحاني، شذرات من عهد الصبا، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، الصفحة ١٩١.

(٢٠) امين الريحاني، المصدر نفسه، الصفحة ١٩٠.

(٢١) امين الريحاني، المصدر نفسه، الصفحة ١٩٦.

(٢٢) امين الريحاني، الريحانيات، الجزء الاول، الصفحة ٢٥٨.

(٢٣) المصدر نفسه، الصفحة ١٠٦.

العامة والسياسة، واشاعا الفقر في الناس، والعبودية منتشرة في «عالم العمل على الاطلاق»(٢٤). ومع ذلك يقبل الريحاني بالتنافس في قطاع الاقتصاد، «فالاقتصاد السياسي... تزيد المنافسة فيه خيرات البلاد وتسبب رخص الاسعار، وفي التجارة هي روح الاشغال، وفي النبات والحيوان ما التنافس الا ابقاء الانسب المطلق الا كل شيء حسن مفيد...»(٢٥)، شرط الغاء السيطرة والاحتكار.

٧ ـ التطور وتنازع البقاء:

رأينا، اعلاه، ان الريحاني يقبل بقانون تنازع البقاء في عالم الحيوان والنبات، الا انه يرفضه ويرفض ما ينجم عنه من قول ببقاء الانسب اذا هو طبق في المجتمعات وبين الدول. فتنازع البقاء قائم اساساً على الصراع، وفي الصراع يقهر القوي الضعيف، وانه ليجعل الدول والشعوب فئات متناحرة، بدلا من ان تكون جماعات متآخية ومتعاونة. اما بقاء الانسب فيبث روح الاستعلاء في من يعتبرون انفسهم افضل من السوى واحسن، وهو يُكثر من المستكبرين الذين لا يقبلون من الآخرين الا الاستكانة والرضوخ. «ان تنازع البقاء ينفي الشفقة والمحبة ويقضي على التمدن بالزوال وعلى المجتمع بالاضمحلال»، والدول المسيحية القائلة ببقاء الانسب تخالف تعاليم المسيح، و «تتظاهر فقط بحب الضعيف والعدو»(٢٦)، ولذا يدعو الريحاني الى ايجاد حضارة جديدة، تحد من مادية الغرب بتأثير من روحانية الشرق بعد تخليصها من سلبياتها، وتطعم روحانية الشرق بعقلانية الغرب بعد الحد من ماديته.

بعد فراغنا من دراسة التطور في ادب الريحاني، ننتقل الى دراسته في ادب جبران.

ثانياً: التطور في ادب جبران

نظر جبران من وجهة تطورية في كينونة الله (١)، واصل الانسان (٢)، وبحث في علاقة التطور بالزمن (٣)، والابتكار (٤)، وأبدى رأيه في تطور الحضارات بعامة وحضارتي الغرب والشرق بخاصته (٥)، وسنعرض لهذه الأمور وفق ترتيبها أعلاه.

١ ـ التطور وكينونة الله:

ذكر ميخائيل نعيمة ان جبران قرأ له قصيدة عنوانها «الله»، وعندما بلغ نهايتها وفيها يقول مخاطباً الله: «انا جذورك في الارض وانت زهرتي في السماء. ومعاً ننمو امام وجه الشمس»(٢٧)، سأله نعيمة: وما هو هذا الاله الذي تنمو واياه امام وجه الشمس؟ او ينمو الله وكل ما ينمو يشيخ وينحل؟ وكيف ينمو امام الشمس؟ ألعل الشمس اقدم منه واثبت؟ ام انت تعني ان ادراكك لله ينمو بنموك؟»، فاجابه جبران ان له رأياً «خاصاً» في الله وسيشرحه له في وقت آخر.

«لكن ذلك الوقت لم يأت، لان جبران عاد فوجد الها لا ينمو ولا يشيخ. ولا يزيد ولا ينقص، ولا يتغير ولا يتحول»(٢٨).

وبالعودة الى مذكرات ماري هاسكل نتبين ان جبران كان قد توصل الى مفهوم جديد يتعلق بالله، ويرتبط هذا المفهوم بنظرية التطور، وقد اشارت ماري هاسكل الى هذا الامر في احدى رسائلها الى جبران، فقالت: «لقد ادرك

---

(٢٤) المصدر نفسه، الصفحة ٩٨.

(٢٥) امين الريحاني، شذرات من عهد الصبا، الصفحة ٣٧.

(٢٦) امين الريحاني، الريحانيات، الجزء الاول، الصفحة ١٤٦.

(٢٧) جبران خليل جبران، المجنون، المجموعة الكاملة المعربة، بيروت، دار صادر ـ دار بيروت، ١٩٦٤، الصفحة ١٠.

(٢٨) ميخائيل نعيمة، جبران خليل جبران، المجموعة الكاملة، المجلد الثالث، بيروت دار العلم للملايين، ١٩٧١، الصفحة ١٦٧ وما يليها.

دارون نظرية «التطور» ــ في الحياة العضوية. وحدث تطور في نظرية «التطور» ذاتها. وتلك النظرية اكتملت اليوم بنظريتك انت...»(٢٩).

وخلاصة نظرية جبران في الله هي أن جوهر المادة قائم على التحول الهادف الى اعطاء المادة شكلا جديداً، «والنفس اسمى اشكال المادة». اما الله فبعض الناس يعتقد انه صنع العالم، ولكن جبران يرى «أن الله نما من العالم» وهو ارقى شكل من اشكال الحياة(٣٠).

ونلحظ تشديد جبران على ان التحول المادي ادى الى ظهور النفس، وان النمو الالهي تــم من داخل العالم. ولكي ندرك مراد جبران علينا ان ننطلق من امرين: اولهما ان جبران حلولي، فلا يمكنه القبول بالثنائية القائلة ان الله موجود خارج الكون، وبذلك يواجه المرء ظاهرتين:

الله من ناحية والكون من ناحية ثانية. ان جبران احدي، والله، وفق رأيه، هو في الكون، بل هو والكون واحد. والامر الثاني هو ان الله، كنظام يحدد شكل المادة، لم يكن في البدء، لأن تنظيم المادة لتبلغ اعلى مراتبها لم يتم مرة واحدة، وقول جبران ان «... امكانية وجود الله كانت حاضرة قبل الله ذاته» يشير الى وجود النظام بالقوة قبل تحققه بالفعل. ونذكر بأن جبران يعتبر السديم مصدراً للحياة قبل اتخاذها شكلا: «... السديم اول كلمة من كتاب الحياة وليس بآخر كلمة، وما السديم سوى حياة مشوشة...»، ولكن هذا التشويش تحول شيئاً فشيئاً الى نظام وترتيب(٣١). وانطلاق جبران من السديم يرتبط بعلم الفلك التطوري، فقد ذكر في رسالة الى ماري هاسكل انه لم يهتم يوماً بموضوع علمي كاهتمامه بعلم الفلك، فهو «... الدرس الصحيح للانسان. فالبشر مكانيون؛ ورؤيتهم محدودة، حتى ليحتاجون جميعاً الى علم الفلك ليسمو بهم فوق قبيلتهم، وسلالتهم ووطنهم»(٣٢).

وفي رسالة ثانية الى ماري هاسكل ذكر جبران بوضوح اكبر مفهومه لله، فقال: «... يبدو لي كأن عيني بالذات ما برحتا تحفظان صورة ولادة الله، هذه البطيئة النمو. ارى الله متصاعداً تصاعد الضباب من البحار والجبال والبطاح. لقد صعد مولوداً نصف ولادة، وواعياً نصف وعيه. وهو بذاته لم يعلم «ذاته» آنئذ «تمام العلم». وملايين السنين مرت قبل ان تحرك بارادته الذاتية، او ازداد طلباً لذاته بقدرته الشخصية ورغبته الشخصية. ثم جاء الانسان وطلب الله الانسان مثلما كان الانسان ونفس الانسان يطلبان الله»(٣٣).

٢ ــ التطور واصل الانسان:

نقل ميخائيل نعيمة حديثاً دار بينه وبين جبران تناولا فيه دلالة الاحلام، وعقب نعيمة على هذا الحديث بقوله: «وكان كلانا يؤمن بأن النفس في النوم تستجلي حالات كثيرة من حالات حياتها على مر الاجيال. قد يكون بعضها تذكارات سحيقة من ماض سحيق كأحلام الطيران التي تعود بالانسان الى زمان كان فيه طائراً قبل ان يصير انساناً»(٣٤).

وفي هذا القول اشارة الى اصل الانواع الواحد وتحوّل الكائن نفسه وارتقائه من نوع الى نوع وهذا من صلب النظرية الداروينية.

---

(٢٩) فرجينا حلو، نبي الحبيب، الجزء الثاني، ترجمة لوران فارس، بيروت، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤، الصفحة ١٢٢.

(٣٠) المصدر نفسه، الجزء الثالث، الصفحة ١٨.

(٣١) جبران خليل جبران، البدائع والطرائف، المجموعة العربية الكاملة، بيروت، دار صادر، ١٩٤٩، الصفحة ٥٥٦.

(٣٢) فرجينا حلو، نبي الحبيب، الجزء الثاني، الصفحة ١١٩.

(٣٣) المصدر نفسه، الصفحة ١٣٢.

(٣٤) ميخائيل نعيمة، جبران خليل جبران، المجموعة الكاملة، المجلد الثالث، الصفحة ٢٠٠.

ولكن جبران يثبت الكائنات العضوية بين مرتبتين: دنيا وعليا. قال مخاطباً ماري هاسكل: «... تصوري الغمر الاول الغمامي ـ وافترضي انه هو البداية... ثم يأخذ يتدرج متحولا من كبر الحجم، الى التصلّب ـ الى توليد الحرارة، الى الانفجار المؤدي الى ولادة العالم وسائر الكواكب ـ اي متدرجاً من المواد غير العضوية، الى العضوية، الى النفس، والى الله»(٣٥).

ولا يقف جبران عند الكائنات العضوية بل يتخطاها الى النفس، وهي، كما رأيناه، اسمى اشكال المادة، وبذلك تكون عنصراً حديث التطور في الطبيعة، اما خواصها الجوهرية فهي: «الوعي، والرغبة في ازدياد الذات، والجوع الى ما وراء الذات»(٣٦)، اي السعي الى بلوغ الله، ويشدّد جبران على ميزتين تتوافران في النفس وفي الله، وهما: الرغبة والنمو. «فالله يرغب في أن يصير الانسان مثله، والأرض مثله وكلاهما جزءاً منه. والله ينمو برغبته. والانسان، والأرض، وكل ما على الأرض يرتفع الى الله بقوة. والرغبة هي القوة الطبيعية التي تحول كل شيء. هي ناموس كل ما هو مادة وكل ما هو حياة»(٣٧).

ونفس الانسان لا تفقد جوهرها عندما تبلغ الله بل ستزداد نمواً لأن «... الله هو ايضاً آخذ في النمو...»(٣٨).

٣ ـ التطور والزمن:

التطور والزمن متلازمان، بل ان الزمن هو الاطار الذي يتحقق فيه التطور، والاجيال تتعاقب لتتيح للانسان اسباب الرقيّ: «سلام ايتها الاجيال المصلحة ما افسدته الاجيال. سلام ايها الزمن السائر بنا نحو الكمال»(٣٩).

واستناداً الى الزمن يصنّف جبران الناس فئتين:

فئة واكبت الزمن والصيرورة، فارتقت الى مصاف ابناء الآلهة، وفئة لم تتغير، فبقيت قريبة من اصلها الحيواني وهي فئة «احفاد القرود». والفئة الاولى دأبها التغير، وشعارها: «... تغيّر الدهر وغيّرنا وسار الى الامام وسرنا». فقد كانت تدب خائفة فصارت ترتقي الجبال نحو القمم، وكانت تنقاد للقضاء فأصبحت تقوده، وكانت تعبد الاصنام وتحني الرؤوس ايام الحكام وتخشع امام الكهان، فصارت تحترم ذواتها، ولا تخضع الا للحق والجمال والمحبة، ولا تأبه الا لعظمة الكون، فقد تحولت نفوسها الى «... مذابح مقدسة لا تدنو منها اشباح القرون الغابرة ولا تلامسها اصابع الموت البالية...»(٤٠).

اما الفئة التي خالفت التطور فلم تخط خطوة الى الامام منذ انبثاقها من شقوق الارض وتقلبها في زوايا الكهوف. ويخاطب جبران هذه الفئة مقرعاً: «كنا بالامس فاصبحنا اليوم... هذا ناموس الالهة بابناء الالهة. فما هي سنة القرود بكم يا ابناء القرود؟»(٤١).

٤ ـ التطور والابداع:

يقترن التطور بالابداع في رأي جبران، بل ان الابداع، في تحديده العميق، هو علّة التطور وركيزته، وقوة الابتكار «هي في الامة عزم دافع الى الامام». والابداع تأهب ونمو، وتمدّد وتدرّج وتصاعد، «وحياة الانسان موكب

---

(٣٥) المصدر نفسه، الصفحة ١٢٤.

(٣٦) المصدر نفسه، الصفحة ١٢٤.

(٣٧) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣٨) المصدر نفسه، الصفحة ١٢٥.

(٣٩) جبران خليل جبران، دمعة وابتسامة، الصفحة ٣٢١ وما يليها.

(٤٠) جبران خليل جبران، العواصف، الصفحة ٣٩٧.

(٤١) المصدر نفسه، الصفحة ٣٩٨.

هائل يسير دائماً الى الامام... فالامم التي تسير في مقدمة هذا الموكب هي المبتكرة... والامم التي تمشي في مؤخرته هي المقلدة...»(٤٢).

والمبتكر هو الشاعر، ولكن جبران يجعل لكلمة شاعر معنى اشمل من معناها الوضعي واعمق. فالشاعر ـ المبتكر هو الفلاح الذي يطور الزراعة، والبستاني الذي يحسن الرياض، والحائك الذي يجمّل الانسجة، والملاح الذي يجوّد بناء السفن، والبناء الذي يقدّم فن العمارة، والصباغ الذي يخترع الالوان، والكاتب الذي يطور اللغة، لأن «اللغات تتبع مثل كل شيء آخر سنة بقاء الانسب، وفي اللهجات العامية الشيء الكثير من الانسب الذي سيبقى لانه اقرب الى فكرة الامة وادنى الى مرامي ذاتها العامة» (٤٣)، هذه الذات التي تؤلف جوهر الحضارة.

٥ ـ التطوّر والحضارة:

ينظر جبران في الحضارات من حيث نشوؤها وارتقاؤها وانحطاطها، فيرى ان حياة الحضارات كحياة الافراد لها عمر محدود، وكما يسير الفرد من الطفولة الى الشباب والكهولة والشيخوخة والموت، هكذا تتدرّج الحضارات من اليقظة الى سبات عميق. وقد يبدو هذا الرأي مخالفاً لنظرية جبران في التطور المستمر، اذ كيف يكون ثمة تطور دائم والحضارات كالافراد تنتهي بالانحلال؟

لا يعتبر جبران كل حضارة من الحضارات ظاهرة قائمة بنفسها. حقاً، ان لكل حضارة كياناً وخصائص تميزها من سائر الحضارات، ولكن حضارة كل شعب من الشعوب هي مساهمة خاصة في الحضارة الانسانية المشتركة. فالانسانية واحدة، وكل شعب من الشعوب بعض من هذه الانسانية، وحضارة كل شعب تساهم في رقيّ الانسانية، وهي عند انحلالها تدخل في الارث الانساني المشترك، فالحضارات المصرية والاشورية والفارسية واليونانية والرومانية والعربية توقفت بعدما بلغت شأوها من الرقي والازدهار ولكنها اصبحت، بعد تجمّدها، مشاعاً انسانياً عاماً. وفي عقيدة جبران «... ان الكيان المعنوي يتغير ولكنه لا ولن يضمحل فهو كالكيان المادي يتحول من شكل الى شكل ومن صورة الى صورة، اما دقائقه وذراته الوضعية فباقية ببقاء الزمن... ونحن افراداً وجماعات، ورثة كل الذوات العامة التي وجدت على سطح الارض»(٤٤). و «الذات العامة» هي اساس الحضارة، ومع انها «... تستمد كيانها من افراد الشعب... فهي مستقلة عن الشعب ولها حياة خاصة بها»(٤٥). ومحتوى «الذات العامة» هو نتيجة حياة مشتركة يعيشها افراد الشعب فتؤدي الى فكر واحساس وارادة تعبر خارجياً عما يختلج داخلياً في نفوس الافراد، فكأن ثمة شخصية جماعية تعبّر عن شخصية الفرد فيلقي نفسه فيها.

ونتيجة لما سبق يرى جبران ان وحدة الدين واللغة والعرق والمصلحة المادية قد تساهم في تكوين الحضارة، ولكنه لا يعتقد ان هذه المقومات كافية بحد ذاتها لايجاد حضارة، فالخلاف «... في العقيدة لا يحل الروابط الاممية الا اذا كانت ضعيفة واهية كما هي الحال في بعض البلاد الشرقية»(٤٦). وثمة «... شعوب كثيرة تتكلم لغة واحدة مع انها في خلاف مستمر من حيث السياسة والادارة والنظريات الاجتماعية...» وهكذا الامر بالنسبة الى وحدة العرق التي لا تحول دون الانشقاق. والمصلحة المادية التي قد تؤدي الى المنافسة. اذاً، ان «الذات العامة» هي ركن الحضارة الاهم، وهذه الذات هي وليدة مشاركة حياتية وتطور يؤديان الى تفكير، تجانس ووجدان متآلف واختيارات واحدة.

---

(٤٢) جبران خليل جبران، البدائع والطرائف، الصفحة ٥٥٤.

(٤٣) المصدر نفسه، الصفحة ٥٥٨ وما يليها.

(٤٤) جبران خليل جبران، العواصف، الصفحة ٤٣٣.

(٤٥) المصدر نفسه، الصفحة ٤٣٢.

(٤٦) المصدر نفسه، الصفحة ٤٣١.

وينظر جبران في الحضارتين الغربية والشرقية انطلاقاً من الرقي والتخلف، فالمدنية الغربية تبدو ارقى من الشرقية من حيث الاختراعات والاكتشافات والتقنيات والمعارف والفنون، ولكن هذه اعراض خارجية، «وليس ما تحسبه رقياً في الغرب سوى شبح من اشباح الغرور الفارغ»(٤٧). فهناك قيم روحية واخلاقية مفقودة في الحضارة الغربية، وثمة عيوب كالرياء والغش والكذب والخداع والطمع والجرائم والعبودية للتعليم والتقاليد شائعة فيها.

ونقد جبران للمجتمع الغربي قائم على المبادىء التطورية، فهو اذ ينتقد مدينة نيويورك يركن الى المبدأ التطوري القائل ببقاء الانسب، فهذه المدينة «... هي غابة الاهوال تسكنها حيوانات داجنة المظاهر، معطّرة الاذناب، مصقولة القرون، لا تقضي شرائعها ببقاء الأنسب بل بدوام الأروَغ والأحيَل ولا تؤول تقاليدها الى الأفضل والأقوى بل الى الأخبث والأكذب»(٤٨).

والغرب والشرق سواء في الصدد هذا، «... فليس الغربي ارقى من الشرقي ولا الشرقي احط من الغربي، وما الفرق بينهما الا كالفرق الكائن بين الذئب والضبع...»(٤٩).

وعلى الرغم من ذلك، يعتبر جبران المدنية الحديثة مرحلة من مراحل الارتقاء البشري فقد «... تكون المدنية الحاضرة عرضاً زائلا ولكن الناموس الابدي جعل الاعراض سلماً تنتهي درجاته بالجوهر المطلق»(٥٠).

ويتوقف جبران عند الحضارة الشرقية فيرى ان في الشرق صراعاً بين تيارين يواكب احدهما مسيرة الحياة، فيدعو الى التغيير، ويعاكس ثانيهما مسيرتها فيتمسك بالقديم ويتحجر. والتيار الاول هو «... في طليعة امة تسير مع الفجر نحو ظهيرة العدالة والحصافة». اما التيار الثاني فبقايا «... من قبائل انقرضت وهي تسكن الكهوف وتلبس الجلود...»(٥١). ويثق جبران بان التيار القديم سوف يغلب حتماً.

ويقر جبران بان الحضارة الغربية ايقظت جميع مداركنا ونبّهت عقولنا قليلا، ولكنها جعلت «... بلادنا مجموعة مستعمرات صغيرة... كل مستعمرة منها تشد في حبل احدى الامم الغربية... فالشاب الذي تناول لقمة من العلم في مدرسة اميركية قد تحول بالطبع الى معتمد اميركي، والشاب الذي تجرّع رشفة من العلم في مدرسة يسوعية صار سفيراً فرنسياً؛ والشاب الذي لبس قميصاً من نسيج مدرسة روسية أصبح ممثلا لروسيا...»(٥٢)،ولذلك يرفض جبران ان يتحول الشرقي الى غربي بتنازله عن مميزاته وخصوصياته، ويأبى ان يتحكم الغرب بالشرق. انه لا يريد ان يتحول الشرق الى الغرب بل يسعى الى تحويل خير ما في الغرب الى الشرق، وهذا لن يتحقق الا بجعل المدارس العالية وغير العالية مؤسسات مجانية ذات صبغة وطنية مجرّدة اذ «... في المدرسة تتوحد الميول وفي المدرسة تتجوهر المنازع، ولكن لا يتم هذا حتى يصير في امكاننا تعليم الناشئة على نفقة الامة. لا يتم هذا حتى يصير الواحد منا ابناً لوطن واحد بدلا من وطنين متناقضين احدهما لجسده والاخر لروحه»(٥٣).

وينتقد جبران حال المرأة الشرقية من حيث تأثير المدنية الحديثة في شخصيتها. فالمدنية «... انمت مدارك المرأة قليلا ولكنها أكثرت أوجاعها...»،فقد حوّلتها من خادمة سعيدة الى سيدة تعسة، ومن عمياء مهتدية الى مبصرة ضالة، فافقدتها بذلك السعادة والبساطة والفضيلة ورهافة المشاعر، علماً بان ما احرزته من معارف يفتقر الى

(٤٧) المصدر نفسه، الصفحة ٤٤٥.
(٤٨) المصدر نفسه، الصفحة ٣٧٦.
(٤٩) المصدر نفسه، الصفحة ٣٧٦.
(٥٠) المصدر نفسه، الصفحة ٤٤٨.
(٥١) جبران خليل جبران، البدائع والطرائف، الصفحة ٥٦٨.
(٥٢) المصدر نفسه، الصفحة ٥٥٧.
(٥٣) المصدر نفسه، الصفحة ٥٥٨.

العمق. ان المرأة الشرقية قد ارتقت من ناحية وتأخرت من ناحية، ومع هذا يرى جبران ان «ابنة المستقبل» سيجتمع فيها «... الجمال بالمعرفة والتفنن بالفضيلة، وضعف الجسد بقوة النفس...»، لان الارتقاء الروحي حتم: «أنا من القائلين إن الارتقاء الروحي سنة في البشر والتقرب من الكمال شريعة بطيئة ولكنها فعالة...»(٥٤).

وفي مقال له، بعنوان «الجبابرة»، يسأل جبران: «... وهل يطلع الفجر فوق قمم لبنان؟» ثم يجيب عن هذا السؤال بقوله المثبت ايمانه بالتطور وبمستقبل لبنان: «انا من القائلين بسنة النشوء والارتقاء، وفي عرفي ان هذه السنة تتناول بمفاعيلها الكيانات المعنوية بتناولها الكائنات المحسوسة، فتنتقل بالاديان والحكومات من الحسن الى الاحسن انتقالها بالمخلوقات كافة من المناسب الى الانسب. فلا رجوع الى الوراء الا في الظاهر ولا انحطاط الا في السطحي.

ولسنة الارتقاء سبل متشعبة يتفرع بعضها من بعض ولكنها متلازمة الاصول، ومظاهرها قاسية... اما خفاياها فعادلة منيرة... مصغية الى صوت يغمر بهـوله وعذوبته تنهدات المنكوبين وغصات المتوجعين»(٥٥).

(٥٤) جبران خليل جبران، الاجنحة المتكسرة، الصفحة ٢٠٩.

(٥٥) جبران خليل جبران، العواصف، الصفحة ٤٢٦ وما يليها.

BNL

شركة أبرو أبرويان وشركاه ش.م.ل

المعمل الوطني للكلسات والقمصان في لبنان

Elcid ABROTEX

برج حمود ـ طريق النبعة ـ قرب مقطع السكة ـ هاتف ٢٦٠٢٥٥ ـ
٢٦١٧٢٠ ـ ٤٤٥١٩٤ ـ تلكس ٤١٧٣٣ ـ ٤١٨٩٩
ص.ب: ٨٣٧ ـ ٨٠ برج حمود ـ ص.ب: ١٣٢ ـ ١١٠ بيروت ـ لبنان

الحرب اللبنانية
من خلال اربعة كتب

مراجعة الدكتور ميشال نعمة *

هل يمكن ان يؤرَّخ لحرب لبنان، او ان تُسجَّل الحرب هذه في حقائقها الثابتة، وما هي هذه الحقائق؟

الكتب التي وضعت حتى الآن عن حرب لبنان تجاوزت السبعمائة كتاباً، في مختلف اللغات، صدرت في مختلف مناطق العالم. وهي اذا قُيِّمت من قبل مراقب محايد تبدو في معظمها اما ناقصة او سطحية او باحثة عن الاثارة او مغرضة. فبعض الكتابة عن لبنان كانت ظالمة بقدر الحرب ذاتها. وخصوصاً من قبل بعض الصحافيين او الأعلاميين أو المؤلفين الغربيين الذين كانوا يريدون رؤية النزاع بصورة مبسطة وطبقاً لأفكار مسبقة تريح المواطن الغربي، حتى وإن كانت مغايرة للواقع. ولذلك فان العديد من هؤلاء امعنوا السكين في الجرح اللبناني إرضاء إما لهوس الاثارة الصحفية، واما لأغراض متنوعة بعيدة كل البعد عن المصلحة اللبنانية، او مصلحة الكتابة عن حرب لبنان.

على ان العديد من الكتب الموضوعة عن حرب لبنان تنطوي على محاولات لفهم ما يجري، لأن حرب لبنان صورت في العديد من مراحلها بأنها معقدة، وكأنّ هنالك من يسعى لتقديم هذه الصورة عنها تمهيداً للابتعاد عنها ـ وابتعاد الغرب بالذات ـ وتوكيل امر معالجتها الى الأطراف الاقليمية الراغبة في التعاطي في الشأن اللبناني.

ولكن الكتب تلك ليست كلها عديمة الفائدة، بما فيها تلك التي طلبت إعدادها بعض دور النشر الأوروبية والأميركية، والتي كتبها مراسلون صحافيون، عرفوا شيئاً وغابت عنهم اشياء. حسبنا انها صدرت في زمن الحدث، وشهدت لقسم منه.

إن الحقائق الثابتة لحرب لبنان لن تظهر إلا بعد سنوات، أولا حين يتسنى رؤية التاريخ بعد انقضاء فترة من الزمن، وثانياً حين يتمكن الباحث من مراجعة الوثائق في اماكنها الصحيحة، أي في محفوظات العواصم الشرقية والغربية التي تعاطت في القضية اللبنانية. اذ ذاك تظهر الحقائق وتقال وتساعد في كتابة التاريخ.

وفي هذا السياق اخترنا اربعة كتب حديثة وجدية عن حرب لبنان.

---

* دكتور في العلوم السياسية واستاذ محاضر في الجامعة الاميركية في بيروت

Sandra Mackey: Lebanon Death of a Nation
Congder and Weed, Inc. NY. NY. 1989

Thomas L. Friedman: From Beirut to Jerusalem
Fassar Straus Geroux, N. York 1989

هناك تشابه ملحوظ بين هذين الكتابين إن من ناحية المهنة التي يتعاطاها المؤلفان وإن من ناحية الموضوع والاسلوب المتبع في سرد الوقائع والبحث والتحليل. ساندرا ماكيه (Sandra Mackey) صحافية اهتمت بتغطية اخبار الشرق الاوسط واستاذة محاضرة عن العالم العربي الذي سكنت فيه لفترة كافية، وتوماس فريدمان (Thomas Friedman) هو ايضاً صحافي عمل في بيروت واسرائيل لحساب (VPIS) و (New York Times).

يعتمد كلا المؤلفين الاسلوب القصصي المميز في سرد الوقائع السياسية والاحداث الامنية. فهناك دائماً الانسان البطل في الرواية وهناك الانسان الشرير الذي تأتي اعماله شرسة نظراً لنواياه المبيتة الدنيئة. اي بتعبير آخر، ليس هناك اي منهجية علمية متبعة تمت الى العلوم السياسية او العلوم الاجتماعية بصلة، رغم ان ماكيه (Mackey) هي استاذة في العلوم السياسية حاضرت في جامعة جورجيا الرسمية.

موضوع الكتابين، كما هو ظاهر في العنوانين، يتناول لبنان: الاحداث ومسبباتها، بعد ربط المشكلة اللبنانية بكل العناصر المرتبطة بها، من اقليمية وعالمية. فهناك تحليل شفاف للفئات الدينية الاسلامية والمسيحية واليهودية، كما ان هناك عرض لمعلومات ليست بجديدة عن التكتلات الحزبية والعقائدية. هذا لا يعني بأن كلا المؤلفين لا يتمتعان بحس وجدارة صحافية رائعة في ربط الاحداث ببعضها بعضاً، ليصلا الى استنتاجات حتى ولو لم تكن علمية ومشغولة من ضمن منهج صريح ومقبول، انما هي قريبة جداً الى العقلانية والمنطق المبرر والملاحظة الجريئة.

قسم فريدمان كتابه الى قسمين متساويين في عدد الصفحات. القسم الاول يتناول بيروت ولبنان، والقسم الثاني يتناول القدس واسرائيل والاراضي المحتلة. ففي الفترة التي عاشها في بيروت، يصف هذا الكاتب بحيوية فائقة كيف كانت الحياة في هذه المدينة التعيسة، وكيف ان هناك خيوطاً محسوسة ولو كانت شفافة، تربط تعقيدات المشكلة اللبنانية بدوائر النفوذ في معظم الدول العربية. ويشدد في هذا المضمار على الدور السوري واللاعب السوري المحنك حافظ الاسد، الذي استطاع ان يوهم الجميع بأنه معهم ولهم في وقت من الاوقات، ليكتشف الجميع بعدها ان حافظ الاسد كان دائماً مع نفسه ولنفسه، وان كل من تعاون معه انما تم هذا التعاون لصالح الحكم الأسدي في سوريا.

لهذا المؤلف في حوادث حماه القول الكثير، اذ انه زار المدينة بعد اسبوع من تدميرها على رؤوس اهاليها، ووصف بلغته الانيقة المعاناة التي امتزجت بالنضال والوحشية السياسية من كلا الطرفين الضليعين بهذه الحوادث: الاخوان المسلمين وانصارهم، والعلويين العسكريين وادواتهم السياسية والحكومية. ويرد فريدمان هذه الوحشية في تعاطي السياسة وحل المشاكل الى العصبية القبلية المتأصلة بالشعب العربي منذ القدم حتى وقتنا هذا، ومن ثم ينتقل الكاتب من حماة الى بيروت مجدداً ليصف المقاومة الفلسطينية، ويعدد الاطراف المتداخلة فيها، مركزاً بصورة خاصة على شخصية ياسر عرفات الخاصة والسياسية، فيصفه بالزئبق الذي لا يمكن لأي إصبع ان يضغطه على الارض. رغم كل المحاولات التي قام بها حافظ الاسد وبعض الحكومات العربية، فان عرفات استطاع ان يستقل ليواجه المعارضة العربية والمعارضة الداخلية الفلسطينية، ويبرز كرئيس لحكومة فلسطين في المنفى. طبعاً، هناك مبالغات يرتكبها فريدمان عندما يتكلم عن

تعاون حزب الكتائب مع عرفات ورجاله المحاصرين في طرابلس بعد رحيله من بيروت، على اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وتعود هذه المبالغات الى الاسلوب الدراماتيكي التي يستخدمه الصحافيون احياناً لتشويق قرائهم، فيبنون استنتاجات سياسية ضخمة على وقائع صغيرة لا تتعدى صفقة تجارية عابرة تم التبادل فيها بالاسلحة مقابل المال. ويخلص فريدمان الى التوضيح بأن هزيمة المقاومة الفلسطينية امام الزحف الاسرائيلي في لبنان جعل من عرفات الفريق الاكثر خسارة على الساحة اللبنانية. فالمتحالفون معه من كل صوب واتجاه باتوا ضده، وبالتأكيد، لم يكسب ثقة الذين تحارب معهم على مدى السبع سنوات الاولى من الحرب اللبنانية. اما استمرارية عرفات خارج لبنان فتعتمد على المسلحين الفلسطينيين الفقراء والبيروقراطيين الممولين من جيوب الاغنياء الفلسطينيين وليس من عقولهم. يفتح فريدمان ملف بشير الجميل في كتابه ويروي عنه قصصاً ومواقف لا تثير المثقف اللبناني، لكثرة ترداد القصص نفسها في الكتب العديدة التي صدرت عن بشير بعد حادثة اغتياله. اما بالنسبة لعلاقته مع الاسرائيليين، فله وجهة نظر معينة، اذ يقسم الكاتب نهج العدو الاسرائيلي تجاه لبنان الى مرحلتين: الاولى قبل مقتل بشير والثانية بعد وفاته. وقد ركز الكاتب كثيراً على ان الاسرائيليين عانوا الكثير من المأزق، نتيجة لفقدان بشير غير المحسوب ولا المقدر في الخطط الموضوعة لدخولهم لبنان والقضاء على القوة العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

من القصص المعبرة التي يرويها فريدمان قصة عن احد المواطنين الشيعة ويدعى حسن. انه ناطور احدى البنايات في بيروت الغربية، وقد علق على باب منزله عبارة اسلامية عربية تنطق بالتعصب الديني. لكن حسن هذا طرق مرة باب سيدة من سكان العمارة سائلا ربة المنزل ان تملأ له استمارة بالفرنسية، لكي يستطيع ان يرسل احفاده الى احدى المدارس الفرنسية (Collège Protestant). وسبب اختياره هذه المدرسة بالذات هو ان الادارة تمنع الطلاب من التكلم بالعربية داخل حرم المدرسة، ويعلق الكاتب على هذه الرواية بقوله ان الشيعة لا يخوضون حرباً عشائرية او مذهبية دينية ضد السنة والمسيحيين بل هم يقاتلون لأن القتال افضل وسيلة لهم للتنافس على المدنية والتمدن.

اما عند ماكيه (Mackey) في كتابها «لبنان موت امة»، فالانتقال من موضوع الى آخر هو أسرع منه في كتاب فريدمان. فهي تعرض تاريخ لبنان الحديث بايجاز وباسلوب المدرك العارف الذي لا يشك ابداً فيما يكتب. ومن ثم تنتقل الى معالجة الازمة اللبنانية التي ابتدأت عام ١٩٧٥، بحيث تستعرض الاسباب السوسيولوجية الداخلية والاسباب السياسية الخارجية ومختلف التدخلات: من التدخلات السورية التي تلقى الترحيب من اسرائيل واميركا، خاصة في تحقيق الامور التي عجز عنها الاسرائيليون والاميركيون في لبنان الى ادخال عامل الوجود الفلسطيني في لبنان والدور الذي لعبه الفلسطينيون في تسهيل تأزيم الخلافات الداخلية اللبنانية، خاصة وان عددهم في لبنان وصل الى نسبة تعادل نسبة العلويين في سوريا.

عندما تبحث ماكيه ازمة القوى الخارجية في لبنان، تعطي وجهات نظر منطقية جداً اذ انها تفصل بين ازمة لبنان وازمة بقية القوى في لبنان. فالفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير كان لها ازمتها الخاصة، بالاضافة الى مشاكلها مع سوريا واسرائيل وبعض الدول العربية، التي لها اجهزة فاعلة في لبنان. كذلك ازمة سوريا في لبنان، التي وإن جرت وقائعها في بعض الاحيان اقل عنفاً، الا ان سوريا عانت الكثير من الضربات الموجعة، سواء من الفريق الفلسطيني او من الفريق اللبناني او من الاسرائيليين.

حتى الاسرائيليون كان لهم ولا يزال ازمتهم في لبنان. فهم ايضاً تمادوا في تعاطيهم في الشأن اللبناني، وكانت النتيجة انهم وقعوا في الرمال المتحركة اللبنانية. والجدير ذكره هو ان الكاتبة تفصل بين ما هو نظري وما هو واقعي، اذ تقول إنه على رغم العداء الظاهر بين اسرائيل وسوريا، الا ان الاخيرة أبدت ضمنياً اعترافاً بوجود اسرائيلي في جنوب لبنان لحماية حدود اسرائيل، وكان ذلك مقابل ان تفسح اسرائيل المجال لسوريا في التدخل في الشأن اللبناني على مداه الواسع.

الملفت للنظر في اسلوب المعالجة المتبع عند هذه الكاتبة هو انها تستعمل عبارات سوسيولوجية بكثرة

لكي تحلل او تفسر حدثاً ما، او مواقف معينة. فالتراث العربي والعادات العربية والتقاليد العربية والمدنية الاسلامية، من جهة، والتراث اللبناني والعادات اللبنانية، من جهة اخرى، تدخل كلها في صلب المشكلة اللبنانية، إن من ناحية اسبابها او من ناحية تطور وتفاعل هذه المشكلة على مدى ١٥ سنة.

ولكون الكاتبة اميركية، كان لا بد وان تخصص فصلا في كتابها عن الرهائن الاجنبية، وبهذا يكون الغرب ايضاً عانى من الازمة اللبنانية ولا يزال. مشكلة الرهائن وسعت افق الازمة في لبنان، اذ بدا واضحاً مدى طول اليد الايرانية في السياسة الداخلية اللبنانية؛ وكذلك فضحت قضية الرهائن عجز القوى الغربية من فرنسية واميركية وانكليزية وغيرها عن حل مشاكلها الذاتية في قلب الازمة اللبنانية. وهكذا، بالنسبة لكتاب «لبنان موت امة»، فان نظر العالم واهتماماته كان ولا يزال يتغير بالنسبة الى الازمة اللبنانية، وفي كل مرة، خارج اطار الازمة نفسها. في البداية، كانت ازمة الفلسطينيين اللاجئين الذين لا ارض لهم ولا مرجع ولا هوية. ومن ثم، اصبحت ازمة المواجهة الاسرائيلية ـ السورية وقيام التوازن العسكري الستراتيجي بينهما، وبعدها، تحولت الازمة اللبنانية بنظر العالم لتصبح ازمة الارهاب والاتجار بالمخدرات والسلاح. وعقب ذلك، اصبحت ازمة لبنان رهائن دول الغرب في لبنان. ما تريد ان تقوله هذه الكاتبة هو ان لبنان كدولة، تخلت عنه جميع دول العالم الصديقة وغير الصديقة، والا، كيف يفسر العاقل انه خلال ١٥ سنة من معاناة امة، لم تكن هناك ابداً ازمة لبنانية بالنسبة للعالم، بل كان هناك ازمة العالم في لبنان. طبعاً، بالاضافة الى وجهة النظر هذه، تدخل الكاتبة من باب العداء الاسلامي للغرب المسيحي، وتعارض الحضارة الشرق اوسطية المتعلقة بالمبادىء الروحية مع حضارة الغرب المادية، لتبين بأن جانباً كبيراً من ازمة لبنان هو اعلان الحرب على الغرب. لماذا اعلن لبنان الحرب على الغرب؟ وكيف اشتركت الدول العربية من داخل لبنان في اعلان حربها على الغرب؟

في سياق جوابها عن هذا السؤال، تقول ماكيه إن الولايات المتحدة، ومعها الكثير من الدول الغربية، وقفت الى جانب اسرائيل مهما فعلت هذه الاخيرة. فمنذ نشوء اول حرب بين العرب واسرائيل حتى الغزو الاسرائيلي للبنان، كانت اميركا ولا تزال تعيد تكديس مخزون الاسلحة الاسرائيلية، وتساند اسرائيل داعمة مصالحها في الأمم المتحدة، سواء في مجلس الامن او في الجمعية العمومية. لهذا، كان لا بد وان تكون هناك ردة فعل على هذه المواقف الاميركية فكانت الترجمة العملية على ارض لبنان.

وفي خاتمة كتاب «لبنان موت امة» تقول الكاتبة عن حافظ الاسد وسياسته في لبنان: «إن سوريا دفعت وتدفع الثمن الباهظ ليس فقط مادياً انما كذلك اجتماعياً. فمعظم العسكريين في الجيش السوري هم من القرى النائية، وهم يرسلون الى لبنان ليقضوا سنة او اكثر يعودون بعدها الى سوريا، ويتصرفون كأنهم رجال مافيا. وهذا يعود الى طبيعة حياة المافيا التي تسود في لبنان». وتضيف المؤلفة:

«إن سياسة الاسد في لبنان هي مجموعة من السلبيات في دفتر لا ايجابيات فيه. فالأسد لا يريد فقدان الامن في لبنان. ولا يريد حكومة لبنانية لها طابع العداء لسوريا. لا يريد جمهورية اسلامية. ولا يريد ان يصبح الوضع في لبنان ضاغطاً في اتجاه مواجهة سورية ـ اسرائيلية. لا يريد لأي دولة من اسرائيل وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، او لأي دولة اخرى اجنبية او عربية ان يكون لها شأن قوي في لبنان. ومشكلة حافظ الاسد في لبنان هي ان هذا الاخير كان سهل الابتلاع لكنه مستحيل الهضم».

Patrick Seale: Asad.
I.B. Tauris & Co. LTD 1988.

Moshe Ma'us: Asad. The Sphinx of Damascus.
George Weeidenfeld & Nicolson LTD 1988

ان غاية الكتابين موضوع هذه المراجعة هي ابراز شخص الرئيس السوري حافظ الأسد في معترك السياسة السورية والمحلية والاقليمية، كما يهدفان الى ابراز التناقضات السياسية المحلية والشرق اوسطية عبر هذه الشخصية التي يصفها الكاتبان بالعناد والقوة والابهام. يتطرق كلا المؤلفين في بداية كتابيهما الى حياة الاسد الشخصية دون ان يقدما أي جديد للمثقف العربي، ولعل قصدهما هو اعلام الغرب. ومن الأمور التي يذكرانها، ما يلي:

ـ حافظ الاسد هو أساساً ابن فقير لعائلة فلاحين، تدعى الوحش، وقد غيرت اسمها الى الاسد في أواخر العشرينات من القرن الحالي.

ـ هناك علاقة وثيقة بين نمط الحياة العنيف الذي تربى عليه حافظ الاسد وبين الاسلوب الدموي ونمط العنف الذي استخدمه الاسد ليصل الى الحكم ويستمر فيه.

ـ يتحدّر الاسد من عشائر العلويين الذين يعتبرون من فلول الشيعة المضطهدين منذ ألف سنة. ولكن العلويين يرفعون من مقام الامام علي ليوازي النبي محمد، كما ان هناك اسراراً مبطّنة في معتقداتهم وايمانهم الديني بحيث يتشابهون بهذه السرية مع الدروز والاسماعيليين. لقد أصبح العلويون معروفين بهذا الاسم في عهد الانتداب الفرنسي، وقبل ذلك، كان يقال لهم النسيريون، إما نسبة الى محمد ابن نسير، مرشدهم في القرن التاسع، وإما نسبة الى نساريا، سلسلة الجبال التي كانوا يقطنونها. والعشائر العلوية عانت الكثير من الاضطهاد عبر العصور، حتى جاء الفرنسيون في عهد الانتداب وكسروا الطوق من حولهم.

ـ أراد حافظ الاسد في البدء، وفي العشرين من عمره، ان يتحول الى مهنة الطب، لذلك حاول الدخول الى الجامعة اليسوعية. ولكن ظروفه حالت دون ذلك، وكانت المدرسة الحربية المجال الاسهل له، خاصة بعد ان غيّر الفرنسيون نظامها ليجعلوها مكاناً جذاباً لجميع الاقليات الفقيرة في سوريا، اذ أنها أصبحت مجانية، تأوي طلابها، وتؤمن لهم مدخولا معقولا. في نهاية الانتداب الفرنسي، وبعد النزاعات السياسية الطويلة بينه وبين فلول الجيش السوري لم يبق في الجيش السوري إلا عناصر من أقليات سوريا الحالية، ومعظمهم من العلويين والدروز وبدو شمالي شرقي البلاد. ومن الملاحظ ايضاً انه بعد رحيل الفرنسيين، حاولت الحكومات المتعاقبة تطوير الجيش وبناءه، ولكن ابناء المدن كانوا غير مهتمين بهذا الأمر، فنما الجيش وتطور بالاعتماد على متطوعين من القرى النائية التي تقطنها الأقليات المذكورة آنفاً.

ـ كان الأسد من المحظوظين عندما دخل مدرسة سلاح الطيران. اذ انه لم يكن هناك متطوعون في هذه المدرسة في السنوات التي سبقت دخوله. وبهذا أصبح مع رفاق دورته النواة التي حولها ومنها نما وتطور سلاح الطيران السوري. هذا ما يفسر تمكن الاسد، بعد ١٣ عاماً على دخوله سلاح الطيران، من التدرج الى قائد هذا السلاح الفعلي لا الاسمي بعد انقلاب آذار ١٩٦٣. والملاحظ، حسب معلومات Ma'uz، ان كل الوحدات في الجيش السوري التي هي ذات أهمية، كانت بامرة أفراد من الأقليات. فالدروز شاركوا بفاعلية في انقلاب ١٩٤٩ وانقلاب ١٩٥٤، وسلاح الطيران السوري كان بقيادة العلويين خلال ١٩٥٠ و١٩٥٢.

ـ كان ترقي الاسد في السلطة نتيجة التقاء الصدفة والحنكة والتآمر. عند وقوع حادثة اغتيال العقيد البعثي عدنان المالكي سنة ١٩٥٥، والتي تم على أثرها ضرب الحزب القومي السوري الاجتماعي، وجد حزب البعث نفسه الفريق الأقوى على الأرض، وأدى ذلك الى ترقية حافظ الاسد وارساله الى مصر ليعود منها سنة ١٩٥٦. بعد عامين، قرر حافظ الاسد الزواج من احدى نسيباته، أنيسة مخلوف، ابنة عم بديع مخلوف، القومي السوري الذي قتل رفيقه

القومي يوسف عبد الرحيم مغتال المالكي، وذلك بأمر من قيادة الحزب القومي. في عام ١٩٥٨، اختير الاسد للسفر الى الاتحاد السوفياتي، الدولة التي ستصبح لاحقاً حليفه الأقوى؛ وفي عام ١٩٥٩، بعد الوحدة بين مصر وسوريا، وقع الاختيار مجدداً على الاسد للذهاب الى مصر، انما هذه المرة لابعاده عن مركزه القريب من العاصمة دمشق، وتهميشه في الفراغ على أرصفة القاهرة. ان هذا السبب، بالاضافة الى ولائه القديم لزكي الأرسوزي، غذى حقد الاسد ورفاقه البعثيين في القاهرة ضد ميشال عفلق وصلاح بيطار متهمين هذين الآخرين بخيانة مبادىء البعث وتجارة الشعارات.

ـ في عام ١٩٦٠، نظم الاسد واربعة من رفاقه خلية سرية أطلق عليها اسم اللجنة العسكرية، وغايتها الاطاحة بالوحدة مع مصر مستنيرين بالانقلابات الثلاثة التي حصلت عام ١٩٤٩ في سوريا، وكذلك بتجربة عبد الناصر نفسه عام ١٩٥٢. وهكذا، حسب وصف باتريك سيل، «عندما بلغ الاسد الثلاثين من عمره، ألغى التزامه بالتآمر حياده كطيار، وبرزت شخصيته عصبية وجدية. ثمة مفتاحان أساسيان أصبحا المدخل لفهم تطوره السياسي: الأول، استعماله السرية كسلاح لابهام اعدائه سيكولوجياً ولاضفاء الضبابية على قراراته. والثاني، كان اعتماد الاسد على ضعف ذاكرة اللاعبين الآخرين في الملعب السياسي، وعلى عدم أهليتهم في اتمام واجباتهم تجاه المناصب الموكلة اليهم». (صفحة ٦٢). ويقول Ma'uz في صفحة ٣٤ من كتابه «ان الأسد لم يكنّ أي ولاء للمقربين اليه، أصدقاء كانوا أم اخصاماً، بل كان دائماً ينتظر المناسبة السانحة ليقضي عليهم ويصل الى القمة. في نظره، طموحه يبرر الوسائل». ويضيف أن ستالين، باستعماله منصبه في وزارة الدفاع وسلاح الطيران، استطاع خطف السلطة. وهكذا الاسد الذي عمل باتجاه الاستيلاء على الجيش للغاية ذاتها.

ـ بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بين سوريا واسرائيل، برز الخلاف شديداً بين الجيش الذي يمثله الاسد وبين حزب البعث الذي يمثله جديد. وعلى رغم ان الجيش السوري انهزم في الحرب، إلا أن الاسد استطاع القاء المسؤولية على الحزب والحكومة معاً، لأن الحزب جرد الجيش من العناصر المتخصصة بعد اعتقالهم، ولأن الحكومة جردت الجيش من احتياطاته المادية لانعاش الاقتصاد. وهكذا استطاع الاسد ضم الميليشيات الحزبية البعثية الى الجيش، كما استطاع تعيين المقربين اليه في المناصب الحساسة في الحزب والجيش، مثل مصطفى طلاس الذي عين رئيساً للأركان عام ١٩٦٨.

ـ خلال شهري آذار ونيسان من عام ١٩٦٢، شهدت سوريا انقلاباً تلو الآخر، وكان الاسد فريقاً في كل هذه الانقلابات. لكنه لم يتمكن من تنفيذ تطلعاته. وفي نهاية هذه السلسلة من الانقلابات، اضطر الاسد للهرب الى لبنان عبر طريق الساحل، من طرطوس، حيث قبضت عليه السلطات اللبنانية ووضعته في السجن لمدة اسبوع ثم سلمته للسلطات السورية، حيث تم استجوابه واطلاق سراحه لبراعته في التملّص من مسؤوليته في الانقلابات. على أن الأمر الذي ساعده كثيراً على تبرئة نفسه هو السرية الحازمة التي دأب على التقيّد بها.

الملاحظ من هذين الكتابين هو اختلاف موقف المؤلفين من المعلومات التي تصف خصوصيات حافظ الاسد، على رغم تشابهها من ناحية سرد الوقائع. ذاك ان باتريك سيل، المعروف باسلوبه القصصي، يعطيها طابعها الدرامي، مبرراً في معظم الأحيان القرارات العنيفة التي اتخذها الاسد على أنها نابعة من عقيدة في التوجه ومن المبادىء في التطبيق. أما Ma'uz، فيكتفي بقراءة أفعال الاسد حسب ما آلت اليه النتائج.

لقد تطرق كلا الكاتبين الى حيثيات تاريخ سوريا الحديث والى شرح الاشكالات الحزبية داخل حزب البعث وعلاقته مع بقية الأحزاب والتيارات السياسية. لكنهما لم يقدما أي جديد في هذا الموضوع. فالتفاصيل عن الحقبة الزمنية السياسية والأمنية في سوريا، سبق ان كتب عنها الكثير من الباحثين متناولين الأحداث خطوة خطوة.

وفيما يتعلق بتفسير الأحداث وربطها ببعضها بعضاً لعرض تحليل تاريخي، يظهر ان لكل من الكاتبين اتصالات مع رجال مسؤولين عايشوا السياسة السورية في الداخل. ولهذا أتت مضامين الكتابين من وجهة نظر هذه المجموعة من السياسيين. حتى ولو اختلف الكاتبان في وجهات النظر، إلا أن عناصر التحليل التالية كانت متشابهة جداً:

١ ـ دور الاقليات وبخاصة العلويين والدروز والاسماعيليين.

٢ ـ دور الجيش.

٣ ـ دور حزب البعث والناصريين والحزب الشيوعي والحزب القومي الاجتماعي.

٤ ـ دور البرجوازية السنّية القاطنة في المدن الكبيرة، والمؤلفة بأغلبيتها من التجار وأصحاب المهن الحرة.

٥ ـ دور ابناء الريف ومنحاهم الرافض للبرجوازية والاقطاعية.

٦ ـ دور الاخوان المسلمين وردة فعل الطبقة الحاكمة

القديمة التي أزاحها صراع الايديولوجيات.

اذا لم يكن هناك من جديد على صعيد ما ذكر آنفا، فهل في هذين الكتابين أي جديد على صعيد ما تبقى، خاصة وان المواضيع المتبقية المعالجة متشابهة في العنوانين؟

الملفت للنظر في هذا السؤال انه يدخل في سياق علاقة سوريا والاسد بالسياسة الاقليمية والعالمية، وبخاصة دور سوريا في الأحداث اللبنانية. والملاحظ أيضاً أن هناك وجهات نظر مختلفة بين الكاتبين. إذ ينطلق باتريك سيل من مبدأ وحدة الشعب العربي، وبخاصة وحدة الشعب السوري واللبناني على أنها أمر طبيعي وغير قابل للمناقشة والمناظرة، ومن الأمثلة على ذلك قوله: «إن مصلحة سوريا في القضايا اللبنانية لم تحدث مفاجأة لكلا البلدين، لأنه من البديهي ان سوريا ولبنان هما عضوين في جسم واحد، وما حصل انه، منذ فترة وجيزة، وسع الفرنسيون جبل لبنان، الكيان الذي هو موطن للمسيحيين والدروز، ليجعلوا منه الجمهورية اللبنانية التي تضم أراضي يسكنها السنة والشيعة».

بينما نرى ان Ma'uz له نظرة مختلفة. فهو يعتبر ان لبنان وسوريا يتجاذبان في السياسة ضمن محور الواقعية وتوازن المصالح. وفي هذا الصدد، يقول: «كل الحكومات القومية في سوريا اعتمدت عدم تبادل العلاقات الديبلوماسية مع لبنان، حتى تعبّر عن رفضها الاعتراف به كدولة مستقلة. ولكن، بعيداً عن ذلك البعد التاريخي، فان القادة السوريين، والاسد بوجه خاص، يعتبرون لبنان مهماً جداً للمصلحة الستراتيجية القومية في كل الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والأمنية. فمعظم تجارة سوريا تمر عبر مرفأ بيروت، وجزء من حاجة سوريا للماء يأتي من لبنان، والمداخيل التي يجنيها آلاف السوريين العاملين في لبنان ترسل الى سوريا. والأكثر أهمية من ذلك أن لبنان التعددي الديمقراطي يشكل معارضة معنوية للنظام السوري وبخاصة لديكتاتورية الاسد. وبيروت باتت ملجأ للمعارضة السورية التي هاجمت القادة الدمشقيين وتآمرت للاطاحة بهم».

من هذه المنطلقات المختلفة، يخوض الكاتبان سرد قصة التدخل السوري في لبنان. غير أن ما يتوصلان اليه في النهاية هو واحد، يتمحور حول ان الاسد لا يستطيع ان يستمر في حكمه الداخلي إلا اذا استطاع ان يضمن نفوذه القوي في البلدين المجاورين، لبنان والاردن؛ وذلك يعود الى تنامي العداء العراقي له مع تنامي قوة العراق العسكرية والمعنوية، كما الى انفاق الحكومة السورية الهائل على التسلح وتجهيز جيشها، مما يرهق الاقتصاد السوري. لذلك تتفاقم حجج المعارضة المتنامية ضد حكم الاسد، الذي لا يزال يعتبر في نظر الكثير من القوى الداخلية أنه علوي ومرتد عن الاسلام والعروبة.

اذا كانت المنطلقات مختلفة والخلاصة متشابهة، فكيف كان سياق المعالجة والتحليل بين الكاتبين:

الواقع ان باتريك سيل يسهب كثيراً في سرد الوقائع ويوهم قارئيه بالنوايا من خلال تصاريح وأقاويل على لسان المسؤولين السوريين وبخاصة الاسد، كما يستعمل Ma'uz أيضاً الاسلوب نفسه في تحليله، ويغيب عن الكاتبين معاً ان السياسة في الشرق الأوسط شديدة التعقيد بحيث لا يمكن أن تحلل من قراءة التصاريح والخطابات والبيانات وحسب. فالسياسة الشرق أوسطية كما يلعبها أبطالها هي أشبه بلعبة التضليل. والبيانات والتصاريح السياسية تصاغ بلغة عربية هي أقرب الى الشعر البلاغي، الذي يمكن أن يفسر بالشيء وبعكسه في آن معاً. اذا أعلن المسؤولون السياسيون السوريون عن احترامهم لاستقلال لبنان، انما يعنون استقلاله عن النفوذ الاسرائيلي والغربي وحتى العربي، ولا يشمل المعنى في هذا المضمار استقلال لبنان عن سوريا، لأنهم دائماً يضيفون بأن الشعب السوري والشعب اللبناني شعب واحد، وبالتالي ان استقلالية لبنان لا تختلف كثيراً عن استقلالية محافظة الشمال في سوريا حسب مفهوم القادة السوريين.

أما بالنسبة للاضافات في المعلومات التي لم تكن متوافرة في كتب اخرى صدرت عن سوريا وعن الاسد، فمن الأكيد ان باتريك سيل، بحكم تقربه الوثيق من حافظ الاسد وبحكم الخدمات المتبادلة بين الاثنين على مر السنين، قد ضمن كتابه معلومات ووقائع كثيرة غابت عن المراقبين، سواء كانوا باحثين سياسيين او صحافيين اعلاميين. لكن هذه المعلومات والوقائع لا تعدو كونها تفاصيل وحيثيات تهم الفضوليين أكثر مما تهم المحلل السياسي، إلا اذا تمحور البحث حول تأثير السيكولوجيا الفردية في صناعة بعض القرارات. مثال على ذلك، الخلاف العنيف الذي كاد ان يؤدي الى صدام عسكري في دمشق بين حافظ الاسد وأخيه الأصغر رفعت الاسد، حيث كان المخرج الذي ارتآه حافظ الاسد لهذه الأزمة مع أخيه هو استقدام والدته المريضة التي هي في الوقت ذاته والدة رفعت (نظراً لأن والده علي سليمان كان قد تزوج أكثر من مرة) لتعيش مع هذا الأخير في البيت نفسه خلال الأزمة وبعدها بقليل. وفي اثناء انتشار قوات رفعت في المراكز الحساسة في دمشق، قام حافظ الاسد بزيارة مفاجئة لأخيه متأكداً من أن وجود والدتهما، بالاضافة الى كونه الأخ

الأكبر الذي يعني الكثير عشائرياً، سيرجح كفته ونفوذه بحكم السن. هذه المقابلة الشخصية في بيت أخيه وبحضور الأم أجبرت رفعت على التنازل والتسليم لأخيه. في أثناء هذه المحنة، ودون أن تكون هناك مبررات للتصعيد السياسي والعسكري في لبنان، أقدم الاسد على اعطاء أوامره بالتشدد سياسياً وعسكرياً تجاه الوضع العام اللبناني ومدن السنة، وبالأخص طرابلس وبيروت، وذلك فقط لاظهار القوة خوفاً من أن يؤثر الوضع المتدهور في سوريا لصالح أخصامه في لبنان. هذا دليل على أن الكثير من المشاكل اللبنانية يرجع في جذوره الى قلب السياسة الداخلية السورية.

الملاحظ في كلا الكتابين ان هناك تناقضاً في التوجه الى القارىء، إذ أن باتريك سيل و Ma'uz يقعان في عكس ما يكتبون عن شخصية الاسد في كل فصل من فصول الكتابين. ففي حين يصفان أطماع وخبث وتآمر الاسد لأغراض شخصية بحتة، يعودان ليظهرا له وجه القائد المحب المناضل الذي يسير على مبادىء وطنية وقومية نبيلة. وهذا ما يظهر في خاتمة كتاب باتريك سيل، عندما يمدح انتصار الاسد في تحقيق الشخصية القيادية العربية المستقلة في صنع قراراتها، مما يجعل حقوق وأمن العرب أمراً لا يمكن تجاهله.

في الحقيقة، إن ما يخفى عن باتريك سيل و Ma'uz واضح تماماً في تفكير معظم السياسيين الشرق أوسطيين، وهو أن استمرارية حافظ الاسد في سوريا لا تعود الى شخصيته والى وسائل الاتحاد السوفياتي التي توافرت له لضبط التوازن الأمني الداخلي، إنما هي تعتمد على الظروف الايجابية المتاحة له كي يكون حجر الثقل في توازن القوى في الشرق الأوسط، وإن كان البعض يظن أن انتماءه العلوي يعني تنامي المعارضة الداخلية له. فالحقيقة هي أن كونه علوياً ومتحالفاً مع بعض الأقليات الأخرى كالدروز والاسماعيليين في سوريا، يجعل منه الشخصية المطلوبة اسرائيلياً وايرانياً واميركياً، إذ أن الاسرائيليين والاميركيين لا يسمحون ببديل سني عنه يخربط الأوراق والمعادلات، بحيث يعاد دحر تكتلات التحالف الموجودة حالياً. وختاماً، إن استمرارية الاسد في الحكم تكمن في استمرار عدم وجود البديل اللائق والمقبول اسرائيلياً واميركياً.

ميزان القوى العسكرية

اعداد: النقيب انطوان نجيم

هل أن مقياس القوى هو عسكري بالدرجة الأولى وقبل كل شيء، وهل أن الدولة القوية هي الدولة العسكرية القادرة؟

في منطقة الشرق الأوسط هنالك دول خاضت الحروب، أمس واليوم، وفي بعض النزاعات تحولت ساحات القتال الى ساحات لتجربة الأسلحة الجديدة، مثلما حدث في حرب تشرين ١٩٧٣، وفي الحرب العراقية ـ الايرانية.

فالمنطقة كانت ولا تزال مخزوناً للسلاح. وحسب النزاع العربي ـ الاسرائيلي وحده أن يكون عاملا للتسابق على التسلح في المنطقة.

فما هو الواقع على ضوء الوضع العسكري لدول المنطقة.

الدراسة الاحصائية التالية تتناول مصر والعراق والأردن وسوريا واسرائيل.

جمهورية مصر العربية

إحصاءات اساسية

المساحة: ١,٠٠٢,٠٠٠ كلم٢
عدد السكان: ٥٢,٦٩٢,٠٠٠ نسمة
الناتج الوطني العام: (١٩٨٦ / ٨٧): ٦٢,٩٤ مليار دولار اميركي
معدل النمو السنوي (١٩٨٦): ٢,٩٪
معدل التضخم المالي (١٩٨٧): ١٩,٧٪
المصاريف الدفاعية (١٩٨٨/٨٩): ٥,٦٤ مليار دولار اميركي
الديون (١٩٨٧) ٤٣,٩ مليار دولار اميركي
مجموع القوات المسلحة النظامية: ٤٤٥ الف رجل (بينهم ٢٥٥ الفا من المجندين).
الاحتياطي الاجمالي العام: ٦٠٤,٠٠٠ رجل موزعين كالآتي.

- **قوى البر:** ٥٠٠ الف رجل
- **قوى البحر:** ١٤ الف رجل
- **قوى الجو:** ٢٠ الف رجل
- **الدفاع الجوي:** ٧٠ الف رجل

الخدمة العسكرية الالزامية: ٣ سنوات (على اساس انتقائي).

القوات المسلحة

ا ـ الجيش (القوات البرية)

أ ـ التعداد: ٣٢٠ الف رجل (وربما ١٨٠ الف مجند)

- **الاحتياطي:** ٥٠٠ الف

ب ـ التشكيلات الأساسية:

ـ قيادتا جيشين ميدانيين (كل جيش بقوة فيلق، ويضم عادة ٢ ـ ٣ فرق مدرعة وميكانيكية).
ـ ٤ فرق مدرعة (تتألف الفرقة من لواءين مدرعين، ولواء مشاة ميكانيكية)
ـ ٥ فرق مشاة ميكانيكية (تتألف الفرقة من لواء مدرع ولواءي مشاة ميكانيكية)
ـ ٣ فرق مشاة (تتألف الفرقة من لواء مشاة ميكانيكية ولواءي مشاة)
ـ لواء حرس جمهوري مدرع
ـ لواءان مدرعان مستقلان
ـ ٥ الوية مشاة مستقلة
ـ ٣ الوية ميكانيكية مستقلة
ـ لواءان من القوات المحمولة جوا
ـ لواء مظليين
ـ ١٤ لواء مدفعية مستقلة (٢ قيد الانشاء)
ـ لواءان للهاونات الثقيلة
ـ ٧ مجموعات قوات خاصة (قوات الصاعقة)
ـ فوجان للصواريخ ارض ـ ارض (فوج فروغ ـ ٧، فوج سكاد ـ ب)
ـ ٦ الوية صواريخ مضادة للدروع.

تشرين الثاني ١٩٨٩

ج ـ العتاد.

ـ ٢٥٦٠ دبابة تتألف من:

- ٨٦٠ دبابة ت ٥٤ ـ وت ـ ٥٥
- ٢٠٠ دبابة م ـ ٧٧ (ت ـ ٥٤ رومانية محسنة)
- ٧٠٠ دبابة ت ـ ٦٢
- ٧٨٥ دبابة م ـ ٦٠ أ ٣
- ١٥ دبابة برمائية خفيفة: ب ت ـ ٧٦

ـ ٣٠٠ عربة قتال واستطلاع مدرعة تتألف من:

- ٣٠٠ عربة ب. ر. د. م ـ ٢ (مزودة صواريخ م/د ا.ت ـ ٣ ساغر، وأ.ت ـ ٢ سواتر)

ـ حوالى ٥٤١٣ عربة قتالية وناقلة جند مدرعة تشتمل على:

- ٢٢٠ عربة ب.م.ب ـ ١ (مزودة صواريخ م/د أ.ت ـ ٣ ساغر)
- ٦٠٠ ناقلة جند مدرعة «ب. م. ر ـ ٦٠٠ ب»
- نحو من ٢٨٧٥ ناقلة جند مدرعة «ب.ت.ر ـ ٥٠» و«ب.ت.ر ـ ٦٠»، و«ب.ت.ر ـ ١٥٢» و«أوت ـ ٦٢»، و«أوت ـ ٦٤» (حوالي ١٠٧٥)، و«الوليد» (للحرس الجمهوري ١٠٠٠) و«الفهد» (٢٠٠)، و«ب.م.ر ـ ٦٠٠» (٦٠٠)
- ١٧١٨ ناقلة وعربة «م ـ ١١٣ أم»

ـ حوالي ١٥٠٠ مدفع ميدان / هاونزر مقطور تضم:

- ٤٠ مدفع «س ـ ٢٣» عيار ١٨٠ ملم
- ٣٦ مدفع «م ـ ١٩٨» عيار ١٥٥ ملم
- مدافع «د ـ ١» عيار ١٥٢ ملم
- ١٢ مدفع «م ـ ٢٠» عيار ١٥٢ ملم
- ٤٤٠ مدفع «م ـ ٤٦» و«م ـ ٥٤» عيار ١٣٠ ملم
- مدافع «س.م ـ ٤» عيار ١٣٠ ملم (للدفاع الساحلي وتتبع سلاح البحرية).
- ٤٨ مدفع «أ ـ ١٩» (م ـ ٣١/٣٧) عيار ١٢٢ ملم
- ٤٠٠ مدفع م ـ ١٩٣٨ عيار ١٢٢ ملم
- ٢٢٠ مدفع «د ـ ٣٠» عيار ١٢٢ ملم
- مدافع «د ـ ٧٤» عيار ١٢٢ ملم

ـ حوالي ٢٠٠ مدفع ميدان / هاوتزر ذاتي الحركة تضم:

- حوالي ١٤٠ مدفع «م ١٠٩ أ ـ ٢» عيار ١٥٥ ملم
- ٣٦ مدفع «د ـ ٣٠» عيار ١٢٢ ملم.

ـ راجمات صواريخ متعددة الفوهات (حوالى ٤٠٠):

- راجمات «ب.م ـ ٢٤» عيار ٢٤٠ ملم (١٢ فوهة)
- راجمات ب.م ـ ١٤» عيار ١٤٠ ملم (١٦ و١٧ فوهة)
- راجمات «ب.م ـ ١٣» عيار ١٣٢ ملم (١٦ فوهة)
- راجمات «م ـ ٥١/براغا ف ٣ س» عيار ١٣٠ملم
- راجمات «ب.م ـ ٢١» عيار ١٢٢ ملم (٤٠ فوهة)
- راجمات صقر ـ ١٨ وصقر ـ ٣٠ عيار ١٢٢ ملم (٣٠ فوهة و٣٠ و٤٠ فوهة على التوالي).
- راجمات «ب.م ـ ١١» عيار ١٠٧ ملم (١٢ فوهة)
- راجمات «فاب ـ ٢ (صقر ـ ٨٠) عيار ٨٠ ملم (١٢ فوهة).

ـ ٢٤ منصة اطلاق صواريخ تكتية ارض ـ ارض تتألف من:

- ١٢ منصة صواريخ «س ـ س ـ ١ سكاد ـ ب» (مدى ٣٠٠ كلم)
- ١٢ منصة صواريخ «فروغ ـ ٧» (مدى ٧٠ كلم).

ـ ٥٣٤ هاونا ثقيلا وتضم:

- ٤٥٠ هاون «م ـ ٤٣» عيار ١٢٠ ملم
- ٦٠ هاون «م ـ ٤٣» عيار ١٦٠ ملم
- ٢٤ هاون «م ـ ١٩٥٣» عيار ٢٤٠ ملم

ـ اسلحة موجهة مضادة للدروع: حوالي ٣٣٤٠ منصة اطلاق وتضم:
- ١٠٠٠ أ ت ـ ١ ستابر، وأ ت ـ ٢ سواتر
- ١٤٠٠ أ ت ـ ٣ ساغر (ضمنا ب ر د م ٢)
- ٢٢٠ ميلان
- ٢٠٠ سوينغ فاير
- ٥٢٠ تاو (من ضمنها ٥٢ منصة مركزة على م ـ ١١٣)

ـ ١٠٠٠ مدفع غير مرتد مضاد للدبابات وتضم:
- مدافع «ب ـ ١١» عيار ١٠٧ ملم
- مدافع «ب ـ ١٠» عيار ٨٢ ملم
- مدافع «م ـ ٤٠» عيار ١٠٦ ملم

ـ مدافع مضادة للطائرات:
- مدافع ز ب يو ـ ٢ عيار ١٤,٥ (رباعي الفوهات)
- ٤٦٠ مدفع «ز يو ـ ٣ م» عيار ٢٣ ملم (ثنائي الفوهات)
- ١١٠ مدفع «ز.س.يو ـ ٢٣/٤ شيلكا عيار ٢٣ ملم (رباعي الفوهات).
- ٤٥ النيل عيار ٢٣ ملم
- ١٥٠ مدفع «م ـ ٣٩» عيار ٣٧ ملم (احادية)
- ٣٠٠ مدفع «س ـ ٦٠» عيار ٥٧ ملم (أحادية)
- ٢٠٠ مدفع «ز.س. يو ـ ٢/٥٧» عيار ٥٧ ملم (ثنائي الفوهات).

ـ صواريخ ارض ـ جو مضادة للطائرات
- حوالي ١٢٠٠ قاذف صواريخ «سام ـ ٧» وعين الصقر (سام ـ ٧ محسن)
- قاذف صواريخ «سام ـ ٩»
- ٢٦ منصة ثلاثية ثابتة شابرال المحسن.

II ـ القوات البحرية

أ ـ التعداد:

ـ مجموع القوات النظامية الدائمة: ٢٠ الف رجل (بينهم ١٠ آلاف مجند) ومن ضمنهم حرس السواحل.

ـ القواعد البحرية الرئيسية: الاسكندرية، بورسعيد، مرسى مطروح، بور توفيق، صفاقة.

ب ـ العتاد

ـ الغواصات: ١٤
- ١٢ غواصة من فئة «روميو» الروسية (٤ منها صينية الصنع نموذج ـ ٠٣٣) مزودة انابيب طوربيد عيار ٥٣٣ ملم.
- غواصتان من فئة ويسكي مزودة كل واحدة انابيب طوربيد عيار ٥٣٣ ملم و٤٠٦ ملم.

ـ سفن السطح القتالية الرئيسة:
- **المدمرات:** ٥
  - ※ الفاتح وهي من فئة «زد» الانكليزية تستعمل للتدريب فقط.
  - ※ ٤ مدمرات فئة سكوري وهي: السادس من اكتوبر، الظافر، السويس، دمياط.
- **الفرقاطات:** ٥
  - ※ ٢ من فئة دسكوبييرتا الاسبانية (السويس، ابوقير) مزودة كل منها: ٢ × ٣ انابيب طوربيد، ٨ منصات سطح ـ سطح من طراز هاربون، وراجمة صواريخ ثنائية الفوهات عيار ٣٧٥ ملم.
  - ※ ٢ من فئة «جيانغ هو» الصينية (الظافر) مع راجمتي صواريخ عيار ٢٥٠ ملم (٥ فوهات كل منهما)، مع ٤ منصات اطلاق لصواريخ سيلكوورم.
  - ※ ١ من فئة بلاك سوان (طارق) للتدريب. مزودة ٦ مدافع متعددة الاغراض عيار ١٠٢ ملم.

ـ زوارق الدورية والصاروخية
- **الزوارق الصاروخية**
  - ※ ٦ زوارق هجومية صاروخية من فئة رمضان مزودة صواريخ سطح ـ سطح، «اوتومات».
  - ※ ٧ زوارق هجومية صاروخية من فئة «اوسا ـ ١» مزود كل منها ٤ منصات اطلاق صواريخ سطح سطح مضاد للسفن

من طراز «س.س.ن ــ ٢ ستيكس».

* ٦ زوارق هجومية صاروخية من فئة اكتوبر مزود كل منها منصتي اطلاق صواريخ سطح ــ سطح مضاد للسفن اوتومات بمدى ٤٠ كلم.

* ٤ زوارق هجومية صاروخية من فئة كومار (الصينية هيغو) مزود كل منها منصتي اطلاق لصواريخ سطح ــ سطح مضادة للسفن من طراز س. س. ن ــ ٢ ستيكس بمدى ٤٥ كلم.

● **زوارق الدورية:** ١٨

* ٨ زوارق هجومية مدفعية من فئة «هانيان» الصينية مزود كل منها ٤ راجمات صواريخ مضادة للسفن (لمكافحة الغواصات).

* ٦ زوارق طوربيد / مدفعية من فئة شيرشن الروسية مزودة راجمة صواريخ ب.م ــ ٢١ (٨ فوهات) عيار ١٢٢ ملم او راجمة صواريخ ب.م ــ ٢٤ (١٢ فوهة) عيار ٢٤٠ ملم او ٤ انابيب طوربيد عيار ٥٣٣ ملم.

* ٤ زوارق شانغهاي ٢ الصينية لمهمة مكافحة الغواصات.

● **سفن حرب الالغام:**

* زارعة الغام: ١٧ مركبة حوامة (هوفر كرافت) من فئة س.ر.ن ــ ٦.

* كاسحة ألغام:

* ٤ كاسحات روسية من فئة يوركا (اسوان)

* كاسحتا الغام روسيتان من فئة ت ــ ٣٠١ (الفيوم)

● **سفن انزال دبابات:** ٣ سفن روسية من فئة بولنوتشني (متوسطة) سعة كل منها: ٦ دبابات و١٨٠ جندياً.

● **سفن دعم ومتنوعة**

* غواصة دعم، سفينتا تدريب، ٤ سفن. TUG

ــ الوحدات الجوية العاملة مع البحرية:

● **طوافات:**

٥ طوافات سي كينغ م ك ٤٧ (مضادة للغواصات والسفن)

١٢ طوافة غازيل س ١ ــ ٣٤٢ (مضادة للسفن)

ــ اسلحة دفاع ساحلي وتشتمل على:

● ٣٠ منصة اطلاق صواريخ مضادة للسفن اوتومات

● ٣٠ منصة اطلاق صواريخ مضادة للسفن س.س.ن ساملت

● مدافع «س.م.٤» عيار ١٣٠ ملم.

III ــ القوات الجوية

أ ــ التعداد:

ــ مجموع القوات النظامية الدائمة: ٢٥ الف رجل (١٠ آلاف مجند)

ــ عدد الطائرات القتالية: ٤٤١

ــ عدد الطوافات المسلحة: ٧٥ طوافة (من ضمنها قيادة الدفاع الجوي).

ب ــ التشكيلات الاساسية

● **القاذفات:**

ــ لواء قاذفات استراتيجية (سرب): ١٦ قاذفة استراتيجية «توبوليف ــ ١٦».

● **قتال وهجوم ارضي:** ١٠ اسراب

ــ سرب من ١٦ طائرة ميراج ٥ اي ٢

ــ سربان من ٣٣ طائرة ف ــ ٤ أي

ــ ٤ أسراب من ٧٦ طائرة شنيانغ ف ــ ٦ الصينية (ميغ ١٩)

ــ سرب من ١٥ طائرة ألفاجت

ــ سربان من ٣٠ طائرة ميغ ــ ١٧

● **المقاتلات:** ٦ الوية (١٣ سربا)

* ٥ اسراب من ٨٤ طائرة ميغ ــ ٢١

* ٣ اسراب من ٥٢ طائرة شنيابغ ف ــ ٧ الصينية (ميغ ٢١)
* سربان من ٣٣ طائرة ف ــ ١٦أ
* سربان من ٤٢ طائرة ميراج ٥ أي
* سرب من ٢٠ طائرة ميراج ٢٠٠٠ ت

● **طائرات الاستطلاع:** ٢٠ طائرة
* لواء (سربان) من ٦ طائرات ميراج ٥ س د ر، و٤ طائرات ميغ ــ ٢١.

● **الحرب الالكترونية:**
* طائرتا استطلاع وتنصت وتشويش الكتروني إي ــ سي ــ ١٣٠ هــ (الينت)
* طائرتا بيتش ١٩٠٠

● **الانذار المبكر:**
* ٥ طائرات إي ــ ٢ سي هوك أي

● **الطوافات:** ١٥ سربا
* الهجومية: لواءان (٤ اسراب) من ١٠٠ طائرة غازيل س أ ــ ٣٤٢ ل (نصفها مزود صواريخ هوت، والباقي مدافع ٢٠ ملم)
* النقل التكتي: ٣ الوية.

الثقيلة: سرب من ١٥ طوافة سي.هــ. ٤٧ شاينوك + ٦ طوافات ثقيلة «ميل = ٦».
المتوسطة: ٤ اسراب من ٥٠ طوافة ميل ــ ٨، سرب من ٢٨ طوافة كوماندو م ك١/٢/٢ أي، و٤ طوافات سيكورسكي س ــ ٧
الخفيفة: سرب من ١٨ طوافة هيللر. يو هــ ــ ١٢ اي (للتدريب)
* ٢٤ هليكوبتر هجومية «أ.هــ. اكوبرا اسلحة بصواريخ م/د «تاو»)

● **طائرات النقل:**
* لواءان (٣ اسراب) من ٢٤ طائرة سي ــ ١٣٠هــ، ١٠ طائرات نقل ثقيلة «انطونوف ــ ١٢»، ١٠ طائرات نقل متوسطة «د.هــ.سي ٥ بوفالو»، ٤ طائرات نقل خاص «فالكون ٢٠» (للشخصيات المهمة)، طائرتين غولفستريم، طائرة نقل خاص «بوينغ ــ ٧٠٧»، طائرة نقل خاص بوينغ ٧٣٧».

● **طائرات التدريب وتضم:**
* ١٦ طائرة تدريب قتالي وعملي «شنيانغ ف. ت ــ ٦» (ميغ ــ ١٩)
* ٢٩ طائرة تدريب اساسي ومتقدم «الفاجت»
* ٢٠ طائرة تدريب اساسي «ل ــ ٢٩ دلفين»
* ٣٦ طائرة تدريب ابتدائي «ها ــ ١٠٠ الجمهورية»
* ١٠ طائرات تدريب اساسي «ب ز ل ــ ١٠٤ ويلغا»
* ٤ طائرات تدريب ج ج ــ ٦
* ٥ طائرات تدريب قتالي وعملي «ميراج ــ ٥ س دد»
* ٧ طائرات تدريب قتالي وعملي «ف ــ ١٦ ب»
* ٣ طائرات تدريب قتالي وعملي «ميراج ٢٠٠٠ ب»
* ١٢ طائرة تدريب اساسي إي.م.ب ٣١٢ توكانو
* ٤ طائرات تدريب دي.إش.سي ــ ٥.

● **طائرات موجهة عن بعد دون طيار:**

ــ طائرات تدريب على اصابة الاهداف الجوية «تلدين ــ ريان ٣٢٤».

● **الصواريخ جو ــ جو**
ــ حوالي ٥٠٠ صاروخ «أ. أ ــ ٢ ١أتول» على مقاتلات «ميغ ــ ٢١» و«شنيانغ ف ــ ٦» و«ف ــ ٧».
ــ حوالي ٢٥٠ صاروخ «ماترا ــ ٥٣٠» على مقاتلات «ميراج ــ ٥»
ــ حوالي ٤٠٠ صاروخ «ماترا ــ ٥٥٠ ماجيك» على مقاتلات «ميراج ــ ٥» و«ميراج ــ ٢٠٠٠».
ــ حوالي ١٥٠ صاروخ «سبارو ــ ٧» على مقاتلات «ف ــ ٤ فانتوم»
ــ حوالي ٦٠٠ صاروخ «سايدوينذر ــ ٩ب» على مقاتلات «ف ــ ٤ فانتوم» و«ميراج ــ ٥» و«ميغ ــ ٢١».
ــ حوالي ٦٠٠ صاروخ «سوبر سايدوينذر ــ ٩ ل» على مقاتلات «ف ــ ١٦ فالكون»

● **صواريخ ارض ـ جو**
ـ حوالي ١١٠٠ صاروخ «مافريك» على مقاتلات «ف ـ ٤ فانتوم» و«ف ـ ١٦ فالكون».
ـ حوالي ٣٠ صاروخ «أ.س ـ ٥ كلت» على قاذفات «توبوليف ـ ١٦»
ـ حوالي ٢٠ صاروخ «أ.س ـ اكيتيل» على قاذفات «توبوليف ـ ١٦»
ـ صواريخ ا س ـ ٣٠
ـ صواريخ هوت.

IV ـ قيادة الدفاع الجوي

أ ـ التعداد:
ـ مجموع القوات النظامية الدائمة: ٨٥ الف رجل (منهم حوالي ٥٠ الف مجند).
ب ـ التشكيلات:
ـ ٤ فرق: لواء اقليمي
ـ ١٠٠ كتيبة مضاد للطائرات
ـ ٦٥ كتيبة سام ـ ٢
ـ ٦٠ كتيبة سام ـ ٣
ـ ١٢ بطارية هوك محسن
ـ ١٠ بطاريات كروتال.
ج ـ العتاد:
ـ المدافع المضادة للطائرات
● حوالي ٢٥٠٠ مدفع من العيارات التالية:
٢٠ ملم، ٢٣ ملم، ٣٧ ملم، ٤٠ ملم، ٥٧ ملم، ٨٥ ملم، ١٠٠ ملم.
❊ **صواريخ ارض ـ جو**
حوالي ٨٢٤ منصة اطلاق:
ـ حوالي ٤٠٠ منصة اطلاق صواريخ سام ـ ٢ (احادية)
ـ حوالي ٢٤٠ منصة اطلاق صواريخ سام ـ ٣ (ثنائية)
ـ ٦٠ منصة اطلاق صواريخ سام ـ ٦ (ثلاثية)
ـ ١٠٨ منصات اطلاق صواريخ «هوك المحسن» (رباعية)
ـ ٢٠ منصة اطلاق صواريخ «كروتال» (رباعية).
ـ سام ـ ٩
ـ انظمة الدفاع الجوي:
حوالي ٣٠ منصة سداسية لاطلاق صواريخ سبارو وهي تعمل ضمن أنظمة الدفاع الجوي «سكاي غارد» التي تشتمل ايضاً على مدافع «اورليكون» ثنائية الفوهات عيار ٣٥ ملم.

V ـ القوات شبه العسكرية

أ ـ التعداد: نحو من ٣٧٩ الف رجل
ـ خفر السواحل: ٨ آلاف رجل
ب ـ عتادها:
❊ ٢٤ زورق دورية وخفر سواحل تضم:
٣ زوارق دورية ساحلية من فئة «النسر»
٣ زوارق دورية ساحلية من فئة «يو ـ ٢»
٦ زوارق دورية ساحلية من فئة «برترام ـ ٨,٥ امتار»
٦ زوارق دورية ساحلية من فئة «كريستيتاليا ـ ٢١ متراً»
٦ زوارق ساحلية من فئة «٩ امتار».
ـ قوات الامن المركزي: ٣٠٠ الف رجل
ـ قوات الحرس الوطني: ٦٠ الف رجل (مزودة ناقلات «الوليد»)
ـ قوات حرس الحدود: ١٢ الف رجل.

الجمهورية العراقية

إحصاءات أساسية

المساحة: ٤٣٨,٤٤٦ كلم٢.
عدد السكان: ١٦,٢٧٨,٠٠٠ نسمة.
الناتج الوطني العام (١٩٨٦): ٣٦,٥٠٧ مليار دولار اميركي.
معدل النمو السنوي (١٩٨٦): – ٢٢٪.
معدل التضخم المالي (١٩٨٧): ١٧٪.
المصاريف الدفاعية (١٩٨٧): ١٣,٩٩ مليار (والبعض يقدرها بـ ٢٢,٥٠ مليار دولار اميركي.
الديون (١٩٨٧): تقدر بحوالي ٧٥ مليار دولار اميركي.
مجموع القوات المسلحة النظامية: ١ مليون رجل.
الاحتياطي الاجمالي العام: قوات الجيش الشعبي (قوات شبه عسكرية): يقدر بحوالي ٦٥٠ ألف رجل.
الخدمة العسكرية الالزامية: ٢١ ـ ٢٤ شهراً (قد تمتد بسبب الحرب).

القوات المسلحة

١ ـ الجيش (القوات البرية)

أ ـ التعداد:
٩٥٥ ألف رجل (من ضمنها ٤٨٠ ألف احتياطي يعملون في صفوف الجيش).
ب ـ التشكيلات الاساسية:
ـ ٧ قيادات فيالق (يضم الفيلق عادة ٢ ـ ٣ فرق مدرعة وميكانيكية من الفرق المدرجة أدناه).
ـ ٧ فرق مدرعة / ميكانيكية.
ـ ٣٩ فرقة مشاة (من ضمنها قوات الجيش الشعبي / ألوية المشاة المتطوعين والاحتياطيين).
ـ ٤ فرق من قوات الحرس الجمهوري (٣ مدرعة، ١ مشاة، لواء قوات خاصة).
ـ ٢٠ لواء معزز من القوات الخاصة.
ج ـ العتاد:
ـ حوالي ٤٥٠٠ دبابة ثقيلة تتألف من:
● ت ـ ٥٤ / ـ ٥٥ / ـ ٦٢.
● ١٥٠٠ دبابة ت ـ ٥٩ / ـ ٦٩ II.
● ١٥٠ دبابة تشيفتن م ك ٣ /٥.
● م ـ ٦٠.
● م ـ ٤٧.
● ٦٠ م ـ ٧٧ (ت ـ ٥٥ رومانية معدلة).
ـ حوالي ١٥٠٠ مصفحة وعربة قتال واستطلاع مدرعة تتألف من:
حوالي ١٥٠٠ مصفحة وعربة قتال واستطلاع مدرعة تتألف من:
● ب ر د م ـ ٢، فوغ ـ ٧٠، إي. ر. سي ـ ٩٠، مواغ رولان، إي إي ـ ٩ كاسكافل، إي إي ـ ٣ هاراركا.
ـ عربات مشاة قتالية: ١٠٠٠ ب م ب.
ـ ناقلات جند مدرعة: ب ت ر ـ ٥٠ / ـ ٦٠ / ـ ١٥٢، ا و ت ـ٦٢ / ـ ٦٤، في. سي. ر ـ ت هـ (مزودة صواريخ

هوت المضادة للدروع)، م ـ ١١٣ أ ١، بانهارد م ـ ٣، إي إ ـ ١١ يوروتو.
ـ مدافع ميدان مقطورة: حوالي ٣٠٠ مدفع من العيارات الآتية:
● ١٠٥ ملم: م ـ ٥٦؛ ١٢٢ ملم: د ـ ٧٤، د ـ ٣٠، م ـ ١٩٣٨؛ ١٣٠ ملم: م ـ ٤٦، نموذج ٥٩ ـ ١؛ ١٥٢ ملم: م ـ ١٩٣٧، م ـ ١٩٤٣؛ ١٥٥ ملم: ١٠٠ ج ـ ٥، ٢٠٠ مدفع جي. هـ. ن ـ ٤٥، م ـ ١١٤ ملم.
ـ مدافع ميدان ذاتية الحركة: حوالي ٣٠٠ مدفع.
● ١٢٢ ملم: ١٠٠ مدفع «٢ س ـ ١»؛ ١٥٢ ملم: ١٠٠ مدفع «٢ س ـ ٣»؛ ١٥٥ ملم: ١٥ مدفع «م ـ ١٠٩»، ٨٥ مدفع «١. يو. ف ـ ١ (جي. سي. ت)».
ـ راجمات الصواريخ: حوالي ٤٠٠ راجمة.
● ١٢٢ ملم: ب. م ٢١؛ ١٢٧ ملم: ٦٠ استروس II؛ ١٣٢ ملم: ب م ـ ١٣ / ـ ١٦؛ ١٨٠ ملم: استروس س س ـ ٤٠؛ ٣٠٠ ملم: استروس س س ـ ٦٠؛ ١٤٠ ملم: ب. م ـ ١٤؛ ١٣٠ ملم: «م ـ ٥١»؛ ١٠٨ ملم: «ف. جي. ت ١٠٨».
ـ صواريخ تكتية أرض ـ أرض:
● ٣٠ منصة اطلاق صواريخ «فروغ ـ ٧».
● ٢٤ منصة اطلاق صواريخ «سكاد ـ ب».
● ١٢ منصة اطلاق صواريخ «سكالبورد».
● حسين.
ـ هواورين ثقيلة: حوالي ١٠٠٠ هاون ثقيل وتضم:
● هاونات من عياري ١٢٠ ملم و١٦٠ ملم.
ـ صواريخ مضادة للدروع: حوالي ١٠٠٠ منصة.
● أ ت ـ ٣ ساغر؛ أ ت ـ ٤ سبايغوت؛ س س ـ ١١؛ ميلان، هوت.
ـ مدافع غير مرتدة مضادة للدبابات تضم:
● ٧٣ ملم: «س. ب. جي ـ ٩»؛ ٧٥ ملم: «م ـ ٢٠»؛ ٨٢ ملم: «ب ـ ١٠»؛ ١٠٦ ملم: «م ـ ٤٠»؛ ١٠٧ ملم: «ب ـ ١١».
ـ مدافع مضادة للدبابات:
● ٨٥ ملم: «د ـ ٤٤»؛ ١٠٠ ملم مقطور؛ «د ـ ١٠»، «م ـ ٥٥»؛ ١٠٥ ملم: ١٠٠ مدفع س ك ١٠٥.
ـ مدافع مضادة للطائرات: حوالي ٤٠٠٠ مدفع.
● ٢٣ ملم: ز.س.يو ـ ٢٣ (ثنائي)؛ «ز.س.يو ـ ٢٣ / ٤ شيلكا» (رباعي)؛ ٣٠ ملم: «م ـ ٥٣» (ثنائي)؛ «براغام ـ ٥٣ / ٥٩» (ثنائي)؛ ٣٧ ملم: «م ـ ٣٩» (أحادي)؛ ٥٧ ملم: «س ـ ٦٠» (أحادي)؛ ز. س. يو ـ ٥٧ / ٢ (ثنائي)؛ ٨٥ ملم: «ك. س ـ ١٢» (أحادي)؛ ١٠٠ ملم: «ك. س ـ ١٩» (أحادي)؛ ١٣٠ ملم: «ك. س ـ ٣٠» (أحادي).
ـ صواريخ مضادة للطائرات:
● ١٢٠ منصة اطلاق «سام ـ ٢»؛ ١٥٠ منصة اطلاق «سام ـ ٣»؛ ١٠٠ منصة اطلاق «سام ـ ٦»، «سام ـ ٧»؛ ٣٠ منصة اطلاق «سام ـ ٨»؛ ٨٠ منصة اطلاق «سام ـ ٩»، «سام ـ ١٤»؛ ٨٠ منصة اطلاق «رولان».

II ـ القوات البحرية

أ ـ التعداد:
ـ مجموع القوات النظامية الدائمة: ٥ آلاف رجل.
ـ القواعد البحرية الرئيسة: البصرة، ام قصر.

ب ـ العتاد:
ـ الفرقاطات: وعددها ٥.
● ٤ فرقاطات صاروخية من فئة «لوبو» وتدعى «حطين»، «ذي قار»، «القادسية» و «اليرموك» (طائرة هليكوبتر اغوستابل ـ ٢١٢)، لمهمات الرصد والمراقبة والدورية وادارة الرمي والبحث والانقاذ ومكافحة السفن والغواصات؛ ٨ منصات اطلاق صواريخ سطح ـ سطح مضادة للسفن «اوتومات»؛ ٦ أنابيب طوربيد عيار ٣٢٤ ملم: مدفع متعدد الأغراض عيار ١٢٧ ملم.
● ابن خلدون (للتدريب) مزودة انبوبي طوربيد مضادة للغواصات.
ـ السفن الدورية والساحلية: وعددها ٣٨.
● سفن حراسة «كورفيت»:

* ٦ سفن صاروخية من فئة «اسد» (طوافة اغوستابل ٢١٢؛ ٦ منصات اطلاق لصواريخ اوتومات؛ ٦ أنابيب طوربيد عيار ٣٢٤ ملم.

ـ زوارق صاروخية: وعددها ٨.

● ٤ زوارق «اوسا ١» او «نيسان» (٤ منصات اطلاق صواريخ سطح ـ سطح س. س. ن ـ ٢ ستيكس).

● ٨ زوارق «اوسا ٢» (٤ منصات اطلاق صواريخ سطح ـ سطح س. س. ن ـ ٢ ستيكس).

ـ زوارق طوربيد، وعددها:

● ٦ زوارق ب ـ ٦ السوفياتية (انبوبا طوربيد عيار ٥٣٣ ملم).

ـ زوارق دورية: وعددها ٢٠.

● ٣ زوارق هجومية مدفعية «سو ـ ١».

● ٤ زوارق دورية ساحلية «نيربات ٢».

● ١٣ زورق ازاحة تحت ١٠٠٠ طن.

ـ زوارق الألغام: وعددها ٨.

● كاسحات ألغام: ٢ من فئة «ت ـ ٤٣»، ٣ من فئة «ايفجنيا»، ٣ من فئة «نستين».

ـ سفن انزال: وعددها ٦.

● ٣ سفن انزال دبابات «الزهراء» سعتها ٢٥٠ جنديا و١٦ دبابة.

● ٣ سفن انزال دبابات من فئة «بولنوتشني» سعة ٦ دبابات.

ـ سفن دعم ومساندة: وعددها ٣.

● اجنادين (استرومبولي)، يختان رئاسيان.

III ـ القوات الجوية

أ ـ التعداد:

ـ مجموع القوات النظامية العاملة: ٤٠ ألف رجل من ضمنها ١٠ آلاف من الدفاع الجوي.

ب ـ التشكيلات الاساسية:

ـ القاذفات: سربان.

● سرب من ٩ قاذفات ستراتيجية «تويوليف ـ ٢٢»؛ وسرب من ٨ قاذفات «تويوليف ـ ١٦» و٤ «هـ ـ ٦ د».

ـ المقاتلات الهجومية: ١٣ سربا.

● ٤ أسراب من ٧٠ طائرة ميغ ـ ٢٣ ب ت.

٤ أسراب من ٦٤ ميراج ف ١ ـ أي ك ٥ / إ ك ٥ ـ ٢٠٠ (إي ك ٥ مزودة صواريخ اكزوسيت، و٢٠٠ امكانية التزود وقوداً خلال الطيران).

● ٣ اسراب من طائرات سوخوي ـ ٧ وسوخوي ـ ٢٠ (حوالي ٧٢ طائرة).

● سربان من ٣٠ طائرة سوخوي ـ ٢٥.

ـ المقاتلات: تقدر بـ ١٦ سربا من: ١٠ طائرات ميغ ٢٥؛ و٤٠ طائرة شنيانغ ف ـ ٦؛ و١٥٠ طائرة ميغ ١٢ / شنيانغ ف ـ ٧؛ و٣٠ طائرة ميراج ف ـ ١ أي ك؛ ٢٥ طائرة ميغ ـ ٢٩.

ـ طائرات الاستطلاع: سرب من ٥ طائرات ميغ ـ ٢٥.

ـ طائرات النقل: سربان من:

● ١٠ طائرات نقل ثقيلة «انطونوف ـ ٢»؛ ١٠ طائرات نقل ثقيلة «انطونوف ـ ١٢»؛ ٦ طائرات نقل «انطونوف» ـ ٣٤؛ طائرتي نقل متوسطتين «انطونوف ـ ٢٦»؛ ١٩ طائرة نقل متوسطة «إليوشن ـ ٧٦»؛ ١٩ طائرة نقل متوسطة «إليوشن ـ ١٤»؛ طائرة د هـ هيرون.

ـ طائرات التدريب، وتضم:

● ميغ ١٥، ١٧، ٢١، ٢٣ يو، سوخوي ـ ٧ يو، هنتر، ت ـ ٦٩؛ ١٦ طائرة ميراج ف ـ ا ب ك؛ ٥٠ طائرة ل ـ ٢٩؛ ٤٠ طائرة ل ـ ٣٩؛ ٥٠ طائرة ب سي ـ ٧؛ ٢١ طائرة اي. م. ب ـ ٣١٢.

ـ صواريخ جو ـ جو تشتمل على:

● صواريخ «ماترا ـ ٥٣٠»، «ماترا ـ ٥٥٠ ماجيك»؛ صواريخ «أ. أ ـ ٢ اتول»، أ. أ ـ ٦ / ـ ٧ / ـ ٨.

ـ صواريخ جو ـ أرض تشتمل على:

● صواريخ أ س ـ ٣٠ لايزر، ارمات، اكزوسيت أ م ـ ٣٩، أ س ـ ٤ كيتشن، أ س ـ ٥ كلت.

VI ـ القوات شبه العسكرية

ـ حرس الحدود.
ـ قوات الأمن: ٤٨٠٠.
ـ الطوافات: تقدر بحوالي ١٥٠ طوافة مسلحة.

● هجومية: حوالي ٤٠ طوافة هجومية «ميل ـ ٢٤» بصواريخ أ ت ـ ٢ سواتر، و٥٠ غازيل سا ٣٤٢٠ (بعضها بصواريخ هوت)؛ ١٠ طوافات سوبر فريلون (بعضها بصواريخ اكزوسيت)، حوالي ٣٠ طوافة سا ـ ٣١٦ ب بصواريخ جو ـ أرض ا. س ـ ١٢، حوالي ٥٦ طوافة بو ـ ١٠٥ بصواريخ ا. س ـ ١١ المضادة للدبابات: ٨٦ طوافة هيوز (٢٦ هيوز ـ ٥٣٠ ف، ٣٠ هيوز ٥٠٠ د، ٣٠ هيوز ٣٠٠ سي).

● نقل:
* ثقيلة: ١٥ طوافة ميل ـ ٦ هوك.
* متوسطة: ١٠٠ طوافة ميل ـ ٢٨؛ ٢٠ طوافة ميل ـ ٤؛ ١٠ طوافات بوما.

المملكة الاردنية الهاشمية

إحصاءات أساسية

المساحة: ٩٦,٦١٠ كلم٢ (بما في ذلك الضفة الغربية المحتلة).
عدد السكان: ٣,٩٣١,٠٠٠ (بما في ذلك مليون ونصف نسمة في الضفة الغربية).
الناتج الوطني العام (١٩٨٧): ٤,٩٦٣ مليار دولار.
معدل النمو السنوي (١٩٨٧): ٢,٩٪.
معدل التضخم المالي (١٩٨٧): — ٠,٣٪.
الديون (١٩٨٧): ٤,٢٠ مليار دولار.
المصاريف الدفاعية (١٩٨٧): ٧٤٥,٥ مليون دولار.
ميزانية الدفاع (١٩٨٨): ٧٦٢,٨ مليون.
مجموع القوات المسلحة النظامية: ٨٥,٢٥٠ ألف رجل.
الاحتياطي الاجمالي العام: ٣٥ ألف رجل.
الخدمة العسكرية: اختيارية، تجنيد، سنتان.

القوات المسلحة

ا ـ القوات المسلحة

أ ـ التعداد:
ـ الجيش ٧٤,٠٠٠ رجل.
ب ـ التشكيلات الاساسية:
ـ فرقتان مدرعتان (كل فرقة تتألف من لواءي دبابات، لواء مشاة ميكانيكية، لواء دفاع جوي).
ـ فرقتا مشاة ميكانيكيتان (كل فرقة تتألف من لواءي مشاة ميكانيكيين، لواء دبابات، لواء دفاع جوي).
ـ لواء حرس ملكي مستقل.
ـ لواء قوات خاصة (٣ كتائب محمولة جواً).
ـ ١٦ كتيبة مدفعية.
ج ـ العتاد:
ـ دبابات قتال رئيسة: حوالي ٩٧٩ دبابة.
● ٢٠٠ دبابة قتال م ـ ٤٧ وم ـ ٤٨ أ ٥ (قيد التخزين)؛ ٢١٨ م ـ ٦٠ أ ١ / أ ٣، ٢٧٠ خالد (شيفتن محسنة)، ٢٩١ طارق (سنتوريون).
ـ عربات استطلاع مدرعة:
● ١٤٠ عربة استطلاع مدرعة «فيريت».
ـ عربات مشاة قتالية وناقلة جنود مدرعة:
● ١٢٠٠ عربة م ـ ١١٣، ٣٤ ساراسان، بضع عربات إ إ ـ ١١ يوروتو.
ـ مدافع ميدان مقطورة: ١١٥ مدفعاً.
● ١٠٥ ملم: ٣٦ مدفع ١٠١ أ ١.
● ١٥٥ ملم: ٣٨ مدفع ـ ١١٤ مقطور، ٢٠ مدفع ـ ١٧,٤٤ مدفع ـ ٥٩.
● ٢٠٣ ملم: ٤ مدافع ـ ١١٥ مقطور (قيد التخزين).
ـ مدافع ميدان ذاتية الحركة: ١٣٢ مدفعاً.
● ١٥٥ ملم: ١٠٨ مدافع ـ ١٠٩ أ ٢.
● ٢٠٣ ملم: ٢٤ مدفع ـ ١١٠.
ـ هواوين: حوالي ٤٠٠ هاون متوسط وثقيل من عياري ١٢٠ ملم و١٠٧ ملم.

ـ صواريخ مضادة للدروع:
- ٣٣٠ منصة اطلاق صواريخ «تاو».
- ٣١٠ منصات اطلاق صواريخ دراغون.

ـ قاذفات مذنبات مضادة للدروع: أبيلاس عيار ١٢٢ ملم.

ـ مدافع مصادرة للجويات: حوالي ٤٠٠ مدفع.
- ٢٠ ملم: ١٠٠ مدفع م ـ ١٦٣ فولكان؛ سداسي الفوهات.
- ٢٣ ملم: ٣٦ مدفع ز. س. يو ـ ٢٣ (رباعي الفوهات) شيلكا).
- ٤٠ ملم: ٢٦٤ مدفع ـ ٤٢ دستر.

ـ صواريخ أرض ـ جو:
- سام ـ ٧ ب ٢.
- ٢٠ منصة اطلاق سام ـ ٨.
- ٢٠ منصة اطلاق سام ـ ١٣.
- سام ـ ١٤.
- رد. آي.

II ـ قوات البحر (خفر السواحل)

أ ـ التعداد: ـ مجموع القوات النظامية الدائمة: ٢٥٠ رجلا.
ـ القاعدة: العقبة.

ب ـ المعدات: ـ زوارق دورية فقط.

III ـ قوات الجو

أ ـ التعداد:
ـ مجموع القوات النظامية: ١١,٠٠٠ رجل.

ب ـ العتاد:
ـ ١١٤ طائرة قتال، ٢٤ طوافة مسلحة.

ـ طائرات القتال الأرضي:
- ٤ أسراب من ٥٩ طائرة ف ـ ٥ (٥٢ ـ أي، ٧ ـ ف).

ـ الطائرات المقاتلة:
- سربان من ٣٥ طائرة ميراج ف ـ ١ (١٦ سي ج، ١٧ أي ج، ٢ ب ـ ج).

طائرات وحدات التحويل العملانية: سرب من ١٥ طائرة ف ـ ٥ أ، و٥ طائرات ف ـ ٥ ب.

ـ طائرات نقل: سرب من ٦ طائرات سي ـ ١٣٠ (٢ ـ ب، ٤ ـ هـ)، ٣ طائرات انطونوف ـ ١٢، طائرتا سي ـ ٢١٢ أ.

ـ طائرات نقل خاص: سرب من طائرتي بوينغ ٧٢٧، طائرتي فالكون ٥٠، ٤ طوافات س ـ ٧٦.

ـ الطوافات: ٤ أسراب.
- سربان من ٢٤ طوافة هجومية كوبرا (تحمل صواريخ «تاو» جو ـ أرض، ولنقل الجنود).
- سرب من ١٨ طوافة سيكورسكي، و٥ طوافات الويت ٣.
- سرب من ٨ طوافات غازيل س أ ـ ٣٤٢ل، و٨ طوافات هيوز ٥٠٠ د.

ـ طائرات التدريب:
- ١٦ طائرة سي ـ ١٠١، ١٨ طائرة بولدوغ، طائرة سي ٢١٢، ١٨ طائرة بايبر (١٢ واريور ٢، ٦ سنيكا ـ ٢).

ـ صواريخ جو ـ جو: سايدونيدر، ماجيك ـ ر. ٥٥.

ـ صواريخ جو ـ أرض: تاو.

ـ دفاع جوي: لواءان: ١٤ بطارية من ١٢٦ منصة اطلاق لصواريخ هوك المحسن.

VI ـ القوات شبه المسلحة

٤٠٠٠ رجل.

ـ ميليشيا الجيش الشعبي: ١٥,٠٠٠ رجل.

ـ جيش تحرير فلسطين: ١٥٠٠ رجل. لواء واحد تحت اشراف الجيش الاردني.

الجمهورية العربية السورية

احصاءات اساسية

المساحة: ١٨٥,٦٨٠ كلم٢
عدد السكان: ١١,٣٥,٠٠٠ مليون
الناتج الوطني العام (١٩٨٧): ٢٩,٧٣ مليار دولار
معدل النمو السنوي (١٩٨٧): ٢,١٪
معدل التضخم المالي (١٩٨٧): ٣٥٪
الديون (١٩٨٧): ٤,٦٠ مليار دولار
المصاريف الدفاعية: (١٩٨٧): ٣,٩٥ مليار
ميزانية الدفاع: (١٩٨٨): ١,٦٠ مليار
مجموع القوات المسلحة:
● **الفعلية:** ٤٠٤,٠٠٠ رجل
● **الاحتياطية:** (لغاية سن ٤٥): ٢٧٢,٥٠٠ رجل
الجيش: ٢٧٠ الف فعلي
البحرية: ٢٥٠٠ رجل
الخدمة الالزامية: ٣٠ شهرا.

القوات المسلحة

ا ــ الجيش (القوات البرية)

أ ــ التعداد: ٣٠٠ الف رجل (١٣٠,٠٠٠ مجند، ٥٠ الف احتياطي).
ب ــ التشكيلات الاساسية:
ــ قيادتا فيلقين: تتألف الواحدة من:
● ٥ فرق مدرعة (كل واحدة تضم ٣ الوية مدرعة، لواء ميكانيكي، لواء مدفعية).
● ٣ فرق مشاة ميكانيكية (كل واحدة تضم لواءين مدرعين، لواءين ميكانيكيين، لواء مدفعية).
ــ لواء مدفعية
ــ فرقة وحدات خاصة (٥ افواج مظليين ومغاوير).
ــ ٧ افواج وحدات خاصة مستقلة
ــ ٣ الوية صواريخ تكتية ارض ــ ارض:
※ لواءا (كل واحد ٣ كتائب) صواريخ فروغ، سكاد
※ لواء (كتيبتين) صواريخ س س ــ ٢١
ــ ٩ الوية صواريخ ارض ــ جو (٢٧ بطارية) سام ــ ٦.
ــ لواءا دفاع ساحلي من صواريخ ارض ــ ارض س.س. سي ــ ١ سيبال وس.س. سي ــ٣، وكتيبة مدفعية وصواريخ.
ــ الاحتياط: ٩ الوية مشاة ميكانيكية.
ج ــ العتاد.
ــ دبابات القتال الرئيسية: حوالي ٤٠٥٠ دبابة موزعة كالتالي: ٢١٠٠ دبابة ت ٥٤/ ــ ٥٥، ١٠٠٠ دبابة ت ــ ٦٢ م/ك، ٩٥٠ دبابة ت ــ ٧٢/ ــ ٧٢م، (حوالي ١١٠٠ قيد التخزين)
ــ عربات قتال واستطلاع مدرعة: ٥٠٠ عربة ب ر د م ــ ٢.
ــ عربات مشاة قتالية وناقلة جند: ٢٣٥٠ ب م ب ــ ١، و١٣٠٠ ب ت ر ٤٠/٥٠/٦٠/١٥٢، اوت ــ ٦٤.

ـ مدافع ميدان مقطورة: حوالي ٢٠٠٠ مدفع
١٢٢ ملم: ١٠٠ مدفع ـ ١٩٣١ ـ ٣٧، (قيد التخزين)، ا.س. يو ـ ١٢٢، م ـ ١٩٣٨، ٥٠٠ مدفع د ـ ٣٠
١٣٠ ملم: ٦٥٠ مدفع ـ ٤٦
١٥٢ ملم: د ـ ١، م ـ ١٩٣٧، م ـ ١٩٤٣
١٨٠ ملم: ٢ س ٣

ـ مدافع ميدان ذاتية الحركة:
١٢٢ ملم: ٧٢ مدفع ٢ س ١، ٣٦ مدفع ت ـ ٣٤/د ـ ٣٠
١٥٢ ملم: إي سي يو ـ ١٥٢، ٤٢ مدفع ٢ س ٣

ـ راجمات الصواريخ: حوالي حوالي ٥٠٠ راجمة:
١٢٢ ملم: ٢٥٠ ب م ـ ٢١
٢٢٠ ملم: ب م ـ ٢٧
٢٤٠ ملم: ب م ـ ٢٤

ـ صواريخ ارض ـ ارض (تكتية)
ـ ٢٤ منصة اطلاق صواريخ فروغ ـ ٧
ـ ١٨ منصة اطلاق صواريخ س س ـ ٢١
ـ ١٨ منصة اطلاق صواريخ سكاد ـ ب
ـ منصات اطلاق صواريخ س س ـ سي ـ اب سيبال
ـ منصات اطلاق صواريخ س س ـ سي ـ ٣ كوستال.

ـ هواوين: حوالي ٥٠٠ هاون من عيارات مختلفة: ١٢٠ ملم و١٦٠ ملم و٢٤٠ ملم.

ـ صواريخ مضادة للدبابات:
ـ ٢٢٠٠ منصة اطلاق لصواريخ ا ت ـ ٣ ساغر، ا ت ـ ٤ سبايغوت، وميلان.

ـ مدافع مضادة للدبابات: حوالي ١٧٠٠ مدفع مقطور تضم:
- عيار ٢٣ ملم: المدفع ز س ـ يو ـ ٢٣ (ثنائي الفوهة)
- المدفع ز س يو ـ ٢٣ (رباعي الفوهة)
- عيار ٣٧ ملم: المدفع م ـ ١٩٣٩
- عيار ٥٧ ملم: المدفع س ـ ٦٠، المدفع ز س يو ـ ٥٧ الثنائي الفوهة
- عيار ٨٥ ملم: المدفع م ـ ١٩٣٩/ ـ ٤٤
- عيار ١٠٠ ملم: المدفع ك س ـ ١٩

ـ صواريخ ارض ـ جو
ـ ١٧٤ منصة اطلاق سام ـ ٢
ـ ٣٧ منصة اطلاق سام ـ ٣
ـ ٤٨ منصة اطلاق سام ـ ٥
ـ ١٤٠ منصة اطلاق سام ـ ٦
ـ صواريخ سام ـ ٧
ـ ٦٠ عربة اطلاق سداسية سام ـ ٨
ـ ١٠٠ عربة اطلاق رباعية سام ـ ٩
ـ صواريخ سام ـ ١٣

II ـ القوات البحرية

أ ـ التعداد:
ـ مجموع القوات النظامية الدائمة: ٥ آلاف رجل
ـ القواعد البحرية الرئيسية: اللاذقية، طرطوس، ميناء البيضا.

ب ـ العتاد:
ـ الغواصات: ٣ غواصات سوفياتية روميو مزودة انابيب طوربيد عيار ٥٣٣ ملم.
ـ الفرقاطات: فرقاطتـا «يتيا» سوفياتيتان مزودة كل منهما ٤ مدافع متعددة الاغراض من عيار ٧٦ ملم و٣ أنابيب طوربيد عيار ٥٣٣ ملم.

ـ زوارق دورية وساحلية:

● زورق صاروخي: ١٠ زوارق هجومية صاروخية فئة «او سا ـ ٢» مزودة صواريخ سطح ـ سطح. مضادة للسفن س.س. ن ـ ٢ ستيكس. و٦ زوارق هجومية صاروخية من فئة «اوسا ـ ١» مزودة صواريخ سطح ـ سطح مضادة للسفن «س. س. ن ـ ٢ ستيكس» و٦ زوارق هجومية صاروخية من فئة كومارا وصواريخ سطح ـ سطح مضادة للسفن س.س.ن ـ ٢ ستيكس.

● زوارق دورية:
٦ زوارق سوفياتية من فئة «جوك»
زورق دورية من فئة بولوتشات.

ـ كاسحات ألغام:

● كاسحة ألغام سوفياتية من فئة «ناتيا»
● كاسحة ألغام سوفياتية من فئة سونيا ت ـ ٤٣
● كاسحتا ألغام سوفيتيتان من فئة فانيا.
● ٤ كاسحات ألغام سوفياتية من فئة إيفجينيا.

ـ سفن انزال:

● ٣ سفن روسية من فئة بولنوتشني سعتها ٦ دبابات، ١٠٠ جندي.

ـ الوحدات الجوية التابعة للاسطول:

● ١٢ طوافة ميل ـ ١٤ للدورية والاستطلاع البحري ومكافحة الغواصات.
● ٥ طوافات كاصوف ـ ٢٥ للدورية والاستطلاع ومكافحة الغواصات.

III ـ القوات الجوية

أ ـ التعداد:

ـ حوالي ٤٠ الف رجل
ـ حوالي ٥٤٨ طائرة قتالية (بعضها قيد التخزين)، و١٤٨ طوافة مسلحة.

ب ـ التشكيلات والعتاد:

ـ طائرات القصف والهجوم حوالي ٨ أسراب:

● سربان من ٣٨ طائرة ميغ ـ ١٧ (هجوم ارضي ومساندة قريبة)
● سرب من ١٥ مقاتلة قصف وهجوم تكتيكي «سوخوي ـ ٧»
● ٣ أسراب من ٣٣ مقاتلة قصف وهجوم تكتيكي «سوخوي ـ ٢م»
● سربان من ٦٠ مقاتلة متعددة المهام «ميغ ـ ٢٣ ب ن».

ـ المقاتلات: ١٤ سرباً:

● سرب من ٣٠ مقاتلة مطاردة معترضة «ميغ ـ ٢٥»، و٥ طائرات مقاتلة استطلاعية ميغ ـ ٢٥ يو.
● ٩ أسراب من ١٧٢ مقاتلة متعددة المهام ميغ ـ ٢١ ب.ف /ب ف م أ/ بيس.
● ٣ اسراب من ٨٠ مقاتلة متعددة المهام ميغ ـ ٢٣ م.ف
● سرب من ١٥ مقاتلة متعددة المهام ميغ ـ ٢٩

ـ طائرات الاستطلاع: ٦ طائرات ميغ ـ ٢٥ر.

ـ طائرات النقل: سربان من ٤ طائرات نقل اليوشن ـ ٧٦، ٤ طائرات انطونوف ٢٤، ٤ طائرات انطونوف ـ ٢٦.

ـ طائرات تدريب: من ضمنها: ٩٠ طائرة ل ـ ٣٩، ٧٠ طائرة ل ـ ٢٩، ٢٠ طائرة م ب ب ـ ٢٢٣.

ـ الطوافات:

● الهجومية: ٥٠ طوافة ميل ـ ٢٤، ٥٠ طوافة غازيل (مضادة للدبابات)، وربما ٢٥ طوافة م ـ ٨ المسلحة.
● النقل: ٦٠ طوافة ميل ـ ٨، ٣٠ طوافة ميل ـ ١٧، ١٠ طوافات ميل ـ ٤، ١٠ طوافات ميل ـ ٢.
● قتال ضد السفن: ٣ طوافات كاموف ـ ٢٥ فورمون، ٢٠ طوافة ميل ـ ١٤ هاينز.

ـ صواريخ جو ـ جو:

أأ ـ ٢ اتول، أأ ـ ٦ اكريد، أأ ـ ٧ أبكس.

ـ صواريخ جو ـ ارض:

مضادة للدروع: أت ـ ٢ سواتر، أ ر س ـ ١٢، هوت.

IV ـ قيادة الدفاع الجوي

أ ـ التعداد حوالي: ٦٠ الف رجل
ب ـ التشكيلات والعتاد:
٢٠ لواء دفاع جوي (بضع ٩٥ بطارية سام):
١١ منها (حوالي ٦٠ بطارية) من ٣٩٢ سام ـ ٢/ ـ ٣
٩ الباقية (٢٧ بطارية) من حوالي ٢٠٠ سام ـ ٦، مدفعية مضادة للطائرات، ورادار.
فوجان للدفاع الجوي (كل فوج من كتيبتين ببطاريتين الواحدة) وحوالي ٤٨ سام ـ ٥.

V ـ القوات السورية خارج سوريا

في لبنان: ٣٠ الف رجل: قيادة فرقة، لواءان مدرعان، لواء مشاة ميكانيكي، ٧ ـ ٨ افواج وحدات خاصة.

VI ـ القوات شبه المسلحة

ـ **الحرس الجمهوري (قوى الامن الداخلي):** حماية الرئيس والشخصيات المهمة: لواء من دبابات ت ـ ٧٢، مدفعية.
ـ **حرس الصحراء (حرس الحدود):** ١٨٠٠ رجل
ـ **جيش تحرير فلسطين:** ٤٥٠٠ رجل. لواءان او ثلاثة في سوريا ولبنان، بضعة ضباط سوريين.
ـ **التجهيزات:** ٩٠ دبابة ت ٥٤/٥٥، ١٠٥ ملم، ١٢٢ ملم، ١٥٢ ملم، راجمات، آت ـ ٣ ساغر، سام ـ ٧.
ـ **الدرك:** (وزارة الداخلية): ٨٠٠٠
ـ **حزب البعث:** ميليشيا العمال (الجيش الشعبي).

اسرائيل

إحصاءات أساسية

المساحة: ٢٠,٣٠٠ كلم٢.
عدد السكان: ٤,٥٣٧,٠٠٠ نسمة (احصاء رقم ٤٠ في تشرين الثاني ١٩٨٩).
الناتج الوطني العام (١٩٨٧): ٣٤,٧٠ مليار دولار أميركي.
معدل النمو السنوي (١٩٨٧): ٤٪.
معدل التضخم المالي (١٩٨٧): ١٩,٨٪.
الديون (١٩٨٧): ٢٤,٢٠ مليار دولار أميركي.
المصاريف الدفاعية (١٩٨٨): ٥,٧١ مليار دولار أميركي.
مجموع القوات المسلحة النظامية: ١٤١,٠٠٠ رجل (بينهم حوالي ١١٠ آلاف مجند ومجندة).
الخدمة العسكرية الالزامية: الضباط: ٤٨ شهراً، الرجال ٣٦ شهراً، النساء ٢٤ شهرا (اليهود والدروز فقط؛ أما المسيحيون والجراكسة والمسلمون فاختيارية خدمتهم). بعد اتمام المدة الالزامية يمر الاحتياطيون بفترات خدمة سنوية لمدة شهر واحد كل سنة وذلك حتى سن ٥٤ عاماً للذكور، و٣٤ عاماً او الزواج للاناث.
الاحتياطي الاجمالي العام: ٥٠٤ آلاف رجل: قوي البر: ٤٩٤ الف، قوي البحر: ١٠٠٠، قوي الجو: ٩٠٠٠.
الستراتيجية:
من الموثوق به الى حد بعيد أن اسرائيل تمتلك أسلحة نووية. التقارير الحديثة والغير مؤكدة تقترح ان أكثر من ١٠٠ رأس نووي انتج؛ وهي تضم بضعة أسلحة نيوترونية.

القوات المسلحة

ا ـ الجيش (القوات البرية)

أ ـ التعداد:
ـ القوات النظامية الدائمة: ١٠٤ آلاف (بينهم ٨٨ ألف مجند ومجندة).
ـ المجموع عند التعبئة العامة: ٥٩٨ ألف رجل.
ب ـ التشكيلات الاساسية:
ـ ٣ فرق مدرعة (تتألف كل منها من لواءين مدرعين، ولواء مدفعية، زائد لواء مدرع، لواء مشاة ميكانيكية عند التعبئة).
ـ ٥ ألوية مشاة ميكانيكية.
ـ ٣ قيادات فرق مشاة اقليمية.
ـ كتيبة صواريخ أرض ـ أرض لانس.
ـ ٣ كتائب مدفعية ٢٠٣ ملم م ـ ١١٠.
الاحتياط:
ـ ٩ فرق مدرعة (١٢ و٣ مدرعة، واحدة مشاة ميكانيكية، لواء مدفعية).
ـ فرقة مشاة محمولين جواً / ميكانيكية.
ـ ١٠ ألوية مشاة اقليمية.
ـ ٤ ألوية مدفعية.
ج ـ العتاد:
ـ دبابات القتال الرئيسة، حوالي ٤٤٠٠ دبابة تشتمل على:
● ١١٠٠ دبابة قتال سنتوريون.

- ١٤٠٠ دبابة قتال «م ــ ٦٠ أ ١ / أ ٣.
- ٦٥٠ دبابة «م ــ ٤٨ باتون».
- ٦٥٠ دبابة «ميركافا ــ ١ وميركافا ــ ٢».
- ٤٥٠ دبابة ت ٥٤ / ٥٥.
- ١٥٠ دبابة قتال «ت ــ ٦٢».

ــ دبابات استطلاع:
حوالي ٤٠٠ من ضمنها ر. ب. واي رامتا، م ــ ٢ / ــ ٣، ب. ر. د. م ــ ٢.

ــ عربات قتال وناقلة جند مدرعة:
حوالي ٥٩٠٠ عربة م ١١٣، ب ت ر ــ ٥٠ ب، و٤٠٠ ناقلة جند نصف مجنزرة م ٢ / ٣.

ــ مدفعية ميدان مقطورة:
- ١٠٥ ملم: ١٠٠ مدفع «م ــ ١٠١».
- ١٢٢ ملم: ١٠٠ مدفع «د ــ ٣٠».
- ١٣٠ ملم: ١١٠ مدفع «م ــ ٤٦» و «م ــ ٥٤».
- ١٥٥ ملم: ٣٠٠ سولتام «م ــ ٦٨ / ــ ٩١»، «م ــ ٨٣٩ ب / ٨٤٥ ب».

ــ مدفعية ميدان ذاتية الحركة:
- ١٥٥ ملم: ١٠٠ مدفع «م ــ ٥٠»؛ ٣٣٠ مدفع «سولتام م ــ ٦٨ / م ــ ٧٢؛ ٥٣٠ مدفع «م ــ ١٠٩».
- ١٧٥ ملم: ١٤٤ مدفع «م ــ ١٠٧».
- ٢٠٣ ملم: ٦٠ مدفع «م ــ ١١٠».

ــ راجمات الصواريخ: حوالي ٥٠٠ راجمة.
- راجمات من عيار ٢٩٠ ملم (٤ فوهات).
- راجمات «ب. م. ــ ٢٤» عيار ٢٤٠ ملم (١٢ فوهة).
- راجمات من عيار ١٦٠ ملم «لار ــ ١٦٠» (١٨ و٣٦ فوهة).
- راجمات «ب. م ــ ١٤» عيار ١٤٠ ملم (١٦ و١٧ فوهة).
- راجمات من عيار ١٣٥ ملم (٦ فوهات و١٢ فوهة).
- راجمات «ب. م ــ ٢١» عيار ١٢٢ ملم (٤٠ فوهة).

ــ صواريخ أرض ــ أرض:
- صواريخ «م. د ــ ٦٦٠ اريحا (مدى ٤٥٠ كلم).
- صواريخ «لانس» (مدى ١٢٠ كلم).
- صواريخ م ج م ــ ٥٢ سي.

ــ حوالي ١٠٠٠ هاون متوسط وثقيل تشتمل على:
- عيار ١٢٠ ملم، عيار ١٦٠ ملم (ذاتية الحركة).

ــ صواريخ مضادة للدروع: حوالي ٦٠٠٠ منصة اطلاق.
- ٣٢٠٠ منصة اطلاق «تاو».
- ٢٠٠٠ منصة اطلاق «دراغون».
- صواريخ ميلان.
- صواريخ بيكت (٨١ ملم).
- صواريخ توغر (مشتقة من صواريخ تاو وساغر).
- صواريخ كوبرا.

ــ قاذف مذنبات:
- عيار ٨٢ ملم: ب ــ ٣٠٠.

ــ مدافع غير مرتدة مضادة للدبابات:
- ١٠٠٠ مدفع «م ــ ٤٠» عيار ١٠٦ ملم.

ــ مدافع مضادة للطائرات:
- عيار ٢٠ ملم: ٨٥٠ مدفعاً.
- ٣٠ مدفع م ــ ١٦٣ فولكان / م ــ ٤٨.

● مدافع تشابارال / انظمة صواريخ.
● عيار ٢٣ ملم: ز. يو ــ ٢٣ ــ ٢»، و «٥٠ ز. س. يو ــ ٢٣ ــ ٤».
● عيار ٣٧ ملم و٤٠ ملم: «ل ــ ٧٠».

ــ صواريخ أرض ــ جو:
● ١٠٢ منصتا اطلاق صواريخ «هوك المحسن».
● ٤٨ منصة اطلاق صواريخ «تشابرال المحسن».
● ١٠٤٨ قاذف صواريخ محمولا على الكتف «ر د آ ي».

II ــ القوات البحرية

أ ــ التعداد:
ــ القوات النظامية الدائمة: ٩ آلاف رجل (بينهم ٣ آلاف مجند) و١٠ آلاف عند التعبئة.
ــ القواعد البحرية: حيفا، اشرود، ايلات.

ب ــ العتاد:
ــ الغواصات:
● ٣ غواصات غال مزودة منصة اطلاق لصواريخ سطح ــ جو مضادة للطائرات هاربون، و٨ أنابيب طوربيد عيار ٥٣٣ ملم.

ــ سفن الدوريات والساحلية حوالي ٥٩ سفينة.
ــ زورق صاروخي: ٢٨ زورق دورية سريعاً:
● زورقان صاروخيان من فئة عالية مزود كل منهما ٤ منصات صواريخ سطح سطح هاربون، ٤ منصات صواريخ سطح سطح غابريال، طوافة ١ ب ــ ٢٠٦ كيوا.
● زورقان صاروخيان من فئة رومات، ٨ منصات هاربون و٨ منصات غابريال.
● ٨ زوارق هجومية صاروخية من فئة «ريشيف» بصواريخ هاربون (٢ ــ ٤) وغابريال (٤ ــ ٦).
● ١٢ زورقاً هجومياً صاروخياً من فئة ساغر بصاروخي هاربون و٣ ــ ٥ صواريخ غابريال.
● ٣ زوارق هجومية صاروخية زلاقة من فئة «شمريت» (فلاغستاف ــ ٢) بصواريخ هاربون عدد ٤، وغابريال عدد ٢.
● زورقا دورية صاروخيان من فيئة «دفورا» بصاروخي غابريال.

ــ زوارق الدورية:
● ٣٧ زورق دورية ساحلية من فيئة «دبور».

ــ سفن انزال:
● سفينة انزال دبابات من فئة «بات شيفا».
● ٦ سفن انزال متوسطة من فئة «ل. سي. م ــ ١».
● مركبتان حوامتان لمهمات الدعم والانزال من فئة «سي لاند ــ ٣».
● ٦ زوارق انزال دبابات من فئة «آ ش».

ــ سفن دعم ومساندة:
● سفينتا دعم ومساندة لوجستية.
* البحرية: مغاوير البحرية حوالي ٣٠٠ رجل.

III ــ القوات الجوية

أ ــ التعداد:
ــ القوات النظامية الدائمة: ٢٨ ألف رجل (١٩ ألف مجند يعملون في وحدات الدفاع الجوي على الأكثر).
ــ المجموع عند التعبئة: ٣٧ ألف رجل.
ــ عدد الطائرات المقاتلة: ٥٧٧ طائرة (اضافة الى ١٠٠ طائرة مخزنة).
ــ عدد الطوافات المسلحة: ٨٠ طوافة.

ب ــ التشكيلات الاساسية:
ــ القتال الجوي والمطاردة والاعتراض: ١٦ سرباً.

● سربان من ٥٠ طائرة ف ــ ١٥ ايغل.
● ٤ أسراب من ١١٣ طائرة ف ــ ٤ أي.
● ٤ أسراب من ٩٥ طائرة كفير سي ٢ / سي ٧ (٧٥ طائرة قيد التخزين).
● ٦ أسراب من ١٤٥ طائرة ف ــ ١٦ / ٦٢ ف ــ ١٦ أ، ٨ ــ ب، ٥١ مي، ٢٤ د).
ــ القصف والهجوم: ٤ أسراب من ١٢١ طائرة أ ــ ٤ هــ / ن سكايهوك.
ــ الاستطلاع: ١٤ طائرة رف ــ ٤ أي.
ــ طائرات الانذار المبكر: ٤ طائرات إي ــ ٢ سي.
ــ طائرات الحرب الاليكترونية: ٦ بوينغ ٧٠٧ (رصد وتنصت واستطلاع وتشويش)، ٩ كينغ آير (٣ ر ــ يو ــ ٢١، ٦ ر ــ سي ــ ٢١؛ رصد ومراقبة وتنصت): ٢ إي. في ــ ١ إي موهوك (رصد ومراقبة وادارة عمليات ميدانية، ٤ أي. أي. أي ٢٠١ عرافا (رصد وتنصت واستطلاع وتشويش).
ــ استطلاع بحري: ٥ طائرات سي سكان.
ــ طائرات النقل: وتضم:
٧ بوينغ ٧٠٧ (٥ صهاريج)، ٢١ سي ــ ١٣٠ إي / هــ، ٢ ك سي ــ ١٣٠ هــ (صهريج)، ١٠ عرافا، ١٩ سي ــ ٤٧.
ــ طائرات ارتباط: ٤ بي ن ايلاندر، ٢٠ دورنيه (٦ دو ــ ٢٧، ١٤ دو ــ ٢٨ د): ٤٥ سسنا (٤١ يو ــ ٢٠٦ سي، م يو ــ ١٧٢، ٢ يو ــ ١٨٠): ١٢ كوين آير ــ ٨: ٢ وست ونيد.
ــ طائرات التدريب: وتضم:
٢٧ طائرة ت أ ــ ٤ هــ / ج سكايهوك، ١٠ كفير (ضمنا ت. سي ٢)، ١٦ ف ــ ٤ إي، ٩٤ سي م ــ ١٧٠ ماجيستر / تزوكيت، ٣٥ سوبركب).
الطوافات:
ــ الهجومية: ٣ أسراب
● سربان من ٤٠ طوافة كوبرا، سرب من ٤٠ طوافة هيوز ٥٠٠ م د.
ــ الاستطلاع والبحث والحرب الاليكترونية:
● سرب من ٢٠ طوافة بل ٢٠٦، ٢١٢.
ــ النقل:
● الثقيلة: ٣٣ شاينوك.
● المتوسطة: ٩ سوبر فريلون، ١٧ بو هــ ــ ادي.
● الخفيفة: ٤٠ بل ٢١٢، ٦٤ بل ٢٠٦ أ.
ــ طائرات موجهة: عن بعد دون طيار:
● ماستيف ٣، سكوت، تليدين راين ١٢٤ ر، تشوكا ــ ٢، دليلة، بايونير.
ــ صواريخ أرض ــ جو:
● ١٥ كتيبة صواريخ هوك المحسن.
ــ صواريخ جو ــ جو:
● ساید ويندر، سبارو، شفرير، باثيون ــ ٣.
ــ صواريخ جو ــ أرض:
● لوز، مافريك، شرايك، وول آي، بولباب، غبريال III (معدلة).

SELECTED BIBLIOGRAPHY

1. *Armstrong Hand Taylor J;* **Regional Economic Policy and its Analysis,** Philip Allen publisher, 1978.

2. *Bourgue P.J;* 'The Infrastructure Gap' Growth change, January 1985, 16 (1) pp 17-23

3. *Brownrigg M.;* 'The Regional Income Multiplier; an Attempt to Complete the Model', Scottish Journal of Political Economy 1971.

4. *Dennison, E.F;* 'The Contribution of Capital to Economic Growth', American Economic Review vol 70, 1980.

5. *Hansen Niles M.;* 'The Structure and Determinants of Local Public Investment Expenditures; Review of Economics and Statistics, May 1965 pp. 150-162.

6. *Haveman R.h.;* 'Evaluating the Impact of Public Policies on Regional Welfare'. Regional Studies vol 10, No. 4, 1976.

7. *Kazimierz Fiedorowicz;* 'Planning of the Economic Infrastructure' Eastern European Economics Fall 1977, 16, (1), pp 48 - 73.

8. *Kurihara Kenneth K.;* 'Social Overhead Capital and Balanced Economic GroTH', Social and Economic Studies. Sept. 1970, 19 (3), pp 398 - 405.

9. *Liew C.K. and Liew C.J.;* 'Measuring the Development Impact of a Transportation System: A Simplified Approach', Journal of Regional Science May 1985 25 (2) pp. 241 - 258.

10. *Lewis Cris William;* 'Public Investment Impacts and Regional Economic Growth', Water Resources Research, vol. 9 No. 4, Aug. 1974 pp. 851 - 860.

11. *Looney R & Frederiksen P.;* 'The Regional Impact of Infrastructure Investment in Mexico', Regional Studies Vol 15, No. 4, 1981 pp 285 - 296.

12. *Margolis J.;* 'Secondary Benefits, External Economics and the Justification of Public Investment, Review of Economics and Statistics, 1957.

13. *North D.C;* 'Location Theory and Regional Economic Growth', Journal of Political Economy vol 63 pp 243 - 258.

14. *Nurkse R.;* **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries;** asil Blackwell, Oxford, 1953.

15. *Pleeter Saul;* **Economic Impact Analysis: Methodology and Applications,** Martinos Nijhoff publishing 1980.

16. *Rosentein-Rodan P.N;* 'How to Industrialize an Underdeveloped Area' in W. Isard and J.H. Cumberland (Eds.) Regional Economic Planning; OECD 1961.

17. *Weitzman Martin L.;* 'Optimal Growth with Scale Economies in the Creation of Overhead Capital', Review of Economic Studies October 1970.

18. *Wilson G.W, Bergmann B.R; Hirsch L.V, Klein M.S.* **The impact of Highway Investment on Development,** Brookings Institution Washington, 1966.

the multiplier, assuming a simple economy, is equal to $1/1-$ m. That is, if private investment increases byΔ I, income will go up by $1/1-$ m.Δ I.

Our analysis has shown that public sector investment of the infrastructure type can bring about a much larger increase in income than the normal private type. This is because the size of the multiplier associated with a change in public sector investment is greater than the size of the multiplier associated with a change in private sector investment.*

This implies that the public sector has at its disposal a very powerful tool of economic impact both on the regional and national levels, namely Infrastructure policy, which, in a developing country like Lebanon, can be more efficient than both fiscal and monetary policies. This is so at least in the early stages of economic development.

* Note that $1+$ b/ $1-$ m is greater than $1/1-$ m.

Now, if we assume a very simple economy with only households, business and government (no taxes and no transfer payments), the level of income generated in this economy will be given by the following keynesian* equation:

$$Y = C + Ii + Is$$

where Y is gross national income (GNP).

C is total consumption expenditures by households.

Ii & Is as stated above.

If government increases its Is expenditures by building a new highway say, income (GNP) is expected to increase in the economy not by an amount equal to the initial Is amount but by a multiple amount of that i.e. there will be a multiplier effect.

* Complying with the standard equilibrium condition in the keynesian macroeconomic model i.e. Aggregate demand equals aggregate supply. For furthur information see Samuelson and Nordhans: **Economics**, 12 th edition. McGraw Hill, 1985.

Technically this important effect of Infrastructure investment can be summarized by the following set of equations:

$$Y = C + Ii + Is$$

If Is goes up, there will be a change in Is (Δ Is) that will immediately affect Y (Δ Y) by the same amount. This is however the primary impact which will generate secondary impacts on both C and Ii. That is we can write:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta Ii + \Delta Is$$

given that C is function of income and Ii function of Is we will have to write now:

$$\Delta Y = m\Delta Y + b\Delta Is + \Delta Is^*$$

Solving for Δ Y, we write:

$$\Delta Y - m\Delta Y = b\Delta Is + \Delta Is$$

$$\Delta Y(1 - m) = \Delta Is(1 + b)$$

$$\Delta Y = \frac{\Delta Is(1 + b)}{1 - m}$$

The above expression for Δ Y can be re-written as:

$$\Delta y = \frac{1 + b}{1 - m}\Delta Is$$

where $1 + b/1 - m$ is the multiplier associated with an increase (or-decrease) in public sector investment of the infrastructure type.

* m is the marginal propensity to consume, i.e. the extra consumption resulting from a unit increase in income.

This analysis means that any change in Infrastructure investment by the public sector will have multiple effects on income and employment. That is, if the public sector increases its Infrastructure expenditures by say $ 100 million, income, through the multiplier effect, will increase by ($1 + b/1 - m$).Δ Is i.e. many times more the initial Is increase.

In standard macroeconomic analysis, the motion of the multiplier is very well known. In fact it lies at the heart of what is called modern Keynesian macroeconomics.

However the size of this multiplier is of crucial importance. In the standard Keynesian theory

income, population and private investment, otherwise it will act as a serious supply bottleneck kindering development and deteriorating the level of social welfare.

The war in Lebanon, especially Syrian shelling, has greatly damaged the already inadequate Infrastructure stock whether of the EOC or the SOC type, widening the size of the 'Infrastructure Gap'.

The reconstruction of the Lebanese economy cannot be envisaged without a carefully planned Infrastructure policy that has the twin objective of reducing the size of the gap and bring about a high degree of convergence.

Appendix

Multiplier effects of Infrastructure building

What we have called the "joint effect" of Infrastructure investment can be seen as consisting of two complementary investment functions. The first one is made up of the initial infrastructure investment (Is) undertaken by the public sector, and the second is additional investment expenditures stimulated or induced by the initial infrastructure investments. These induced investments take place in the private sector and can be regarded as complementary to the public sector investments of the infrastructure type.

The induced investments in the private sector are therefore directly related to the initial Is. Technically we can represent the induced investment function as follows: Ii= f (Is).

In simple mathematical terms we can write the following linear equation:

$$Ii = Io + bIs$$

where Ii: is induced investment in the private sector.
Io: is the level of investment in the private sector taking place irrespective of the level of infrastructure investment.
b: is the rate of additional private sector investment made possible by an additional unit of investment in the public sector.
Is: is public sector infrastructure investment.

Now the "joint effect" can be better understood as the result of the interaction of two interrelated investments functions Is and Ii.

So "joint effect" is in fact joint investment i.e. Is + Ii. This combined level of investment will determine the joint investment function (Ij), that is: Ij= Is + Ii.

Technically speaking we can write the following:

$$Ij = Is + Ii$$

substituting for Ii we get:

$$Ij = Is + Io + bIs$$

re-arranging, we can write:

$$Ij = Is + bIs + Io$$

re-grouping,

$$Ij = Io + Is\,(1 + b)$$

---

*"Regional economics is the study, from the viewpoint of economics, of the differentiation and interrelationships of areas in a universe of unevenly distributed and imperfectly mobile resources, **with particular emphasize in application on the planning of the Infrastructure investments** to mitigate the social problems created by these circumstances".*

expenditures in lagging regions (education, health services etc... in Akkar, Hermel) economic growth will be maximized.

Moreover, such a regional expenditure policy might possibly be a more practical — and politically feasible way to redistribute income than alternative ways such as land reform or tax reform.

IV. Infrastructure Policy in Lebanon

The discussion of Infrastructure policy in Lebanon is not very easy because information on the subject is very scant.

However we can make the following two remarks:

1. The presence of an "Infrastructure Gap" in the Lebanese economy.

2. The concentration of public investment expenditures in congested regions rather than intermediate (for the EOC type) or lagging ones (for the SOC type).

An 'Infrastructure Gap exists whenever public facilities are wearing out, faster than they are being replaced, with the implication that public investment outlays have been insufficient to replace the capital which is being used up, or to meet the needs of a growing population in Lebanon.

The 'gap' imposes real costs upon society thus reducing social welfare. These costs are paid by the public in the form of higher product prices, large personal outlays for repairs, higher insurance premiums, lost working time and personal inconvenience.

Furthermore since the provision of Infrastructure provides an essential complement to private sector capital formation, the ratio of gross public investment to private one would be a major indicator of the **imbalance** that we have called 'Infrastructure Gap'.

In Lebanon this ratio has traditionally been weak and declining (9). In fact we doubt whether public capital spending has kept pace with the growth of national output, income, population and private investment during the past three decades. This is an area of research that offers itself for further empirical investigation.

With regard to the second remark made above, it is important to note that public investment outlays in Lebanon were made without having in mind any coherent regional economic policy as proven by the fact that the majority of these investments are concentrated on the congested areas of the economy hence widening the regional disparities instead of enhancing economic convergence (10).

V. Conclusions

Infrastructure investments play a determinant role in the long-run development of a country.

Being a resource with high degree of capitalness and publicness, Infrastructure will have to be provided for by the public sector in enough adequate amounts to keep pace with the growth of

---

(9) Reasons behind this observation are high interest rates, shortage of government revenue, scarce resources.

(10) "Convergence" is interpreted as consisting of two main goals.

1. To reduce existing regional disparities.

To prevent new ones from arising.

The relationship between Regional Economics and Infrastructure investments can be viewed through the following definition of Regional Economics by J.R. Meyer; Regional Economics: A survey, American Economics Review L 111, 1963 pp. 19 - 54.

The quantification of total additional income generated can be done through either an input-output model or through a regional multiplier model. In the case of Lebanon the latter is more applicable due to the inavailability of an input-output table.

III. 3 — EOC impact, regional categorization and policy implications.

The key role of EOC suggested above has been stressed in economic literature by several economists such as O. Hirschman, R. Nurkse, P. Rosenstein-Rodan and others. But all their analysis has remained too aggregative lacking useful policy implications.

However, the most useful approach to the study of EOC impact has been presented by Niles Hansen (7) who explicitly recognized the fact that the impact of EOC depends upon:

1. The economic characteristics of the region in which the investment takes place i.e. the economic base of the region.

2. The type of investment.

Hansen's study classifies regions into different prototypes: congested, intermediate and lagging regions. He further specifies that the impact of public investment is determined by the characteristics of the region and the type of investment i.e. EOC or SOC. Before spelling out the findings of this approach, it is important to sketch out the characteristics of each of the regional prototypes mentioned:

— Congested regions are regions with high concentration of population, industrial and commercial activities as well as public overhead capital. Such regions have evolved largely through the operation of purely market forces, particularly the wide variety of external economies associated with industrial and commercial concentration.

— Intermediate regions are those that offer significant advantages — raw materials, cheap power, qualified labour — to private firms and where entry of new firms would result in additional external economies substantially in excess of concomitant social costs.

— Lagging regions are characterized by small-scale agriculture, stagnant or declining industries i.e. those are regions that cannot attract new economic activity.

In the context of the Lebanese economy an example of a congested region is the Greater Beirut area, whereas the Jbeil and the Chouf are examples of intermediate regions. The lagging regions in Lebanon are indoubtedly the remote areas of Akkar, Hermel and Southern Lebanon.

Now, according to Hansen's study, which was later on empirically tested and confirmed by Looney and Frederiksey (8), EOC type of infrastructure will have a statistically significant and positive effect on income in the intermediate regions, whereas the SOC type will have a statistically significant and positive effect on income in those regions classified as lagging.

Moreover, the empirical studies have confirmed the direction of causality between GDP and Infrastructure, namely that GDP is function of Infrastructure investments. This implies necessarily that Infrastructure is an **initiating factor in the development process.**

The major policy implications of these studies is that by concentrating EOC expenditures in intermediate regions (highways, dams, power etc... in Jbeil, Chouf, parts of the North) and SOC

---

*(7) Niles Hansen; "Unbalanced growth and Regional Development" in D.L. Meker, R.D. Dean and W.H. Leahy, **Regional Economics; Theory and Practice** The Free Press New York 1970.*

(8) R. Looney and P., Frederiksen, "The Regional impact of Infrastructure investment in Mexico" Regional Studies Vol. 15 No. 4 pp. 285, 1981.

investment and to the new activities associated with it. As a result the market size for these ancillary commodities and services is widened and further extra employment and income are generated.

Hence the joint effect of the initial EOC project that increases productivity by inviting co-operating investments, is supplemented by the ancillary effect which will reinforce the rise in productivity, widen the size of the market, and enhance regional growth and development.

III. 2 — A Schematic framework of Infrastructure Impact.

Based on the above analysis EDC impact can be modeled as follows:

An initial EOC investment takes place in the form of a new-dam, highway, university etc... The new project generates forward linkages in the form of pecuniary external economics (cost reducing). Directly productive activities respond to the new opportunities i.e. firms seek to take advantage of the now lower cost of production made possible by the introduction of the infrastructure project. New investments complementary to the initial project start materializing in the private sector. This will bring a more efficient allocation of resources in the economy as a whole. Necessarily the overall higher level of investment generates now an increase in the levels of employment and income.

On the other hand the response by the directly productive activities is expected to increase the demand for commodities-services which are required as inputs in the productive processes of DPA. This in turn will bring about further increases in private investments which will be accompanied by further increases in employment and income.

The diagram below summarizes infrastructure linkages with the rest of the economy:

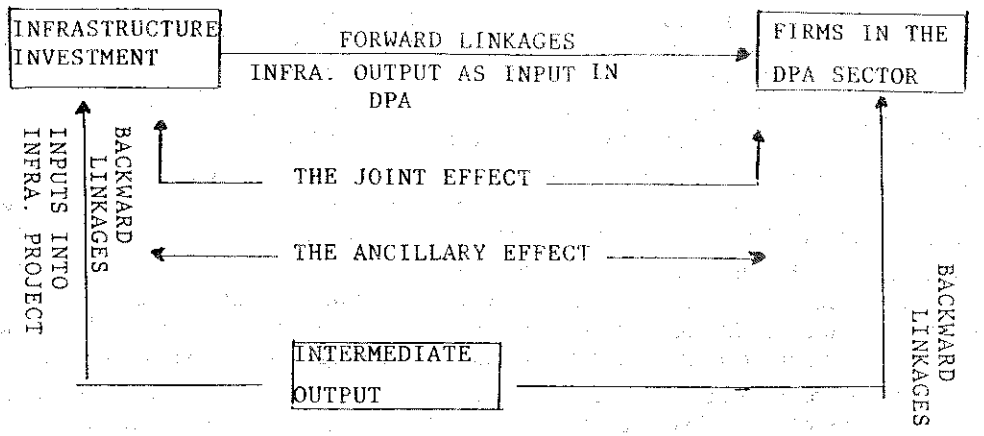

The basic hypothesis of the above model is that income in a developing country or region can be viewed, among other things, as a function of EOC investments:

GDP= f (EOC investments).

The channels through which EOC does so, are through the joint and ancillary effects. The former operating via forward linkages in the form of pecuniary external economies, the latter via backward linkages in the form of technological external economies (6).

(6) For a clear discussion of pecuniary vs. technological externalities see tibor Sckitovsky; "Two concepts of externalities".

a — Economic Overhead Capital (EOC). These are items primarily oriented toward the support of directly productive activities. Examples of EOC are dams, highways, airports, energy etc...

b — Social Overhead Capital (SOC). These are items concerned with the provision of satisfactions which have been generally regarded as non-economic. Although they may also increase productivity, the way in which they do so is much less direct than EOC. Examples of SOC are education, health services etc... This study concentrates basically on the role and impact of EOC.

III. The Impact of Infrastructure Investment

The most important products of EOC are investment opportunities created in other industries. In other words forward linkages are the most important products of EOC. As Paul Rasenstein-Rodan put in:

The building of improved highway is a very small affair to the commerce which is to pass over it. The former is the pioneer of the latter. The expenditure of one million dolars upon a railroad is the occasion for the expenditure of ten times that sum to develop what the former has rendered available.

The purpose of this section is to examine the nature of these linkages and the mechanism inherent in EOC investment, that creates **economic dynamism** and induces **responses in the economy.**

III. 1. Direct, Joint and Ancillary Effects of EOC Investment.

The direct effect of investment comes about when a new piece of capital investment leads by itself to extra saleable output coming on to the market. This is the case of private investment in industry agriculture or the service sectors of the economy. EOC investment does not produce direct effects because its output is an input somewhere else in the economy i.e. EOC does not produce final output.

The joint effect of EOC is the net addition to output resulting from the use of the initial EOC investment as an input in the production functions of **co-operating or complementary investments.** A simple example may serve to illustrate the point. Suppose government introduces an irrigation project in a region that makes water more available and at a lower cost. Since water enters directly and intensively in the production function of agriculture, we would expect output, employment and income to increase all being induced by the now lower cost of production (4).

The joint effect implies that EOC generates **pecuniary external economies** through its forward linkages with the different directly productive activities (DPA). In fact the supreme justification of large investments in transportation, water power etc... is that this EOC generates large pecuniary economies (5) for numerous enterprises that use its output and services.

The ancillary effect of investment will operate when the joint production of EOC and DPA brings about a continuous provision of commodities and services ancillary to the original EOC

---

*(3) Paul N. Rosenstein-Rodan; Notes on the theory of the Big Push in Howard J. Ellis, ed. **Economic development for latin America**, New York 1961 p. 60.*

(4) In this example the "co-operating" investment is the extra investment in the agricultural sector facilitated by the original EOC investment.

(5) Pecuniary external economies occur whenever the expansion of one firm or industry affects the money costs of factors to other firms or industries.

2. These services are rigidly immobile, so that the capacity for producing them must be constructed within the country or region to be developed i.e. Infrastructure cannot be imported, hence its strategic importance.

3. Infrastructure investments are characterized by economies of scale so that an irreducible minimum of infrastructure mix is necessary to undertake. As a matter of fact it is estimated that Developing Countries have to invest between 30% - 40% of their total investments in these channels.

4. Infrastructure projects are long-term development projects which have to be **built ahead of demand**. This basic characteristic implies that infrastructure building passes through different stages:

a - The gestation period: this is the period of actual construction.

b - The infancy period during which the project does not pay for itself. That is to say the project cannot be an economic success unless the more specialized activities which it is meant to serve do come into being.

c - The maturity stage when the project is fully utilized and efficiently used.

It should be noted carefully that an infrastructure project itself does not change from the infancy period to the stage of maturity; it is the economy, whether regional or national, that grows up and so enables the project ultimately to become a paying proposition.

This characteristic stresses the notion that any infrastructure project cannot be considered successful unless it invites enough additional complementary investments to make it worthwhile. This waiting period between the infancy and maturity stages highlights both the **"overhead"** and **"complementarity"** characteristics of infrastructure investments (1).

5. Given that infrastructure is overhead investment that lays down the essential framework for miscellaneous economic activities, it follows that such investment can be viewed as of a **pioneering type** generating both **forward and backward linkages** with the rest of the economy (2).

It is via these linkages (mostly the forward ones) that infrastructure investments will manage to encourage the growth of less lumpy and more widely-diffused private investments. The underlying mechanism will be examined below and will make the substance of our model of regional-development.

6. Infrastructure is a "public" good.

A public good is a good that cannot be provided for efficiently through the market mechanism i.e. through supply and demand, because the characteristic of publicness prevents a private investor from obtaining adequate remuneration for his investment. This characteristic of Infrastructure follows directly from its overheadness-lumpiness characteristic and from the fact that it has to be built ahead of demand.

Infrastructure therefore represents those resources that exhibit at the same time the double characteristic of **Capitalness and Publicness.** As such, it follows that Infrastructure resources will have to be provided for by Government through the budget.

7. One last word about the meaning of Infrastructure concerns its broad division into two main catagories:

---

(1) As a matter of fact Infrastructure is known in economic literature under the name "Social Overhead Capital" (SOC).

(2) Backward linkages lead to new investment in input-supplying facilities while forward linkages lead to new investment in output-using facilities.

THE ROLE OF INFRASTRUCTURE IN ECONOMIC DEVELOPMENT

By *Fuad W. AWAD*
Assistant Professor Of Economics
Beirut University College - Byblos

I. Aim and Course of the Study

The aim of this study is to present conclusions as to the suitability of infrastructure investment as an instrument for a favourable regional development policy in Lebanon.

The course of the study is mostly theoratical since available statistical information in this particular field is very scarce and highly unreliable.

The theoratical analysis will try to present a general framework within which the relationships between infrastructure investment and regional development might be discussed.

To do so, the analysis will concentrate on the following issues:

1. What is meant by "infrastructure"?
2. What criteria can be used in order to separate infrastructure from non-infrastructure?
3. Can infrastructure be considered to represent a special type of resource which is important for regional development?

To answer these questions the study will present a theoratical model that will attempt to measure the economic impact of infrastructure.

In light of the above theoratical analysis, the study will next move to a quick assessment of Lebanon's infrastructure investments.

The primary objective of this part will be to advocate a more balanced regional economic policy based on sound infrastructure investments as a possible substitute for traditional fiscal and monetary policies.

II. Definition and Characteristics of Infrastructure

The word infrastructure, as used in much of the literature, is employed in many, often ill-defined, contexts. The first task of any research project investigating the impact of infrastructure must, therefore, be to define precisely what the term means.

Infrastructure is essentially a **capital good**, produced by society with the belief that it will help in expanding the productive capacity of the economy. The way it does so is by creating new opportunities in other industries. This simplified and narrow definition comprises many important elements:

1. Infrastructure produces services which are essential to and pre-requisite for, the initiation of an industrial expansion.

Why the "Lebanese National Defense"?

Why the "Lebanese National Defense"?

Why a new magazine that requires several months of patient - meticulous and dedicated work?

Is it another publication among other varied and specialized publications published by weathly institutions or sponsered by powerful nations?

Certainly not, for the "Lebanese National Defense" is a necessity in this delicate and decisive phase of our country's history. All the more so, at a time when the whole world is witnessing drastic changes in all strategic, political, and even artistic fields.

Therefore, it is unacceptable for the educated Lebanese to stay on the sidelines and adopt a passive attitude vis-à-vis the changes and conflicts facing our world today. Thus one has to deal with the issues, analyze them and probe into their causes and consequences. All this will be done in an academic and objective manner. In this way, "Lebanese National Defense" will provide an outlet for researchers and intellectuals to express their views, and will contribute positively to the country's intellectual exchange. "Lebanese National Defense" will also be a forum for serious and in-depth studies covering a whole range of issues to keep readers abreast of the latest developments occuring both in Lebanon and abroad.

For all these reasons as well as for many others, Lebanese Army Command decided to put out "Lebanese National Defense". At present the journal will be published quarterly, but later it will be issued monthly, just like the **"Al-Jaish"** publication which differs from the Journal in content and style but converge with it in its objectives.

In preparing the first issue, the Lebanese Army's Directorate of Orientation sought the assistance of a group of scholars who served as an advisory board to the journal. Their hard work is highly appreciated. They are:

Dr. Daoud Sayegh
Dr. Michel Nehme
Dr. Farid El-Khazen
Dr. Marguerite Helou
Retired Major General Adib Saad
Lawyer Hyam Mallat.

The objective of the military institution is to have "Lebanese National Defense" become a forum for liberal thought. For that reason the journal welcomes contributions in various disciplines from all those who value the importance of free thought in shaping Lebanon's future.

Lt. Colonel Izzat El-Haddad
Director of Orientation

With the Compliments of

INTERMEDIC
(Jean Farah & Co) SAL

- Pharmacenticals
- Hospital Supplies
- Medical Equipment

Tel : 01-397731/2/ - Tlx : 43446 - Fax : 397940
Beirut-Lebanon

Bibliographie sommaire

La bibliographie relative à cette phase de l'histoire du Liban est considérable. Les titres qui suivent ne constituent que les premiers jalons pour ceux qui veulent approfondir leurs connaissances pour cette période. D'ailleurs, les références contenue(1) dans chacun de ces ouvrages sont suffisamment substantielles pour permettre le recours aux ouvrages ultérieurs nécessaires:

1 — En langue étrangère:

— Adel Ismaïl: Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à l'histoire du Liban — Tome 10 et suivants.
— Jouplain (Paul Noujaîm): La Question du Liban — 1ère édition Paris 1908, 2ème édition Beyrouth 1961.
— Antoine Khair: Le mutassarifiyat du Mont-Liban, Beyrouth 1972.
— Testa (de): Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères — Paris 1892 1894.
— Young: Corpus de droit ottoman.
(Oxford 1905-1906).

2 — En langue arabe:

— Lahd Khater: Histoire du mutassarifiya du Liban-Beyrouth 1967.
— El-Khazen (Philippe): Perpétuelle Indépendance législative et judiciaire du Liban depuis la conquête ottomane en 1516 — Edition française abrégée parue en 1910 et édition arabe complète parue la même année. Réédition en 1957 sous le titre "Le livre du martyr" car ce livre fut la cause de la pendaison des deux frères en 1916 par Jamal Pacha.
— El-Khazen (Philippe et Farid): Documents politiques et diplomatiques concernant la Syrie et le Liban de 1840 à 1810 — 3 volumes parus-Jounieh 1910-1911
— El-Khazen (Chahin): Trésors du Liban-Egypte 1907. Cet ouvrage contient une analyse critique très commentée du Règlement Fondamental.
— Adel Ismaïl et Emile Khoury: la politique internationale au moyen-orient 5 volumes Beyrouth 1958 — particulièrement les tomes 2 et 3 parus en 1960-1961.

ces, ce qui ressort implicitement des conventions internationales. En effet, du moment que la nomination du gouverneur ne peut être faite que d'accord avec les Puissances, cet accord est également nécessaire pour la destination et le choix d'un successeur... Le Sultan n'est donc pas seul, en fait, le véritable souverain du gouverneur; celui-ci dépend pratiquement aussi des puissances. Il est délégué à l'administration d'une province autonome par le Sultan et par l'Europe, après entente. Il relève directement du Sultan, mais celui-ci ne peut lui donner les ordres qu'il veut, puisque ses pouvoirs sur le Liban sont limités par des actes internationaux... Il en ressort que la province du Liban est gouvernée sous la tutelle collective de l'Europe et de la Porte et que son mutésarif, pratiquement, relève à la fois de l'Europe et de la Porte. (10)

7) Création et organisation de la police de la Montagne:

Le contrôle de la sécurité dans la Montagne était une des préoccupations majeures des puissances signataires du Règlement Fondamental de 1861. A cet effet, et pour tenter d'assurer la confiance, l'article 15 du règlement de 1861 et l'article 14 du Règlement amendé en 1864, ont prévus que le "maintien de l'ordre et l'exécution des lois seront assurés par le gouverneur, au moyen d'un corps de police mixte, recruté par la voie des engagements volontaires et composé à raison de sept hommes environ par mille habitants".

Les originalités à retenir de ce système, outre son caractère proprement autochtore et national, se ramènent à deux faits: l'un de droit interne relatif à l'abolition de l'exécution par garnissaires et l'utilisation d'autres modes de contrainte tels que la saisie ou l'emprisonnement; le second de droit international puisqu'il était interdit aux troupes turques d'entrer et de stationner dans la Montagne. L'article 14 du Règlement de 1864 spécifiait quand même qu'en cas extraordinaire et de nécessité, et après avoir pris l'avis du Conseil Administratif Central, le gouverneur pourra requérir, auprès des autorités militaires de la Syrie, l'assistance des troupes régulières. L'officier qui commandera ces troupes... sera subordonné au gouverneur de la Montagne durant le temps de son séjour dans le Liban et il agira sous la responsabilité de ce dernier. Ces troupes se retireront de la Montagne aussitôt que le gouverneur aura officiellement déclaré à leur commandant que le but pour lequel elles ont été appelées a été atteint".

*
* *

Avant de conclure, et en dépit des imperfections et des limites du Règlement Fondamental tel qu'analysé, relevons l'appréciation faite en 1908 de ce système par Jouplain qu'on ne peut suspecter d'y être favorable: "L'autonomie libanaise, malgré ses imperfections, a donné d'excellents résultats. Elle a permis le relèvement du pays, après les terribles secousses qu'il a traversées de 1834 à 1864, pendant près de trente ans... L'autonomie libanaise a fait ses preuves... Aussi la plupart des nations chrétiennes et musulmanes de l'Empire ottoman demandent-elles aujourd'hui une autonomie analogue à celle du Liban... Les règlements du Liban de 1861 et de 1864 ont servi de modèle aux gouvernements européens. A Samos, à la Crète une autonomie a été accordée, reposant sur les mêmes principes généraux que celle de la Montagne...

"Aucune modification ne peut être faite au règlement du Liban sans le consentement des puissances. Elles ont le droit de les repousser.

"En fait comme en droit, le Liban est donc soustrait à la domination directe de la Porte et son administration est placée sous le contrôle des puissances"(11)

Aujourd'hui que le Liban que connaissons, continuateur de ce Liban de 1861 qui fut l'objet d'une conférence internationale à Beyrouth en 1860 - 1861, traverse depuis 1975 une des plus graves existentielles de son histoire au sein d'allégations erronées et infondées de ses adversaires tendant à prouver que son existance n'est qu'une finction, il était bon de rappeler par le recours à l'analyse des documents positifs du Droit International Public et des faits historiques, son rôle premier, privilégié et conquérant dans le domaine de la vie constitutionnelle moyen-orientale ainsi que la sollicitude dont il sut jouir grâce à la garantie internationale du concert des nations.

(10) Jouplain: o.c. PP. 467-469
(11) Jouplain: o.c. P. 465 - 466

avait concédé de mauvais gré(8), l'exigence de respect des termes du Règlement Fondamental unanimement agréé par le concert des nations.

3) Institution du Conseil d'Administration de la Montagne:

Dès 1861 et conformément à l'article 2 du Règlement Fondamental, l'institution d'un grand conseil d'administration élu par les différentes régions et chargé d'aider le mutassarif dans ses fonctions constituait un progrès déterminant dans la vie constitutionnelle du Liban — et ceci à une époque où tout le Moyen-Orient restait directement gouverné par les Walis et les fonctionnaires turcs. Ce Conseil d'Administration, qui préfugurait déjà le parlementarisme, sut souvent faire preuve de courage et d'abnégation au service du Liban en tenant tête et en contrecarrant les projets et les politiques des mutassarifs — en dépit de tout ce que le pouvoir exécutif a toujours exercé de prestige et de pression particulièrement au cours de cette période.

4) Organisation et Autonomie judiciaire:

Il n'existe pas de système politique viable équilibré et sûr pour la sauvegarde des libertés et des droits des citoyens en l'absence d'un pouvoir judiciaire. C'est pourquoi le Règlement Fondamental a prévu en ses articles 6 à 13 inclus une organisation judiciaire complète relative au recrutement des magistrats, à la procédure de jugement, à la compétence des tribunaux. Sans être parfait et en dépit des interventions rejetées des grandes puissances pour maintenir l'esprit dans lequel avait été conçue cette organisation judiciaire, le système judiciaire de l'époque était déjà à l'avant-garde régionale.

5) Autonomie financière:

Contrairement à tout ce qui se passait dans l'Empire ottoman à cette époque où la collecte des impôts revenait avant tout au Trésor Central, l'article 15 du Règlement Fondamental avait prévu que si "La Sublime Porte se réservant le droit de lever, par l'intermédiaire du gouverneur du Liban, les trois mille cinq cents bourses qui constituent aujourd'hui l'impôt de la montagne, impôt qui pourra être augmenté jusqu'à la somme de sept mille livres libanaises lorsque les circonstances le permettront, il est bien entendu que le produit de ces impôts sera affecté avant tout aux frais d'administration de la Montagne et à ses dépenses d'utilité publique; le surplus seulement s'il y a lieu, entrera dans les caisses de l'Etat.

"Si les frais généraux strictement nécessaires à la marche régulière de l'administration dépassaient le produit des impôts, la Porte aurait à pourvoir à ces excédents de dépense..."

Ainsi donc on constate que non seulement la Sublime Porte était tenue de consacrer le produit des impôts aux seuls intérêts de la Montagne — mais qu'elle était également légalement tenue de combler tout déficit qui pourrait se présenter dans le Trésor du mutassarif. Ainsi contrairement à la politique suivie dans le Moyen-Orient, la Sublime Porte non seulement ne récoltait rien de la Montagne — mais elle était tenue en plus de payer pour assurer le fonctionnement normal du service public.

6) Approbation par les Grandes Puissances du choix et de la nomination du mutassarif (gouverneur).

Le gouverneur chargé de l'administration du Liban est nommé par la Sublime Porte avec l'accord des autres puissances; le protocole additionnel au Règlement Fondamental spécifiait clairement que "trois mois avant l'expiration de son mandat, la Sublime Porte, avant d'aviser, provoquera une nouvelle entente avec les représentants des grandes puissances"(9).

Jouplain résumera dans son ouvrage cette situation comme suit: "La Porte n'est pas libre de son choix; il faut que les puissances européennes lui donnent leur approbation préalable. La désignation est faite généralement par la conférence des ambassadeurs réunie chez le ministre des Affaires Etrangères Turc, et l'accord préalable des puissances et de la Porte est constaté par un protocole signé par le grand-visir et par les ambassadeurs et annexé au décret de nomination... (le gouverneur) peut être destitué par le Sultan, mais après entente seulement avec les représentants des Puissan-

(8) Ismail: o.c. T. 13 P. 406
(9) Ismail: o.c. T. 11P. 109

Constantinople et c'est le 2 Juin 1861 qu'était promulgué le "Règlement fondamental relatif à l'Administration du Mont-Liban" qui, exception faite de l'amendement du 6 Septembre 1864 restera en vigueur jusqu'au 5 Juin 1915 — date à laquelle l'Empire ottoman dénoncera, à l'occasion de la Première Guerre Mondiale, toutes les conventions et les Capitulations internationales passées au cours des quatres siècles précédents.

3 — Analyse du règlement organique de 1861 amendé en 1864

Le Règlement organique de 1861 amendé en 1864 constitue un document constitutionnel et politique d'importance majeure — non seulement parce qu'il est issu de l'accord du concert des nations mais également parce qu'il rappelait, pour la première fois, les éléments déterminants de la création, la constitution et le fonctionnement de l'Etat ainsi qu'on le constatera à l'analyse.

1) Détermination des frontières:

Pour la première fois au Moyen-Orient, le règlement fondamental de la Montagne déterminait en son article 3 des frontières reconnues internationalement par les Grandes Puissances et le concert des nations. Cette "première" diplomatique accordée au Mont-Liban constituait en quelque sorte un acquis majeur en matière de droit international public. Certes les libanais à l'époque discutèrent beaucoup de l'injustice dans le tracé même de cette frontière: on refusait au Liban ses frontières naturelles, le cours de l'Oronte et du Litani, Kalamoun, les districts de Tripoli et de Akkar ainsi que le district de Saïda. (5)

Mais ce qui nous intéresse plus particulièrement ici c'est le caractère d'accord international sur cette frontière qui sera régulièrement constaté, affirmé et accepté par la Sublime Porte et les Grandes Puissances. Ce fut, plus précisément, le cas en 1871 lors d'un litige de frontières entre le wilayet de Syrie et le mutassarifiya du Liban: celui-là ayant perçu l'impôt du village de Moaysséra, reconnu en territoire libanais. Les Consuls des grandes puissances, réunis le 22 Novembre 1871, à Beyrouth décidèrent de commun accord:

"1 — Que les prétentions du wilayet (de Syrie) sur le Moaysséra étaient contraires aux dispositions du règlement organique et que leur admission pourrait entraîner ultérieurement de graves difficultés;

2 — Que ni les gouverneurs généraux de la Syrie et du Liban, ni la Sublime Porte elle-même n'étaient en droit de modifier l'état de choses actuellement existant sans l'assentiment des représentants des six puissances à Constantinople (6) et à cet effet, le ministère français des affaires étrangeres assurait son consul à Beyrouth que "l'arrangement signé à Constantinople, en 1861, ayant déterminé les limites de la circonscription du Liban, les puissances signataires se trouvaient naturellement appelés à la protéger contre toute mesure propre à en modifier l'étendue et c'est à ce titre que nous avons dû nous préoccuper des intentions de la Porte... Le gouvernement ottoman ayant reconnu les inconvénients que présenteraient les projets d'annexion dont il avait paru disposé à prendre l'initiative, les choses restent dans l'état où les a placées l'accord intervenu en 1861..." (7)

2) Garantie des Grandes Puissances:

A une époque où n'existaient encore ni la SDN, ni l'ONU, la garantie des sept puissances quant à l'élaboration, la promulgation et le contrôle de l'application du Règlement International de la Montagne constitue également une "première" diplomatique et politique qu'il y a lieu de relever en matière de Droit International. Voici donc la France, la Grande-Bretagne, l'Autriche — Hongrie, la Prusse, la Russie, l'Empire ottoman — auquels se joindra en 1868 l'Italie — directement impliqués et garants d'une situation internationale nouvelle qui durera officiellement jusqu'en 1915. A plusieurs requises, et particulièrement lors de la nomination des mutassarifs (gouverneur) et particulièrement en 1892 et 1902, les grandes puissances rappelleront à la Sublime Porte, toujours tentée de rogner ce qu'elle

(5) Pour la compréhension et l'approfondissement de cette question, on pourra se référer utilement au livre de Jouplain "La question du Liban" P. 428 Paris 1908.

(6) Ismail: o.c. T. 13 P. 256-257 Beyrouth 1978.

(7) Ismail: o.c. T. 13P. 266 - 267

2 — Travaux de la Commission Internationale de Beyrouth

La Commission Internationale tint du 5 Octobre 1860 au 4 Mai 1861 vingt neuf séances au cours desquelles furent examinées diverses questions relatives à la montagne libanaise conformément à l'ordre du jour établi par les instructions respectives rappelées dans le procès-verbal de la première séance de la Commission tenue le 5 Octobre 1960 — à savoir:

" — Rechercher l'origine et les causes des évènements.
— Déterminer la part de responsabilité des chefs de l'insurrection et des agents de l'administration et provoquer la punition des coupables.
— Apprécier l'étendue des désastres qui ont frappé les populations Chrétiennes et combiner les moyens propres à soulager et à indemniser les victimes.
— Prévenir le retour de semblables calamités et assurer l'ordre et la sécurité.
— Indiquer les modifications qu'il convient d'apporter à l'organisation actuelle de la Montagne." (3)

Notre propos n'est pas d'analyser le contenu des procès-verbaux, les discussions longues et difficiles que eurent lieu entre les représentants des grandes puissances concernant les divers problèmes ayant trait à la détermination des responsabilités dans les massacres de 1860, les indemnisations nécessaires, les châtiments requis. Ce qui nous intéresse, plus particulièrement, ce sont finalement les conséquences de l'activité de cette Commission Internationale représentées par le "projet de réorganisation de la Montagne".

La première lecture du projet eut lieu le 21 Mars 1861. Mais avant même que d'être lu en séance publique le représentant de la Sublime Porte, Fouad Pacha prit soin de signaler les points suivants qui méritent d'être relevés car ils constituent à eux seuls une réponse claire, nette et définitive contre toutes les allégations de ceux qui dénient l'identité politique du Liban alors que tous les pays arabes étaient directement gouvernés, imposés et régis par l'administration turque; ils consacrent également le principe même de l'autonomie de la Montagne, noyau du futur Liban indépendant.

Le procès-verbal de cette vingt sixième séance de la Commission mentionne qu'au cours de cette séance du 21 Mars 1861 "S.E. Fouad Pacha" pense que, quel que soit le projet définitif auquel on doive s'arrêter, il devra être rangé sous l'un ou l'autre de ces trois chefs.

1 — Administration directe de la Montagne par la Porte.
2 — Gouvernement d'un seul chrétien et indigène.
3 — Conservation des privilèges municipaux.

"S.E. le Commissaire ottoman n'hésite pas à dire que, dans sa pensée, le premier de ces systèmes est le meilleur, parce qu'il est le seul qui donne à la Porte une autorité proportionnée à l'étendue des responsabilités qu'on lui attribue. Mais il reconnaît que cette combinaison nouvelle, à laquelle on a tort de croire que la Porte ait jamais songé rencontrerait aujourd'hui dans l'ordre moral des difficultés probablement insurmontables. Aussi ne croit-il pas devoir insister, même sur le simple exposé de ses opinions personnelles à cet égard.

"Le second système, à ses yeux, est rendu, par d'autres causes, également impossible... Reste donc, en dernière analyse, le troisième principe, celui du maintien des privilèges et des immunités de la Montagne par le développement des institutions municipales. Dans ce système, au lieu de concentrer les pouvoirs, on est naturellement conduit à les diviser et à éviter les conflits, soit en séparant géographiquement, si cela est possible, les différents éléments constitutifs aujourd'hui mélangés de la Montagne, soit en leur donnant des garanties égales et particulières là où ces éléments seraient encore juxtaposés, en laissant d'ailleurs au pouvoir responsable toute la liberté d'action qui lui est nécessaire (4) .

Cet aveu étant fait et l'histoire en ayant sanctionné la portée, le premier projet de réorganisation de la Montagne fut lu, étudié et commenté au fur et à mesure des semaines suivantes et jusqu'au 4 Mai 1861.

Toutefois, ce projet devait être revu et amendé par les ambassadeurs des grandes puissances à

(3) Ismaïl: Documents dyplomatiques Tome 10 P.20 - P. 285 - 286 — Beyrouth 1978.
(4) Ismaïl: o.c. T. 11 P. 44-45

Le 24 Août 1561, Le Sultan Ottoman Sélim 1er, par sa victoire de Marj Dabek (Nord de la Syrie) sur les Mamelouks devait mettre fin à l'empire de ces derniers et déterminer l'histoire du Moyen-Orient pour les quatre siècles suivants-jusqu'en 1918- qui vit, avec la défaite austro-allemande et turque, la chute des trois empires autrichien, allemand et ottoman.

Immédiatement le Sultan Sélim 1er organisa sa conquête, maintint en général les divisions administratives mameloukes, elles-mêmes, héritées en partie des croisés, plaça des ottomans à la tête de ces régions en tant qu'administrateurs directs dépendant de la Sublime Porte.

Ce Sultan devait toutefois, par une mesure et une faveur exceptionnelle, accorder aux émirs de la montagne libanaise la permanence des privilèges d'autonomie, faisant de l'émir Fakhreddine I de la famille Maan, le prince de ce qu'on peut appeler la montagne libanaise dont la superficie et la dénomination varieront avec les siècles et selon les situations politiques.

Deux faits doivent retenir de prime abord l'attention: le premier se rapporte à ce que ce système politique devait durer sans interruption de 1516 jusqu'à 1842 — date à laquelle l'Empire Ottoman essayera de mettre la main sur le Mont-Liban, de l'assimiler à une des provinces ottomanes et de l'administrer directement. Le second, fait unique dans les annales du Moyen-Orient et qui montre le degré de faveur accordé par le Sultan: l'émir libanais voyait le pouvoir assuré à sa descendance mâle en ligne directe ou collatérale investie du droit de succession sans que la Sublime Porte n'ait en rien à intervenir dans ce processus de legs politique.

Ainsi donc de 1516 jusqu'au 1842, l'émirat de la montagne se transmît-il selon les coutumes sans que la Sublime Porte se reconnaisse un droit théorique d'ingérence ou d'intervention — exception faite de l'exigence d'une notification a posteriori qui n'a jamais fait l'objet d'un quelconque contentieux politique excluant les héritiers des familles Maan et Chéhab.

Outre ce privilège, l'émir jouissait de plusieurs autres dont principalement les suivants: (a) administrer les affaires intérieures de l'émirat; (b) décerner les titres et accorder les honneurs; (c) droit de mort et de grâce; (d) imposer les taxes et les impôts; (e) encaisser les taxes douanières; (f) approuver des conventions commerciales avec les états étrangers; (g) disposer d'une armée; (h) hisser un drapeau personnel.

Pour tous ces avantages, l'émir était tenu de payer le seul impôt de la capitation à la Sublime Porte — qui, d'ailleurs restera stable durant des dizaines d'années.

On comprend dès lors, la différence institutionnelle fondamentale entre l'ensemble du Moyen-Orient actuel directement régi par un Wali (gouverneur) ottoman et soumis donc à une administration directe et le Mont-Liban, noyau du Liban actuel, dont la population aura été gouvernée sans interruption par un prince autochtone jouissant de prérogatives exorbitantes vis-à-vis des régions environnantes.

Que la Sublime Porte ait tenté — à l'occasion de la solution de l'occupation égyptienne en 1840 — de revenir sur les privilèges et de dominer directement le pays, devient donc aisément compréhensible. Cette situation dura du 16 Janvier au 6 Décembre 1842 — soit donc à peine un an. Mortifiés, les ottomans revinrent vite sur leur erreur première et sous la pression locale et internationale.

Ils instaurèrent la partition du pays en deux caîmacamats. Toutefois au lieu de résoudre les problèmes, cette politique ne fit que les exaspérer — aboutissant en 1860 aux massacres des Chrétiens au Liban et à Damas et poussant ainsi à un accord des puissances Européennes pour une intervention militaire française au Liban que la Sublime Porte accepta, mais de bien mauvais gré.

Avec l'intervention militaire française, la crise du Liban prit une autre tournure: elle devint officiellement internationale — non point qu'auparavant elle ne l'était pas, les correspondances diplomatiques le montrent bien et suffisamment — mais c'était la première fois que le concert des nations acceptait de former et de convoquer une commission internationale dont le but était le rétablissement de la paix dans une partie du Moyen-Orient. Celle-ci prit le nom de Commission Internationale de Beyrouth dont nous nous proposons d'analyser les travaux et leurs conséquences légales, politiques et institutionnelles explicites et révélatrices du statut international du Liban d'hier.

Histoire et Diplomatie dans le Liban du XIX Siècle

La Commission Internationale de Beyrouth de 1860 - 1861

Par *Hyam MALLAT*
Avocat à la cour

La guerre que supporte le Liban depuis 1975 a fait ressurgir sur la scène nationale tous les vieux démons de la politique libanaise traditionnelle qui s'étaient manifestés dans le pays au cours des années 1830 - 1861: massacres, luttes confessionnelles, interventions étrangères, débat sur l'identité nationale etc... et que l'on pouvait croire oubliés à jamais.

De tous ces problèmes l'un des plus graves et le plus digne d'être analysé et étudié demeure celui de l'identité nationale du Liban. En effet, l'un des arguments fallacieux et permanents du gouvernement actuel de la Syrie est d'affirmer régulièrement la théorie de relations privilégiés entre le Liban et la Syrie parce que, selon lui, le Liban est un pays qui a constamment dépendu de la Syrie et qu'il ne s'est constitué que par la seule volonté du mandat français.

Or, contrairement à tout ce que peut affirmer la politique — et nous savons que la politique orientale est faite de slogans bien plus que de vérités-l'histoire, la géographie, la politique et la diplomatie au cours des quatre derniers millénaires démontrent clairement et nettement que non seulement la Syrie n'a jamais existé en tant que telle avant que la France ne l'ait constitué en un Etat en 1925, mais que le Liban a lui, bel et bien existé par la volonté d'un peuple dont les droits politiques et civiques ont été avalisés, depuis des siècles, par le gouvernement local — à savoir l'Empire Ottoman — et les gouvernements internationaux aboutissant même à une véritable conférence internationale à Beyrouth en 1860-1861 — les conférences de Versailles et de Sèvres n'étant finalement que la consécration d'une situation déjà établie et acceptée de très longue date.

C'est pourquoi nous nous proposons dans cette étude le triple objectif suivant à savoir:

(1) - établir en un rappel rapide la situation de droit du Liban historique vis-à-vis de droit international public et privé et que, d'aucuns, appelleront en 1910 la "Perpétuelle Indépendance"(1) du Liban

(2)-constater le rôle majeur de ce pays dans les siècles au point qu'il a donné lieu en 1860 à la première conférence internationale relative à l'organisation du statut d'un pays et

(3)-analyser les éléments marquants et originaux du "Règlement Fondamental relatif à l'Administration du Mont-Liban" de 1861 amendé en 1864 plaçant cette partie du Liban, noyau du Liban d'aujourd'hui, sous le contrôle international de l'Empire Ottoman et de l'Europe.

En effet, cette organisation, en dépit de ses limites et de ses imperfections(2), constituait, pour l'époque, un progrès incontestable quant à l'affirmation du statut original du Liban d'alors.

1 — Situation de droit du Liban historique

Pour commencer quelques points d'histoire trop souvent oubliés et méconnus méritent d'être rapidement rappelés et soulevés.

---

(1) Philippe El Khazen: Perpétuelle Indépendance du Liban - 1910.

(2) On se reportera pour cela à la critique faite par Jouplain dans son ouvrage "La Question du Liban" sur le système du mutassarifiya.

Pourquoi la "revue de Défense Nationale Libanaise"?

Pourquoi la "revue de Défense Nationale Libanaise"?

Pourquoi une nouvelle revue préparée durant plusieurs mois avec tant de patience, de précision, de sagesse et d'insistance?

Est-ce une nouvelle revue dans l'océan de revues variées et spécialisées que publient des sociétés riches patronnées par des états puissants?

Non, parce que la "Défense Nationale Libanaise" est une nécessité pressante dans cette période délicate et importante de la vie de notre patrie, de la région et du monde entier, qui connaissent des soubresauts graves et accélérés qui basculent les normes et changent les conceptions dans le domaine stratégique politique, social, artistique...

Et il n'est pas permis que l'intellectuel libanais assiste en spectateur à ces changements, ces crises et ces conflits qui se mettent en travers de notre planète, sans qu'il n'analyse leurs causes et leurs dimensions, cherchant à connaître leurs effets et conséquences. Le tout dans un cadre purement méthodologique, académique, scientifique et objectif, de façon que la "Défense Nationale Libanaise" soit pour ceux qui partiipent à la rédaction de ses sujets une expression de leurs idées et une collaboration de valeur dans la marche intellectuelle d'avant-garde qui est le destin de notre pays; et pour ses lecteurs une source de sujets variés et sobres qui les gardent en étroite liaison avec les affaires et les soucis de leur patrie et du monde.

Pour ces raisons et tant d'autres, le commandement de l'armée a décidé de publier la revue de défense nationale libanaise, trimestrielle dans ses premiers numéros en espérant la rendre mensuelle dans un temps ultérieur, comme c'est le cas pour la revue **Al-Jaish** qui en est différente par la forme, le contenu et la réalisation, mais qui la complète par le but visé.

La direction de l'orientation se fit assister pour donner le jour à ce premier numéro que vous avez entre les mains, d'une équipe d'experts qui ont formé sous ses auspices un corps consultatif, ont veillé à faire de la revue une périodique si profonde et sobre, ce sont:

Dr. Daoud Sayegh
Dr. Michel Nehmé
Dr. Farid El-Khazen
Dr. Marguerite Hélou
Major General Adib Saad
Mr. Hyam Mallat.

Le but de la fondation militaire est de faire de la revue de la défense une tribune de la pensée libre et libérale. De ce point de vue et de cette orientation, la revue ouvre ses pages devant les plumes nationales qui croient au rôle efficace que joue la pensée dans l'avenir des pays.

Lt. Colonel Izzat El-Haddad
Directeur de L'orientation

With the compliments of

GETO TRADING LTD.

IMPORT - EXPORT

Arch. Kyprianou Str. Loukaides Bldg.
4th Floor, No. 42, P.O.Box 3475
Telex : 3448 GETO CY

Phone 051 - 51200, 51201
Fax : (51) 79094
LIMASSOL - CYPRUS

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE